تهويد القدس وآليّات المواجهة السياسيّة والإعلاميّة

أوراق بحثية ضمن ورشة العمل التي عقدت في بيروت - 2016/10/26



مؤسسة القدس الدّولية
al Quds International Institution (QII)
www.alquds-online.org

إصدار
قسم الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدَولية

الطبعة الأولى

كانون ثانٍ/ يناير2017 م – 1438 هـ
بيروت – لبنان

ISBN 978-9953-0-3931-2

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مؤسسة القدس الدولية

تلفون 751725 1 961 +

تلفاكس 751726 1 961 +

بريد إلكتروني: info@alquds-online.org

الموقع: www.alquds-online.org

ورشة عمل بعنوان

تهويد القدس وآليّات المواجهة السياسيّة والإعلاميّة

تهويد القُدس وآليّاتُ المواجهة السياسيّة والإعلاميّة

أوراق بحثية ضمن ورشة العمل التي عقدت في بيروت 2016/10/26

المشرف على التحرير

هشام يعقوب

المشاركون حسب تسلسل الأوراق

- معالي أ. بشارة مرهج
- أ. ياسين حمّود
- الشيخ د. عكرمة صبري
- أ. فتحي أبو العردات
- أ. أسامة حمدان
- د. عباس إسماعيل
- أ. هشام يعقوب
- أ. رأفت مرّة
- أ. هاني المصري
- أ. زياد أبحيص
- د. رياض حَمُّودة ياسين
- أ. ربيع محمد الدنان
- أ. عليّان محمد الهندي
- أ. د. أحمد سعيد نوفل
- أ. حسام شاكر
- أ. مروان عبد العال

تحرير

هشام يعقوب

علي إبراهيم

التصميم والإخراج الفنّي:

آية قبلاوي

فهرس المحتويات

مقدمة التحرير



مقدمة التحرير

لا تزال جبهةُ القدس مشتعلة بين الاحتلال الإسرائيليّ من جهة، والمقدسيين ومن يُفترض أن يكون في صفّهم من جهة ثانية، رغم كلّ محاولات الاحتلال لحسم المعركة لمصلحته. ولسنا هنا أمام طرفيْن متكافئيْن، إنّما أمام الجلّاد المتمثل باحتلال اجتهد في امتلاك كلّ ما يلزم من أجل تحقيق هدفه في تهويد القدس وتحويلها إلى عاصمة يهوديّة السكان والمعالم، في مقابل الضحيّة المتمثلة بمجتمع مقدسيّ أتعبَته سياسةُ الإضعاف والحصار والتضييق ويشكو من تداعي الدعم العربيّ والإسلاميّ، وانحياز المجتمع الدولي لجلّاده. من منظور موازين القوى الماديّة، تبدو مجريات المعركة أنها تميل لمصلحة كِفّة الاحتلال، ولكنّ القوة ليست كلّ شيء في المعركة مع الاحتلال، إذ تبرز قيمةُ الحقّ والإيمان به وبذل التضحيات من أجله كعناصر مؤثرة بقوة في مسار المعركة. هذا الكلام الموجز يجعلنا نفهم طبيعة ما يجري في القدس: احتلال باطل يمتلك كل الإمكانيات والموارد، ومقدسيون على حق لا يملكون من مقومات الصمود سوى إيمانٍ بالحق يشدّ من أَزْرِ ثباتهم في وجه آلة الاقتلاع الإسرائيليّة.

«تهويد القدس وآليّات المواجهة السياسيّة والإعلاميّة» هو عنوان الورشة التي عقدتها مؤسسة القدس الدوليّة في 2016/10/26 في بيروت، بهدف الوقوف على تطوّر مشروع التهويد، وبحث السبل السياسية والإعلامية الممكن انتهاجُها في إطار مواجهة الاحتلال، ومنعه من فرض رؤيته على القدس وأهلها. ولعلّني لا أجافي الحقيقة حين أقول إنّ ضعف الموقف السياسي الفلسطيني والعربي والإسلامي المتعلق بالقدس هو أصل كلّ بلوى لحقت بالمدينة، لأنّ هذا الموقف المتشتّت والمتقاعس أحيانًا شكّل سقفًا منخفِضًا مرتكزًا إلى خطابات فارغة في مجال الدعم الماليّ، وصورةً فاترةً من التفاعل التعبويّ، وتقصيرًا هائلًا في نصرة القدس في المجال القانونيّ والحقوقيّ، وتيهًا في خدمة القدس في المجال الثقافيّ، وتراجعًا مشفوعًا بضعف المضمون وقصَر النَّفَس والارتهان لردّات الفعل في المجال الإعلاميّ، وهو فوق كل ذلك شكّل رسالة للاحتلال أنه بإمكانه القيام بأيّ شيء بحقّ القدس وأهلها ومقدساتها براحةٍ كافية، وثقة عالية بأنّ أحدًا لن يقف بجِدّية في وجهه.

هذه الأوراق التي أعدّها وقدّمها في ورشة العمل كوكبةٌ من الأكاديميّين والباحثين بما حملت من توضيحات وخيارات وتوصيات هي محاولة من مؤسسة القدس الدوليّة لدفع قضية القدس نحو موقعها المركزيّ الرياديّ، ومحاولة لفتح نقاش يجب ألا يتوقف إلا بانتهاء الاحتلال في أفضل المضامين، وأنجع الوسائل، وأنسب الخيارات المتاحة والواجب تبنّيها من أجل الانتصار في المعركة على القدس. وها نحن ننشرها في هذا الكتاب لتكون بين يديْ كلّ مسؤول عن موقف أو محتوى أو رسالة، وهذا دأب مؤسسة القدس الدوليّة في السعي للوصول إلى شرائح التفكير والتأثير والتغيير. وقد ارتأينا نشر الأوراق كما وردتنا من كُتابها بالإجمال مثبتين المصطلحات التي استخدموها، والطريقة المنهجية التي وثّقوا فيها معلوماتهم، وغير ذلك من أمور في الشكل والمضمون احترامًا للآراء ما لم يتمّ تجاوز المبادئ والقيم التي لا يُحتمل تجاوزُها.

هشام يعقوب

رئيس قسم الأبحاث والمعلومات

مؤسسة القدس الدولية

جلسة الافتتاح



جلسة الافتتاح

رئيس جلسة الافتتاح: معالي الأستاذ بشارة مرهج / نائب رئيس مجلس أمناء مؤسسة القدس الدوليّة

كلمة افتتاح الورشة	أ. ياسين حمود مدير عام مؤسسة القدس الدولية
كلمة القدس	الشيخ الدكتور عكرمة صبري رئيس الهيئة الإسلامية العليا في القدس، وخطيب المسجد الأقصى المبارك
كلمة حركة فتح	أ. فتحي أبو العردات أمين سر فصائل منظمة التحرير، وحركة فتح في لبنان
كلمة حركة حماس	أ. أسامة حمدان مسؤول العلاقات العربية في حركة حماس



كلمة رئيس جلسة الافتتاح

معالي الأستاذ بشارة مرهج

نائب رئيس مجلس أمناء مؤسسة القدس الدوليّة



أصحاب السماحة والمعالي والسعادة،
السادة الباحثون المدافعون عن القدس وفلسطين
تحيةً طيبة وبعد،

نلتقي اليوم في الذكرى السنوية الأولى لاندلاع انتفاضة القدس المباركة التي أعادت القدس إلى صدارة الاهتمام العربي والإسلامي، وأعادت القدس وفلسطين إلى النضال الفلسطيني الشعبي بعد تقصير الأنظمة ومجالس الأمم والهيئات الدولية والإنسانية في نصرة القضية الفلسطينية المقدسة.

نلتقي اليوم وسياسة الاحتلال التهويدية تكوي أهلنا المقدسيين وتعاقبهم على ارتباطهم التاريخي المتأصل في الأرض منذ آلاف السنين... تعاقبهم على ارتباطهم بالحق الفلسطيني العربي المتجذر في الأرض التي تنطق بكل حروفها التاريخية.

تعاقبهم بالقتل والحصار والاعتقال... تعاقبهم بفرض الضرائب الباهظة، وهدم بيوتهم التي لا يملكون سواها وسرقة ممتلكاتهم التاريخيّة...

أيها الحضور الكريم،

في ظل تسارع وتيرة الاستيطان وقرار الاحتلال باعتبار القدس عاصمة لدولته الغاصبة، فإن كلّ فرد مطالب وفق مجال عمله وتخصصه أن ينصر هذه القضية العادلة، وعلى الأخص الأكاديميون والسياسيون والإعلاميون.

إن المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية والإنسانية وقادة الدول مدعوّون كلهم للوقوف وقفة مسؤولة أمام انتهاكات الاحتلال اليومية لحقوق الإنسان في القدس، وعلى المجتمع الدولي في مجلس الأمن تفعيل قراراته المتراكمة لتصبح واقعًا ملموسًا في القدس لا حبرًا على ورق، إن التاريخ شاهد على هذا التقاعس الدولي في تطبيق بنود وقرارات الأمم المتحدة... لكن الانتصار قادم رغم كل هذا التآمر والتقاعس الأممي عن مساعدة القدس مهد الحضارات وأرض الديانات وبشارة الأنبياء.

أيها الحضور الكريم،

لقد وعت مؤسسة القدس منذ بداية تأسيسها أهمية خدمة القدس من خلال المعلومة الدقيقة والصحيحة وتقديمها لصناع القرار وإلى الجهات المؤثرة، لأنها تعتبر أنه لا يمكن خدمة القدس بشكل قوي وفعال دون فهم عميق وواعي لطبيعة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي.

إن التوصيف الدقيق لمجريات الأمور في القدس ومعرفة التوجهات السياسية ومشاريع التهويد لدى الاحتلال وقراءة كل ذلك قراءة معمقة يدفعنا لتقديم خطط واضحة وعميقة تدعم القدس وتثبت المقدسيين في أرضهم.

وها نحن اليوم نلتقي من مختلف الدول العربية والإسلامية في ورشة العمل هذه التي جاءت بعنوان «تهويد القدس وآليات المواجهة السياسية والإعلامية» لنتدارس واقع القدس وسياسات الاحتلال التهويدية لنقدم سلسلة من التوصيات تسهم في تشكيل خيارات سياسية لمصلحة القدس عند صنّاع القرار.

أيها الحضور الكريم،

إنها القدس التي تحبُّ من أحبها، وتحتضن من يؤازرها. إنها عاصمةُ الأرض، وبوابة السماء، وأرض الرسالات والأنبياء، فليكن لنا شرفُ المساهمة بتحريرها وتطهيرها، وليكن شعارنا جميعًا أن القدس لنا نحميها معًا، ونستعيدها معًا.

كلمة افتتاح الورشة

الأستاذ ياسين حمود
مدير عام مؤسسة القدس الدوليّة



السادةُ الحضور، كلٌّ باسمه ولقبه، أحيّيكم وأرحبُ بكم باسم مؤسستِكم، مؤسسةِ القدس الدولية. وأخصّ بالترحيب ضيوفَنا الذين حلّوا علينا مُكرَّمين من خارج لبنان، فأهلًا بكم جميعًا في حضرة القدس.

وفي حضرةِ هذه المدينةِ المقدّسةِ لا تطيبُ البدايةُ إلا مع تحيّة إجلالٍ واعتزاز وإسناد وصدقٍ على عهدِ التضامن والتكافل نرسلُها إلى أهلِ فلسطين عامةً، وأهلِ القدس خاصةً، القابضين على جمرِ الصمود والثبات. تحيّة إلى شباب انتفاضة القدس، وإلى شيخ الأقصى الحرّ القابع في سجنه، الشيخ رائد صلاح، وإلى المرابطين والمرابطات، وإلى جميع الأسرى الأبطال، وعائلات الشهداء الأبرار.

نلتقي اليوم في ورشة عمل متخصصة بعنوان «تهويد القدس وآليات المواجهة السياسية والإعلامية» بهدف تحريك الخيارات السياسية الراكدة، وإعادة بلورتها بما يخدم قضية القدس من

أجل العمل على طرحها من جديد بين يدَيْ صُنّاع القرار والمسؤولين والمهتمين. ولا شكّ في أنّ هذه الورشة بعناوين أوراقها المختلفة تعكس توجّسًا لدينا جميعًا من حالة التراجع الملحوظة على مستوى الأداء السياسي والإعلامي المتعلّق بالقدس فلسطينيًّا وعربيًّا، وتوجّسًا من بوادر مواقف ومبادرات دوليّة تنسف الحق الفلسطيني بالقدس، لا سيما المبادرة الفرنسية ومتعلّقاتها من مفاوضات. لقد وصلت حالة التراجع السياسي إلى حدّ التغافل عن ذكر القدس حتى في بيانات الشجب والاستنكار والبيانات الختامية لمؤتمرات جامعات الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، ونلاحظ أنّ القدسَ شبهُ غائبةٍ في زحمة الأحداث التي تملأ الشاشاتِ والمنابرَ الإعلامية المختلفة؛ وهذا ما يفرض علينا بذلَ المزيد من الجهود لإعادة القدس إلى سُلّم الأولويات السياسية والإعلامية.

لقد سعينا منذ تأسيس المؤسسة إلى تقديم المعلومة الدقيقة عن القدس، وعملنا على تصدير المواقف الناضجة الواعية لتطور الأحداث على مختلف الصعد المتعلقة بالقدس، ونحن على قناعة بأنّ نصرة القدس تبدأ أولًا من الموقف السياسي الذي يُترجَم لاحقًا على شكل استراتيجية إعلامية تبثّ المضامين السياسية، وبرامجَ عمليةٍ تخدم القدس ماديًّا وثقافيًّا وقانونيًّا وغير ذلك. والمؤسسة حين تصدّرُ مواقفها وتنشرُ معلوماتِها وأبحاثَها وإصداراتِها، تقوم بذلك من موقعها في الجبهة المتقدمة ضمن معركة مواجهة الاحتلال وإنقاذ القدس في حدود إمكانيّاتها وبوصفها صوتًا من أصوات الأمة الجامعة والمتّحدة من أجل الدفاع عن القدس، ولعلّ وجودَنا في ميدان المواجهة إلى جانب أهلنا في القدس وجميع الجهات الشريفة العاملة بإخلاص لها ساعدَنا على التفاعل مع التطورات واختبار الخيارات والبدائل والعمل على تطويرها.

> نصرة القدس
> تبدأ من الموقف السياسي
> الذي يُترجَم على شكل
> استراتيجية إعلامية تبثّ
> المضامين السياسيّة، وبرامجَ
> عمليةٍ تخدم القدس ماديًّا
> وثقافيًّا وقانونيًّا

أيها الحضورُ الكريم،

يستعدّ الاحتلال لاستقبال الذكرى الخمسين لاحتلال كامل القدس في العام المقبل بمشاريعَ تهويديةٍ ضخمة، وليس الوقتُ في مصلحتنا، فكلُّ يوم يمرّ على القدس وهي تحت الاحتلال نخسر بعضًا من هويتِها، ونفقد شيئًا من صمود أهلها، فآن الأوان لأن نرفعَ صوتَنا جميعًا، ونعملَ باجتهاد ضمن خطة مدروسة ومتواصلة من أجل رفع الظلم عن القدس وأهلها ومقدّساتها، ولا شك في أنّ هذه أشرفُ مَهمةٍ يمكن أن يقوم بها المثقفون والإعلاميون والسياسيون والعلماءُ والنُّخبُ في هذا

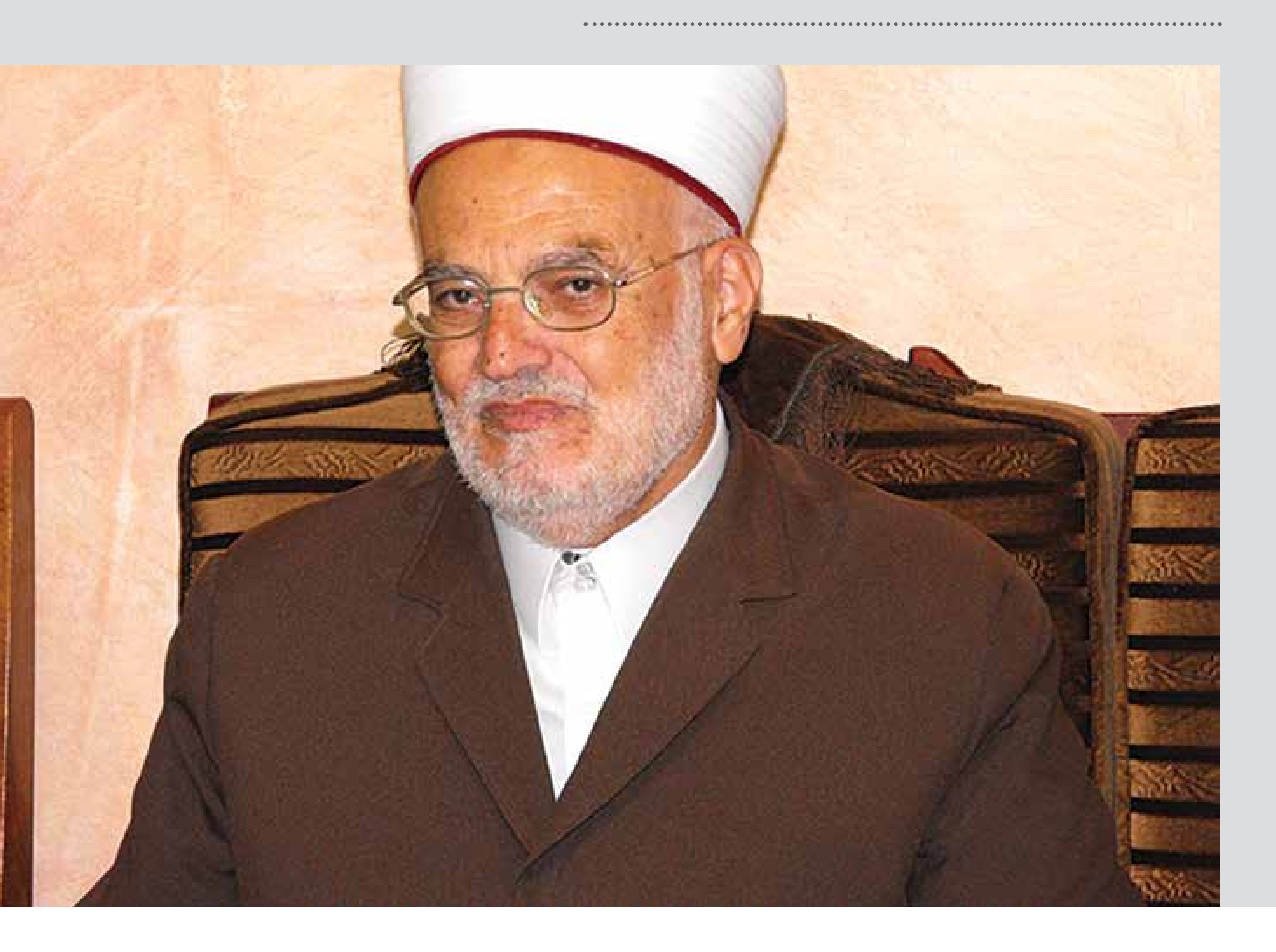
الوقت الذي تشكو فيه القدس من غُبن الحكوماتِ وانشغالِها بما يفرّقُ ولا يجمع. دورنا في هذه المرحلة حاسم وضروري في الوقوف سدًّا منيعًا في وجه أيّ انحدار نحو التطبيع والتنازلات، وأوجّه رسالتي إلى الحكومات العربية والإسلامية بأن تُحسنَ قراءةَ المشهد جيّدًا، ولا تغامرَ بثوابت الأمة وعلى رأسها القدس في سبيل الاستقواء بالعدوّ الإسرائيليّ ومِنْ خلفِه أمريكا لتجاوز التحديات العصيبة التي تعصف في بلداننا، كما أطلقُ دعوةً باسمكم وباسم القدس إلى الفصائل والقوى الفلسطينية من أجل البدء الفوريّ بتنفيذ المصالحة الوطنية على قاعدة الحفاظ على الثوابت، واستثمار جميع أوراق القوة الكامنة في الشعب الفلسطيني وقضيته في معركتنا مع العدو الإسرائيليّ. تقف القيادة الفلسطينية والفصائل والقوى اليوم أمام منعطف خطير في تاريخ القدس والقضية الفلسطينية، ويوشك الاحتلال أن يُجهِز على المدينة وأهلها بغطاء من الضعف والصمت العربي والإسلامي والدولي، وما أحوجَنا في هذه اللحظة التاريخية إلى تقديم المصالح العليا للشعب الفلسطيني على المصالح الحزبية الضيّقة. لقد أثبت قرار اليونسكو الأخير أنّ الجهود الفلسطينية والأردنية بدعم وتبنٍّ من المجموعة العربية والإسلامية قادرة على تحقيق الإنجازات وتوجيه الضربات للاحتلال متى كانت الإرادة الصادقة دافعًا حاضرًا وراء تحرّكاتنا وخططنا لمواجهة الاحتلال وإن ما حصل قدم نموذجًا إيجابيًا للعمل العربي والفلسطيني المشترك نأمل أن يتكرر في جميع المجالات.

لا أريد أن أطيلَ عليكم، فالأَوْلى أن نترك الوقت الأطول للحوار والنقاش، وأختم بتجديد الترحيب بكم، والتمني بأن تنجح أعمالُ الورشة، وأشكر جميعَ إخواني وأخواتي وأبنائي وبناتي من العاملين في المؤسسة ومع المؤسسة والذين جَدّوا واجتهدوا من أجل إنجاح هذه الورشة.

كلمة القدس

الشيخ الدكتور عكرمة صبري

رئيس الهيئة الإسلاميّة العليا في القدس،
وخطيب المسجد الأقصى المبارك



أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا محمدٍ النبيّ الأميّ الأمين وعلى آله الطاهرين المُبجّلين، وصحابته الغُرّ الميامين المُحجّلين ومن تبعهم وجاهد جهادهم إلى يوم الدين. يقول الله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا ۚ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾. أيها الإخوة الكرام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. من رحاب المسجد

الأقصى المبارك، من بيت المقدس نرفع لكم تحيات إخوانكم الرُّكّع السّجود المرابطين والمرابطات في هذه المدينة المباركة، هذه المدينة المقدسة التي تتعرض الآن للتهويد والتدمير بسبب إجراءات الاحتلال التعسفية والغطرسة العسكرية. كل ذلك لانشغال العرب والمسلمين عن هذه المدينة التي أصبحت يتيمة ومهمشة.

القدس موضع إجماع لدى العرب والمسلمين، فعليهم أن يتوحّدوا، وأن تكون لهم مواقف ثابتةٌ وواضحةٌ، لِلَجم الاحتلال الإسرائيلي عن إجراءاته العدوانية التعسفية غير القانونية وغير الإنسانية

إن مثل هذا المؤتمر لينبّه العرب والمسلمين إلى أن تكون البوصلة موجهةً نحو القدس، وهذا مطلبٌ حيويٌّ ومهمٌ نطلقه من بيت المقدس، نطلقه من فلسطين بأن تكون البوصلة موجهة إلى القدس رغم الانشغالات ورغم الصراعات الدموية في البلاد العربية والإسلامية، ونقول إن مدينة القدس موضع إجماع لدى العرب والمسلمين، فعلى العرب والمسلمين أن يتوحّدوا، وأن تكون لهم مواقف ثابتةٌ وواضحةٌ، لِلَجم الاحتلال الإسرائيلي عن إجراءاته العدوانية التعسفية غير القانونية وغير الإنسانية. ونحن بهذه المناسبة نثمّن القرار الذي صدر عن منظمة اليونيسكو في 2016/10/18 بأن المسجد الأقصى للمسلمين وحدهم، ولا علاقة لليهود به تاريخيًّا ولا دينيًّا، وهذا القرار يجب أن يكون منطلقًا للدول العربية والإسلامية للتحرك سياسيًّا ودبلوماسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وتجاريًّا وعلى الصعد كافة، لوضع حدٍّ للاحتلال لإنقاذ المدينة والمقدسات وعلى رأسها المسجد الأقصى المبارك؛ لذا نقول: إنّ الكرة الآن في ساحة الدول العربية والإسلامية ليتحركوا، فالقرار يؤيد حقنا الشرعي نحن كمسلمين، ويتوافق مع التزامنا مع قرار ربّ العالمين، وقد كان هذا القرار موفقًا وفي موضعه، والدول العربية ملزمة بالتحرك لاستثماره، ولا يجوز أن يبقى مجمّدًا كغيره من القرارات، وهو فرصة ذهبية للدول العربية لتتقدّم خطوةً إلى الأمام لإظهار حقنا الشرعيّ ووضع حدٍّ لإجراءات الاحتلال الإسرائيليّ.

نأمل من هذا المؤتمر أن يخرج بقراراتٍ عمليةٍ فعليةٍ وحاسمةٍ لتعميمها على الدول العربية والإسلامية، ونأمل من المشاركين أن يكونوا على مستوى المطلوب، ومستوى التحدي، ونسأل الله تعالى أن يوفّقكم لنصرة القدس والأقصى. ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّه عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة حركة فتح

الأستاذ فتحي أبو العردات

أمين سر فصائل منظمة التحرير، وحركة فتح في لبنان



أيها الإخوة،

في كل مرة نلتقي فيها كـ «فلسطينيين وعرب» يتكشّف لنا حجم التحدي، الذي يواجهنا به الاعداء في ميدان الصراع التاريخي، وعلى أرض أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، حيث حشد العدو كل قواه مجتمعة كي يهزمنا في مدينة القدس، لأنها عين الإعصار وعنوان الصراع من البداية للنهاية.

منذ أكثر من قرن وعلماء الآثار الصهاينة يقلّبون كل حجر في القدس ومحيطها ويحفرون كل يوم أنفاقا جديدة للعثور على سند تاريخي ولكنهم وبإعترافهم يفشلون وسيفشلون في تحقيق هذه الغاية.

منذ اليوم الأول لهزيمة الجيوش العربية في الخامس من حزيران عام 1967، وأثناء دخول وزير الحرب الصهيوني آنذاك موشي ديان، همس أحد حاخامات الجيش في أذنه قائلا: »هذه فرصتك لتدمير المسجد الأقصى، لا تجعلها تفوتك لأنها لن تتكرر».

في المشروع الصهيوني، وفي هذا السياق وتماما حصلت جريمة إحراق المسجد الأقصى وما زالت جرائم اقتحامه تارة من قبل قادة إسرائيل وملوكها (شارون وباقي الشارونات) وتارة من المستوطنين، القطيع الأشد شراسة في الحركة الصهيونية والحاصل على حماية مطلقة من أجهزة الأمن وجيش الاحتلال والذي يزوده الحاخامات المتطرّفون بكل الفتاوى من أجل تكريس السيطرة على الحرم القدسي الشريف.

في موازاة الهجوم الدائم على المسجد الأقصى، أطلقت حكومات إسرائيل منذ عام 1967 خطة احتواء القدس وضمّها للأراضي المحتلة عام 1948 من أجل توفير الشرط اللازم لتهويد المدينة وإبتلاعها بالكامل. ومن أجل ذلك جندت الطاقات البشرية والمالية التي تجاوزت مئات المليارات من الدولارات للإستيلاء على الأراضي والإستيطان في حارات القدس العتيقة وأزقّتها، لكنهم فشلوا في نزع هوية القدس العربية وهويتها المسيحية وهويتها الإسلامية، وهذا ما أفقدهم رشدهم عندما تبنّت منظمة اليونيسكو الرواية الفلسطينية بما هي الحقيقة التاريخية غير القابلة للتصرف أو التغيير.

لقد سقطت الرواية الصهيونية على المسرح الدولي، وعلينا إسقاطها في ميدان الصراع المباشر على أرض فلسطين وفي القدس أولى القبلتين.

> لقد سقطت الرواية الصهيونية على المسرح الدولي، وعلينا إسقاطها في ميدان الصراع المباشر على أرض فلسطين وفي القدس

أيها الإخوة،

منذ اليوم الاول لاحتلال القدس الشرقية بدأت المقاومة المدنية والسلمية المستمرة حتى اليوم، ولقد سطّر المقدسيون وعموم شعبنا أروع آيات النضال المباشر من أجل الحفاظ على كل مدرسة وإنقاذ كل مؤسسة طبية، واستمرار كل ناد ثقافي أو إجتماعي أو رياضي في أداء مهامه. ومن أجل حماية كل بيت وترميم كل قنطرة في شوارع القدس العتيقة. إن الكفاح البطولي لأهلنا في القدس لم يحظَ باهتمام بحثي وإعلامي كما يجب، ويستحق، خاصة أنه انطلق مع إنطلاقة الكفاح المسلح الذي إستاثر بالاهتمام وطغى على تجربة المقاومة السلمية المدنية المقدسية.

إن من عاصر تلك الفترة يدرك أن النضال اليومي للمقدسيين، كان من الاتساع والحيوية والتنظيم، ما أنتج تجربة غنية رائدة ساهم في صناعتها المراكز الدينية المسيحية والإسلامية والأندية الرياضية وتشكيلات الكشافة والأندية الاجتماعية فضلا عن آلاف الناشطين في شتّى الحقول والميادين العلمية والأدبية والثقافية من النخب المقدسية المشهود لها في الوطن والشتات.

أيها الإخوة،

إن معركة القدس المستمرة وتجربة النضال السلمي فيها اليوم تحتاج من الدارسين، ومراكز البحث توثيقها بكافة السبل الحديثة من التوثيق الشفوي إلى التوثيق المرئي والمسموع، ليس فقط من أجل حفظ تراث المدينة وشعبها، بل من أجل إستخلاص الدروس والعبر، ومن أجل التخطيط المنهجي لمواصلة معركة الصمود البطولي في عاصمة فلسطين، فلسطين المستعادة والمحررة.

أيها الإخوة،

إن رجالات القدس ونساءها من كافة عائلاتها الروحية وعائلاتها الإجتماعية شكلوا على الدوام طليعة مكافحة، فلسطينية القلب، عروبية الإنتماء، منذ بداية القرن العشرين حيث إستشعروا الخطر الصهيوني في مهده (في مؤتمر بال)، وكانوا أول من حمل الراية لمقاومة المخطط الصهيوني وأول من سعى لدى عاصمة العثمانيين في أسطنبول لإستنهاض المقاومة للأهداف الصهيونية، كذلك أول من تصدّى للإنتداب البريطاني الذي شكل قبة حديدية حاضنة لنمو المشروع الإستيطاني الصهيوني الشرس.

لذا عندما نتحدث اليوم ونسعى للدفاع عن القدس ينبغي أن يكون نضالنا حلقة أكثر تطورا من سلسلة الكفاح الفلسطيني لأن فهم الماضي وإستخلاص دروسه شرط لإنتصار نضالنا الراهن.

أيها الإخوة،

إن هدف نتنياهو الآن هي بإختصار تحقيق إنتصار نهائي للمشروع الصهيوني في القدس وكامل أرض فلسطين. والتحدّي الذي نواجهه اليوم أكبر من السابق لأن الإمكانات المتوفرة لدولة الإحتلال المادية والسياسية والبشرية وصلت إلى ذروتها، وهذا ما يجعل نتنياهو بما يمثل يجرؤ على الحلم بتحقيق الإنتصار النهائي على شعبنا شوفي وطننا.

وعليه فإن من يرى هذا التحدّي لا ينبغي أن يهرب إلى البكائيات وصرخ صراخ الضحية، فهذا لا يجدي ولا ينفع إنما علينا أولا تجاوز حالة التشرذم والإنقسام البغيض وإعادة المركزية السياسية والنضالية عبر دعم شعبنا ماديا وسياسيا لتعزيز مقاومته للإحتلال على كافة المستويات، و تعزيز الوحدة الوطنية لشعبنا في الوطن والشتات، وعلينا تجاوز حالة التشرذم السياسي والإنقسام المدمر والإلتقاء على أسس نضالية بأفق جديد لإنتاج خياراتنا الوطنية الأساسية، في تعزيز وحدتنا وقيام دولتنا المستقلة وعاصمتها القدس وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية كإطار جامع لكل ألوان الطيف السياسي الفلسطيني، والممثل الشرعي والوحيد لشعبنا في الوطن والشتات.

وعندها نستطيع أن نتحدّث كفلسطينيين بلغة نضالية واحدة وبرنامج وطني واحد، ليسمعنا أشقاؤنا العرب ويصغي لنا العالم بشكل أفضل.

فهل نستطيع؟؟ نعم إن المناضلين يستطيعون.

وإننا لعائدون وثورة حتى النصر.

كلمة حركة حماس

الأستاذ أسامة حمدان

مسؤول العلاقات العربيّة في حركة حماس

التحية لشعبنا الفلسطيني الصامد المجاهد، لا سيما أبناء القدس المدافعين عن حقوقهم ومقدساتهم، الذين أطلقوا انتفاضة القدس وقاوموا الاحتلال، فاتحين الباب للدفاع عن القدس والمقدسات، معلنين ألّا مكان للعجز ولا حجة لمتقاعسٍ أو متخلفٍ عن نصرة القدس والدفاع عنها، جاعلين بهذا الفعل المبارك اجتماعًا وندوةً كهذه ذات معنًى وقيمةٍ، والموقفَ العربيَّ في اليونيسكو ذا أثرٍ ونتجيةٍ. والقدس بمقدساتها الإسلامية والمسيحية وأبناءها تتعرض لعدوانٍ متواصلٍ، يستهدف هويتها الحضارية والثقافية، ورمزيتها الدينية، وديموغرافيتها العربية الفلسطينية، ونحن معنيّون في هذه الندوة أن نتحدث بوضوحٍ وصراحةٍ وشفافيةٍ، لا سيما أن ما يحمي القدس والأقصى اليوم هو دماء أبنائنا وبناتنا الذين لم يقعدهم عجز الساسة، ولا تفريط بعض القيادات.

الموقف الراهن

● **على صعيد الموقف الصهيوني من القدس والأقصى:** تكمن الخطورة في الصعود السياسي لأنصار مشروع الهيكل المزعوم واليمين المتطرف، الذي يسعى إلى تهويد القدس، وتغيير هويتها، وشطب حقوقنا وواقعنا فيها، عبر السعي إلى تقسيم المسجد الأقصى، واختلاق هويةٍ يهوديةٍ للبلدة القديمة، واعتقال القائمين على قضايا شعبنا في القدس، وملاحقة العمل الوطني فيها، وإبعاد أبنائها عنها، وسحب بطاقات هوياتهم، والتضييق عليهم بأسوارٍ وضرائبَ وحججٍ عديدةٍ تنهي وجودهم في المدينة.

الاحتلال فشل في تغيير هوية القدس، ولا بد من تكريس هذا الفشل ضمن رؤيةٍ وخطةٍ وبرنامجٍ

لكن الأخطر اليوم، في هذا الواقع، التلويح بمرحلة مفاوضاتٍ جديدةٍ لكسب مزيدٍ من الوقت لتحقيق مزيدٍ من الأهداف، ومن الطبيعي ألا تبدأ هذه المفاوضات في ظل انتخاباتٍ أمريكيةٍ وتشكّلٍ لإدارةٍ جديدةٍ بعدها، فالاحتلال يستفيد من هذا الوقت، ويستفيد من الحالة السياسية التي تعانيها منطقتها، ومن مرحلة التمزّق والصراع التي تتّسع في المنطقة بين أبناء الأمة، وتكمن الخطورة في التلويح بالمفاوضات وأثر ذلك في الجانب الرسمي الفلسطيني الذي قد يسعى لإحباط كل فعلٍ مقاومٍ أملًا في الجلوس على مائدة التفاوض، وإحباط أيّ جهدٍ عربيٍّ أو إسلاميٍّ للتصدي للاحتلال، فلن يكون أحدٌ ملكيًّا أكثر من الملك. علاوةً على ذلك، ففي ظل هذا التلويح، يقدّم ساسة الكيان مشاريعهم للكنيست لفرض واقعٍ لا يمكن التراجع عنه.

● **على صعيد البيئة العربية والإقليمية:** فإنها تتّسم بالضعف والتراجع في قوتها الاقتصادية والعسكرية، نتيجة ما يجري فيها من صراعاتٍ وتصاعد ما فيها من أزماتٍ. والاحتلال يراقب عن كثبٍ ليستفيد من ذلك، فَرِحًا بتحويل بوصلة الصراع في المنطقة، من مواجهة مع الكيان إلى مواجهاتٍ داخل الأمة تنطلق من أبعادٍ مذهبيةٍ وطائفيةٍ وعرقيةٍ، فهي معارك لن يكون فيها منتصرٌ ولن يخرج منها قويٌّ، بل هي استنزافٌ لمقدرات الأمة وإضعافٌ لها؛ ما يجعلها أقل مناعةً وحصانةً في مواجهة كل من يستهدفها، وفي قلب ذلك القدس والمقدسات. لقد شكّل نجاح الموقف العربي في اليونيسكو مؤخّرًا، مؤشرًا واضحًا على قدرة العرب وإمكاناتهم في الدفاع عن القدس ومقدساتها، إن هم أرادوا ذلك.

● **على صعيد الموقف الأميركي تجاه القضية الفلسطينية والقدس:** لقد راهن كثيرون على موقفٍ أمريكيٍّ متوازنٍ يحمله أوباما تجاه الصراع وعملية سلامٍ جديدةٍ، ما ارتدّ خيبة على المبشِّرين، لكننا نشهد اليوم في حُمّى السباق الرئاسي الأمريكي تنافسًا غير مسبوقٍ بين المرشحين على تقديم الدعم للكيان الصهيوني ومشاريعه، حتى أن المتابع يشعر أنهم مرشّحون لرئاسة حكومة الكيان. إن هذا السلوك السياسي الأمريكي، بهذه الطريقة الوقحة في دعم الكيان، ومقارنةً بخطاب الإدارة الحالية، يمكن أن يرسم إشاراتٍ قاسيةً لما سيكون عليه موقف الإدارة القادمة، بغضّ النظر عن الفائز بالانتخابات الرئاسية.

● **على صعيد الواقع الفلسطيني:** لا شك في أن الواقع الفلسطيني شكّل خط الدفاع الأول عن القدس والمقدسات، لكن هذا الخط، وبكل وضوح، تعرّض لضربةٍ قاسيةٍ بعد اتفاق أوسلو عام 1993، إذ إن وضع القدس على طاولة التفاوض واعتبارها شأنًا مؤجلًا كان كارثةُ بكل معنى الكلمة، لأن ذلك يعني الاستعداد لتقديم تنازلٍ فيها، وتأجيلها يعني فرصةً للعدو لمزيدٍ من الإجراءات لتهويدها والاستيلاء عليها، وهذا قبولٌ واضحٌ للاستيطان الصهيوني في المدينة؛ وبمقارنة بسيطة بين واقع القدس عام 1993 وواقعها اليوم، ندرك حجم الكارثة التي تقع فيها.

وإذ نواجه كل هذه المخاطر في القدس، يجب ألا نستسلم لذلك، وإننا ندعو إلى تبّني استراتيجيةٍ للدفاع عن القدس، تعمل رغم البيئة المتقلبة في المنطقة، وتركّز على تثبيت صمود أهلنا في المدينة، وتفعيل المقاومة، وتطوير الموقف السياسي لينتقل من الرهان على المفاوضات إلى الرهان على المقاومة والصمود، والفعل المشترك الذي يسعى لتجريم العدو وإثبات الحق الفلسطيني والدفاع عنه.

> إن تحرير القدس يتم عبر عمل متراكم، ولا بدّ لهذا العمل أن يستند إلى القوة

وهنا لا بد من ثلاث ملاحظاتٍ: عند الحديث عن أيّ استراتيجيةٍ تجاه القدس، لا بد أن نؤكد بصورةٍ واضحةٍ، وبما يعبّر عن ضمير شعبنا وأمتنا، أن أيّ زعيمٍ أو مسؤولٍ أو مفاوضٍ ليس مخوَّلًا بالمساومة على القدس، أو التوقيع على أيّ اتفاقٍ مع العدو؛ هذا حقنا، ولا تملك دولةٌ أو مجموعة دولٍ، ولا زعيمٌ أو مجموعة زعماء، الحق بالتنازل أو إعطاء غطاءٍ سياسيٍّ أو دينيٍّ لتنازلٍ محتملٍ في أي تفاوضٍ أو تسوياتٍ حول القدس مع العدو الصهيوني.

أما الملاحظة الثانية، لا بدّ من حسم الموقف الفلسطيني والعربي والإسلامي تجاه القدس، واعتبارها ركنًا أساسيًّا وجوهرًا للصراع، ولا ينتهي هذا الصراع إلا بتحريرها.

والملاحظة الثالثة هي أننا نؤكد أن الاحتلال، الذي فشل حتى الآن في تغيير هوية القدس، يصرّ على أن يقضي هذه المهمة بعد 50 عامًا، فلا بد من تكريس هذا الفشل ضمن رؤيةٍ وخطةٍ وبرنامجٍ.

● **على صعيد التحرك تجاه القدس:** فأنا أقول، مدركًا لطبيعة الانقسام الفلسطيني وكل الجهود التي تُبذَل ونريدها أن تنجح: إلى حين أن يتمّ ذلك، تعالَوْا إلى كلمةٍ سواءٍ، فالخلاف سياسيٌّ والتباينات كثيرةٌ، لكن القدس أكبر من ذلك، والعدو لا ينتظر أن ننهي انقسامنا ليبدأ في تهويد المدينة. وعليه، فنحن نمدّ يدنا لبرنامج عملٍ مشتركٍ في القدس يتجاوز كل الحساسيات والحسابات السياسية، لنطلق استراتيجية تدخّلٍ وإنقاذٍ عابرةً للفصائل كافةً، تجمع الشعب الفلسطيني، وأهالي القدس على وجه الخصوص، لمواجهة التحديات الصهيونية في حماية المقدسات، ومنع التهويد، ومواجهة الأسوار التي تُبنى في القدس، وتعزيز التعليم والصحة، وإطلاق مقاومةٍ مشروعةٍ، شعبيةٍ ومسلحةٍ، ضد الاحتلال في المدينة.

وأدعو إلى تفعيل المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال، فما يفعله شعبنا بالسكاكين يمثّل علامةً فارقةً في التصدي والمقاومة، وأن يكون هناك إجماعٌ على هذه المقاومة، فلا يُدان فاعلها إن لم يكن بالإمكان دعمه وتأييده علنًا. بالإضافة إلى ذلك، فإننا أمام حاجةٍ ماسّةٍ لإطلاق مشروعٍ استراتيجيٍّ لحماية القدس اقتصاديًّا واجتماعيًّا لتثبيت وحماية وجود أهل المدينة. وإننا أمام مطلبٍ كبيرٍ، لأن نجاح العرب في اليونيسكو يقيم الحجة عليهم في إمكانية الفعل الكبير من أجل القدس، رغم تأخر قرار اليونسكو، ورغم أننا لم نسمع ردًّا على محاولات بان كي مون تسخيف قرار اليونيسكو، وهو ما يخالف أدبيات الموقع وتقاليد الدوْر الذي يجب أن يلعبه الأمين العالم للأمم المتحدة.

أخيرًا، إن تحرير القدس يتم عبر عملٍ متراكمٍ، ولا بدّ لهذا العمل أن يستند إلى القوة، والقوة التي أعنيها هي القوة المسلحة؛ ولا أتحدث هنا عن المقاومة وحسب، فالمقاومة تقوم بدورها، لكنني أتحدث عن دوْرٍ للأمة في بناء القوة العسكرية القادرة على هزيمة الاحتلال، ودحره وإنهاء وجوده على أرض فلسطين، وفي القلب منها القدس والأقصى. هذه هي مهمة الأمة، وهذا هو دورها الحقيقي، وكل الأدوار التي سبق أن أشرت إليها، على أهميتها، لا بد أن تقود إلى هذا الدور، وإلى هذا التأثير، وإلى هذه النتيجة؛ وحتى ذلك الحين، سنظل مدافعين عن القدس، مضحّين من أجلها، شهداء في سبيل أن تبقى مدينةُ لأمتنا العربية والإسلامية ولشعبنا الفلسطيني، وعاصمةً لدولةٍ فلسطينيةٍ، بعد تحرير كل أرضنا وترابنا من البحر إلى النهر، ومن رأس الناقورة إلى أم الرشراش.

الجلسة الأولى

«القدس في السياسة الإسرائيلية والإعلام العربي والإسرائيلي»





الجلسة الأولى

«القدس في السياسة الإسرائيلية والإعلام العربي والإسرائيلي»

رئيس الجلسة الأولى: سعادة الدكتور زهير العُبَيدي

الرؤى السياسيّة الإسرائيليّة تجاه القدس	د. عباس إسماعيل
مخططات الاحتلال لتهويد القدس	أ. هشام يعقوب
التعاطي الإعلامي مع القدس إسرائيليًّا وعربيًّا	أ. رأفت مرّة



ورقة

الرؤى السياسيّة الإسرائيليّة تجاه القدس المحتلة
في ظل الحكومة الحاليّة وانتفاضة القدس

د. عباس إسماعيل

- أستاذ مساعد في الجامعة اللبنانيّة.
- مختص بالشأن الإسرائيليّ.
- نشر العديد من الدراسات والأبحاث المتعلقة بالقدس، في الدوريات والمجلات والصحف.



محتويات الورقة

المقدمة

ورقة العمل هذه التي تحمل عنوان: «الرؤى السياسية الإسرائيلية تجاه القدس المحتلة في ظل الحكومة الحالية والانتفاضة الفلسطينية»، تُعنى بمحاولة الإضاءة على مواقف التيارات السياسية المختلفة في «إسرائيل» من مدينة القدس وموقعها ومكانتها ومستقبلها ضمن أي تسوية مستقبلية مع السلطة الفلسطينية، بما يساعد في تحديد الاتجاه السائد والمهيمن في «إسرائيل» بهذا الخصوص استنادًا إلى مروحة مواقف التيارات السياسية، والثقل السياسي والتمثيلي لكل تيار والذي يمثل العامل الحاسم في رسم موازين القوى التي تكون لها الكلمة الفصل في مستقبل القدس.

المعالجة التي ستعمل عليها هذه الورقة ستكون محصورة زمنيًا بولاية الحكومة الإسرائيلية الحالية، بدءًا بفترة الانتخابات الأخيرة التي جرت في آذار/مارس 2015، مرورًا بتشكيل الحكومة، وصولاً إلى اندلاع انتفاضة القدس الأخيرة في نهاية أيلول/سبتمبر 2015 واستمرارها حتى الآن؛ وتكون مهتمة موضوعيًا بعرض الرؤى والتصورات والمواقف للتيارات السياسية الحالية، في الحكومة والمعارضة، تجاه القدس ومستقبلها السياسي، والخطط والاقتراحات ذات الصلة الخاصة بكل تيار، وتسليط الضوء على التغيير، إن وُجد، الذي أدخلته الانتفاضة الأخيرة على البرامج والخطط والتصورات السياسية تجاه القدس المحتلة (ضمًّا أو تقسيمًا)، والتّطرق إلى موقف الرأي العام الإسرائيلي من مستقبل القدس وتأثير الانتفاضة في ذلك الموقف؛ على أن تنتهي الورقة بخلاصة مستقاة من المعطيات الواردة في المعالجة وفق التقسيم أعلاه، لا سيما ما يتعلق منها بالصورة التي يبدو عليها مستقبل القدس ربطًا بخارطة المواقف للأحزاب السياسية، واتجاهات الرأي العام الإسرائيلي بشأنها، والعوامل المؤثرة في صورة القدس المستقبلية من وجهة النظر الإسرائيلية.

لهذه الغاية ستتم المعالجة موضوعيًا وفق التقسيم الحزبي (أحزاب الحكومة والمعارضة)، بحيث نستعرض مواقف الأحزاب من القدس ومستقبلها بصورة منفصلة، حزبًا حزبًا، مع اعتماد الترتيب المرحلي أو الزمني داخل كل حزب، وفق الآتي:

القدس في الخطاب السياسي للأحزاب الإسرائيلية الممثلة في الحكومة.

القدس في الخطاب السياسي للأحزاب الإسرائيلية غير المنضوية في الحكومة الأخيرة.

القدس في الخطاب السياسي للأُطر غير الحزبية.

القدس واتجاهات الرأي العام الإسرائيلي في ضوء عمليات انتفاضة القدس.

الورقة تنتهي بخلاصة تتضمن قراءة موجزة في الدلالات السياسية للمواقف، وفي التّغيرات التي طرأت عليها بفعل الانتفاضة، والعِبرة أو العِبر التي يمكن استخلاصها، وأي مستقبل للتسوية القائمة على مبدأ حل الدولتين بشكل عام، ولفرص أن تكون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية بشكل خاص في المدى المنظور، على ضوء عنصرين أساسيين: التوازنات السياسية على الساحة الإسرائيلية؛ والخيارات الحقيقية على الساحة الفلسطينية (بين خيار التسوية وخيار الانتفاضة).

أولاً: القدس والحكومة الإسرائيليّة الحالية

نجاح رئيس حزب الليكود، بنيامين نتنياهو، في تحقيق فوز كبير في انتخابات الكنيست العشرين التي جرت في 2015/3/17، أتاح له تشكيل حكومته الرابعة، التي جاءت يمينية صرفة، ما أغلق الباب كليًا أمام أي تسوية سياسية مع السلطة الفلسطينية تلبّي الحد الأدنى من تطلعات الشعب الفلسطيني، وهو ما انعكس جمودًا في العملية التفاوضية، وتبخرًا للآمال بدولة فلسطينية، وأسهم، إلى جانب استمرار الاحتلال والاستيطان، في اندلاع انتفاضة فلسطينية، أدّت، من جملة الأمور، إلى تقويض استراتيجية الحكومة الإسرائيلية بالحفاظ على الوضع القائم، والتمسك بسياسة إدارة الصراع بدل حله، اعتقادًا بأنها الأقل ضررًا أو الأكثر منفعة للمصالح الإسرائيلية.

وإذا كان تشكيل الحكومة اليمينية وجّه ضربة قاسية إلى خيار المفاوضات وفرص إقامة الدولة الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشرقية، فقد أطاحت الانتفاضة الفلسطينية بأوهام الحكومة الإسرائيلية توفير الأمن والهدوء للإسرائيليين من خلال التمسك بسياسة الوضع القائم، وأعادت إحياء النقاش حول الموقف من مصير القدس. ففي مقابل صدور دعوات إلى ضرورة الانفصال عن الفلسطينيين، ليس في الضفة الغربية فحسب، بل عن أحياء عربية في القدس الشرقية المحتلة أيضًا، أظهرت مكونات الحكومة الحالية تمسكًا وتصلبًا وتشبثًا أكبر بـ «القدس الموحدة كعاصمة للدولة اليهودية».

1- القدس والليكود:

عندما تولّى بنيامين نتنياهو السلطة للمرّة الأولى، في عام 1996، كان شعاره الانتخابي «بيرس يُقسّم القدس». كان هذا الشّعار كالنار في الهشيم وألحق ضررًا قاسيًا برئيس الحكومة آنذاك، شمعون بيرس، من خلال استغلال «القدس»، التي تُعد «القيمة المقدّسة» للأغلبيّة العظمى من الإسرائيليين. أولى نتنياهو القدس أهميّة خاصّة في خطابه السياسي، وجعل نفسه المحامي الرسمي عن المدينة. من حينها، في كلّ مرّة يتصدّر فيها الموضوع السياسي العناوين في «إسرائيل»، يندفع الناطقون باسم الليكود مهدّدين بأنّ «اليسار يُقسّم القدس».

خلال خطابه في جامعة بار إيلان عام 2009، أعلن رئيس حزب الليكود، ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، أنه مستعد مبدئيًا لتقبّل دولة فلسطينية منزوعة السلاح تعترف بـ «إسرائيل» كالوطن القومي للشعب اليهودي، لكنه أخرج القدس من المعادلة، لناحية أنّ الجزء الشرقي منها لن يكون عاصمة الدولة الفلسطينية[1].

أظهرت مكونات الحكومة الإسرائيليّة الحالية تمسكًا وتصلبًا وتشبثًا أكبر بـ «القدس الموحدة كعاصمة للدولة اليهودية»

وفي أوج الحملة الانتخابية الأخيرة، أعلن نتنياهو أنّه لن تقوم دولة فلسطينية ما دام رئيسًا للحكومة[2]، ما يعني عمليًا انعدام أيّ فرصة للحديث عن تقسيم القدس، مع الإشارة إلى أنّ حزب الليكود لم ينشر برنامجًا انتخابيًا يحدّد فيه رؤيته السياسية، لا سيما ما يتعلّق منها بالتسوية مع السلطة الفلسطينية، تملصًا من الإحراج الكبير الذي يمكن أن يلحق برئيسه تحديدًا عندما سيتبين أنّ حزبه لا يسير معه في موضوع «حل الدولتين»، وبطبيعة الحال ليس في وارد أيّ تسوية في موضوع القدس الشرقية، وهذا مُجمع عليه ليكوديًا. لكن ما إن أُسدلت ستارة الانتخابات حتى عاد نتنياهو ليعلن تمسكه بمبدأ «الدولتين لشعبين»، مع تكراره شرطي اعترافه بدولة فلسطينية وهما: أن تكون منزوعة السلاح، وأن تعترف بـ «إسرائيل» كدولة «للشعب اليهودي».

بصرف النظر عن موقف نتنياهو المتلوّن والضبابي من مسألة الدولة الفلسطينية، لا يوجد أيّ لبس بشأن موقفه من القدس، وهو لا يترك مناسبة إلاّ ويعرض فيها رؤيته المتضمنة التمسك بـ «القدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل»، متظللاً في ذلك مظلة الإجماع في الليكود بصورة خاصة، وفي اليمين بصورة عامّة.

موقف نتنياهو من القدس الموحدة تحت الاحتلال الإسرائيلي، عاد وكرره في مناسبات عدة بعد تشكيله حكومته الأخيرة، وهو أعاد صياغة موقفه وبلورة رؤيته تجاهها بصورة واضحة جدًا لا تترك مجالاً للشكّ بأن القدس الشرقية المحتلة، خارج أيّ نقاش وليست موضوعًا للأخذ والرد في بازار المفاوضات مهما كانت سيناريوهات التسوية المقترحة. بلورة رؤية نتنياهو من القدس ومستقبلها تجلّت في الخطاب الذي ألقاه في أيار/مايو 2015 أمام الكنيست لمناسبة الذكرى الـ48 لاحتلال القدس الشرقية، حيث يُحيي الإسرائيليون هذه المناسبة ضمن فعاليات يطلقون عليها اسم «توحيد القدس» في إشارة إلى ذكرى احتلال القدس الشرقية في حزيران/يونيو 1967. وقد قال نتنياهو[3]:

1 موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2009/6/14 (www.mfa.gov.il).
2 صحيفة يديعوت أحرونوت، 2015/3/15.
3 موقع ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية، 2015/5/19 (www.pmo.gov.lb).

«لقد مضى 48 عامًا منذ أن صارت القدس الموحَّدة عاصمة لإسرائيل. وكان الأمر هكذا وسيبقى على ما هو عليه. وقد خُضنا قبل 48 عامًا حربًا دفاعية عظيمة تمكنّا خلالها من توحيد القدس. وكشفت الحرب وما تمخّض عنها في نهايتها عن عمق أشواقنا للقدس وعن قوة إرادتنا الهائلة للتمسّك بها. إذ كنّا نعلم منذ أيام التوراة مرورًا بهرتسل وحتى أيامنا هذه أن الصهيونية لا معنى لها من دون صهيون وأنّ صهيون لا معنى لها من دون القدس... وكانت القدس في فترة ما قبل حرب الأيام الستة مدينة مقسَّمة ممزَّقة وجريحة... توجد غالبية كبيرة وحاسمة من الجمهور الإسرائيلي لا تريد العودة إلى الماضي. ما زال هناك الكثير مما يجب إنجازه وتحسينه، لكنّنا لن نعود إلى الوراء. إنّ القدس تقع في قلب دولة إسرائيل، ولن يقيم في داخلها أي عدو يسعى للقضاء على الدولة...

أولى نتنياهو القدس أهميّة خاصّة في خطابه السياسي، وجعل نفسه المحامي الرسمي عن المدينة

أعتقد بأنه يوجد هنا توافق عريض لكنني أسمع بين حين وآخر أصواتًا أخرى. صديقي رئيس المعارضة، هذه هي الفرصة السانحة لك لتوضيح موقفك، إذ كان قد نقِل عنك خلال فترة الانتخابات قولك الآتي: «إنني أستشرف القدس عاصمة لكيانيْن سياسييْن أي أن تكون شرقي القدس عاصمة للدولة الفلسطينية فيما تكون غربي القدس عاصمة للدولة اليهودية». لكنك قلت من جهة ثانية- أيضًا خلال معركة الانتخابات- «سوف أحافظ على القدس موحَّدة»، وعليه أرى وجود فرصة هنا لتوضيح موقفك الحقيقي. هل أنت مع القدس الموحدة أم مع تقسيم القدس إلى عاصمتيْن؟ وهنالك شيء آخر مهمّ: هل تدعم مشاريع البناء في أجزاء القدس كافة؟ إذ كان عدد من الأعضاء البارزين في حزبك قد انتقدوا بشدة مشاريع البناء في بعض الأحياء اليهودية في القدس، وتحديدًا في حي غيلو [جنوب القدس]، عند الإعلان عنها قبل عدة أشهر... أما أنا- فلديّ موقف واضح ينص على البناء في القدس.

إننا نبني في القدس مثلما يتم البناء في واشنطن ولندن وباريس وروما. أعضاء الكنيست، كانت القدس على امتداد التاريخ عاصمة للشعب اليهودي وحده. كانت

هناك شعوب أخرى تحكمها لكنها لم تجعلها عاصمة لها. يجب تأكيد الحقيقة الآتية: لقد كانت القدس، بصفتها مركزًا سياسيًا أو عاصمة لشعب، عاصمة لنا فقط منذ أيام الملك داود قبل 3 آلاف سنة. هناك من ينكر ذلك ويدّعون بأنه لم يكن لنا أصلاً أي وجود هنا، بل كان هناك مَن سبقنا وسيكون هناك مَن يتبعنا، وسوف يتم تقسيم القدس. وعليه، أرجو التأكيد لكل من يقول هذا الكلام: إنّ الجزء الأول من ادعاءاتكم غير صحيح، أمّا الجزء الثاني من كلامكم فإنه لن يتحقق أبدًا.

وأعتقد بأن كل شخص يستطيع أن يفهم ماذا سيحدث إذا استمعنا إلى النصائح بإخلاء القدس أو أجزاء منها، ونقل الأماكن المقدسة لسيادة أخرى. إذ إننا ننظر إلى ما يجري في الشرق الأوسط ونعلم مَن هي الجهات التي تدخل أي منطقة يتم إخلاؤها وما مدى التطرف والعنف والوحشية والهمجية لديها. وعليه، فإن الشيء الوحيد الذي يحول دون ذلك يتمثل بقوة واحدة، أي ليس بأي ضمانة دولية أيًا كانت، أو ورقة أو مقولة، بل إن الشيء الوحيد الضامن لاستمرار سمة الحرية التي تتسم بها القدس وحرية العبادة والليبرالية فيها ما هو إلا السيادة الإسرائيلية.

أيها السادة، إن هذا الأمر لن يحدث. إن القدس هي عاصمتنا، كان الوضع هكذا وسيستمر على ما هو عليه. إننا نعتزّ بالقدس وندين بالشكر لهذا النصيب الذي جعلنا نساهم في إعمار المدينة، وإننا مصممون على حمايتها كاملة وموحَّدة وحرة ومزدهرة تحت سيادتنا».

بعد عام على خطاب نتنياهو أعلاه، وفي المناسبة ذاتها التي جاء الاحتفال بها على وقع استمرار عمليات الانتفاضة الثالثة، أعاد نتنياهو، خلال كلمة ألقاها في ذكرى «توحيد القدس» في شهر حزيران/ يونيو 2016، بلورة موقفه من القدس ومستقبلها قائلًا[1]:

«أصبحت القدس منذ 49 عامًا محرَّرة من قيودها ولن نعود أبدًا إلى ذلك الواقع الذي كان يسودها. صحيح أن القدس توجد فيها المشاكل، وإننا نعالجها، لكننا لن نعود إلى ذلك الواقع للمدينة المقسَّمة والجريحة والممزَّقة. إنّ مَن يرفض الاعتراف بإسرائيل بصفة الدولة القومية للشعب اليهودي، مَن ينكر صلتنا بالقدس ويحوّل جبل الهيكل مركزًا للتحريض الديني، مَن لا يتبرأ من الإرهاب- ما زال هناك أمامه شوط طويل وصولاً إلى السلام.

1 موقع ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية 2015/6/5 (www.pmo.gov.lb).

لقد كافحنا خلال العام الأخير موجة من الإرهاب كان محورها الرئيس في القدس. وقد سقط الضحايا ولا نزال نرثي ضياع حياتهم، إلا أننا أبدينا في الوقت ذاته الصمود كما تجلى لدى جنود جيش الدفاع وأفراد الشرطة ومقاتلي حرس الحدود رجالاً ونساء، فيما وقف معهم في الخندق ذاته المواطنون الإسرائيليون وبالذات سكان القدس. وسنواصل محاربة الإرهاب بصرامة لنؤكد لمرتكبيه أن العنف لن يثبط من عزيمتنا، لا في القدس ولا في أي مكان آخر.

ها إنني أتعهد في موقع البطولة هذا، تلة الذخيرة، بأننا سنظل نحمي القدس لنحفظ أمنها وازدهارها ومستقبلها وشموليتها. وأسلّم من القدس، عاصمتنا الخالدة، قلب الأمة، على كل محبّيها».

بين خطابي نتنياهو في أيار/مايو 2015 (أي قبل اندلاع انتفاضة القدس الثالثة)، وبين حزيران/يونيو 2016 (بعد أكثر من تسعة أشهر على اندلاع الانتفاضة)، اللذين أكد فيهما تمسكه بالقدس الموحدة والكاملة غير القابلة للتقسيم أو التجزئة، عاصمة أبدية لـ «إسرائيل»، في جميع الظروف والحالات، فاجأ نتنياهو اليمين الإسرائيلي وحزبه الليكود قبل الآخرين، بالإعلان عن التوجه لفحص كيفية التعامل مع أحياء القدس الواقعة خلف جدار الفصل، وهو ما عُد إقرارًا من جانبه باستعداده الأولي للتخلي عن أجزاء من القدس؛ ما يعني القبول بمبدأ التقسيم بمعزل عن الحيز المكاني والسكاني المتعلق به.

فخلال جلسة عقدها المجلس الوزاريّ المُصغّر للشؤون السياسية والأمنية، قال رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، إنه يجب درس حرمان سكان الأحياء الفلسطينية الموجودة خارج الجدار من الجنسية، لا سيما مخيم اللاجئين شعفاط وغيره من الأحياء حيث يقطن حوالي 80 ألف نسمة[1].

مصادر في مكتب رئيس الحكومة قالت بأن نتنياهو قال بوجوب فحص كيفية التعامل مع الأحياء خارج الجدار: «ليس هناك فرض للقانون، ولا واجبات، يوجد فقط حقوق. يجب دراسة حرمان الجنسية وعقد جلسة حول ذلك». وهذه الأحياء هي جزء من الحدود البلدية للقدس، لكنها تقع خلف الجدار وتُعتبر مثيرة للمشاكل من ناحية أمنية.

وأثارت ملاحظة نتنياهو انتباه الوزراء، الذين لا يتوقعون منه أفكارًا على طراز الانفصال. وطرح الوزير يسرائيل كاتس (من الليكود)، موضوع الأحياء خارج الجدار، وقال بأنها منطقة معزولة. وفي الردّ، تحدّث نتنياهو عن إمكانية منعهم من الدخول الى القدس. ونبّهه كاتس، قائلاً: «هذا القرار بعيد

1 صحيفة يديعوت أحرونوت، 2015/10/25.

المدى وهذا يلزمه إجراء استفتاء عامّ، لأنه يوجد هنا تنازل عن منطقة»[1]. وقال أحد الوزراء: «تحدّث نتنياهو حينها على ما يبدو من دون فهم الوضع. وهذا يعني بشكل واضح تقسيم القدس»[2].

وقال عضو الكنيست يوئيل حسون، من المعسكر الصهيوني: «اليوم كُشف كل كذب نتنياهو؛ قرّر نتنياهو خرق التعهد بالانتخابات أيضًا. والقدس لن تكون موّحدة. فقد أدّت الهستيريا والهلع إلى قرار في مكتب رئيس الحكومة حول الانفصال عن القدس الشرقية، من دون دعم دوليّ، ومن دون اتفاق مع الشعب، وبسبب الإرهاب الذي ثارت ثائرته في الشوارع»[3].

في إجمال موقف نتنياهو من القدس ومستقبلها، الذي يُفترض به أن يعكس ويمثل موقف حزبه الليكود أيضًا، يبدو واضحًا، كلاميًا على الأقل، منذ دخوله المعترك السياسي بقوة في المعركة الانتخابية سنة 1995، مرورًا بخطاب بار إيلان، الذي أخرج فيه القدس من دائرة التسوية مع الفلسطينيين وتركها خارج حل الدولتين، وانتهاءً بمواقفه في ولايته الأخيرة كرئيس للحكومة، يبدو واضحًا أنه لا مكان أبدًا للقدس في خطابه السياسي وفي أجندته التفاوضية، وأن نظرته لتاريخها ومستقبلها ومكانتها الدينية والسيادية والسياسية، تُخرجها من دائرة أيّ تسوية مستقبلية محتملة مع السلطة الفلسطينية، وأنّ الدولة الفلسطينية التي أعلن القبول المشروط بمبدأ قيامها لا تتضمن أي جزء من القدس، حتى لو اعترف الفلسطينيون بشروطه ولبّوها؛ وهذا ما يجعل فرص تحصيل الحد الأدنى من الحقوق في القدس معدومة في عهد نتنياهو، وفي «الظروف القائمة».

غير أن السؤال الذي يُطرح بقوة، على وقع عمليات الانتفاضة، هو: هل أن موقف نتنياهو بشأن القدس ومستقبلها، الذي يسري في ظل «الظروف القائمة»، يبقى ساريًا، وعلى حاله، في حال تبدلت الظروف وتغيرت؟ وبمعنى أوضح: هل أنّ ما يقوله نتنياهو بشأن القدس في زمن «السلم والهدوء والتفاوض»، هو نفسه ما سيقوله في زمن «الانتفاضة والمقاومة والعمليات»؟

السوابق التاريخية مع رؤساء حكومة سابقين، ومن اليمين المتطرف تحديدًا، من مناحيم بيغن، مرورًا بنتنياهو (الذي انسحب من قسم من الخليل في ولايته الأولى، بعدما ربح الانتخابات على قاعدة معارضة اتفاق أوسلو)، وأريئل شارون (الذي انسحب من مستوطنات قطاع غزة بعدما قال «حكم نتساريم كحكم تل أبيب)، وإيهود أولمرت (صاحب خطة الانطواء من الضفة الغربية)، وانتهاء بنتنياهو نفسه (الذي كاد أن يأخذ قرارًا بالانفصال عن بعض أحياء القدس على وقع عمليات الانتفاضة الفردية لولا زجره من قبل وزراء آخرين)، تشير إلى أنّ فعل المقاومة من شأنه أن يُحدث تغييرًا جوهريًا وكبيرًا على ما يُعدّ من الثوابت الإسرائيلية؛ ما يفتح نافذة فرص أمام استعادة الحقوق الفلسطينية، أو جزء منها، ويفيد بأنّه ما لا يستعاد بالتفاوض، يُستعاد بالمقاومة والانتفاضة.

---

1 المصدر نفسه.
2 المصدر نفسه.
3 المصدر نفسه.

2- القدس والبيت اليهودي

حزب البيت اليهودي، الذي هو امتداد الحزب القومي الديني السابق (المفدال)، من الأحزاب التي لا يحتاج المراقب إلى جهد لتحديد موقفه من القدس ومكانتها ومستقبلها، على اعتبار أنه يقف على أقصى يمين الخارطة السياسية في «إسرائيل»، ويجاهر في كل أدبياته وخطابه السياسي- الديني، بأنّ القدس، كل القدس، جزء لا يتجزأ، لا بل هي قلب ما يُسمى «أرض إسرائيل الكبرى»؛ وعليه، هي خارج أيّ نقاش، لا بل إنّ مجرد البحث في مستقبلها يُعدّ من المحرمات. فهذا الحزب، الذي يرأسه اليوم نفتالي بينت، والمشارك في حكومة نتنياهو ويتولى وزراؤه ثلاث حقائب وزارية، هو من الأحزاب الوحيدة في الكنيست الذي يعارض بصراحة إقامة دولة فلسطينية، وأعضاؤه يعارضون بشدة أيّ تنازل عن الأراضي، ويتعهد رئيسه بينت في صفحته على الفيسبوك «أن أفعل كل ما بوسعي للتصدي للتخلي عن سنتيمتر واحد من أرض إسرائيل للعرب». لكن بينت لا ينادي بضم الضفة الغربية بأكملها. بل، وفقًا لما يسميه خطة الاستقرار، هو يطالب بفرض السيادة الإسرائيلية في منطقة «ج» في الضفة الغربية فقط، حيث يعيش 400 ألف مستوطن يهودي و70 ألف فلسطيني على نحو 60 % من الضفة الغربية[1].

3- القدس وإسرائيل بيتنا

يُعدّ حزب إسرائيل بيتنا من الأحزاب اليمينيّة العلمانية التي تُمثّل الشريحة السكانية من اليهود الروس. بالرغم من صورته كمتطرف بشدّة وتحريضه الدّائم ضد العرب في «إسرائيل» والسلطة الفلسطينية، رئيس الحزب ووزير الجيش أفيغدور ليبرمان يدعم حلّ الدولتين، لكن وفق تصور خاص به. فهو لا يرى حدود 1967 كأساس للمفاوضات، بل يصرّ على رسم الحدود بين الدولتين من جديد من أجل الحفاظ على أكبر عدد ممكن من اليهود وأقلّ عدد ممكن من العرب داخل حدود «إسرائيل». ويطالب بضمّ الكتل الاستيطانية المركزيّة في الضفة الغربية، والتخلّي في المقابل عن أراضٍ تحت «سيادة إسرائيلية» يسكنها العرب لدولة فلسطين المستقبلية. هذا التصور كان في مركز الطرح الانتخابي للحزب في الانتخابات الأخيرة، كما يبدو من شعار حملة الحزب: «أريئل لإسرائيل، أم الفحم لفلسطين». لكن في موضوع القدس، يرفض إدارة المفاوضات حول «السيادة في القدس»[2].

يتبنى الحزب مبادرة «تبادل المناطق والسكان» التي بادر إليها، ويضيف «أنَّ إسرائيل بيتنا يدرك أنّ نزاع دولة إسرائيل ليس نزاعًا إقليميًا فقط مع جيراننا الفلسطينيين وإنما نزاع ثلاثي الأبعاد مشترك: دول عربية – فلسطينيون – عرب إسرائيل. لذلك، فإنَّ التسوية مع الفلسطينيين يجب أن تكون جزءًا من

1 صحيفة إسرائيل اليوم، 2014/6/9.
2 رفائيل أهرين، موقع تايمز أوف إسرائيل (www.timesofisrael.com)، 2015/3/13.

تسويةٍ شاملة، التي تضم اتفاقيات سلامٍ مع دولٍ عربية، وتبادل مناطق وسكان عرب إسرائيل. لا معنى للتوصل إلى تسويةٍ مع الفلسطينيين فقط، لأنها لن تحل قضية الولاء لعرب إسرائيل، لن تؤدي إلى ربحٍ سياسي واقتصادي من علاقاتٍ مع دولٍ عربيَّة، ولن تؤدّي إلى نهاية الصراع بين إسرائيل والعالم العربي. فقط صفقةٌ شاملة تؤدي إلى النتيجة المنشودة»[1].

بعد انتهاء الانتخابات وتشكيل الحكومة من دون انضمامه إليها، وعلى وقع استمرار عمليات الانتفاضة الفلسطينية، صعّد ليبرمان من خطابه السياسي تجاه الفلسطينيين بصورة خاصة، فموضَعَ نفسه على يمين الحكومة اليمينية، وتحديدًا على يمين حزبي الليكود والبيت اليهودي، عارضًا خطة من عشر نقاط قال إنها كفيلة بحسم «موجة الإرهاب» بحسب تعبيره، خلت من أيّ إشارة إلى مستقبل القدس لجهة تقسيمها أو الانسحاب من أحياء منها، لكنها تضمّنت إشارة إلى التمسّك بالبناء الاستيطاني فيها[2].

ففي كلمة ألقاها في مؤتمر «إسرائيل بيتنا» في القدس قال ليبرمان: «من أجل حسم موجة الإرهاب الحالية على دولة إسرائيل أن تتخذ الخطوات الآتية:

- العودة إلى إحباطات مُركّزة.
- وقف نقل الأموال لأبي مازن.
- إبعاد عائلات المخرّبين إلى قطاع غزّة.
- سحب الإقامة من عرب شرق المدينة المتورطين بالإرهاب ومن عائلاتهم.
- السماح بجمع الشمل فقط في الجانب الفلسطيني، وليس في الجانب الإسرائيلي.
- هدم بيوت ليس فقط المخربين الذين قَتَلوا. من حاول القتل ولم ينجح لا يجب أن يأخذ جائزة على هذا الأمر بحيث يتركون له بيته.
- تشديد العقوبة بشكل صارم ضد المقيمين غير الشرعيين ومشغليّهم.
- تشريع قانون عقوبة إعدام للمخربين.
- وقف تسليم جثث مخربين لعائلاتهم.
- عندما تقتضي الحاجة، يجب الإعلان عن حالة طوارئ تمامًا كما حدث في فرنسا بعد العملية الإرهابية في مسرح بتكلان في باريس في 2015/10/13، والمستمرّ إلى اليوم».

1 يهونتان ليس، صحيفة هآرتس، 2015/3/9.
2 مورازن أزولاي، صحيفة يديعوت أحرونوت، 2016/2/25.

وحول رئيس الحكومة، قال ليبرمان إنّ «نتنياهو غير جاهز لمكافحة الإرهاب، وغير جاهز لبناء كتل استيطانية في الأحياء اليهودية في القدس»[1].



اللواء	مشاريع مدنية - اقتصادية في مناطق C
اللواء المناطقي "إفرايم"	إقامة ملعب كرة قدم في يديا
	استئناف ملعب كرة القدم في عزون
	توسيع المخطط التوجيهي لعزبة طبيب
	توسيع المخطط التوجيهي لحبلة
	توسيع المخطط التوجيهي قلقيلية
اللواء المناطقي "مناشيه"	إقامة حديقة ألعاب في حرش أم ريحان (منطقة التماس)
	توسيع مساحات سكن "تعنك"
	حث المخطط التوجيهي لضهر المالح
اللواء المناطقي "الغور"	ممر اقتصادي بين أريحا والأردن
اللواء المناطقي "شومرون"	إقامة منطقة صناعية قرب منشأة معالجة مياه الصرف الصحي غرب نابلس
اللواء المناطقي "عتسيون"	إقامة مشفى فلسطيني في بيت ساحور

اللواء	سلسلة الخطوات المدنية والمناطقية التي تنفذ اليوم على ضوء تقدير الوضع الأمني
اللواء المناطقي "عتسيون" بيت لحم مخيم الدهايشة ساعير الشيوخ بيت فجار بيت ساحور مخيم عايدة تسوريف	زيادة أنشطة قواتنا في مناطق A
	هدم، إغلاقات، وتحديد منازل مخربين
	زيادة الاعتقالات
	مصادرة أموال الإرهاب وممتلكات ذات قيمة لهم
	زيادة فرض القانون، إخراج سيارات مسروقة، سيارات تخرج عن الطريق ويستخدمها الفلسطينيون
	معركة ضد الوسائل القتالية
	مداهمة منازل عائلات متورطين في الإرهاب
اللواء المناطقي "يهودا" الخليل - بني نعيم دورا - يطا ضهرية	زيادة أنشطة الاعتقالات
	تغيير نظام التحركات في مناطق مهدّدة (حصار وتفتيش وقطع طرقات)
	سحب تصاريح عمل
	إلغاء تصاريح VIP للمسؤولين المشاركين بالتحريض
	معركة ضد المحرضين (إغلاق محطات إذاعة وتلفزة وصفحات فايسبوك ومطابع)
اللواء المناطقي "بنيامين" قلنديا	زيادة واسعة لتفتيش السيارات من أجل عرقلة تحركات من خلال نقاط تفتيش وقطع طرق وحصار
	زيادة فرض قوانين المخططات (هدم البناء غير القانوني) في المناطق التي يُعزز فيها الوجود العسكري

وبعد انضمامه إلى حكومة نتيناهو، وتوليه وزارة الجيش، استعرض ليبرمان، خلال لقاء مع مراسلين في مكتبه في «تل أبيب»، ما وصفها بأنها «خطة العُصي والجزر» ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1967، التي تعتمد على فرض عقوبات قاسية على المدن والقرى والعائلات الفلسطينية التي ينطلق منها منفذو العمليات ضد الجيش الإسرائيلي والمستوطنين؛ وتقديم حوافز اقتصادية إلى تجمعات فلسطينية لم ينطلق منها منفذو الهجمات، بهدف تغيير الواقع الأمني والسياسي في الضفة الغربية. وقد خلت هذه الخطة من أي إشارة إلى القدس المحتلة[2].

1 مورازن أزولاي، صحيفة يديعوت أحرونوت، 2016/2/25.
2 أليكس فيشمان، صحيفة يديعوت أحرونوت، 2016/8/18.

4- القدس وحزب «كولانو» (كلنا)

لا يتحدَّث مؤسس ورئيس الحزب موشيه كحلون، الذي انشقّ عن الليكود، كثيرًا عن القضية الفلسطينية، قائلاً إنه في الوقت الحالي لا يوجد شريك في رام الله يمكن عقد مفاوضات سلام جدية معه. لكن كحلون، القادم من الليكود، والذي كان وزيرًا سابقًا في حكومة نتنياهو، لا يغرد خارج سربه الليكودي في كل ما يتعلق بمستقبل القدس، كان يعارض الانسحاب من الأراضي، ولكن يبدو أنه يتقبل حل الدولتين هذه الأيام، طالما يتم ضمان مصالح «إسرائيل»[1].

ويدعو البرنامج الانتخابي للحزب إلى بلورة «مخططٍ سياسي متَّزن»، ووفق البرنامج فإنّ «دولة إسرائيل يجب ألّا تنجرّ وراء مبادراتٍ فلسطينية» وعليها «البدء بتحديد ترتيبات أمنيّة في يهودا والسّامرة (الضفة الغربية) تُوفّر الأمن لمواطني إسرائيل». وورد أيضًا أنّه «على حكومة إسرائيل الحفاظ على إنجازاتها الدّبلوماسية في الماضي مع الأمريكيين، والعمل بصورةٍ فعّالةٍ لهدفٍ محدّدٍ لإيجاد إجماع أمريكي ومن بعدها أوروبي لتبني رسالة بوش- شارون، ومواصلة البناء في الكتل الاستيطانية والأحياء اليهودية في القدس»[2].

5- القدس والأحزاب الدّينية الحريديّة

الأحزاب الدينية الحريدية، وتحديدًا حزب شاس الذي يمثّل اليهود الحريديم الشرقيين، وحزب يهوداة هتوراة الذي يمثل الحريديم الغربيين، لا تولي أهمّية كبيرة للمسائل السياسية في خطابها السياسي، وهي توجّه جلّ اهتمامها نحو الأمور الأكثر صلة باهتمامات الجمهور الذي تمثّله، لا سيّما في المجالات الدينية والاجتماعيّة. غير أنّ موقفها العام المستمد من سلوكها السياسي ومواقفها عند المحطات المفصلية للتسوية مع السّلطة الفلسطينية تشي بأنها تندرج ضمن المعسكر اليميني بامتياز، خصوصًا في كل ما يتعلق بمكانة القدس ومستقبلها، مع الأخذ في الاعتبار أنّ شريحة اليهود الحريديم آخذة في الازدياد في القدس مقارنة باليهود غير الحريديم.

في الحملة الانتخابية الأخيرة، قرر الحزب السياسي لليهود الشرقيين المتدينين الحريديم «شاس» التركيز على القضايا الاجتماعية-الاقتصادية، وعدم الحديث عن الأمور الدبلوماسية. لكن رئيس الحزب، أريه درعي، أعلن أنه سوف يدعم نتنياهو لرئاسة الوزراء، وأشار إلى أنه في الوقت الحالي لا يوجد شريك في الطرف الفلسطيني[3].

---

1 رفائيل أهرين، موقع تايمز أوف إسرائيل (www.timesofisrael.com)، 2015/3/13.
2 يهونتان ليس، صحيفة هآرتس، 2015/3/9.
3 موقع تايمز أوف إسرائيل (www.timesofisrael.com)، 2015/3/13.

لكن عدينا بار شالوم، ابنة عوفاديا يوسف، الزعيم الروحي الراحل للحركة، قالت في أوج الحملة الانتخابية إن درعي سوف يطالب باتفاقية سلام مع الفلسطينيين في حال انضمام شاس إلى الائتلاف. «لا نريد دولة ثنائية القومية»، قالت. «تم سفك الكثير من الدماء ولدينا حرب جديدة كل بضع سنوات. البديل الوحيد هو دولتان لشعبين». أحد تشريعات يوسف الشهيرة في الماضي هي أنّه من الممكن إعادة الأراضي من أجل السلام، وسمح لدرعي التصويت دعمًا لاتفاقية أوسلو[1].

غير أن المواقف السابقة الصادرة عن القيادة الدينية والسياسية لحزب شاس، لا تترك مجالاً للشك. فقد أعلن زعيم الحزب إيلي يشاي، أنّ شاس لن يجلس في حكومة تقسم القدس. وفقًا للموقف الذي أعرب عنه يشاي أيام حكومة إيهود أولمرت عام 2008، فقد قرر مجلس حكماء التوراة الذي يوجه خطى الحزب، بأنه «في اللحظة التي تبدأ فيها المباحثات على القدس، فإن شاس سينسحب من الحكومة»[2]. وقال يشاي إن «شاس لن يساهم في تقسيم القدس»[3].

وكان يشاي رفع سقف مطالب حزبه من أيّ مرشح لتشكيل الحكومة، مشدّدًا على أنّ شاس لن ينضم إلى أي حكومة تجري مفاوضات مع الفلسطينيين وتكون قضية القدس مطروحة على جدول أعمال هذه المفاوضات. ونقلت صحيفة معاريف عن يشاي قوله إنّ «القدس ليست جزءًا من الخطاب بأي حال من الأحوال، ليس الآن ولا لاحقًا ولا في أيّ مرة»[4].

أما حزب التوراة اليهودية الموحدة «يهوداة هتوراة»، ورغم أنّه يركّز فقط على القضايا الاجتماعيّة - الاقتصادية، لا سيما تلك التي تؤثر بشكل مباشر في جمهور ناخبيه، مثل مخصّصات الأطفال، وأنه بناء على إيمانهم يجب ألا يفرض اليهود سيادتهم على الأرض المقدسة قبل مجيء المسيح، ورغم أنه لا يوجد لهذا الحزب، بقيادة يعقوب ليتسمان، موقف موحد حول قضايا مثل عملية التسوية، إلا أن معظم أعضائه يميلون إلى اليمين بالنسبة إلى القضية الفلسطينية، إذ إنّهم صوتوا ضد اتفاقية أوسلو والانسحاب من غزة[5].

كما أن رئيس الحزب، ليتسمان، رحب بالمصادقة على اقتراح القانون الذي يقيد المفاوضات حول القدس، معتبرًا أنّ «من حقه الحفاظ والدفاع عن القدس»، مضيفًا أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو تعهد غير مرة بعدم إجراء مفاوضات حول القدس، وأنّ اقتراح القانون جاء لتثبيت هذا التعهد والحفاظ على «القدس موحدة». وقال إن الرسالة من اقتراح القانون هي أن «القدس عاصمة إسرائيل خارج أيّ مفاوضات سلام مستقبلية» على حد تعبيره[6].

1 المصدر نفسه.
2 صحيفة هآرتس، 2008/1/28.
3 المصدر نفسه.
4 صحيفة معاريف، 2008/9/14.
5 موقع تايمز أوف إسرائيل (www.timesofisrael.com)، 2015/3/13.
6 صحيفة يديعوت أحرونوت، 2013/10/21.

وينص اقتراح القانون على أن الحكومة لا يمكنها أن تتفاوض مع جهة أجنبية على تقسيم القدس أو تسليم أجزاء منها إلا بإقرار أغلبية خاصة من 80 عضو كنيست. وحسب القانون، الذي بادر إليه ليتسمان، فإنه إذا تحققت تسوية سياسية لتسليم القدس من دون أن تؤخذ مصادقة 80 نائب في الكنيست قبل البحث في الموضوع، فإن التسوية لن تلزم الكنيست، أو الحكومة، أو بلدية الاحتلال في القدس، وهو ما حظي بتأييد وزراء الليكود، والبيت اليهودي، وإسرائيل بيتنا، الممثلين في اللجنة الوزارية للتشريع، التي أيدت اقتراح القانون[1].

وورد في الشروحات لمشروع القانون أنّ "القدس لن تقسم ولن تسلم أجزاء منها لأحد. قدسية القدس لا تعطى للأجانب. مشروع القانون هذا يمنع إمكانية أن يكون في أي مرحلة من أي إجراء سياسي بحث في مكانة مدينة القدس، بؤبؤ عين الشعب في إسرائيل"[2].

أمّا ليتسمان الذي بادر إلى القانون، فشرح يقول إنّه كونه كانت حالات بدأوا فيها يتحدثون عن تسليم أجزاء كهذه أو تلك من المدينة، فينبغي تشريع قانون لا يمنح حتى إمكانية طرح هذا الخيار في بداية المفاوضات"[3].

ثانيًا: أحزاب من خارج الحكومة

ليست أحزاب المعارضة على قلب رجل واحد بخصوص الموقف من مستقبل القدس، وتحديدًا الجزء الشرقي منها، وهذا يعود بصورة خاصة إلى التباين في الرؤى السياسية الخاصة بكل حزب تجاه كيفية التوصل إلى تسوية مع السلطة الفلسطينية، والتصور النهائي لتلك التسوية.

1- القدس وحزب العمل

موقف حزب العمل من مكانة القدس ومستقبلها في أي تسوية لم يكن ثابتًا ومستقرًا خلال الفترة التي تلت الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، وهو شهد انزياحًا من التمسك بالقدس «عاصمة أبدية وموحدة» لـ «دولة إسرائيل» إلى الحديث عن ضرورة تقسيمها بذريعة الانفصال عن الفلسطينيين لضمان يهودية «الدولة»، والملاحظ أن «الانزياح» أعقب بدء انتفاضة القدس، ما يُشير إلى تأثير ودور الانتفاضة وعمليات المقاومة في إحداث تغيير في الثوابت والمسلمات لدى الأحزاب الإسرائيلية، ومنها حزب العمل.

1 صحيفة هآرتس، 2013/10/21.
2 المصدر نفسه.
3 المصدر نفسه.

فقد جاء في البرنامج الانتخابي للمعسكر الصهيوني (وهو عبارة عن تحالف حزبي العمل برئاسة يتسحاق هرتسوغ، والحركة برئاسة تسيبي ليفني)، أنّ «المعسكر» يدعو إلى استئناف المفاوضات السياسيَّة في إطار ثنائي الجانب، على قاعدة دولتين لشعبين. وبحسب برنامج المعسكر الصهيوني، سترتكز التسوية على حماية حاجات الأمن وإنهاء النزاع، وتشمل تجريد الدولة الفلسطينية من السلاح، والحفاظ على الكتل الاستيطانية، وحماية حرية الدين. أمّا بالنسبة إلى مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، فيقترحون في الحزب العودة إلى الدولة الفلسطينية، ويتعهدون أيضًا العمل على دعم القدس وموقعها كعاصمة أبديةٍ لـ «إسرائيل»[1].

وفي موقف آخر لرئيس المعسكر الصهيوني وزعيم حزب العمل، يتسحاق هرتسوغ، أعلن الأخير تمسكه بالاحتلال في القدس الشرقية ورفض أي تسوية حولها. وتعمد هرتسوغ تأكيد موقفه هذا لدى وصوله إلى ساحة حائط البراق، والصلاة فيها، لتلتقط وسائل الإعلام صورًا له. وقال هرتسوغ أثناء وجوده في ساحة البراق للصحفيين إن «عائلتي مغروزة ومرتبطة بروابط قوية بالقدس منذ أجيال»، وإنه يصلي يوميًا من أجل بناء القدس، وتعهد بالمحافظة «على قوة وعظمة القدس وسكانها بالأفعال وليس بالأقوال فقط، أكثر من أي زعيم آخر»[2].

وقال هرتسوغ أيضًا للقناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي، قبل يومين من زيارته ساحة البراق، إن «من يضع القدس في المركز فيما لا أحد يتحدث عن تقسيمها هو بنيامين نتنياهو. وهو يفعل ذلك في كل معركة انتخابية ويتسبب بحوار دولي لا حاجة إليه. وأنا سأحافظ على القدس موحدة»[3].

ولاحقًا، أبدى هرتسوغ دعمه البرنامج السياسي الجديد لحزب العمل الذي تقدم به أمين عام الحزب عضو الكنيست حيليك بار، في اجتماع موسع للحزب في الكنيست وبحضور زعيم الحزب يتسحاق هرتسوغ، والذي يستند إلى بقاء مدينة القدس موحدة ورفض تقسيمها في أي اتفاقية سلام مع الجانب الفلسطيني. وأكد حيليك بار، في معرض حديثه عن مدينة القدس بأنّها ستبقى موحدة ولن تقسم نهائيًا، مع تأكيده بأنّ مخيمات اللاجئين الفلسطينيين المحيطة بمدينة القدس ستنتقل إلى سلطة الفلسطينيين[4].

غير أنه وفيما كانت عمليات انتفاضة القدس في ذروتها، كان مؤتمر حزب العمل، الذي عُقد مساء 2016/2/7، يُصادق بالإجماع على خطة أطلق عليها اسم «خطة الانفصال عن الفلسطينيين» سبق أن طرحها رئيس الحزب إسحاق هرتسوغ، وتشمل انفصالاً أحاديّ الجانب عن مناطق في الضفة الغربية، وعن أحياء عربية في القدس الشرقية[5].

---

1 يهونتان ليس، صحيفة هآرتس، 2015/3/9.
2 موقع عرب 48 (www.arab48.com)، 2015/3/16.
3 القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي، 2015/3/14.
4 موقع أن أر جي، 2015/7/28 (www.nrg.co.il).
5 صحيفة هآرتس، 2016/2/8.

ومنذ أن طرح هرتسوغ هذه الخطة في مؤتمر «معهد أبحاث الأمن القومي» الذي عقد في النصف الثاني من شهر كانون ثانٍ/يناير 2016، لا ينفك يؤكّد أنّ الهدف الرئيس منها هو «الحفاظ على أغلبية يهودية في دولة إسرائيل» و«تعزيز الأمن»، وأنّ طرحها يأتي في ضوء أنّه من المستحيل في الوقت الحالي التقدّم نحو تطبيق حل الدولتين للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني لكون رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، مكبّلين بأيدي جهات متطرفة[1].

تستند «خطة هرتسوغ» كما عرضها بنفسه إلى أربعة مبادئ رئيسة، هي:[2]

- استكمال عملية إنشاء الجدار الأمني الفاصل المحيط بالمستوطنات في الضفة الغربية.
- اتخاذ قرار بشأن الانفصال عن 28 قرية فلسطينية محيطة بالقدس الشرقية المحتلة.
- اتخاذ خطوات لبناء الثقة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني في مجالي الأمن والاقتصاد.
- عقد مؤتمر إقليمي بمشاركة كل من مصر والأردن لبحث قضايا أمنية واستراتيجية.

في البند المتعلق بالقدس من الخطة، جاءت الدعوى إلى فصل القرى الفلسطينية عن القدس. وأشار هرتسوغ إلى أنّه في إطار خطته سيستكمل بناء الجدار في منطقة القدس بالصورة التي تبقي القرى الفلسطينية خارج المدينة، وقال: «وعندها نوحِّد القدس الحقيقيَّة من جديد من دون مئات آلاف الفلسطينيين الذين كانوا في الجانب الثاني من الجدار»، وأضاف: «العيسويّة ليست جزءًا من عاصمة إسرائيل الأبديَّة ولن تكون. كذلك ليس مخيم شعفاط للاجئين. ننفصل عنهم. نبني جدارًا...»[3].

في مدلول خطة هرتسوغ ومغزاها بشأن القدس، التي تبناها حزب العمل، يمكن التوقف عند بند القدس، وملاحظة الانزياح الذي طرأ عن موقفه المُعلن من مستقبل القدس خلال الانتخابات، حيث يبدو واضحًا أنه انتقل من التمسك الثابت بوحدة «القدس» كعاصمة أبدية لـ « دولة إسرائيل»، إلى الدعوة إلى ضرورة الانفصال، أي الانسحاب عن أحياء عربية مُدرجة رسميًا ضمن الحدود البلدية للقدس كما تراها وتحددها سلطات الاحتلال الإسرائيلي. وبصرف النظر عن عمق هذا الانزياح ومستواه، إلا أنه يؤشر من دون أدنى شك إلى تغير في الخطاب السياسي والسيادي لحزب العمل تجاه مستقبل مدينة القدس، ولا يمكن قراءة هذا التغير بعيدًا عن تأثير الانتفاضة ومن دونها، كما لا يمكن القفز فوق دلالاته أو تجاهلها.

---

1 صحيفتا هآرتس ويديعوت أحرونوت، 2016/1/20.
2 باراك رابيد، صحيفة هآرتس، 2016/1/19.
3 المصدر نفسه.

2- القدس وحزب «هناك مستقبل»

في البرنامج الانتخابي لحزب «يش عتيد» أي «هناك مستقبل»، يدعو الحزب إلى «بلورة تسويةٍ إقليمية مع الفلسطينيين، ضمن حفظ حق إسرائيل بالعمل من أجل أمنها». كما يطلبون في «يش عتيد» «الحفاظ على كتل الاستيطان وزيادة الردع ضد حماس والمنظمات الإرهابيَّة». قضية اللاجئين تسوّى في مجالات الدولة الفلسطينية وليس في مناطق «إسرائيل». بشأن موقع القدس، حدِّد أنها هي «عاصمة إسرائيل الأبديَّة ووحدتها هي شعارٌ قومي من الدرجة الأولى. القدس ستبقى متَّحدة تحت سيادةٍ إسرائيلية، حيث القدس ليست مكانًا أو مدينة فقط، وإنما أيضًا مركز روح الشعب اليهودي-الإسرائيلي، والمكان المقدس الذي يصبو إليه اليهود من كل الأجيال»[1].

وعلى الرغم من أن الحزب ينادي بـ «لطلاق» من الفلسطينيين، والانفصال عنهم، إلا أنه يرى أن «القدس الموحدة والكتل الاستيطانية الكبيرة سوف تبقى تحت سيادة إسرائيلية»[2].

فرئيس الحزب يائير لابيد، عرض قبل الانتخابات الأخيرة، خطة للانفصال التدريجي، ودعا «إسرائيل» إلى «الطلاق» من الفلسطينيين، وذلك في خطاب له ألقاه في مؤتمر هرتسليا[3]. وفي إطار خطته السياسية اقترح لابيد خطوة أحادية الجانب من الانفصال تتم على ثلاث مراحل. الأولى تتضمن إخلاء مناطق فارغة - لا تستدعي إخلاء مستوطنات - وتجميد البناء خارج الكتل الاستيطانية الكبرى. في المرحلة الثانية ينفذ انطواء إلى داخل الكتل الاستيطانية في الوقت الذي تُخلى فيه المستوطنات المنعزلة. أما المرحلة الثالثة فتكرس للتعديلات الإقليمية للحدود وتتضمن تبادلاً للأراضي. بعد ذلك، تبدأ المحاولات في المواضيع الجوهرية. وعاد لابيد وصرح بالحاجة الاستراتيجية لـ"إسرائيل" إلى أن تقرّر حدودها مرة واحدة وإلى الأبد[4].

«لقد وصلت المسيرة السياسية إلى طريق مسدود. في الساحة الدولية نحن نخسر ونعتبر كمن نتحمل الذنب. وعليه، فنحن نريد أن نطبق مبدأ الدولتين وننفصل عن الفلسطينيين"، شرح لابيد. «ليس عن حفل زواج نبحث مع الفلسطينيين، بل عن اتفاق طلاق. نحن لا يمكننا أن نتحكم بـ 4 مليون فلسطيني سيتضاعف عددهم بعد جيل. إسرائيل هي دولة قوية، ولكن إذا لم ننفصل عن الفلسطينيين، فإننا سنفقد الهوية اليهودية لإسرائيل والتفوّق النسبي لنا في المنطقة على حد سواء».

وخلف مبادرة لابيد توجد رسالة أساسية: على «إسرائيل» أن تأخذ المسؤولية عن مصيرها، وأن تعمل بشكل أحادي الجانب كي تضمن مستقبلها الأمني: «يمكننا أن نعتمد على أنفسنا فقط»، شدد لابيد.

1 يهونتان ليس، صحيفة هآرتس، 2015/3/9.
2 رفائيل أهرين، موقع تايمز أوف إسرائيل (www.timesofisrael.com)، 2015/3/13.
3 صحيفة يديعوت أحرونوت، 2014/6/9.
4 المصدر نفسه.

وعلى خلفية نتائج الاستطلاعات الإيجابية التي منحت الحزب صدارة الأحزاب من حيث عدد المقاعد في الكنيست المقبلة، أعلن رئيس الحزب، يائير لابيد، في مناسبة حزبية، مرة أُخرى نيته المنافسة على رئاسة الحكومة، وعرض خطته كمرشح للمنصب، والتي عُرفت باسم «خطة النقاط السبع»، التي تشمل الأمن، والتحالفات الاستراتيجية، والعملية السياسية الإقليمية، وتنظيف وتنجيع السياسة، وزيادة سلسلة تطبيق القانون، وتحقيق قفزة للاقتصاد والتعليم والعلوم[1].

خطة النقاط السبع الخاصة التي قدمها لابيد لم تتضمن أي إشارة إلى مستقبل القدس في إطار العملية الإقليمية التي تحدث عنها في خطته، والتي قال فيها إنه «بالنسبة إلى العملية الإقليمية، واستمرارًا للمفهوم الأمني يجب علينا المبادرة إلى عملية إقليمية سوية مع دول مثل السعودية، ومصر ودول الخليج – كل الدول التي يهدّدها المسار الإيراني. يجب الذهاب معها إلى مؤتمر إقليمي يهدف أولاً إلى البدء بعملية ترميم في قطاع غزة مقابل نزع سلاحه»[2]. تجنّب لبيد التطرق إلى مستقبل القدس يمكن تفسيره بمحاولة تهربه من الدوس على لغم شديد الحساسية من جهة، واعتبار الموقف الذي أعلنه حزبه في برنامجه الانتخابي الأخير بشأن مكانة القدس ومستقبلها، هو الموقف الرسمي له ولحزبه ما لم يصدر عنه ما ينقضه أو ينفيه من جهة ثانية.

3- القدس وميرتس

حزب ميرتس هو حزب اليسار الوحيد في «إسرائيل» الذي يُعلن هويته اليسارية ويجاهر بها، وهو الوحيد الذي يُعلن موقفا واضحًا من ضرورة تقسيم القدس إلى عاصمتين لدولتين هما «إسرائيل» وفلسطين، وفقًا لما تنص عليه مبادرة السلام العربية.

البرنامج الانتخابي الأخير لحزب ميرتس دعا إلى تبني مبادرة السلام العربية بادِّعاء أنه «في ضوء فشل المحاولات لتسريع مفاوضات ثنائيةٍ للسلام بوساطةٍ أمريكية في العقدين الأخيرين، لا بدّ من منهج جديد يشمل اتفاق سلامٍ إسرائيلي فلسطيني في أساس برنامج سلام إقليمي شامل، على قاعدة مخطط مبادرة السلام العربية التي أعلنت عام 2002، في الوقت الذي تجيبُ فيه على مجمل حاجات إسرائيل الأمنية كدولةٍ يهودية وديمقراطية. الحدود بينها تحدد في المفاوضات على أساس خطوط عام 1967، ضمن تبادل مناطق متفق عليها». وفقًا لطرح الحزب، سوف تكون هناك عاصمتان لدولتين في القدس «مساحة مدنية موحدة مع سيادات سياسية منفصلة». الحزب ينادي أيضًا بالتوقف الفوري والتام عن البناء في المستوطنات، من ضمنها في الكتل الاستيطانية والقدس الشرقية، «التي تخالف القانون الدولي»[3].

1 صحيفة إسرائيل اليوم، 2016/9/19.
2 المصدر نفسه.
3 موقع واللاه، 2015/2/24 (www.walla.co.il).

ثالثًا: القدس والأُطر غير الحزبيّة

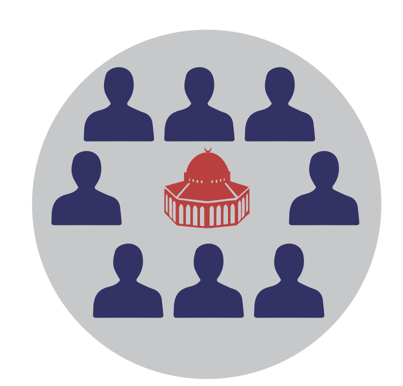
من خارج إطار الأحزاب السياسية، تخرج بين الحين والآخر، وتحت وطأة التطورات الأمنية والديمغرافية في القدس، دعوات وخطط ومقترحات تتعلق بمستقبل القدس، تقف وراءها شخصيات عامة شغلت مناصب سياسية ووزارية سابقًا، أو أُطر تضم خليطًا من الشخصيات التي تولت مناصب سابقة في المجالات السياسية والأمنية والعسكرية والإعلامية، تتمحور حول ضرورة الحفاظ على «يهودية القدس وأمنها» من خلال «التخلص» من أحياء عربية ومن مقدسيين عرب ممن تحولوا، برأي أصحاب تلك الدعوات، إلى عبء آخذ في التزايد ويُنذر بالتحول إلى تهديد مع مرور الوقت، ما لم يتم إيجاد الحل المناسب له. ومن الملاحظ أن الدعوات إلى الانسحاب أو الانفصال عن أحياء عربية، من خارج الأُطر الحزبية، تكتسي زخمًا كلما ارتفعت وتيرة العمليات الفلسطينية في القدس المحتلة، وهو ما حصل مع ما يُسمى «الحركة لإنقاذ القدس اليهودية».

من بين الشخصيات السياسية يبرز الوزير السابق في حزب العمل، حاييم رامون، الذي يُعد رائد الدعوة إلى «فصل القدس عن أحيائها العربية» لاعتبارات ديمغرافية وأمنية.

في مقالة له في صحيفة يديعوت أحرونوت، قبل انتفاضة القدس بأشهر[1]، عرض رامون منطلقات دعوته وأهدافها. وقال رامون إنه لشدة المفارقة فإنّ ثلثي سكان القدس ليسوا صهاينة، يقصد عرب وحريديم، وبعد عقد أو اثنين سيكون نصيب «المقدسيين الصهاينة» بين سكانها ضئيلًا. وهو يرى أن «شرش الشر نبت في عام 1967، عندما اتخذت حكومة إسرائيل واحدًا من أكثر القرارات غباء في تاريخ حكومات إسرائيل، بعدما تبنت ضم 28 قرية، ومخيم لاجئين، وأحياء مأهولة بالفلسطينيين إلى القدس العاصمة، وأيّ من هذه المناطق المضمومة لم يكن يعود قطّ إلى القدس. وبدلاً من الاكتفاء بضم ستة كيلومترات مربعة من القدس الأردنية (بما في ذلك البلدة القديمة، والحوض المقدس، وجبل الزيتون وجبل المشارف)، ضمّت الحكومة إلى القدس اليهودية نحو 60 كلم^2 من المناطق والأراضي التي كانت جزءًا من يهودا في الجنوب ومن السامرة في الشمال»[2].

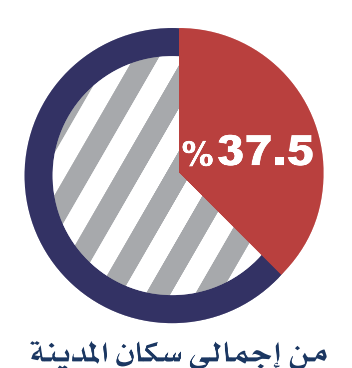
رامون أضاف أنه لدى نتنياهو «وحدة القدس الكاملة كانت ولا تزال ليس شعارًا فارغًا فحسب، بل شعار يغطّي الواقع المحمل بالمصيبة. عمليًا، باتت المدينة لديه مقسمة إلى الأحياء اليهودية من جهة والقرى والمخيمات الفلسطينية، والأحياء العربية المكشوفة، من جهة أخرى. لقد أصبحت القدس مدينة يسودها الانقسام والشقاق، وهي تصبح يمينية، قومية متطرفة وحريدية أكثر فأكثر من جهة، وفلسطينية أكثر فأكثر من جهة أخرى»[3].

1 صحيفة يديعوت أحرونوت، 2015/5/26.
2 المصدر نفسه.
3 المصدر نفسه.



يسكن في القدس
300,000
فلسطيني

ويرى رامون أنّ السبيل الوحيد للحفاظ على «القدس اليهودية كعاصمة إسرائيل هو إصلاح هذا الخطأ. يجب إعادة الـ 28 قرية إلى الضفة الغربية ومواصلة بناء الجدار الأمني الذي بدأ رئيس الوزراء أريئيل شارون في بنائه في القدس في 2004، حين أخرج عمليًا مخيم شعفاط للاجئين وكفر عقب خارج القدس. هذا الجدار يجب مواصلته جنوبًا وغربًا كي تصبح قرى مثل جبل المكبر وصور باهر والولجة خارج النطاق البلدي للقدس. هكذا تعود القدس لتكون مدينة فيها أغلبية يهودية مستقلة. وبالطبع، فهي ستضم في نطاقها كل الأحياء اليهودية التي اقيمت بعد عام 1967»[1].



من إجمالي سكان المدينة

وبعد اندلاع انتفاضة القدس، أعاد رامون الترويج لرؤيته، وعبر مقالة افتتاحية في صحيفة يديعوت أحرونوت أيضًا، حملت عنوان «لننقذ القدس اليهودية».

رامون كتب يقول: «يُقسم السياسيون من معظم الأحزاب الصهيونية كلّ يوم تقريبًا بأنّ القدس الموحدة، المدينة التي أعيد توحيدها، لن تقسم أبدًا. بسخافتهم، وبجهلهم وبجبنهم السياسي يتجاهلون عن وعي أو عن غير وعي الحقيقة المعروفة: الغالبية المطلقة مما تسمى اليوم أحياء شرقي القدس لم تكن في أيّ فترة تاريخية جزءًا من المدينة؛ وعليه، فلا يوجد أي مبرر لأن تكون اليوم جزءًا من عاصمة إسرائيل»[2].

رامون أشار إلى عاملي الأمن والديمغرافيا بصورة أساسية، لتدعيم اقتراحه، بقوله إن ضم القرى الـ 28 إلى القدس بعد حرب عام 1967، جعل الفلسطينيين «ربع سكان القدس الكاملة. لقد كان هذا، بلا شك، أحد الأفعال السخيفة الكبرى في تاريخ الصّهيونية، ونحن ندفع على ذلك ثمنًا باهظًا بالدم والدماء. في عاصمة إسرائيل يوجد اليوم فلسطينيون أكثر مما يوجد يهود صهاينة»[3].

ويُحذر رامون من «أن أولئك الذين يقدسون الوضع الحالي يؤيدون عمليًا القدس الكاملة المزعومة، التي تضم جبل المكبر، ومخيم شعفاط للاجئين، وقلنديا، وصور باهر، والولجة وما بينهم. واليوم يسكن فيها أكثر من 300 ألف فلسطيني، يشكلون 37.5 % من إجمالي سكان المدينة التي أعيد

1 المصدر نفسه.
2 صحيفة يديعوت أحرونوت، 2015/11/2.
3 المصدر نفسه.

توحيدها. والأخطر هو أنه في أوساط مجموعة أعمار جهاز التعليم، أعمار الروضة، الابتدائي والثانوي في العاصمة، فإنّ معدل العرب هو 57%. مذهل؟ مفزع؟ ولكن هذا هو»[1].

رامون توج خطابه وتصوره بشأن القدس بتشكيل حركة إسرائيلية جديدة، باسم «إنقاذ القدس اليهودية»، وتقول هذه الحركة إنّها تأسست على خلفية الهبة الشعبية الفلسطينية، وإنّ من شأن خطتها أن توفر الأمن للإسرائيليين. الحركة الجديدة تضم عددًا من السياسيين والأمنيين الإسرائيليين السابقين، بينهم الوزيران السابقان، مائير شيطريت، وعامي أيالون، والجنرالان في الاحتياط عاموس يارون وعميرام ليفين، والمفتش العام السابق للشرطة، أربيه عاميت، وقائد منطقة الشمال في الشرطة إبان انتفاضة الأقصى عام 2000، أليك رون، وأعضاء كنيست سابقون، مثل حغاي ميروم، ونيسيم زفيلي والأديب إيلي عمير[2].

تقترح «الحركة لإنقاذ القدس اليهودية» خطّة مكونة من سبعة بنود[3] تصفها بأنّها «خطّة وطنية» ترمي إلى تحقيق الهدف الذي أقيمت الحركة نفسها من أجله ويتمثل في «تصحيح الخطأ التاريخي من عام 1967 «من خلال» التعبير عن رأي الغالبية الساحقة من الجمهور الإسرائيلي، ومن ضمنها غالبية الجمهور اليهودي، المؤيد للانفصال عن القرى الفلسطينية الـ 28 التي قررت حكومة إسرائيل في عام 1967 ضمّها إلى منطقة نفوذ مدينة القدس السيادية، علمًا بأنها لم تكن تابعة لمدينة القدس في أيّ يوم من الأيام، بل كانت تابعة لمحافظات الضفة الغربية».

فـ «الخطأ التاريخي» الذي تراه هذه الحركة، إذن، هو «ضمّ القرى الفلسطينية إلى منطقة نفوذ مدينة القدس» وليس احتلالها العسكري، بكل ما يعنيه ذلك وما يترتب عليه. و«الإصلاح» الذي تقترحه هذه الحركة لهذا «الخطأ التاريخي» هو فصل هذه القرى ومحاصرتها بجدار عزل عنصري جديد وحرمان سكانها من «الهويات الزرقاء» وليس رصد الميزانيات اللازمة لحلّ مشكلاتها اليومية والبنيوية، بل تحريرها كليًا وإعادتها إلى أصحابها الشرعيين، بدلاً من «إبقائها تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية»، وفق ما تنص عليه هذه الخطة.

أما البنود السبعة التي تتضمنها هذه «الخطة الوطنية» فهي:

- إخراج غالبية القرى العربية الفلسطينية التي تم ضمها إلى القدس في عام 1967 من منطقة نفوذ القدس السيادية.
- بين القرى العربية وبين مدينة القدس، يتم على الفور إنشاء جدار أمني متواصل يفصل بين الأحياء

1 المصدر نفسه.
2 صحيفة معاريف، 2016/2/5.
3 موقع الحركة لإنقاذ القدس اليهودية على الإنترنت (www.savejewishjerusalem.org.il).



اليهودية والمناطق الفلسطينية ويكون (الجدار الأمني) موصولاً بالجدار الفاصل القائم بين «إسرائيل» والكتل الاستيطانيّة وبين بقيّة مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية).

- تدخل قوات الجيش الإسرائيلي والأذرع الأمنية الأخرى إلى القرى التي يتم فصلها عن القدس وتبدأ العمل فيها، تمامًا كما تعمل اليوم في القرى والمناطق المختلفة في الضفة الغربية.
- يبقى على حاله تمامًا، الوضع القائم حاليًا في القدس الشرقية، وفي البلدة القديمة، وفي الحوض المقدس وفي الأحياء اليهودية التي أقيمت بعد حرب الأيام الستة.
- يتم إخراج نحو 200 ألف فلسطيني من حدود القدس. سيشكل اليهود، عندئذٍ، أكثر من 80 % من مجموع السكان في المدينة بينما ستهبط نسبة الفلسطينيين إلى أقل من 20 % من مجموع السكان، بدلاً من نحو 40 % اليوم.
- ينتهي مفعول تأشيرات الإقامة (ساكِن) الإسرائيلية الممنوحة اليوم للفلسطينيين الـ 200 ألف المذكورين، ويتم بهذا إلغاء العبء الاقتصادي الثقيل الذي ألقاه شمل تلك القرى في منطقة نفوذ القدس على عاتق دافع الضرائب الإسرائيلي، والذي (العبء الاقتصادي) بلغ نحو 3.2 مليارات شيكل في السنة وما مجموعه -حسب التقديرات- نحو 75 مليار شيكل منذ العام 1967.
- يقوم الكنيست بسنّ القوانين اللازمة لضمان أمن مدينة القدس وطابعها اليهودي، وفقًا للأهداف المحددة أعلاه، وفي مقدمة تلك القوانين تعديل قانون أساس: «القدس عاصمة إسرائيل».

رابعًا: القدس في استطلاعات الرأي

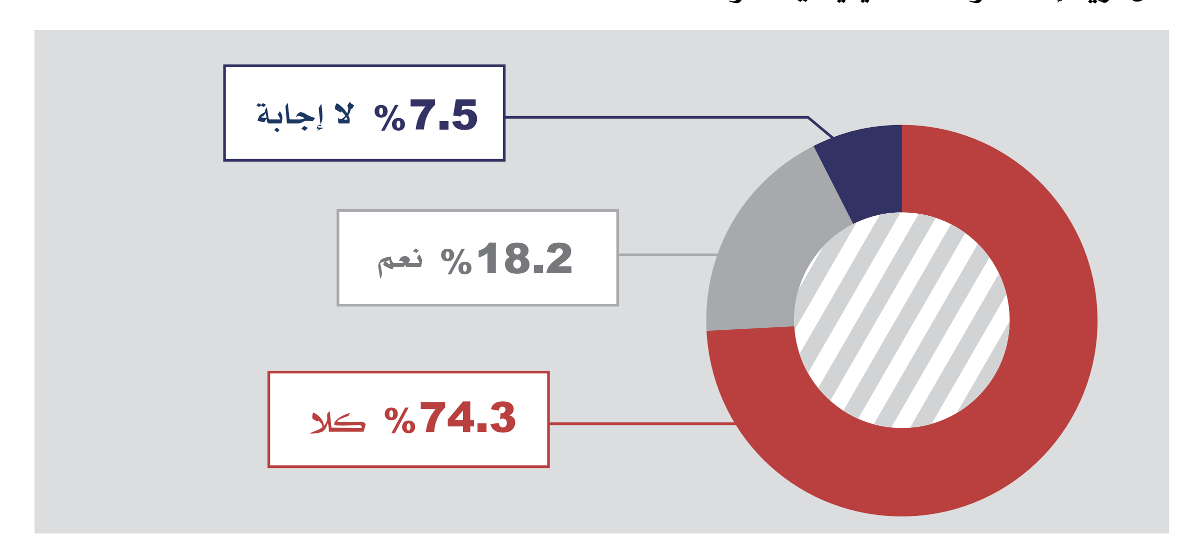
1- قبل الانتفاضة

أجرى معهد راي في سميث ريسيرتش كومباني استطلاع رأي[1] في شهر حزيران/يونيو 2013، تبين فيه أن 74 % من الإسرائيليين يرفضون إقامة عاصمة فلسطينية على أي جزء من القدس، في مقابل 15 % فقط يؤيدون تقسيم المدينة، والتنازل عن السيادة على أجزاء منها، لإقامة عاصمة للفلسطينيين فيها.

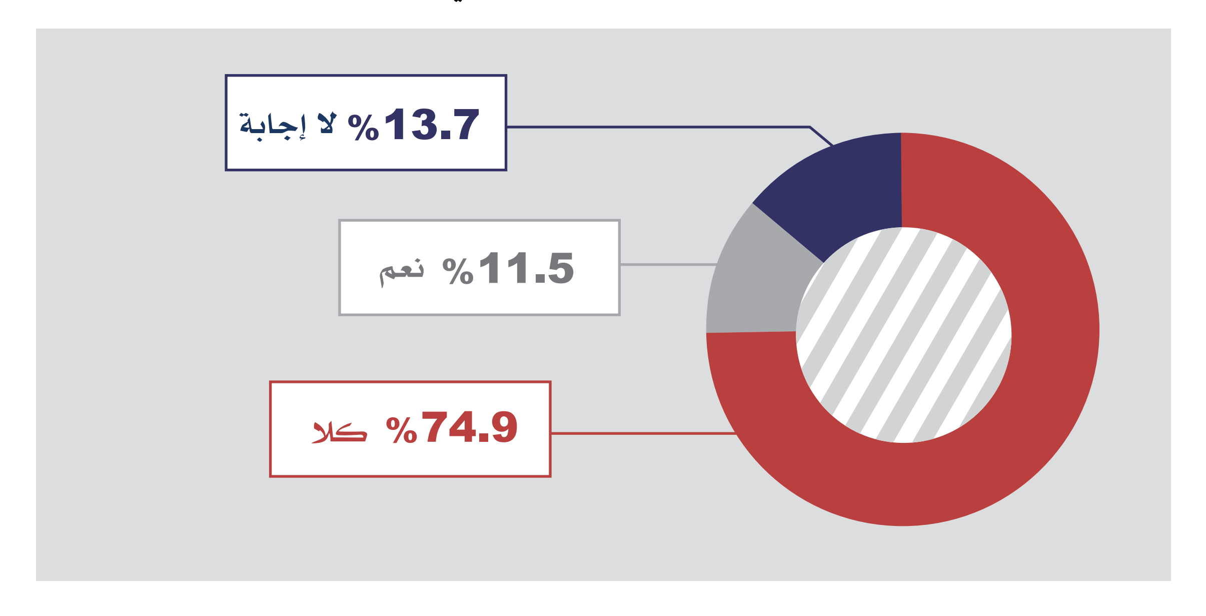
1 صحيفة جيروزاليم بوست، 2013/6/5.

كما أجرى مركز القدس للشؤون العامة والسياسية، والذي كان يديره مستشار رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، آنذاك دوري غولد، استطلاع رأي[1] في شهر تشرين أول/أكتوبر 2014، أفضى إلى النتائج الآتية:

هل تؤيد إقامة دولة فلسطينية في حدود 1967؟

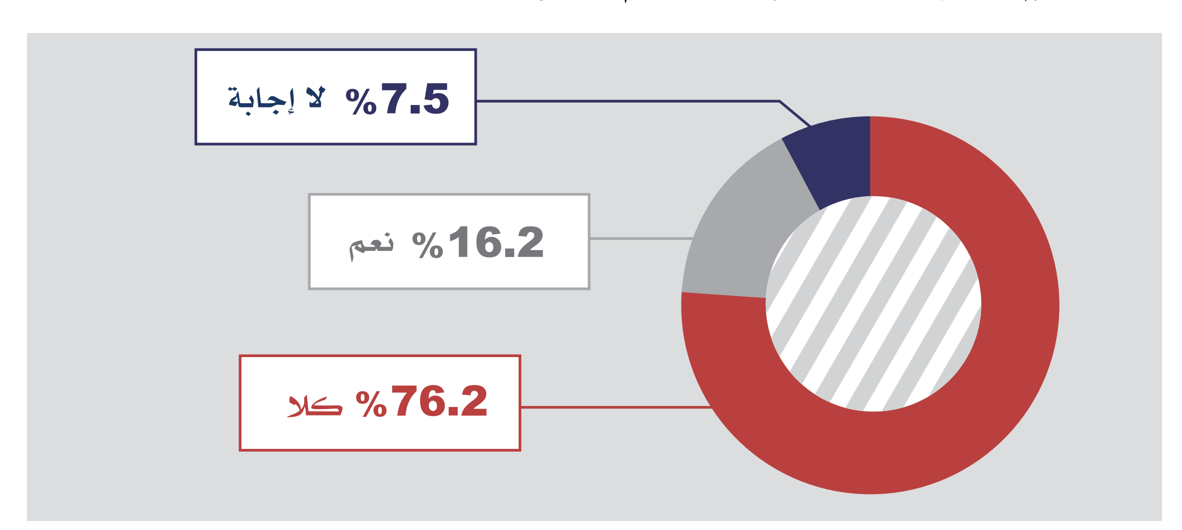


هل توافق على إقامة دولة فلسطينية تُطالب بانسحاب إسرائيلي من غور الأردن؟



1 صحيفة إسرائيل اليوم، 2014/10/19.

هل ترضى بإقامة دولة فلسطينية بشرط تقسيم القدس؟



وفي استطلاع رأي[1] نشرته القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي في شهر تشرين ثانٍ/نوفمبر 2014، رفض 69 % من الإسرائيليين الانسحاب من القدس الشرقية المحتلة مقابل «اتفاق سلام»، في مقابل 24 في المئة أيدوا انسحابًا من القدس مقابل «اتفاق سلام».

وكان لافتًا في الاستطلاع أن 53 % من المصوتين لأحزاب الوسط واليسار يعارضون الانسحاب من القدس الشرقية بالمطلق.

2- بعد الانتفاضة

أجرى معهد «بانلز بوليتكس» استطلاع رأي[2]، في شهر تشرين أول/أكتوبر 2015 أفضى إلى أن 66% من اليهود في «إسرائيل» يؤيدون فصل الأحياء العربية في شرقي القدس، مقابل 24% فقط معنيون بإبقاء هذه الأحياء تحت السيادة الإسرائيلية.

وفي ما يتعلق بالشعور بالأمن، قال 92% من اليهود إنهم لا يشعرون بالأمن لدى تجوّلهم بالمدن العربية داخل الخط الأخضر.

كما كشفت نتائج استطلاع للرأي، وبثّته قناة الكنيست بتاريخ 2015/10/28، تأييد 50 % من الإسرائيليين المشاركين في التصويت، نقل مسؤولية الأحياء العربية في القدس الشرقية لمسؤوليّة السلطة الفلسطينية. وبيّن الاستطلاع أن 41 % من المشاركين عارضوا نقل مسؤوليّة تلك الأحياء إلى السّلطة الفلسطينية، مقابل حياد 9%.

1 القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي، 2014/11/4.
2 صحيفة معاريف، 2015/10/16.

وأظهر مسح استطلاعي أجراه معهد «سميث» بتاريخ 2016/4/2 أن 51 % من الإسرائيليين قالوا إنّ الوضع الأمني الآن أسوأ مما كان عليه في الانتفاضة الثانية عام 2000، و 53% أفادوا أنّهم شعروا أنّ أمنهم الشخصي تقلّص في السنتين أو الثلاث سنوات الماضية.

أطاحت الانتفاضة بأوهام الحكومة الإسرائيلية توفير الأمن والهدوء للإسرائيليين، وأعادت إحياء النقاش حول الموقف من مصير القدس

ونشر موقع «والاه»[1] بتاريخ 2016/6/5 استطلاع رأي بيّن أن 73 % من الجمهور في «إسرائيل» سيشعرون بأمان أكثر في حال تم فصل القرى الفلسطينية في شرقي القدس عن القدس.

وفي استطلاع رأي أجراه المعهد الإسرائيلي للديمقراطية[2] في شهر آب/أغسطس 2016، نشره موقع i24news ، أيّد 46 % من الإسرائيليين «التصور السياسي لإنهاء الصراع القائم على إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح، وعودة مئة ألف لاجئ فلسطيني إلى إسرائيل، وانسحاب إسرائيل من الضفة الغربية، وتقسيم القدس».

خامسًا: الخلاصة

نجاح رئيس حزب الليكود، بنيامين نتنياهو، في تحقيق فوز كبير في انتخابات الكنيست العشرين التي جرت في 2015/3/17، أتاح له تشكيل حكومته الرابعة، التي جاءت يمينية صرفة، ما أغلق الباب كليًّا أمام أيّ تسوية سياسيّة مع السلطة الفلسطينية تلبي الحد الأدنى من تطلعات الشعب الفلسطيني، وهو ما انعكس جمودًا في العملية التفاوضية، وتبخرًا للآمال بدولة فلسطينيّة، وأسهم، إلى جانب استمرار الاحتلال والاستيطان، في اندلاع انتفاضة فلسطينيّة.

وإذا كان تشكيل الحكومة اليمينية وجه ضربة قاسية إلى خيار المفاوضات وفرص إقامة الدولة الفلسطينية، عاصمتها القدس الشرقية، فقد أطاحت الانتفاضة الفلسطينية بأوهام الحكومة الإسرائيلية توفير الأمن والهدوء للإسرائيليين من خلال التمسك بسياسة الوضع القائم، وأعادت إحياء النقاش حول الموقف من مصير القدس. ففي مقابل صدور دعوات إلى ضرورة الانفصال عن الفلسطينيين، ليس في الضفة الغربية فحسب، بل عن أحياء عربية في القدس الشرقية المحتلة أيضًا، أظهرت مكونات الحكومة الحالية تمسكا وتصلبا وتشبثا أكبر بـ «القدس الموحدة كعاصمة للدولة اليهودية».

1 موقع والاه (www.walla.co.il)، 2016/6/5.
2 موقع i24 (www.i24news.tv)، 2016/8/23.

في إجمال موقف نتنياهو من القدس ومستقبلها، الذي يُفترض به أن يعكس ويمثل موقف حزبه الليكود كذلك، يبدو واضحًا، كلاميًا على الأقل، منذ دخوله المعترك السياسي بقوة في المعركة الانتخابية سنة 1995، مرورًا بخطاب بار إيلان، الذي أخرج فيه القدس من دائرة التسوية مع الفلسطينيين وتركها خارج حلّ الدولتين، وانتهاء بمواقفه في ولايته الأخيرة كرئيس للحكومة، يبدو واضحًا أنه لا مكان أبدًا للقدس في خطابه السياسي وفي أجندته التفاوضية، وأن نظرته لتاريخها ومستقبلها ومكانتها الدينية والسيادية والسياسية، تُخرجها من دائرة أي تسوية مستقبلية محتملة مع السلطة الفلسطينية، وأن الدولة الفلسطينية التي أعلن القبول المشروط بمبدأ قيامها لا تتضمن أي جزء من القدس، حتى لو أعترف الفلسطينيون بشروطه ولبّوها، وهذا ما يجعل فرص تحصيل الحد الأدنى من الحقوق في القدس معدومة في عهد نتنياهو، وفي «الظروف القائمة».

غير أن السؤال الذي يطرح بقوة، على وقع عمليات الانتفاضة، هو: هل أن موقف نتنياهو بشأن القدس ومستقبلها، الذي يسري في ظل «الظروف القائمة»، يبقى ساريًا، وعلى حاله، في حال تبدلت الظروف وتغيرت؟ بمعنى أوضح: هل أن ما يقوله نتنياهو بشأن القدس في زمن «السلم والهدوء والتفاوض»، هو نفسه ما سيقوله في زمن «الانتفاضة والمقاومة والعمليات»؟

السوابق التاريخية مع رؤوساء حكومة سابقين، ومن اليمين المتطرف تحديدًا، ومع بنتنياهو بالذات، تُشير إلى أن فعل المقاومة من شأنه أن يُحدث تغييرًا جوهريًا وكبيرًا على ما يُعد من الثوابت الإسرائيلية، ما يفتح نافذة فرص أمام استعادة الحقوق الفلسطينية، أو جزء منها، ويفيد بأنه ما لا يستعاد بالتفاوض، يُستعاد بالمقاومة والانتفاضة.

وإذا كانت مواقف نتنياهو المعلنة من القدس تجعل فرص التسوية، حتى بمنظور أنصارها معدومة، فإن مواقف الأحزاب المنضوية في حكومته لا تقل تطرفًا عن مواقفه، ما يعني أن الحديث عن تسوية محتملة بخصوص القدس في ظل الحكومة الحالية، أضغاث أحلام.

وإذا كانت هذه هي حال أحزاب الحكومة، فإن أحزاب المعارضة ليست أفضل حالًا، وهي ليست على قلب رجل واحد بخصوص الموقف من مستقبل القدس، وتحديدًا الجزء الشرقي منها، وهذا يعود بصورة خاصة إلى التباين في الرؤى السياسية الخاصة بكل حزب تجاه كيفيّة التوصل إلى تسوية مع السلطة الفلسطينيّة، والتصور النهائي لتلك التسوية.

فموقف حزب العمل من مكانة القدس ومستقبلها في أي تسوية، لم يكن ثابتًا ومستقرًا خلال الفترة التي تلت الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، وهو شهد انزياحًا من التمسك بالقدس «عاصمة أبدية

وموحدة» لـ «دولة إسرائيل»، إلى الحديث عن ضرورة تقسيمها بذريعة الانفصال عن الفلسطينيين لضمان يهودية «الدولة»، والملاحظ أن «الانزياح» أعقب بدء انتفاضة القدس، ما يُشير إلى تأثير ودور الانتفاضة وعمليات المقاومة في إحداث تغيير في الثوابت والمسلمات لدى الأحزاب الإسرائيلية، ومنها حزب العمل.

لوحظ «انزياح» في موقف بعض الاحزاب الإسرائيلية تجاه القدس بعد انطلاق «انتفاضة القدس»

الحزب الأقوى على الحلبة الإسرائيلية، بحسب آخر استطلاعات الرأي حزب «يش عتيد» (هناك مستقبل)، كان أعلن في برنامجه الانتخابي بشأن موقع القدس، أنها هي «عاصمة إسرائيل الأبديَّة وستبقى متَّحدة تحت سيادةٍ إسرائيليّة». لكن وعلى خلفية نتائج الاستطلاعات أعلن رئيس الحزب يائير لابيد، في مناسبة حزبية، نيته المنافسة على رئاسة الحكومة، وعرض خطته كمرشح للمنصب، والتي عُرفت باسم «خطة النقاط السبع»، من دون تضمينها أي إشارة إلى مستقبل القدس. تجنب لابيد التطرق إلى مستقبل القدس يمكن تفسيره بمحاولة تهرّبه من الدوس على لغم شديد الحساسية من جهة، واعتبار الموقف الذي أعلنه حزبه في برنامجه الانتخابي الأخير بشأن مكانة القدس ومستقبلها، هو الموقف الرسمي له ولحزبه ما لم يصدر عنه ما ينقضه أو ينفيه.

وحده حزب ميرتس، وهو الحزب اليساري الوحيد في «إسرائيل»، أعلن موقفًا واضحًا من ضرورة تقسيم القدس إلى عاصمتين لدولتين هما «إسرائيل» وفلسطين، وفقًا لما تنص عليه مبادرة السلام العربية.

في إجمال موقف أحزاب المعارضة يبدو أنها لا تحمل موقفًا واحدًا، وباستثناء ميرتس، الذي يُعدّ تأثيره السياسي ضعيفًا جدًا، وهو يؤيّد تقسيم القدس، يبقى موقف حزب هناك مستقبل أقرب إلى موقف الأحزاب اليمينية، بينما يتأرجح موقف حزب العمل من الموضوع، مع ملاحظة أنه تبنى الدعوة إلى الانفصال عن أحياء عربية في القدس الشرقية، وليس الانسحاب منها كليًا، وأنه فعل ذلك تحت تأثير الانتفاضة.

ومن خارج إطار الأحزاب السياسية، تخرج بين الحين والآخر، وتحت وطأة التطورات الأمنية والديمغرافية في القدس، دعوات وخطط ومقترحات تتعلق بمستقبل القدس، تقف وراءها شخصيات عامة شغلت مناصب سياسية ووزارية سابقًا، أو أُطر تضم خليطًا من الشخصيات التي تولت مناصب سابقة في

المجالات السياسية والأمنية والعسكريّة والاعلاميّة، تتمحور حول ضرورة الحفاظ على «يهودية القدس وأمنها» من خلال «التخلص» من أحياء عربية ومن مقدسيين عرب ممن تحولوا، برأي أصحاب تلك الدعوات، إلى عبء آخذ في التزايد ويُنذر بالتحول إلى تهديد مع مرور الوقت، ما لم يتم إيجاد الحل المناسب له. ومن الملاحظ أنّ الدعوات إلى الانسحاب أو الانفصال عن أحياء عربية، من خارج الأُطر الحزبية، تكتسي زخمًا كلما ارتفعت وتيرة العمليات الفلسطينية في القدس المحتلة، وهو ما حصل مع ما يُسمى «الحركة لإنقاذ القدس اليهوديّة».

كما أن إلقاء نظرة على استطلاعات الرأي تُظهر بوضوح الفجوة في موقف الجمهور الإسرائيلي من مستقبل القدس بين مرحلة ما قبل الانتفاضة ومرحلة ما بعدها. فالأكثرية التي كانت تعارض أي اقتراح لـ «تقسيم القدس» والانسحاب من أحياء عربية فيها قبل الانتفاضة، انقلبت على نفسها بعد الانتفاضة لتعلن تأييدها ما كانت تعارضه، وهذا لا تفسير له سوى التأثير الذي تركته عمليات الانتفاضة في اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي ومواقفه من «وحدة القدس»، وهذا التأثير يكتسي أهمية نوعية وإضافية إذا ما أخذنا في الاعتبار أنّ أغلبيّة الإسرائيليين يصوّتون لأحزاب يمينية، ما يعني أنّ أغلبية الجمهور الإسرائيلي يميني الاتجاه وهو من منح الأحزاب اليمينية التي تعلن رفضها أي مسّ بـ «وحدة القدس» الأغلبية في الحكم، وهذه إشكاليّة بحدّ ذاتها: موقف أغلبية الجمهور الإسرائيلي الذي هو يميني بغالبيته، من « تقسيم القدس»، مخالف لموقف الأحزاب اليمينية التي تمثّل الجمهور اليميني.

أغلب الأحزاب السياسية ترفض أيّ مس بما تعده «وحدة القدس»

في خلاصة الموقف يبدو واضحًا أنّ السواد الأغلب من الأحزاب السياسية يرفض أيّ مس بما يعده «وحدة القدس»، كما يبدو مصير القدس محسومًا في ظلّ الحكومة الحالية وموازين القوى السياسية القائمة؛ لكن تبين أيضًا أن أحزابًا، مثل حزب العمل، أعادت صياغة موقفها من القدس لجهة الدعوة إلى الانسحاب من أحياء عربية بفعل الانتفاضة؛ والأمر نفسه وقع فيه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو قبل أن يتراجع عنه تحت تأثير الانتقادات من اليمين واليسار على حد سواء. ولا يمكن للمراقب ألا يعترف بتأثير الانتفاضة في دفع أُطر غير حزبية إلى الدعوة إلى الانفصال عن أحياء عربية شرقي القدس، وهو ما طالبت به أيضًا غالبية الإسرائيليين التي كانت تعارض أيّ تقسيم للقدس جزئيًا كان أو كليًا قبل الانتفاضة الأخيرة، ما يعني أن «تابو» القدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل» قابل للانكسار ليس بفعل المفاوضات إنّما بفعل الانتفاضة.

ما تقدَّم يطرح أسئلة جدية عن مستقبل التسوية القائمة على مبدأ حل الدولتين بشكل عام، ولفرص أن تكون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية بشكل خاص في المدى المنظور، في ضوء التوازنات السياسية على الساحة الإسرائيلية التي تعارض أيّ مس بوحدة القدس تحت الاحتلال الإسرائيلي، والخيارات المتبناة من قبل الجهات الرسمية على الساحة الفلسطينية بعيدًا عن خيار الانتفاضة والمقاومة.

ورقة

مخططات الاحتلال لتهويد القدس

الأستاذ هشام يعقوب



- رئيس قسم الأبحاث والمعلومات في مؤسسة القدس الدوليّة.
- مجاز في اللغة العربية وآدابها من الجامعة اللبنانية ويتابع حاليًّا إعداد رسالة الماجستير.
- حاصل على الجدارة في العلوم الطبيعية وعلم الأحياء من الجامعة اللبنانية.
- قدم برنامج «عابر خيمة» على قناة الأقصى بين عامي 2012-2013.
- شارك في كتابة وتحرير العديد من الإصدارات والأبحاث المتعلقة بالقدس، والقضية الفلسطينية، والأدب والنقد العربي، منها:
  - كتاب القدس السنوي 2005-2006.
  - تقرير عين على الأقصى السنويّ.
  - القدس في قبضة الجدار.
  - قيدٌ في يد القدس.
  - اللاجئون الفلسطينيون في لبنان: خلفيات، تداعيات، ووقائع.
  - الحديث النبوي الشريف: حُجيّته وقلة استشهاد الأقدمين به في النحو.
  - الدكتور ياسين الأيوبي: الإنسان، الناقد والشاعر (بالاشتراك مع الأستاذ الشاعر مروان الخطيب).
- أمين السرّ، ونائب رئيس الملتقى الأدبيّ الثقافيّ الفلسطينيّ.

محتويات الورقة

مقدمة

ليس من السهل اختصار مخططات الاحتلال لتهويد القدس في صفحات قليلة، فذلك يتطلب العودة نحو 160 عامًا إلى الوراء حين غُرِس وتد الاستيطان والتهويد في أرض القدس، ويتطلب أيضًا تكثيف الكلام على أكثر من ثمانية وستين عامًا على بدء احتلال القدس (1948م)، وأكثر من تسعة وأربعين عامًا على احتلال كامل المدينة المقدسة (1967م)، وما حملته هذه السنوات الثقيلة من استهداف إسرائيليّ ممنهج لهويّة القدس العربية والإسلامية، ولسكانها المقدسيين.

ورغم أهمية الأرقام والإحصائيات والخرائط في مثل هكذا عنوان، إلا أنني أفردت قسطًا لا بأس به من الورقة للإضاءة على استراتيجية الاحتلال، وأهدافه، وسياساته في القدس؛ لقناعتي بأن الأرقام تتغير دائمًا، لكنّ استراتيجية الاحتلال ثابتة تجاه القدس، من دون أن يعني ذلك أي تقليل من أهمية الأرقام والإحصائيات بوصفها مؤشرات على مسارات التهويد ومخططاته المختلفة.

أحاول في هذه الصفحات القليلة أن أضيء على مخططات الاحتلال الإسرائيليّ لتهويد مدينة القدس مشيرًا إلى بداية هذه المخططات أثناء مرحلة التمهيد للاستيطان اليهودي في القدس، ومتوسعًا بالحديث عن واقع القدس في المرحلة الثانية، وهي توسّع التهويد، والمرحلة الثالثة الحالية، وهي مرحلة الحسم، أي حسم هوية القدس لمصلحة الاحتلال وما يعنيه ذلك من مشاريع ومخططات إسرائيلية طالت كلّ نواحي العمران المقدسي، والوجود الفلسطينيّ في المدينة.

وقد اجتهدتُ في دعم المحتوى بما هو مفيد ومحدّث من الأرقام والإحصائيات والخرائط، مع ضرورة الانتباه إلى أنّ دراسة تطور مشروع التهويد تستلزم نظرة معمّقة في تطور هذه المعطيات، وليس ذلك متاحًا في هذه الورقة الموجزة. وفي هذا السياق لا بدّ من الإشارة إلى أنّ المصادر الأساسية للمعلومات المتعلقة بالقدس هي إسرائيلية بسبب تحكّم الاحتلال بتفاصيل الأمور في القدس، رغم الجهود المقدّرة لبعض المؤسسات والمراكز البحثية الفلسطينية التي تسعى لبناء منظومة رصد وتوثيق وإحصاء فلسطينية مستقلة، إلا أن ذلك غير متحقق الآن بالكامل. ولا يعني ذلك ردّ جميع المعطيات التي تأتينا من المعاهد والمراكز الإسرائيلية، إنّما المطلوب أن يتنبّه الباحث، لا سيّما في المباحث الحساسة التي يسعى الاحتلال ومؤسساته لتقديم ما يخدم أجندتهم فيها، وأخصّ هنا المسألة الديموغرافية حيث يسعى الاحتلال لإبراز المقدسيين بأقلّ نِسب ممكنة.

من الجذور التاريخية إلى الواقع والمستقبل

لم يكن مشروع تهويد القدس الذي تتبناه دولة الاحتلال الإسرائيليّ وليدَ نكبة عام 1948م، أو احتلال عام 1967م، فقد امتدّت جذورُه إلى ما قبل تأسيس هذه الدولة بنحو تسعة عقود. ولا أتحدث هنا عن الإرهاصات الفكرية والدينية والسياسية التي مهّدت لنشوء المشروع الصهيونيّ في القرنيْن الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين، ومن ثَمّ تأسيس دولة الاحتلال عام 1948م، إنما عنيتُ التاريخ الفعليّ الذي بدأ فيه اليهود يترجمون أحلامهم وأفكارهم وتنظيرهم إلى مستوطنات قائمة على صدر القدس، وهجرة يهودية إلى أكنافها.

تتبُّعُ مشروع تهويد القدس يقودُنا نحو تقسيمه إلى ثلاث مراحل، هي:

1- مرحلة التمهيد: من عام 1859م إلى عام 1948م.

2- مرحلة التطوّر والتوسّع: من عام 1948م إلى عام 2005م[1].

3- مرحلة الحسم: هي التي تعيش القدس في تفاصيلها اليوم.

وفي جميع هذه المراحل اصطبغت العقلية اليهودية والصهيونية المُحرّكة لمشروع التهويد بصفات لا بدّ من فهمها فهمًا عميقًا لندرك الخلفيات والغايات التي تحكم تطور هذا المشروع الخطير، وهي[2]:

- عقلية الإلغاء التي تنكر أيّ وجود حضاريّ سواها، وأيّ حقّ لوجود غيرها.
- عقلية الانعزال التي ترفض التعايش مع الآخر بسبب الشك والخوف والعداء.
- عقلية الاستعلاء التي تنظر إلى الآخر نظرة دونية، ولا تكترث لمعاناته الناجمة عن إفرازاتها.

ولعلّ القول الشهير لثيودور هرتزل، مؤسس الحركة الصهيونية، في مؤتمر بال عام 1897م يختزل جميع الصفات آنفة الذكر: «إذا حصلنا يومًا على القدس وكنتُ لا أزال حيًّا وقادرًا على القيام بأيّ شيء، فسوف أزيل كلّ شيءٍ ليس مقدّسًا لدى اليهود فيها، وسوف أدمّر الآثار التي مرّت عليها قرون»[3].

فَهمُ العقلية التي توجّه السياسة الإسرائيلية مسألة في غاية الأهمية؛ لأن ذلك سيُعيننا في تفسير الأسباب الكامنة وراء مخططات الاحتلال لتهويد القدس على مختلف الصُّعد، وتحديد وسائل المواجهة المناسِبة.

---

1 اختيار عام 2005 هو أمر اجتهادي مبنيّ على عدة الاعتبارات، منها: أنّ خطة الفصل الأحادية التي قادها شارون كانت عام 2005 وكان لها انعكاس على القدس، وأنّ المخطط الهيكليّ المعروف بالقدس 2020 بدأ يُترجم عمليًّا بحلول عام 2005، وأنّ آثار الجدار العازل في محيط القدس بدأت تظهر جليًّا في هذا العام، وغير ذلك.

2 محسن صالح: معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال الإسرائيلي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط1، 2011، ص6.

3 عبد العزيز محمد عوض: الموسوعة الفلسطينية، بيروت، ط1، 1990، القسم الثاني (الدراسات الخاصة)، المجلد السادس، ص839.

رؤية واضحة مهّدت لتهويد مستمر

مهّد وضوحُ الرؤية الطريقَ أمام قادة اليهود والمشروعِ الصهيوني وداعميهم للمضيّ قُدمًا في تهويد مدينة القدس التي أرادها زعماء المشروع الصهيوني، والاحتلال الإسرائيليّ عاصمة يهودية لدولة «إسرائيل». أرادوها عاصمةً يهودية المعالم والسكان.

قبل نكبة فلسطين عام 1948 وضع اليهود موطىء قدمٍ لهم في القدس عبر مستوطنات تولّى أثرياء اليهود والقنصليات الأجنبية والأوروبية شراء أراضيها بذريعة إقامة المؤسسات والجمعيات الخيرية الإنسانية التي ستشرف عليها البعثات والإرساليات الأجنبية. وكان عام 1855م بداية تجسيد الحلم في الواقع حيث تمكّن السير اليهوديّ موشيه مونتفيوري من شراء أرض في القدس، ثم حصل عام 1859م على رخصة للبناء من الباب العالي في الدولة العثمانية شرط أن يكون البناء على بعد 2500 متر من أسوار القدس القديمة من جهة باب الخليل. تكوّن البناء في بدايته من 20 بيتًا ثمّ تطور ليصبح أول حيّ يهوديّ/مستوطنة يهودية في القدس (حيّ مونتفيوري)[1]. وتذكر المصادر أن مونتفيوري حصل على الموافقة لبناء مستشفى، لكنه خدع السلطات العثمانية، وبدّل مشروعه ليبني مساكن «لفقراء اليهود» بدعم وتدخل من السفير البريطاني في اسطنبول[2].

ثمّ كَرّتْ سُبْحةُ تسريب الأراضي، والاستيلاء عليها، وتشييد المستوطنات، حتى بلغت الأحياء اليهودية في القدس عام 1892م ثمانية أحياء[3]، فيما ارتفع عدد هذه الأحياء إلى نحو 24 حيًّا مع نهاية العهد العثماني[4]. وبالتوازي مع إنشاء الأحياء/المستوطنات اليهودية خلال العهد العثماني والاحتلال البريطاني، نشطتْ الحركة الاستيطانية اليهودية على مختلف الصُّعد، فشُيّدت الجامعات والمدارس والمستشفيات ودُور الصحافة..إلخ[5]، فكانت هذه الحقبة هي المرحلة الفعلية التمهيدية لترسيخ دعائم المشروع الاستيطاني الإحلاليّ الصهيوني الذي قام على ركنين أساسيين، هما:

- السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من القدس وفلسطين، وتهويدها.
- طرد أكبر عدد ممكن من السكان الفلسطينيين؛ وإحلال أكبر عدد ممكن من المستوطنين اليهود مكانهم.

---

1 محمد عيسى صالحية: مدينة القدس، السكان والأرض (العرب واليهود) 1275-1368 هـ/ 1858-1948م، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2009، ص21-22.

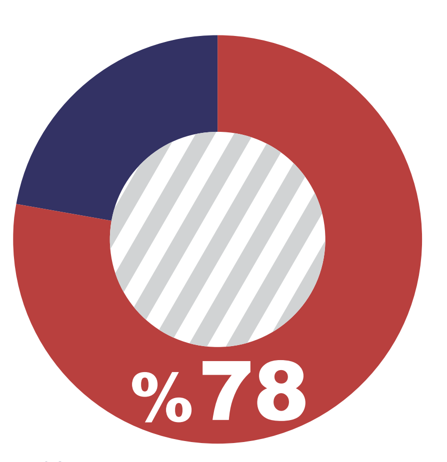
2 عبد العزيز محمد عوض: مرجع سابق، ص858.

3 المرجع نفسه.

4 زهير غنايم، ومحمود عواد: القدس: الوقائع، المواقع، السكان، المساحة، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمّان، ط1، 2002، ص149-148.

5 عبد الله كنعان: الاستيطان اليهودي في مدينة القدس، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمّان، ط1، 2002، ص12-14.

الشطر الغربي من القدس: تطهير عرقي وطمس للمعالم وتجاهل لوضعه القانوني



عام 1948 احتل الصهاينة 78% من أرض فلسطين التاريخية

مع حلول عام 1948 كان الصهاينة قد امتلكوا عُدتهم بدعم أساسيّ من بريطانيا لقلب الطاولة على رأس العرب وبَدْء الهجوم لفرض دولتهم بالقوة، فاحتلّوا 78% من أرض فلسطين التاريخية، ومن ضمنها الشطر الغربي من مدينة القدس الذي كان يشكّل آنذاك نحو 84 % من مساحة القدس المعروفة إبان الاحتلال البريطاني[1]. ما حصل في غربي القدس يمكن وصفه بالتطهير العرقي على مستوى السكان، إذ تمّ طرد جميع سكان غربي القدس من الفلسطينيين بقوة السلاح والمجازر وهدمِ القرى والأحياء (نحو 40 قرية)، وكان عددهم آنذاك نحو 60 ألفًا[2].

من اللافت أن غالبية القيادات والفصائل الفلسطينية لم تعد تأتي على ذكر الشطر الغربي لمدينة القدس، حيث يغيب التأكيد أنّه محتلّ ولا شرعية لـ «إسرائيل» عليه

أمّا على مستوى العمران والمعالم فقد استولى الصهاينة على قرى الشطر الغربي من القدس مثل القطمون، والبقعة الفوقا، والبقعة التحتا، والطالبية، والمصرارة، إلخ. ومارس الاحتلال الإسرائيليّ أشرس أنواع التهويد العمراني في الشطر الغربي من القدس حيث صُودرت الأراضي (88.7 % من مساحة الشطر الغربي كان يملكها الفلسطينيون)، وهُدمت الأحياء، وبُنيت المستوطنات حتى أصبح الشطر الغربي للقدس نموذجًا لحلم العاصمة اليهودية بسكانها وطابعها[3]. وبالفعل، فقد أعلنت الحكومة الإسرائيلية في 1949/12/11م عن نقل عاصمة دولة الاحتلال إلى الشطر الغربي من القدس ورفضَ ديفيد بن غوريون، رئيس حكومة الاحتلال آنذاك، تدويل القدس[4]. وفي 1950/1/23 وافق «كنيست» الاحتلال على إعلان القدس عاصمة «لإسرائيل»، ونقلت كل الوزارات إليها ما عدا وزارة الخارجية التي تم نقلها في تموز/يوليو 1950، ونقلت العديد من الدوائر الرسمية أيضًا إلى الشطر الغربي من القدس[5].

1عزمي عبد محمد أبو عليان: معالم القدس الحضارية وسياسة التهويد الصهيونية، عمّان، ط1، 2012، ج1، ص211.
2 معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال الإسرائيلي، مرجع سابق، ص9.
3 المرجع نفسه.
4 حسن السيدة وربيع الدنان: دليل القدس القانوني، المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)، بيروت، 2016، ص53.
5 موقع الموسوعة الفلسطينية: http://cut.by/GBALH


التجمعات السكانية المدمرة في قضاء القدس 1948

نموذج التهويد للشطر الغربيّ من القدس يحتاج إلى وقفة ودراسة، فالاحتلال لم ينجح في تطهيره من الفلسطينيين والاستيلاء على أراضيهم، وطمس معالمه فحسب، بل نجح نسبيًّا في إرغام جلّ دول العالم على التعامل مع كونه الجهة المرجعية التي تدير شؤونه بحكم الواقع رغم أنّ جميع دول العالم لا تعترف بسيادة الاحتلال الإسرائيليّ على القدس بما فيها الشطر الغربي الذي احتلّ عام 1948م انسجامًا مع القانون الدولي[1]. ومن اللافت أن غالبية القيادات والفصائل الفلسطينية لم تعد تأتي على ذكر الشطر الغربي لمدينة القدس، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الحكومات العربية والإسلامية حيث يغيب التأكيد أنّ الشطر الغربي محتل ولا شرعية لـ"إسرائيل" عليه.

استراتيجية الاحتلال الإسرائيلي لتهويد القدس: من القدس العربية إلى عاصمة موحدة وأبدية ويهودية المعالم والسكان

تتلخص استراتيجية الاحتلال الإسرائيليّ ورؤيته لمصير مدينة القدس في تحويلها إلى عاصمة يهودية المعالم والسكان، وهذا يعني أنّ هذه الاستراتيجية تسير في مساريْن:

المسار الأول: تشويه وطمس معالم المدينة العربية والإسلامية والتاريخية، وتكثيف بناء المعالم ذات الطابع اليهوديّ، واستهداف الهوية والثقافة العربية والإسلامية (التهويد الديني والثقافي والعمراني).

المسار الثاني: تهجير المقدسيين من القدس، واستجلاب أكبر عدد من المستوطنين ليقطنوا فيها بهدف ضمان التفوق الديموغرافي اليهودي في القدس باستمرار (التهويد الديموغرافي).

بكلمة أخرى، قامت الاستراتيجية الإسرائيلية لتهويد القدس على ثلاث ركائز، هي: طرد المقدسيين، وإحلال المستوطنين، وتغيير هوية المكان. ولا يُفهم من تقسيم الاستراتيجية الإسرائيلية لتهويد القدس أنّ هذيْن المساريْن منفصلان، بل هما متداخلان ومتكاملان إلى أبعد الحدود.

---

1 فاروق صيتان الشناق: القدس في قرارات الشرعية الدولية، بحث في مجلة عالم الفكر الدورية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 4، المجلد 38، أبريل-يونيو 2010، ص293.

ويترافق مع هذيْن المساريْن حملةُ الترويج والتزوير على مستوى الدعاية الإسرائيلية التي تقدّم المعالم التاريخية العربية والإسلامية على أنها معالم يهودية، واستعدادٌ إسرائيليّ مَرِن لتفصيل القوانين التي تشرّع التهويد واغتصاب الحقوق.

إذًا، في ضوء هذه الاستراتيجية الواضحة انبثقت سياسات إسرائيلية ثابتة يمكن فهمها من خلال معرفة الأهداف التي تقف خلف جميع مخططات التهويد في مدينة القدس، وهذه الأهداف هي[1]:

أ – أهداف أمنية:

- توفير حزام أمني محيط بالقدس.
- الحفاظ على المواقع العسكرية المهمة في مرتفعات القدس ومناطقها الحساسة.
- توفير حماية للطريق المؤدي إلى القدس من جهة نهر الأردن.
- حماية الطريق المؤدي إلى القدس من جهة الساحل.
- إيجاد طرق آمنة بين المستوطنات الإسرائيلية، وخلق تواصل بين أماكن وجود المستوطنين.

ب – أهداف ديموغرافية:

- عرقلة النمو العمراني والسكاني الطبيعي للمقدسيين، وإعاقة تمددهم في محيطهم، وحشرهم في أحياء صغيرة غير قابلة للتطور السكاني والاجتماعي والاقتصادي والسياسي.
- دفع المقدسيين للهجرة من داخل القدس إلى ضواحي المدينة أو إلى خارجها.
- تحويل القدس إلى مدينة طاردة للمقدسيين، وجاذبة للمستوطنين.

زيادة نسبة اليهود في القدس.

ت – أهداف سياسيّة واقتصاديّة:

- تعزيز مكانة القدس كعاصمة لدولة الاحتلال، والترويج لذلك.
- فصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها لقطع الطريق أمام أي أمل بإقامة «الدولة الفلسطينية».
- تكريس توحيد شطري المدينة، والسعي لتأسيس «القدس الكبرى»، عاصمة يهودية أبدية موحدة ليس لدولة الاحتلال فحسب، بل لكلّ يهود العالم.
- تفكيك التواصل الجغرافي بين أحياء القدس.
- عزل القدس عن المدن الفلسطينية الأخرى.

---

1 عدنان أبو عامر: السياسة الصهيونية تجاه القدس، مجلة البيان، الرياض، ط1، 2009، ص65-67.
وعليّان الهندي: مستقبل القدس الشرقية وفق الرؤية الإسرائيلية، إصدارات المؤتمر الوطني الشعبي للقدس، 2010، ص81.
وأنور محمود زناتي: تهويد القدس، محاولات التهويد والتصدي لها من واقع النصوص والوثائق والإحصاءات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2010، ص59.

- إيجاد أمر واقع لفرضه على المفاوض الفلسطيني والعربي في حال طُرحت القدس على طاولة المفاوضات.
- إخضاع منظومة المقدسيين في المعيشة والاقتصاد لمنظومة الاحتلال (التبعية الاقتصادية).
- ضرب مقوّمات صمود المجتمع المقدسي.
- منع تشكيل قيادة سياسية في القدس، ومنع أي جهة فلسطينية وعربية من تمثيل القدس سياسيًّا.
- انتزاع اعتراف دولي بأن القدس ليست محتلة، وهي عاصمة «إسرائيل».

ث – أهداف دينيّة ثقافيّة عمرانيّة:

- تكثيف بناء المراكز والمعالم اليهودية لإعطاء الطابع اليهوديّ للمدينة.
- تشويه وطمس معالم القدس العربية والإسلامية والحضارية المختلفة، وتهويد أسمائها.
- التضييق على المقدسات الإسلامية والمسيحية.
- المحافظة على سيادة «إسرائيل» على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية.
- تهويد المسجد الأقصى ومحيطه، وتقسيمه زمانيًّا ومكانيًّا كخطوة مرحلية تسبق هدمه وبناء المعبد المزعوم ضمن الخطوة النهائية.
- انتزاع اعتراف دوليّ بحقّ اليهود في الصلاة في الأقصى («جبل المعبد» حسب زعمهم).
- استهداف الهوية والثقافة والتراث والذاكرة في القدس.

مسارات تهويد القدس

أولاً: التهويد الديموغرافيّ

انشغل قادة الاحتلال الإسرائيليّ منذ تأسيس «الدولة» بالهاجس الديموغرافي، ولكنّ هذا الهاجس تفاقم أضعافًا كثيرة بحلول عام 1967، وهو العام الذي احتلت فيه «إسرائيل» كامل القدس وأجرت إحصاء للسكان فتبيّن أن نسبة الفلسطينيين في كامل المدينة هي 26 % وهي نسبة آخذة في الازدياد. ضمُّ الشطر الشرقي إلى الشطر الغربي من القدس عام 1967 في إطار «العاصمة الموحدة» وضع الاحتلال أمام مشكلة ديموغرافية كبيرة، فبعدما كانت نسبة اليهود في الشطر الغربي تزيد على 97 %، انخفضت هذه النسبة إلى 74 % بسبب الكثافة السكانية الفلسطينية التي لم يكن ينافسها وجود يهوديّ في الشطر الشرقيّ من القدس[1]. ولا شكّ في أنّ رغبة الاحتلال الإسرائيليّ في السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من القدس اصطدمت بالوجود السكاني الفلسطيني، فكان الحلّ الأمثل لدى الاحتلال السعيّ لتقليل عدد المقدسيين بشتّى الطرق، وتشجيع اليهود للاستيطان في القدس.

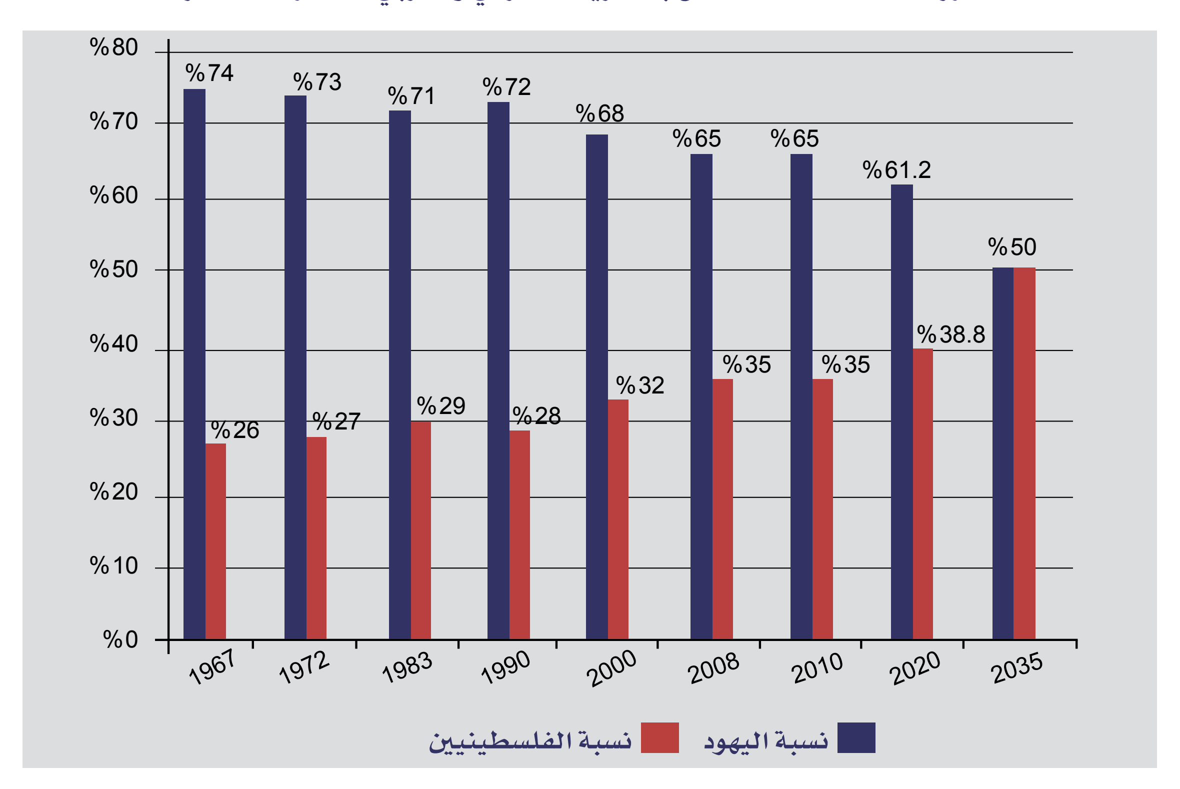
1 نداف شرغاي: التخطيط والأوضاع الديموغرافية والجيوسياسية في القدس، ترجمة: عدنان أبو عامر، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2013، ص21.

ومنذ عام 1967 توالت مشاريع الحكومات الإسرائيلية والمخططات الهيكلية لمنع زيادة نسبة السكان المقدسيين داخل مدينتهم[1]، وفي ما يأتي صورة عن تطور عدد السكان في القدس حسب مركز القدس للدراسات الإسرائيلية[2]:

تطور عدد السكان في القدس بشطريها الشرقي والغربي في سنوات مختارة

العام	عدد اليهود بالآلاف	نسبة اليهود	عدد الفلسطينيين بالآلاف	نسبة الفلسطينيين
1967	197.7	%74	68.6	%26
1972	230.3	%73	83.5	%27
1983	306.3	%71	122.4	%29
1990	378.2	%72	146.7	%28
2000	484.8	%68	208.7	%32
2008	495.0	%65	268.6	%35
2010	500.0	%65	274	%35
2020	587.2	%61.2	372.3	%38.8
2035		%50		%50

تطور عدد السكان في القدس بشطريها الشرقي والغربي في سنوات مختارة



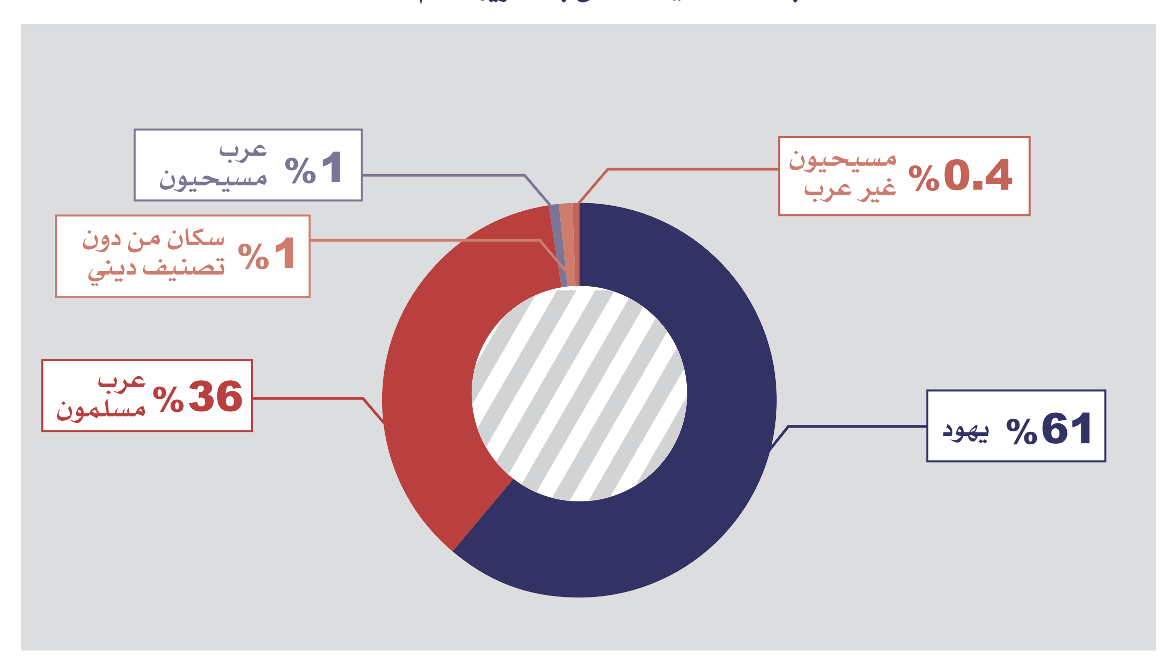
1 للاطلاع على أبرز المخططات الإسرائيلية في هذا الصدد، انظر: نداف شرغاي، مرجع سابق، ص17 و21.
2 عليّان الهندي: الاستيطان والسكان في القدس الشرقية 1967-2020، إصدارات المؤتمر الوطني الشعبي للقدس، 2010، ص23. (نشير إلى أن جلّ الأرقام والإحصائيات بشأن التطور السكاني في القدس مأخوذة من مصادر إسرائيلية كون الاحتلال هو الجهة المتحكمة بشؤون القدس).

وزيادة في التوضيح والتحديث نضيف بعض المعطيات عن أعداد ونِسَب سكان القدس في سنوات إضافية لم ترد في الجدول السابق، حيث بلغ عدد سكان القدس بشطريها الشرقيّ والغربي عام 2014 حسب معهد القدس لبحث السياسات 849,800 نسمة يتوزعون على النحو الآتي[1]:

عدد سكان القدس بشطريها الشرقيّ والغربي عام 2014

السكان	العدد بالآلاف	النسبة
يهود	520,700	%61
عرب مسلمون	303,400	%36
عرب مسيحيون	12,300	%1
سكان من دون تصنيف ديني	10,000	%1
مسيحيون غير عرب	3300	% 0.4

نسب السكان في القدس بشطريها عام 2014



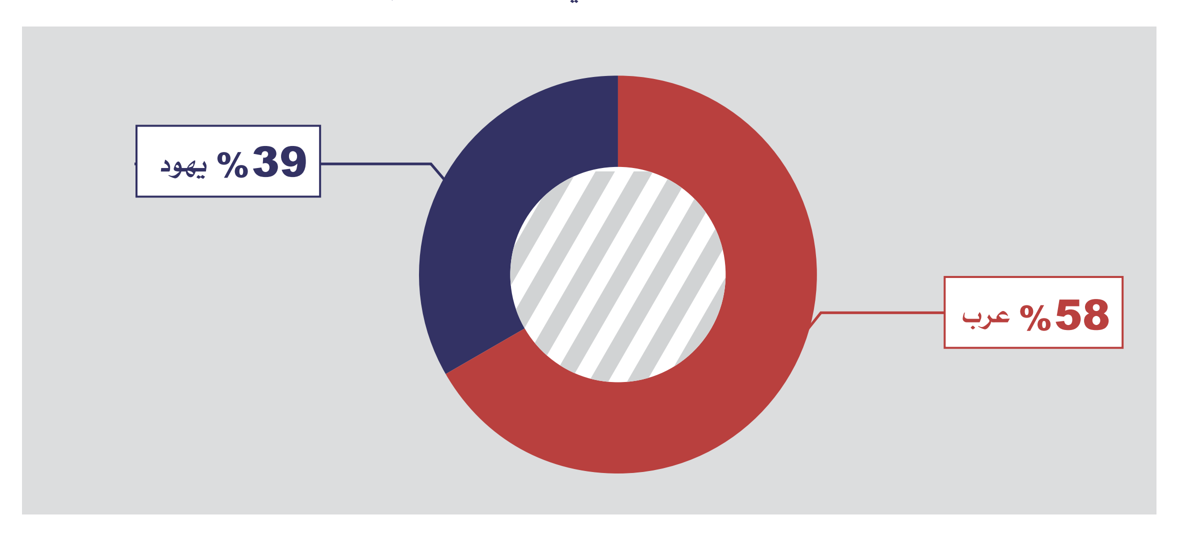
1 Jerusalem Institute for Policy Research, Jerusalem: Facts and Trends 2016. The State of the City and Changing Trends, p7. http://www.jiis.org/.upload/jerusalem/facts-2016-eng-1.pdf

أمّا في الشطر الشرقي من القدس، فتشير الأرقام الصادرة عن معهد القدس لبحث السياسات أنّ عدد سكانه عام 2014 بلغ 521,900 نسمة يتوزعون على الشكل الآتي[1]:

سكان الشطر الشرقي من القدس عام 2014

السكان	العدد بالآلاف	النسبة
عرب	301,600	%58
يهود	201,200	%39

نسب سكان الشطر الشرقي من القدس عام 2014



ويذكر الباحث المقدسي عبد الرؤوف أرناؤوط أنه في مطلع عام 2016 بلغ عدد سكان القدس بشطريها نحو 829 ألف نسمة، بينهم 307 آلاف فلسطيني يشكلون 39% من سكان القدس[2]. فيما تشير مصادر أخرى إلى أنّ عدد الفلسطينيين في الشطر الشرقي من القدس بلغ 324 ألفًا حتى نهاية عام 2015[3]، وهو رقم قريب من الرقم الصادر عن جمعية حقوق المواطن في إسرائيل في 2015/5/12 ويشير إلى أنّ عدد الفلسطينيين في القدس بشطريها بلغ 320 ألفًا، ويشكلون ما نسبته 36.8%[4].

---

1 المرجع نفسه.

2 عبد الرؤوف أرناؤوط: القدس 2016 إجراءات تهويدية تبقي عوامل الانفجار قائمة، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 106، ربيع 2016، ص160.

3 محسن صالح (محرر): التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014-2015، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2016، ص290.

4 جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، أيار/مايو 2015،
http://www.acri.org.il/en/wp-content/uploads/201505//EJ-Facts-and-Figures-2015.pdf

لقد تعمّدتُ ذِكر عدة أرقام نظرًا إلى حساسية موضوع التطور السكاني ودلالاته في إطار معركة الوجود والصمود في القدس، ومن المعلوم أن مصادر الاحتلال تهدف إلى إبراز الأرقام الأدنى لتغييب الحقيقة الكاملة لتقدّم التطور السكاني الفلسطيني على الإسرائيليّ في القدس.

ويشير تقرير «القدس 2016: حقائق واتجاهات» الصادر عن معهد القدس لبحث السياسات إلى أن نسبة النمو السكاني في القدس عام 2014 بلغت 2.4% (19,900 نسمة)، وكانت نسبة النمو السكاني لدى اليهود 2.2 % (11,600 نسمة)، بينما كانت النسبة أعلى لدى المقدسيين حيث بلغت 2.7 % (8,300 نسمة)[1].

لا يزال الميزان الديموغرافي في القدس يميل لمصلحة الاحتلال الإسرائيليّ، ولكنّ استراتيجيته في التهويد الديموغرافي فشلت إلى الآن في تحقيق أهدافها بمنع الزيادة السكانية المطّردة للمقدسيين، ولا شك في أنّ ثمّة أسبابًا كثيرة تقف وراء هذا الفشل، وليس المجال هنا لذكرها، ولكنّ صمود المقدسيين وإصرارهم على الثبات في مدينتهم من أهمّ تلك الأسباب.

وبالنظر إلى تطور المعركة الديموغرافية في القدس والأرقام التي تشير إلى اتجاهاتها حتى عام 2035 (وربما قبل ذلك) يتّضح أن الاحتلال يخشى من تغيّر الميزان الديموغرافي في القدس لمصلحة الفلسطينيين؛ فعمد إلى تطبيق سياسات قاسية للحدّ من النمو العمراني والسكاني الطبيعي في القدس، ومن تلك السياسات:

أ- الاستيطان:

يتجاوز عدد المستوطنين في الشطر الشرقي من القدس الـ 200 ألف مستوطن يستوطنون في نحو 14 مستوطنة كبيرة، وعشرات البؤر الاستيطانية[2]. وقد بلغ عدد الوحدات الاستيطانية المقرّة أو المطروحة للبناء في القدس عام 2012 نحو 10558 وحدة استيطانية، في حين بلغ العدد عام 2013 نحو 3904 وحدة استيطانية[3]. أما في عام 2015 فقد تكثفت أعمال البناء في 2534 وحدة استيطانية في الضفة الغربية بما فيها القدس التي تحظى بالعدد الأكبر من الوحدات الاستيطانية غالبًا، وفي الربع الأول من عام 2016 تضاعف البناء الاستيطاني في الضفة الغربية بما فيها القدس بنسبة 250% بالمقارنة مع المدة ذاتها من عام 2015[4].

1 معهد القدس لبحث السياسات، مرجع سابق، ص7.
2 تقرير القدس جداول وإحصائيات: سلسلة أوراق القدس (7)، دائرة شؤون القدس في منظمة التحرير الفلسطينية، ص6.
انظر أيضًا: http://www.btselem.org/settlements
3 محسن صالح (محرر): التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012-2013، ص264.
4 المشهد المقدسيّ: تقرير صادر عن مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2016/6/2،
http://www.alquds-online.org/index.php?s=29&cat=8&subcat=17&id=653

وتوضح الصورة الآتية مواقع المستوطنات المبنية، والمناطق التي يتوقع أن يتطور فيها أعمال البناء الاستيطانيّ:

ب- المصادرة والاستيلاء على الأراضي والممتلكات:

ينشط الاحتلال الإسرائيليّ في الاستيلاء على الأراضي في القدس بذرائع مختلفة، وقد وظّف ما يُسمى بالمخططات الهيكلية لشرعنة مصادرة الأراضي والممتلكات[1]. نتيجة هذه السياسة الإسرائيلية لم يبقَ للمقدسيين أكثر من 13% من مساحة الأراضي في القدس لاستعمالها لأغراض البناء[2].



1 للاطلاع على أهم المخططات الهيكلية الإسرائيلية، انظر: الإسكان في القدس: حسن ابحيص، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2011، ص30.

2 أوتشا، أيار/مايو 2013، ص31،
http://www.ochaopt.org/sites/default/files/ocha_opt_fragmented_lives_annual_report_2013_arabic_web.pdf

جدول يوضّح تصنيف الأراضي في الشطر الشرقي من القدس

تصنيف الأراضي في الشطر الشرقي من القدس	المساحة بالكيلومتر المربع	النسبة المئوية %
مصادرة الأراضي مباشرة للمستوطنات الإسرائيلية	24.5	%35
مصادرة غير مباشرة للأراضي تحت مسمى الأراضي الخضراء	15.48	%22
مساحات لم تدخل حيز التخطيط	21.35	%30
مساحات مخصصة للفلسطينيين	9.81	%13
المجموع	**71.14**	**%100**

ت- سحب بطاقات المقدسيين:

بحكم الوضع القانوني الذي فرضه الاحتلال على المقدسيين فإنهم يحملون بطاقة إقامة دائمة تسمى «البطاقة أو الهُوية الزرقاء» التي يصبح صاحبها خارج القانون في حال سُحبت منه. وثمّة ذرائع كثيرة يختلقها الاحتلال لسحب هذه الهويات من المقدسيين، منها: عدم دفع الضرائب، والأسباب الأمنية، وعدم إثبات أن القدس هي مركز حياة الإنسان المقدسي، إلخ.

وتشير الإحصائيات إلى أن الاحتلال سحب نحو 14481 بطاقة منذ عام 1967 حتى عام 2014 ما يمهّد لطرد أصحاب هذه البطاقات إلى خارج القدس[1].

ث- الجدار العازل:

بدأ الاحتلال بناءه في حزيران/يونيو عام 2002 في الضفة الغربية بما فيها القدس. ويبلغ طوله حول القدس نحو 142 كيلومتر، وارتفاعه ما بين 4-8 أمتار. تذرع الاحتلال بأسباب أمنية لبنائه لحماية مستوطنيه من عمليات المقاومة الفلسطينية إبان انتفاضة الأقصى، ولكنّ الجدار يخفي وراءه أسبابًا أخرى قد تكون هي الدافع الأساسي لبنائه، ومن أهمها الأسباب الديموغرافية التي يهدف الاحتلال من ورائها إلى طرد أكبر عدد من المقدسيين خارج القدس المحاطة بالجدار.

يتراوح عدد المقدسيين الذين باتوا خارج حدود الجدار العازل بين 80 ألفًا و 120 ألفًا، وكلهم مهدّدون بفقدان بطاقاتهم الزرقاء. وقد نجمت عن الجدار آثار سلبية كبيرة في حياة المقدسيين. على صعيد التعليم والخدمات: يضطر 20 % من طلاب القدس، و 19% من معلميها، و 37 % من موظفي الخدمات لاجتياز الجدار يوميًّا، وهذا يعني حصول تأخير يوميّ، وعرقلة دائمة. وعلى صعيد الصحة

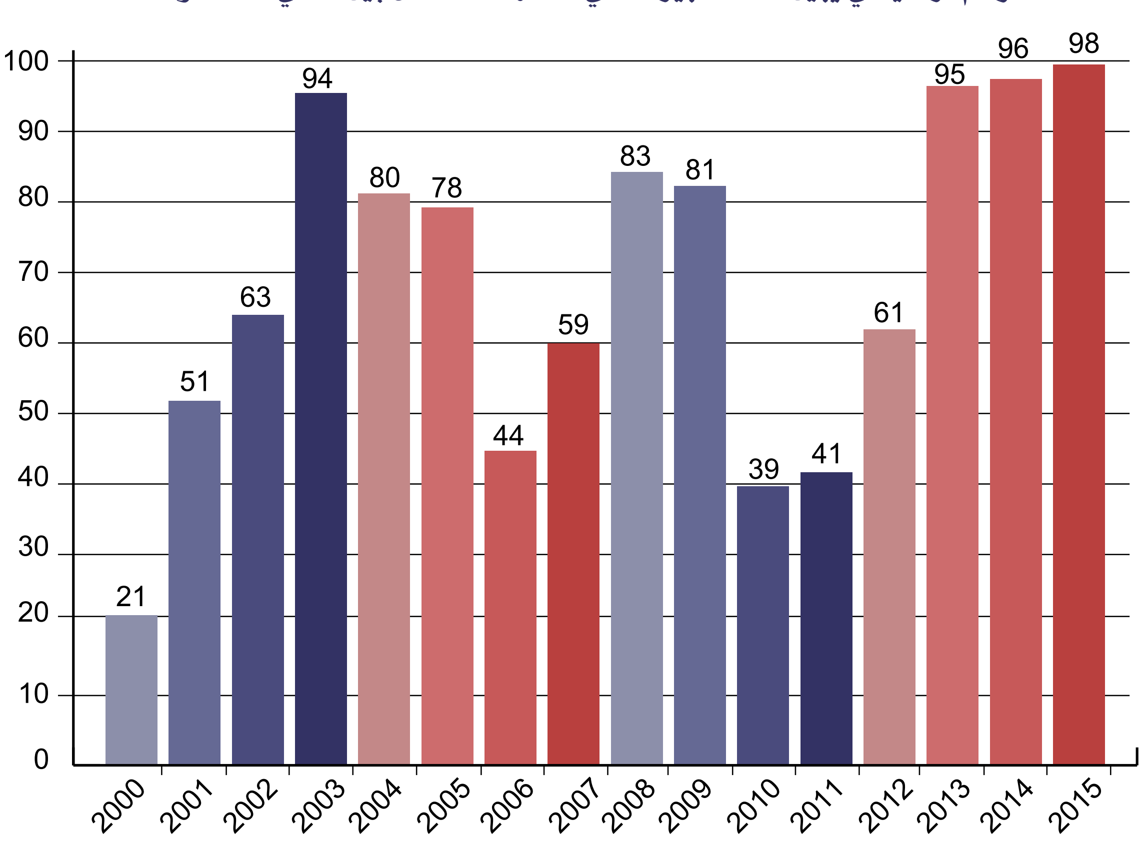
1 مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة «بتسيلم»، 2015/5/27،
http://www.btselem.org/jerusalem/revocation_statistics

انخفض عدد الفلسطينيين الذين يقصدون مستشفيات القدس بسبب الجدار ما أدى لتضرر القطاع الصحي. وعلى الصعيد الاقتصادي برزت آثار كارثية بسبب فصل المزارعين عن حقولهم، والعمال عن مراكز عملهم، وعرقلة حركة العمل والتجارة؛ ما أسهم في رفع نسبة الفقر بين المقدسيين إلى أكثر من 75%. وأسهم الجدار أيضًا في عرقلة وصول الفلسطينيين إلى الأماكن المقدسة (انظر إلى الخارطة المدرجة في بند الاستيطان للاطلاع على مسار الجدار العازل حول القدس)[1].

ج- هدم البيوت:

يشكل سياسة متصاعدة لدى الاحتلال منذ عام 1948 ولا يزال مستمرًا. وتشير المعطيات إلى أن الاحتلال هدم نحو 1085 منزلًا في القدس بين عامي 2000 و2015، وتضرر من ذلك أكثر من 5637 مقدسيًّا، وفي ما يأتي رسم يبيّن أعداد البيوت التي هدمها الاحتلال بين عامي 2000 و2015[2]:

رسم توضيحي يبيّن أعداد البيوت التي هدمها الاحتلال بين عامي 2000 و2015



1 براءة درزي: الجدار العازل في القدس، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2016، ص15، 19، 31، 34.
2 محسن صالح (محرر): التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014-2015، مرجع سابق، ص290.



يتذرع الاحتلال بأنّ المباني التي يهدمها غير مرخصة، فيما تفرض سلطاته شروطًا تعجيزية ومُكلفة على المقدسيين للحصول على رخصة البناء التي تصل كلفتها لشقة سكنية بمساحة 100م^2 إلى نحو 50000 دولار أمريكيّ[1]. وقد نشرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية في نهاية عام 2015 تقريرًا ذكرت فيه أن 7% فقط من رخص البناء في القدس تُمنح للفلسطينيين، وقال التقرير إنه في عام 2014 أصدرت سلطات الاحتلال 3238 رخصة بناء في القدس، وكانت حصة المقدسيين منها 188 رخصة فقط. ويضيف تقرير هآرتس أنه على مدى السنوات الخمس الممتدة من 2010 إلى 2014 أصدرت سلطات الاحتلال 11603 تصاريح للبناء في القدس، حظيت الأحياء العربية بـ 878 تصريحًا منها فقط. واللافت أنّ التقرير تحدث عن انتقائية الاحتلال المدروسة في إعطاء التراخيص للمقدسيين حيث يضاعف من إعطائها في المناطق البعيدة عن مركز مدينة القدس، ويشجع على نزوح المقدسيين إلى أطراف القدس أو خارجها، وتتجلى هذه السياسة بوضوح عند معرفة أن ثلثي التصاريح الممنوحة للمقدسيين في العام الماضي كانت في منطقة بيت حنينا شمال القدس[2].

تجاهل الاحتلال لحقّ المقدسيين بالحصول على رخصة للبناء، في مقابل تقديم كل التسهيلات للبناء الاستيطاني دفع المقدسيين للبناء بمعزل عن انتظار موافقة السلطات الإسرائيلية كاستجابة طبيعية لمتطلبات السكن لأي مجتمع ينمو ويتزايد.

وتتحدث الأرقام الصادرة عن «أوتشا» أنه «حسب الخارطة الهيكلية للقدس 2000، والتي صادقت عليها لجنة القدس المحلية للتنظيم والبناء، فإن 15,000 وحدة سكنية أي 28 %على الأقل من مجمل البيوت الفلسطينية الواقعة في القدس الشرقية قد بنيت بشكل مخالف لأسس التخطيط الإسرائيلي، ونتيجة لذلك فإن 60,000 من السكان الفلسطينيين على الأقل مهددون بهدم منازلهم، وتعتبر هذه التقديرات متواضعة وقد تصل النسبة إلى 46%»، ويضيف تقرير «أوتشا» أنّ النمو السكاني الطبيعي للمقدسيين يتطلب بناء 1500 وحدة سكنية في السنة، فيما يمنح الاحتلالُ المقدسيين نحو 150 رخصة بناء فقط في العام، وهي تستوعب نحو 400 وحدة سكنية، وهذا يعني أن الفارق بين حاجة المقدسيين إلى السكن، والأبنية المسموح بها من قبل الاحتلال تصل إلى 1100 وحدة سكنية في العام[3].

1 عبد الرؤوف أرناؤوط: الاستثمار الفلسطيني في القدس، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 108، خريف 2016، ص178.

2 هآرتس، 2015/12/7، Only 7% of Jerusalem Building Permits Go to Palestinian Neighborhoods، http://www.haaretz.com/israel-news/.premium-1.690403

3 أوتشا: أزمة التخطيط في القدس الشرقية، نيسان/أبريل 2009، ص12، http://www.ochaopt.org/ar/content/special-focus-planning-crisis-east-jerusalem-april-2009-0

ح- التضييق على حياة المقدسيين في جميع المجالات:

أدت السياسات الإسرائيلية التي استهدفت كل القطاعات الحياتية في القدس إلى تفاقم حالة الفقر في القدس، وقد تجاوزت نسبة الفقر بين المقدسيين حسب أرقام 2016 الـ 75%، فيما ترتفع هذه النسبة بين الأطفال إلى 83.9%[1].

ولا شك في أن هذه السياسات الإسرائيلية في التضييق على المقدسيين وملاحقتهم في جميع شؤون حياتهم تظهر تداعياتها الكارثية على المجتمع المقدسيّ، فتولد ظواهر اجتماعية سلبية يسعى الاحتلال إلى تضخيمها وتغذيتها، وتأتي مشكلة المخدرات في طليعة الآفات الاجتماعية التي تفتك بالمجتمع المقدسي.

خ- إغلاق المؤسسات العاملة للقدس:

يعاني المقدسيون من فقدان أيّ مظلة سياسية رسمية فلسطينية أو عربية ترعى شؤونهم، وقد كرّس اتفاق أوسلو الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال الإسرائيليّ في 1993/9/13 من عزل المدينة عن محيطها، واستفراد الاحتلال بها وبأهلها لأنه نصّ على تأجيل حلّ قضية القدس إلى ما يُعرف بقضايا الحل النهائي التي كان من المفترض أن تُحلّ عبر مفاوضات تنتهي أواخر القرن الفائت.

وبسبب هذا الواقع شكلت المؤسسات العاملة للقدس «حكومة ظل» لإسناد المجتمع المقدسيّ في مختلف المجالات، وقد أدرك الاحتلال أهمية الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات فكثّف من استهدافها وملاحقتها والتضييق عليها تمهيدًا لإغلاقها وحظرها، وبلغ عدد المؤسسات العاملة للقدس والتي أغلقها الاحتلال منذ عام 1967 إلى 2016/8/7 نحو 168 مؤسسة.

جدول يوضح عدد المؤسسات العاملة للقدس والتي أغلقها الاحتلال منذ عام 1967 [2]

مكان المؤسسات المغلقة	عددها
القدس	79
الأراضي المحتلة عام 1948	31
الضفة الغربية	2
خارج فلسطين	56
المجموع	**168**

1 براءة درزي وعلي إبراهيم: التقرير السنوي حال القدس 2015، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، ص27.

2 علي إبراهيم: سياسة الاحتلال الإسرائيلي في حظر وإغلاق المؤسسات العاملة للقدس، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، ص49-61.

د. الاعتقال والإبعاد:

خطة الاحتلال الإسرائيلي واضحة في استهداف المقدسيين إنْ عن طريق تهجيرهم، أو عن طريق إنهاكهم وملاحقتهم. وفي هذا السياق تُفهم حملات الاعتقال والإبعاد التي لا تتوقف، والتي لا توفّر صغيرًا أو كبيرًا، رجلًا أو امرأة. حسب تقارير لجنة أهالي الأسرى المقدسيين فإن عام 2015 شهد نحو 2260 حالة اعتقال في القدس، من بينها 40 مقدسيًّا اعتقلوا بتهمة التحريض على صفحات التواصل الاجتماعي «الفيس بوك»، وتم تحويل 33 مقدسيًّا إلى الاعتقال الإداري، من بينهم أربعة قاصرين، ويوضح الجدول الآتي توزيع الاعتقالات حسب الفئات العمرية[1]:

الفئة		العدد
شباب		1144
سيدات		212
أطفال	أطفال دون 12 عامًا (89 طفلًا)	904
	فتيات (29 فتاة)	
	أطفال بين 12 و18 عامًا (786 طفلًا)	
المجموع		**2260**

خلال عام 2016 استمرّ الاحتلال بتنفيذ حملات اعتقال شرسة ومتصاعدة، وفي شهر نيسان/أبريل وحده اعتقل الاحتلال 213 مقدسيًّا بينهم 60 قاصرًا[2]. وتجدر الإشارة إلى أنّ حملات الاعتقال تترافق في كثير من الأحيان مع دهم واقتحام للبيوت وإرهاب وتخريب لها ولسكانها، وإطلاق نار سواء على الشخص المطلوب اعتقاله أو على عائلته أو بهدف الترهيب. ومن بين الـ 2,260 حالة اعتقال التي شهدها العام المنصرم نفذ الاحتلال 1,002 حالة اعتقال بعد اقتحامه للمنازل[3].

وتشير التقارير إلى أنّ عدد الأسرى المقدسيين بلغ حتى منتصف شهر نيسان/أبريل 2016 نحو 509 أسرى، من بينهم 10 سيدات، وخمس فتيات قاصرات، وثمانية أسرى أمضوا أكثر من 20 عامًا في السجون، و53 أسيرًا يقضون أحكامًا بالسجن لأكثر من 25 عامًا. وفي سياق متصل، يعدّ الحبس المنزلي من أقسى صنوف الاضطهاد التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي بحق المقدسيين، لا سيما الأطفال، وحتى 2016/4/17 كان 70 طفلًا مقدسيًّا يخضعون للحبس المنزلي؛ وهو ما يعني حرمانهم من التعليم وزيارة أقاربهم وأترابهم والمغادرة لتلقي العلاج إلا للضرورة، وبعض هؤلاء الأطفال مُبعدون عن منازلهم إلى مناطق في الضفة أو الأراضي المحتلة عام 1948[4].

1 وكالة أرض كنعان الإخبارية، 2016/1/2، http://knspal.net/ar/index.php?act=post&id=40295
2 وكالة أرض كنعان الإخبارية، 2016/5/2، http://knspal.net/ar/index.php?act=post&id=45947
3 وكالة أرض كنعان الإخبارية، 2016/1/2، http://knspal.net/ar/index.php?act=post&id=40295
4 وكالة قدس برس إنترناشيونال للأنباء، 2016/4/17، http://qudspress.com/index.php?page=show&id=18072

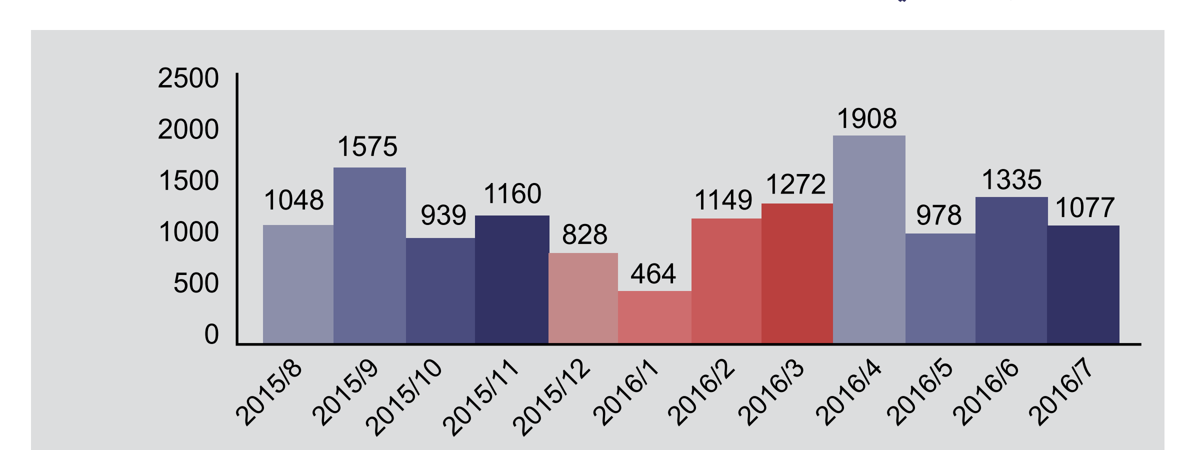
ثانيًا: التهويد الدّيني الثقافي العمراني

تملكت الاحتلال عقدة عدم وجود أيّ أثر يدلّ على وجود يهوديّ قديم ومستمرّ في القدس، في مقابل مئات المعالم العربية الإسلامية والمسيحية التي تزخر بها المدينة. فعمد إلى تكثيف بناء المعالم اليهودية في القدس عامة، وفي محيط الأقصى خاصة، وانتهج سياسة التضييق والتشويه على المعالم العربية والإسلامية. ويمكن الحديث عن هذا المسار في التهويد عبر عناوين أساسية، هي:

أ- المسجد الأقصى:

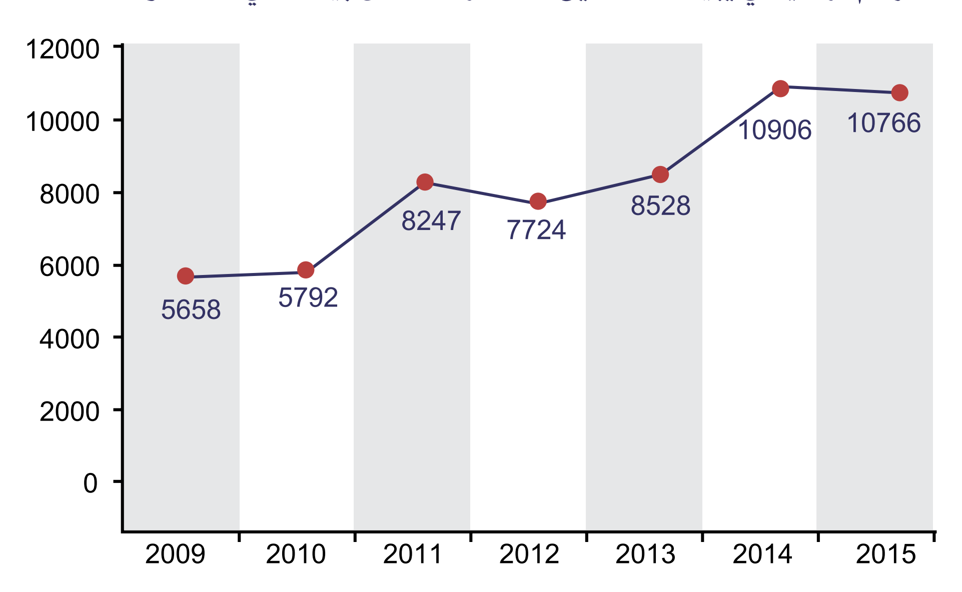
يسعى الاحتلال لتكريس سيطرته الكاملة على الأقصى، وفرض نفسه كمرجعية لإدارته من خلال فرض التقسيم الزماني والمكاني للمسجد بين المسلمين واليهود. وفي هذا السياق تتكثف اقتحامات المسجد الأقصى، حيث بلغ عدد مقتحميه بين 2015/8/1 و2016/8/1 نحو 13,733 [1]، فيما بلغ عدد المقتحمين 1,898 في شهر آب/أغسطس 2016، و1,171 في شهر أيلول/سبتمبر 2016 [2]. وفي 2015/9/8 أصدر وزير الجيش الإسرائيلي قرارًا بحظر ما أسماه «تنظيمي المرابطين والمرابطات»، وفي تشرين ثانٍ/نوفمبر 2015 حظر الاحتلال الحركة الإسلامية- الجناح الشمالي مع 17 مؤسسة تابعة لها[3]؛ وهو ما أثر في حركة الرباط والتصدي للاحتلال. ويستهدف الاحتلال الإسرائيليّ رواد الأقصى بالضرب والاعتقال والإبعاد وفرض الغرامات للضغط عليهم ومنعهم من المجيء للأقصى. وعلى صعيد آخر كثّف الاحتلال من إقرار بناء المشاريع التهويدية في محيط الأقصى، واستمرّ في حفر الأنفاق تحته وفي محيطه حيث وصل عددها حتى 2016/8/1 إلى 63 نفقًا وحفرية[4].

رسم توضيحيّ يبيّن عدد الذين اقتحموا الأقصى من 2015/8/1 إلى 2016/8/1 [5]

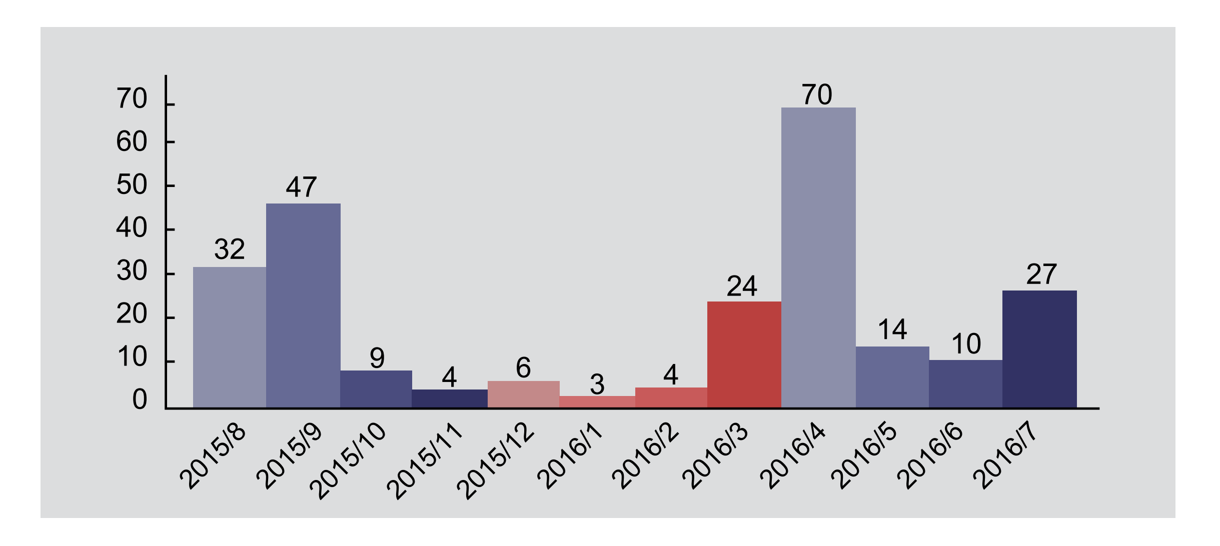


1 هشام يعقوب (محرر): تقرير عين على الأقصى العاشر، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2016، ص134.
2 كيوبرس، 2016/8/31، http://cut.by/POos5 و 2016/10/2، http://cut.by/3hQcD
3 تقرير عين على الأقصى العاشر، مرجع سابق، ص72.
4 المرجع نفسه، ص84.
5 المرجع نفسه، ص134.

رسم توضيحيّ يبيّن عدد الذين اقتحموا الأقصى بين عامي **2009 و2015**[1]



رسم توضيحيّ يبيّن عدد المبعدين عن الأقصى من **2015/8/1** إلى **2016/8/1**[2]



1 التقرير السنوي حال القدس 2015، مرجع سابق، ص24.
2 تقرير عين على الأقصى العاشر، مرجع سابق، ص146.

خارطة تبيّن مسارات أبرز الأنفاق والحفريات أسفل الأقصى وفي محيطه حتى 2016/8/1 [1]



1 المرجع نفسه، ص 105.


مؤسسة القدس الدّولية
al Quds International Institution (QII)
www.alquds-online.org
الجهة الشمالية
الجهة الغربية
الجهة الجنوبية
المسجد الأقصى
ساحة البراق
حفريات الكنيسة الأرمنية الكاثوليكية
"المحجر"
"بركة القبرة"
حفريات حمام العين
"قاعة العصور"
قنـاة الميـاه
حفرية رباط بايرام جاويش
حفريات باب السلسلة
"القاعة الحيرودينية"
بوابة "وارين"
"حمام المعبد"
"الممر السري"
"القاعة الكبرى"
"قنطرة ويلسون"
شبكة أنفاق الحائط الغربي
"نفق سلسلة الأجيال"
حفريات الزاوية الجنوبية الغربية
حفريات قلعة القدس
حفريات "الحي اليهودي"
حفريات ساحة البراق
"مركز من القدس إلى القدس"
قناة "الحائط الغربي"
نفق البلدة القديمة
حفريات باب الخليل
نفق "الحي اليهودي"
قناة المياه الجنوبية
الحمام الروماني
"موقف جفعاتي"
tunnels- active
أنفاق نشطة
tunnels – completed
أنفاق مكتملة
excavation sites - active
مواقع حفريات نشطة
excavation sites - completed
مواقع حفريات مكتملة
الشمال
الشرق
الغرب
الجنوب
أبرز مواقع الحفريات تحت المسجد الأقصى المبارك ومحيطه حتى 2016/8/1

خارطة تبيّن أبرز المشاريع التهويدية في محيط الأقصى حتى 2016/8/1 [1]



1 المرجع نفسه، ص124.



مؤسسة القدس الدّولية
al Quds International Institution (QII)
www.alquds-online.org
الجهة الشمالية
الجهة الغربية
حوش الشهابي
"المبكى الصغيـر"
كنيس "قدس الأقداس"
مركز شرطة شارع الواد
كنيس "خيمة اسحاق"
القطارات الهوائية المتوقع
أن تصل بين جبل الزيتون
وساحة البراق حسب مخطط زاموش
كنيس المدرسة التنكزية
المركز الأمني
الملاصق لساحة البراق
مجمع
بيت شتراوس
مركز بيت هليا
كنيس "جوهرة إسرائيل"
مجسم المعبد الثالث
كنيس الخــراب
متحف "المعبد الثالث"
مصعد أنفي وآخر عمودي
تحت الأرض
الشمال
الشرق
الغرب
الجنوب
synagogue- under construction
كنيس يهودي قيد التنفيذ
synagogue- completed
كنيس يهودي مكتمل
police station – under construction
مركز أمني قيد التنفيذ
police station- completed
مركز أمني مكتمل
other Buildings- under construction
أبنية أخرى قيد التنفيذ
other Buildings – completed
أبنية أخرى مكتملة
أبرز مواقع البناء ومصادرة الأراضي في المسجد الأقصى المبارك ومحيطه حتى 2016/8/1

ب- المسيحيّون والمقدّسات المسيحية:

يستهدف الاحتلال الإسرائيلي المسيحيين والمقدسات المسيحية في القدس بأدوات لا تقلّ قسوة عن تلك التي يستخدمها ضد المسجد الأقصى وروّاده. فالتضييق الذي يمارسه ضد المسيحيين أدى إلى انخفاض عددهم في القدس من 60 ألفًا عام 1979 إلى 12,400 عام 2014[1]، وقد استمرّ هذا العدد بالانخفاض حيث بلغ نحو 10,000 مسيحيّ في القدس بحلول عام 2016[2]. ولا تسلم الكنائس والأديرة والمعالم المسيحية من اعتداءات الاحتلال ومستوطنيه، لا سيما كتابة عبارات تسيء للمسيح عليه السلام، وتحرّض ضدّ المسيحيين على جدران الكنائس وإحراق بعضها.

ت- تهويد أسماء الشوارع والمعالم:

يسعى الاحتلال إلى تزوير الحقائق والتاريخ عبر إعطاء الشوارع والأحياء والمعالم المقدسية أسماء عبرية لا تمت إلى القدس بِصِلَة. فجبل المكبر أصبح «هار أوفل»، وجبل أبو غنيم أصبح «هار حوما»، وباب الأسباط أصبح «شاعر هأريوت» وغير ذلك[3].

وفي هذا السياق شرع الاحتلال في تنفيذ مشروع «الحوض المقدس» حول البلدة القديمة في القدس، ويشمل عشرات المزارات السياحية والأثرية، وتقع «مدينة داود» التاريخية المزعومة في صلب هذا المشروع الذي قطع الاحتلال في إنجازه أشواطًا طويلة[4].

ث- تشويه الهوية وضرب الذاكرة:

يعتقد الاحتلال أنّ العقلية الفلسطينية الرافضة لـ «شرعيته» وقوانينه ومخططاته هي عقبة أساسية في طريق تنفيذ مشاريعه التهويدية المختلفة، لأنها تحمل معاني التمرد على كلّ منظومة الاحتلال وتعمل من أجل إنهاء وجوده الاستيطاني الغاشم. وفي سبيل تذويب الهوية الفلسطينية يستهدف الاحتلال التراث المقدسي، وثقافة الشباب المقدسي، ونظام التعليم في القدس. ويشرف على قطاع التعليم في القدس عدة جهات: الاحتلال، مدارس الأوقاف، مدارس الأونروا، المدارس الخاصة أو الأهلية؛ وهذا ما يؤدي إلى تشتت العملية التربوية. تجدر الإشارة إلى أن نحو 41% من طلاب القدس يدرسون في مدارس تابعة للاحتلال. وتعاني مدارس القدس من نقص في الغرف الصفية يصل إلى حد 2000 غرفة، فيما يضغط الاحتلال على مدارس القدس من أجل تدريس المنهاج الإسرائيليّ للطلاب

1 التقرير السنوي حال القدس 2015، مرجع سابق، ص27.

2 عبد الرؤوف أرناؤوط: مقال بعنوان «في القدس لم يبق إلا 10 آلاف مسيحي»، ملحق فلسطين في جريدة السفير، 2016/1/15، العدد 69، السنة السادسة، ص10.

3 محسن صالح: القدس تحت الاحتلال الصهيوني- تهويد المعالم والسكان، بحث في مجلة عالم الفكر الدورية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 4، المجلد 38، أبريل-يونيو 2010، ص182.

4 الاستيطان الإسرائيلي الاستعماري في القدس: سلسلة أوراق القدس (4)، دائرة شؤون القدس في منظمة التحرير الفلسطينية، ص7.

المقدسيين، ويعمل على حذف وإلغاء ما لا ينسجم مع روايته المكذوبة من المناهج الفلسطينية. وتصل نسبة التسرب في مدارس القدس بين الطلاب المقدسيين إلى 13%[1].

خاتمة

يصعب حصر جميع مخططات الاحتلال في جميع مجالات التهويد، ولكنها تشير بوضوح إلى أن الاحتلال يسابق الزمن من أجل فرض رؤيته لمصير مدينة القدس ومستقبلها، وهو يسخّر جميع الإمكانيات والموارد لتحقيق أهداف هذه الرؤية.

وليس سهلًا علينا استحضار نموذج على مدار التاريخ يشبه نموذج القدس، فنحن أمام احتلال يطبّق على المدينة المقدسة جميع التجارب الاستعمارية التاريخية، ويختبر باستمرار وسائل جديدة تُسجّل في سجلّ ابتكاره المتجدّد للإجرام، والاستعمار، والاستيطان، والتطهير العرقيّ، والخداع.

توصيات

1- تبني استراتيجية شاملة لنصرة القدس في مختلف المجالات.

2- دعم المؤسسات العاملة للقدس داخل المدينة وخارجها لما لها من دور كبير في إسناد المقدسيين.

3- الضغط على الحكومات العربية والإسلامية لتنفيذ قراراتها المتعلقة بالقدس، لا سيما إنشاء صناديق الدعم المالي، وتأسيس صناديق شعبية للدعم بعد ثبوت ضعف الدعم الرسمي.

4- حثّ الإعلام العربي والإسلامي على الاهتمام الكافي بقضية القدس، وتفعيل خدمة القدس ونصرتها على منصات وسائل التواصل الاجتماعي.

5- إنشاء مرصد إخباري معلوماتي يقدم المعلومة الدقيقة عن القدس بلغات مختلفة.

6- تعزيز جهود مقاطعة الاحتلال وملاحقته ومحاسبته في المحافل المختلفة.

1 التعليم في القدس 2016: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية «باسيا»، أيلول/سبتمبر 2016، ص3، 8، 11.

ورقة

التعاطي الإعلامي مع القدس إسرائيليّا وعربيّا
أولوية استراتيجيّة أو متابعة مجردة للأحداث؟

أ. رأفت مرّة

- كاتب وإعلامي فلسطيني.
- مدير عام شركة دار رؤى للطباعة والنشر.
- له العديد من المقالات والدراسات وصدر له عدة كتب أهمها:
  - دليل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.
  - الحركات الإسلامية الفلسطينية في لبنان.
- عضو الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين.
- عضو مؤسس في رابطة الصحافة الإسلاميّة.



مقدمة

المتابع لوسائل الإعلام العربيّة العامة والخاصة، يلاحظ متابعتها للقضية الفلسطينيّة بمختلف جوانبها، ويلاحظ أن قضية القدس والمقدسات حاضرة، وهناك متابعة إعلامية في القنوات الفضائية والصحف والمواقع الإخبارية، وتتوقف هذه الوسائل عند أخبار مدينة القدس، وما يتبعها، وعند الأحداث والتطورات، وتتابع ما يصدر من مواقف.

ولا شك أن هناك وسائل إعلامية فلسطينية وعربية تعطي أولوية لقضية القدس، وتهتم بها، وتخصص جزءًا بسيطًا من إنتاجها لمدينة القدس.

وفي ظلِّ الأوضاع السياسيّة والإعلاميّة والماليّة الصعبة، فإنه يجب أن نحيي جهود من يبرز قضية القدس ويسعى لدعمها، في وسائل الإعلام الفلسطينيّة والعربيّة.

تعامل الإعلام العربي

المدقق في طبيعة التعامل العربي مع مدينة القدس وقضاياها السياسيّة والأمنية والاجتماعية المختلفة، لا يخرج عن واقع أن هذه التغطية تدخل ضمن دائرة المتابعة وليس الاهتمام، وأن هناك إشكاليات سياسيّة وثقافيّة ومهنية تحيط بهذه المتابعة، وهو ما يجعلها تدخل في خانة المتابعة المحدودة، ولا ترقى إلى مستوى الاهتمام أو التبني الجزئي أو الشامل.

قضية القدس
حاضرة في وسائل الإعلام
العربية ضمن العناوين
الثانوية، وبشكل يطغى
عليه الانتقائية
والاستنسابية

إن المدقق في نشرات الأخبار والتقارير والتحليلات السياسيّة والبرامج الحواريّة في معظم وسائل الإعلام العربية، يلاحظ أن قضية القدس حاضرة من ضمن العناوين الثانوية، وبشكل يطغى عليه الانتقائية والاستنسابية والأمر الواقع.

ومن الواجب الإشارة إلى أن معظم الوسائل الإعلامية العربية هي مملوكة للحكومات، وهي تنفذ سياسة هذه الحكومات، وتلتزم بتوجهاتها. أما وسائل الإعلام المستقلة فهي تراعي أيضًا التوجهات السياسية للأنظمة، ولا تخرج عنها في قضايا حيوية مثل قضية القدس وفلسطين.

خصائص التعامل الإعلامي العربي مع قضية القدس

يتسم معظم الإعلام العربي في التعامل مع قضية مدينة القدس بالخصائص التالية:

1- غياب الرؤية السياسيّة والثقافية والتاريخية لأهمية ومكانة مدينة القدس في الإعلام العربي؛ الأمر الذي ينعكس على مكانة المدينة في وجدان المتابع العربي والإسلامي.

2- غياب الاستراتيجية الإعلامية للتعامل مع القضايا الملحة للمدينة المحتلة.

3- التعامل الإعلامي مع القدس بناءً على الحدث الأمني، وتطور الأحداث الحاصلة في المدينة، فيطغى الاهتمام بالأحداث المستجدة من المواجهات والاعتصامات والانتهاكات خصوصًا تلك التي تحدث في المسجد الأقصى أو البلدة القديمة.

4- غياب القضايا الأساسيّة للمدينة وأهلها وحاجاتهم الحياتيّة: إشكاليّة الهوية ومصادرة بطاقات الإقامة الزرقاء، الأخطار المحدقة بالتراث المقدسي الإسلامي والمسيحي، تهويد المعالم التاريخية في المدينة، المشاكل الاقتصاديّة والصحيّة والاجتماعيّة، أزمات التعليم والسكن والتنقل ...

5- نقل الأخبار من مصادر غربيّة، مما يحدث خللًا في المصطلحات، ويقدم المشهد بطريقة مجتزأة وخالية من الحقيقة (قتيل/ شهيد، عملية/اعتداء، اقتحامات/زيارات، مستوطنين/مواطنين...).

6- التعامل مع القدس وفق التقسيم الجغرافي السياسي «شرقية وغربية» ووفق برنامج التسوية.

7- غياب جهود إعلامية عربية منظمة لتكذيب الروايات الصهيونية عن القدس.

8- غياب الجهود الإعلامية العربية لتوجيه خطاب نوعي للرأي العام العالمي والمؤسسات المؤثرة إعلاميًا، يستخدم لغاته المحكية.

9- غياب الدعم المالي والإعلامي والسياسي العربي للوسائل الإعلاميّة التي تتبنى قضية القدس، عدا عن إعطائها الأولوية في التغطية والبث والفاعلية.

10- ضعف الإنتاج الإعلامي الثقافي والفني، مثل الأفلام الوثائقية والروائية والمسرح والإنتاج التلفزيوني (مسلسلات درامية، برامج وثائقية وثقافية، أغانٍ وطنية، تغطيات إخبارية دائمة، تغطية حياة المقادسة اليومية)، والإصدارات المتخصصة خصوصًا للأطفال).

11- غياب القدس - إلا فيما ندر- عن كلمات وخطابات الزعماء العرب والمسؤولين السياسيين الرسميين.

إننا نلاحظ متابعة إعلامية عربية للمواجهات في القدس، ولعمليات الاعتقال، وللأحداث، ولتطورات الاستيطان، لكن، نلاحظ ضعفًا كبيرًا في القضايا الجوهرية ذات التأثير الكبير والنتائج الضخمة على

الواقع والمجتمع المقدسيين. فهناك ضعف كبير يصل لمستوى الأزمة، ويتكشف جوهرها في التعامل الإعلامي العربي مع قضية القدس. ومن أمثلة هذا القصور، التعامل الإعلامي مع المشروع الإسرائيلي «القدس 2020»، وإعلان حكومة الاحتلال القدس عاصمة أبدية للدولة اليهودية، إضافةً لتفاصيل مشروع التهويد من محاولات فرض التقسيم المكاني والزماني في المسجد الأقصى، ومشاريع الاستيطان حول القدس، والبؤر الاستيطانية التي تقضم أحياء البلدة القديمة، ومصادرة بطاقات الهوية، وتغيير الطابع العربي والإسلامي للمدينة المحتلة، وعزل القدس عن محيطها، والأزمات الاقتصادية والصحية والاجتماعية التي يعيشها المقدسيون، وقرار اليونيسكو الأخير المهم حول الطابع التراثي الأصيل للقدس.

وأمام هذا الواقع:

- ماذا تعني قرارات القمم العربية ووزراء الخارجية العرب حول القدس؟!
- وماذا يعني قرار وزراء الإعلام العرب اعتماد القدس عاصمة للإعلام العربي لعام 2016؟!

وهنا، يتحول الإعلان العربي عن الدعم الإعلامي لمدينة القدس، إلى استنساخ حالة الدعم المالي والتبرع لإنقاذ القدس.

تعامل الإعلام الإسرائيلي

ينطلق تعامل الإعلام الإسرائيلي مع قضية القدس من جوهر الفهم الصهيوني لمكانة المدينة وأهميتها الاستراتيجية، بأبعادها الثقافية والحضارية والسياسيّة.

والمدقق في التعامل الإعلامي الإسرائيلي مع مدينة القدس يجد أن هذا التعامل قريب جدًا إلى حد التكامل في الرؤية مع نظرة الأحزاب والجيش والحكومة والمؤسسات الصهيونية، ومكانتها في الوعي الإسرائيلي، وارتباط ذلك بالهوية المدعاة، والملكية التاريخية المزورة، والعمل على محو كل ما هو عربي وفلسطيني.

ويتميز التعامل الإعلامي الإسرائيلي مع مدينة القدس بالخصائص التالية:

1- التعامل ينبع من الرؤية الإسرائيلية التي تدعي ملكية المكان، والموقف تجاه الآخر الأقل شأنًا ومكانةً (الأغيار)، والمبدأ الصهيوني بأنه صاحب الحق في هذه الأرض، وتطبيق استراتيجيات التهويد والأسرلة وفرض الرواية المكذوبة بأي شكلٍ كان.

2- الإعلام الإسرائيلي يقدم القدس بناءً على ما تصوره روايته لتاريخ المدينة لهويتها، منطلقًا من مظلوميته الدائمة التي يدعيها ويمارس عكسها، وانتصاره الأبدي باحتلال القدس والسيطرة عليها.

3- تكامل الإعلام الإسرائيلي مع الأدوار السياسيّة والعسكريّة والبلدية والاجتماعية، وكامل السياسات والاستراتيجيات الإسرائيلية تجاه القدس، ليشكل هذا الإعلام إحدى أذرع الاحتلال المشاركة بالتهويد والأسرلة.

4- يعمل الإعلام الإسرائيلي على طمس أي رواية أخرى تخالفه، كما تعمل آلته الإعلامية على إزالة حق الآخرين وتاريخهم، وهي الذراع التي تقوم على تشويه الفلسطيني وشيطنته، وعرض الاعتداءات الإسرائيلية بحق القدس والمقدسات، كجزء من الحق المكذوب، وبأنها ردة فعل أو استعادة للحق الإسرائيلي المكذوب.

5- يوفر الإعلام الإسرائيلي إمكانيات مادية كافية لتقديم الرواية الإسرائيلية.

6- يستفيد التوظيف الصهيوني للإعلام من تشابه الرؤية مع وسائل إعلاميّة غربيّة عالمية لها تأثير في العالم، ومن ضعف أداء الإعلام العربي تجاه القدس المحتلة.

تطوير التعامل الإعلامي العربي مع القدس:

لا بد من توفر شروط وأسس حقيقية، لتحسين وتطوير وإحداث نقلة نوعية في التعامل الإعلامي العربي مع مدينة القدس وقضاياها، أهمها:

1- وجود قرار عربي رسمي سياسي، يوجه وسائل الإعلام العربية لتكثيف الدعم والتغطية الإعلاميّة للقضايا المقدسيّة.

2- وعي وسائل الإعلام العربية والقيمين على إدارتها، بمكانة القدس تاريخيًّا وحضاريًّا، وموقع المدينة من الصراع الاستراتيجي مع دولة الاحتلال.

3- مواجهة الرواية الصهيونية تجاه القدس، وإبراز خطورة انتشارها ووصولها للشرائح الشابة في البلدان العربية، والتي أصبحت أكثر انفتاحيةً على وسائل الإعلام العالميّة، وما لذلك من آثار سلبيّة على ميزان الصراع مع الاحتلال ومعركة الوعي في العالم العربي.

يعمل الإعلام الإسرائيلي على طمس أي رواية أخرى تخالفه، كما تعمل آلته الإعلامية على إزالة حق الآخرين وتاريخهم

4- إحداث نقلة نوعية في الأداء المهني الإعلامي، وأهمية التخصص الإعلامي المقدسي، لتكوين إعلاميين قادرين على إعداد وصياغة المواد الإعلامية حول قضايا القدس، بشكل متقن ومسؤول، بالإضافة لاستخدام وسائل متطورة في الإنتاج وتطبيق أفكار خلّاقة ومبدعة في هذه الإنتاجات.

وسائل التواصل الاجتماعي

يسجل للفلسطينيين أنهم استثمروا وسائل التواصل الاجتماعي في التعبير عن آرائهم الوطنية، وأدخلوا هذه الوسائل في منظومة مقاومة الاحتلال، فصارت وسائل التواصل منابر للتعبير والتوعية، وأدوات للإعلان عن برامج التحرك الشعبي، ووسيلة مهمة لنعي الشهداء ولتمجيد عمليات الطعن والدهس ومواكبة أحداث انتفاضة القدس والمساهمة في إذكائها.

وكان الاستخدام الفلسطيني لوسائل التواصل حدثًا فاق التوقعات، وتحول هذا الاستخدام إلى قوة مؤثرة ساهمت في التمسك بالهوية الفلسطينية وساعدت في إظهار قوة وإرادة الفلسطينيين. وقد جاءت أهمية الاستخدام الفلسطيني المميز لوسائل التواصل الاجتماعي في ظل ابتعاد وسائل الإعلام العربية عن الاهتمام بالقضية الفلسطينية خاصة بعد المتغيرات السياسية والاجتماعية في العالم العربي، وشعور الاحتلال الإسرائيلي بنوع من الانتصار إثر تراجع عمليات المقاومة في مناطق الضفة الغربية، وازدياد مستوى الاعتداءات الصهيونية على المسجد الأقصى المبارك.

ولا شك أن الجيل الفلسطيني الشاب ومن خلال استخدامه وسائل التواصل في الدفاع عن المقدسات، أثبت تمسكه بهويته الوطنية وبمشروع المقاومة، ودل على وعي سياسي مهم، وتوظيف لها سليم، وأدى ذلك إلى ردود فعل صهيونية واسعة، حمّلت مسؤولية انتفاضة القدس لهذا الجيل الشاب. واستوعب الصهاينة خطورة هذا الاستخدام من وجهة نظرهم، لذلك قاموا بعدة خطوات لمواجهة هذه الظاهرة، ومنها: «وصفها بالإرهاب والتحريض، واعتقال مئات نشطاء شبكات التواصل وتوجيه تُهم بالتحريض على الشبكات الاجتماعيّة، الاتفاق مع إدارة الفيسبوك على إغلاق الصفحات والحسابات التي تتبنى انتفاضة القدس وتمجد أعمال الشهداء والعمليات البطولية، مداهمة مقرات عدد من وسائل الإعلام، وتشكيل فرق أمنية لمتابعة ما يُنشر على وسائل التواصل الاجتماعي واختراق الناشطين، وإعداد قاعدة بيانات رقميّة لكلمات التحريض - بحسب الاحتلال – للعمل على كشف ما ينشره النشطاء».

شعر الاحتلال بمستوى مرتفع من الخطر بسبب الاستخدام الفلسطيني لمواقع التواصل الاجتماعي، فعزّز من مجموعات العمل الأمنية والعسكرية التي أنشأها لمواجهة هذا الإنجاز، وبدأت هذه المجموعات تنشط في المراقبة والتخريب وجمع المعلومات. لكن، جرى القفز فوق هذه الإجراءات، بسبب إرادة الشباب الفلسطيني وامتلاك مشروع المواجهة، والقدرة على التكيف مع التدابير الإسرائيلية، وتدابير إدارة الفيسبوك، وسهولة استخدام هذه الأدوات.

المتغيرات في العالم العربي

شهد العالم العربي في السنوات الأخيرة عددًا من المتغيرات السياسيّة والاجتماعيّة، وفي عددٍ من الأقطار العربيّة التي رُفعت فيها شعارات مطلبية، تتناول الإصلاح والتغيير والحرية والديمقراطية. وقد تأثرت القضية الفلسطينية وقضية القدس والمسجد الأقصى بهذه المتغيرات، فتراجع أداء الإعلام العربي نحو القدس، وبرزت حاجة أكثر للاهتمام بالقضايا المستجدة على الساحة العربية.

وشهد العالم العربي تغيرات مفاجئة مثل سقوط أنظمة وتهديد أنظمة أخرى، واتساع دائرة العنف والصراع الداخلي، وازدياد مستوى التدمير والقتل والاعتقال والتهجير، وازداد خوف عدد من الأنظمة من نتائج هذه المتغيرات، واتسع الصراع المذهبي بشكل مرعب وغير مسبوق. ومع الجمود الذي عاشته القضية الفلسطينية على المستويات السياسيّة والمواجهة مع الاحتلال، ومع انشغال المجتمعات العربية بالأحداث والتطورات الداخلية، تراجع الاهتمام بقضية القدس، ولم تعد معظم وسائل الإعلام تتناول قضايا الاعتداءات والاقتحامات الصهيونية للمسجد الأقصى.

> يسجل للفلسطينيين أنهم استثمروا وسائل التواصل الاجتماعي في التعبير عن آرائهم، وأدخلوها في منظومة مقاومة الاحتلال، فصارت وسائل للتعبير والتوعية، وأداة مواكبة لأحداث انتفاضة القدس ومساهمة في إذكائها

ونتيجة لفرض الأحداث المستجدة في القدس نفسها على وسائل الإعلام، واندفاع هذه الوسائل على تغطية التطورات والأحداث الساخنة، يظلّ التراجع السمة الغالبة على الأداء الإعلامي العربي مع هذه القضية، ولا يمكن القبول بالواقع العربي المشتبك والهموم العربية المستجدة مبررًا لغياب القدس شبه التام عن الغالبية العظمى لوسائل الإعلام العربية.

عدا عن قيام بعض وسائل الإعلام العربية بالتهجم على الفلسطينيين، واتهامهم بشتى الاتهامات، والإساءة للقضية الفلسطينيّة ورموزها المقاومة، والبعض كان يتبارى في كسب ود الاحتلال، وجعل من الهجوم على الفلسطينيين أداة لكسب مزيد من الرضى الصهيوني، كما رأى البعض في خيار التطبيع وسيلةً لإعادة بناء تحالفات سياسية جديدة في المنطقة، ما أدى مجددًا إلى الانحدار في مستوى التعامل الإعلامي مع قضية القدس، وبرز ذلك في التغطية الإعلامية المتباينة لـ «انتفاضة القدس».

وقد كانت وسائل الإعلام العربيّة تحفل بالبرامج المخصصة لفلسطين أو للقدس، وتجري حوارات سياسية حول جوانب هذه القضية وتستضيف رموزها، ومتابعات لقضايا إنسانيّة في الواقع المقدسي. كما كانت بعض الفضائيات تنظم بثًّا مفتوحًا لجمع التبرعات، استضافت أثناءها شخصيات

فلسطينية وعربية. لكن اليوم لا تكاد تسمع أو تقرأ أو تشاهد ذلك على معظم الفضائيات أو في أهم الإذاعات والصحف العربيّة.

لكن بموضوعية، يسجل لنشطاء مواقع التواصل الاجتماعي العرب محافظتهم على فلسطين والقضية الفلسطينية في دائرة الاهتمام، ودعمهم للقدس والانتفاضة، واحتفاؤهم وتمجيدهم للشهداء الأبطال منفذي عمليات الطعن والدهس، بما يستحقونه من إشادة وتكريم ووفاء.

المصطلحات الإعلامية

كانت المصطلحات السياسيّة المستخدمة في الخطابات والكتابة والتعبير محل نقاش دائم منذ بداية القضية الفلسطينيّة. ولأن للمصطلحات دلالاتها السياسيّة والحضاريّة، وأبعاد قانونية، عدى عن التأثير النفسي والاجتماعي على الرأي العام والمتلقي.

ومع سعي عدد من مراكز البحث والأكاديميين والمثقفين الفلسطينيين والعرب، إلى لفت النظر لأهمية المصطلح، وإلى اعتماد قاموس خاص بالمصطلحات المعتمدة، وإلى توزيع رسائل توجيهية بهذا الصدد، إضافةً للتحذير الدائم من خطورة ما يتم استخدامه من مصطلحات سياسيّة، فإن هذه المحاولات لم تلقَ النجاح المطلوب لدى فئةٍ محددة من الكتاب والسياسيين.

فالاستخدام المغلوط للمصطلحات ناتجٌ -عامةً- عن إرادة مقصودة، أو عن عدم كفاءة في استخدمها، أو عن قلة الخبرة المهنية، والضعف في مستويات التوجيه والرقابة على وسائل الإعلام وما يمكن لها أن تبثه من مفاهيم مباشرةً أو بشكلٍ غير مباشر.

لكن، في العموم فإن استخدام عدد من المصطلحات مثل «حائط المبكى والقدس الشرقية والغربية»، والتعبير عن قرارات الاحتلال بحق القدس والمقدسات، وأخبار استشهاد الشبان الفلسطينيين يكون عادة موجهًا ومقصودًا، وتكون هناك إرادة سياسيّة وإعلامية كامنة لدى الجهات المسؤولة عن وسائل الإعلام، والتي لها موقفٌ سياسي يصبّ في خانة التقارب مع الاحتلال الإسرائيلي، والترويج لثقافة التسوية ورفض نهج المقاومة. فالإصرار على إطلاق مصطلحات سياسيّة وإعلاميّة ضد فلسطين والفلسطينيين ناتجة عن قرار سياسي أو إعلامي كما أسلفنا، وعن ثقافة انهزامية أو على الأقل عن قلة وعي غير مبررة.

فلسطين جزءٌ أساسي من العالم العربي والإسلامي، وهوية فلسطين هي هوية عربية، وفي فلسطين مقدسات إسلاميّة ومسيحيّة، مهد الحضارة ومنبع للثقافة في هذا العالم. والوجود الصهيوني في فلسطين هو وجود احتلالي إرهابي، وفي المعايير القانونية الدولية هناك مساحة جيدة لإبراز القضية االفلسطينية والتأكيد على المقدسات الإسلامية والمسيحية بحقيقتها، دون الاضطرار للتقارب مع سلطات الاحتلال.

في المقابل نلاحظ سيطرة صهيونية على مدخلات هذه القضية، وتحكمًا سياسيًّا وإعلاميًّا قويًّا، وهي نتاج إرشادات سياسية وإعلامية من أذرع الاحتلال العاملة في هذا الميدان، ودليلٌ على استخدام مهني وحقيقي لسلاح الإعلام، وكل ذلك منبثق عن رؤية وإدراك لأهمية المصطلحات في المعركة الإعلاميّة، ودلالاتها ونتائجها.

التوصيات

1- دعم المبادرات الإعلاميّة الفرديّة تجاه القدس، خاصةً مع انتشار وسائل التواصل، وسهولة إطلاق هذه المبادرات لشرائح مختلفة.

2- إعلان يوم إعلامي عربي رسمي لدعم القدس، ويشمل تغطيات مباشرة من المدينة المحتلة، وبثًا فضائيًا مشتركًا.

3- إعلان يوم إعلامي تطوعي لدعم القدس، يشترك فيه إعلاميون وصحافيون وكتاب وقنوات تلفزيونية، وشخصيات جماهيرية على وسائل التواصل، ويحمل هذا اليوم قضيةً، يتم بلورتها على شكل إنتاجات إعلاميّة فرديّة أو جماعية.

4- إنتاج فيلم درامي تمثيلي عن القدس بمستوى الأفلام العالميّة، على أن تتبنى عملية الإنتاج شركة أو مجموعة شركات عربيّة، ويراعي الفيلم وجود التركيبة المثالية لجذب المشاهد، من النص والممثلين والإخراج المتقن، كما يمكن أن يشارك الفيلم في أكبر عددٍ ممكن من المهرجانات السينمائيّة العالميّة، مما يعزز وصول رسالته لأكبر شريحة ممكنة وخصوصًا في البلدان الغربيّة.

5- تأسيس منتدى إعلامي عالمي حول القدس، يجمع إعلاميين داعمين للقدس وللقضية الفلسطينيّة من مختلف أنحاء العالم، على أن يعقد كل سنتين أو ثلاث سنوات.

6- إطلاق موقع الكتروني متخصص بأخبار وواقع مدينة القدس تحت الاحتلال، يرصد ويوثق عبر مراسلين على الأرض مقدسيين وأجانب الأحداث في المدينة المحتلة، ويصدرها بعدة لغات عالمية (الإنكليزية، الصينية، الفرنسية، الأوردية، الملاوية، الفارسية).

7- تمويل أعمال فنية داعمة للقدس، تصوِّر الواقع المقدسي بقوالب هادفة، تصل للشرائح المختلفة مثل الأفلام التلفزيونيّة (الدراميّة والوثائقيّة والروائيّة)، الإنتاج التلفزيوني (مسلسلات درامية وتاريخيّة، برامج وثائقيّة وثقافيّة، برامج ترفيهيّة على غرار المطبخ المقدسي والعادات المقدسية في الزواج)، المسرح والعروض التفاعليّة، الأغاني الوطنيّة، الاهتمام بالإنتاج الإعلامي المقدسي الجاذب للأطفال على اختلاف شرائحهم (مسلسلات وأفلام الكرتون، الألعاب الالكترونية، الألعاب التفاعليّة، موقع تفاعلي ثقافي مقدسي، الكتب والقصص المصورة).

8- العمل على آليّة لإيصال صوت القدس للسياسيين المؤثرين في اتخاذ القرار، عبر الإعلاميين الذين يحتكون بهم ويقابلونهم، وهي خطوةٌ تحتاج من المؤسسات المقدسية إلى عمل مشترك، وبناء علاقات شخصية مع هذه الشريحة الإعلاميّة، وتصدير إعلاميين جدد يحملون الهمّ المقدسي للمواقع الإعلاميّة المؤثرة.

9- إطلاق حملة إعلامية في الغرب تشرح قضية مدينة القدس، بالتعاون مع خبراء وإعلاميين غربيين لهم مواقف مناصرة لقضايا الشعب الفلسطيني، والجهات العربية والأجنبية العاملة في هذا المجال في العالم الغربي، والعمل على مضامين مميزة تخاطب وتصل للعقلية الغربية، كما تستفيد من الوسائل الإعلامية الحديثة في هذا الصدد.

10- استقطاب رموز إعلامية وشخصيات بارزة لدعم القدس، والعمل على استقطاب نجوم الإعلام الجديد، وهي الفئة التي بنت جماهيرية على هذه المنصات وأصبحت قادرة على خطاب فئة من الشباب العربي لم تعد تثق بالإعلام التقليدي، أو على الأقل لا تتابعه.

مداخلات الجلسة الأولى

مداخلة الدكتور أحمد سعيد نَوْفَل

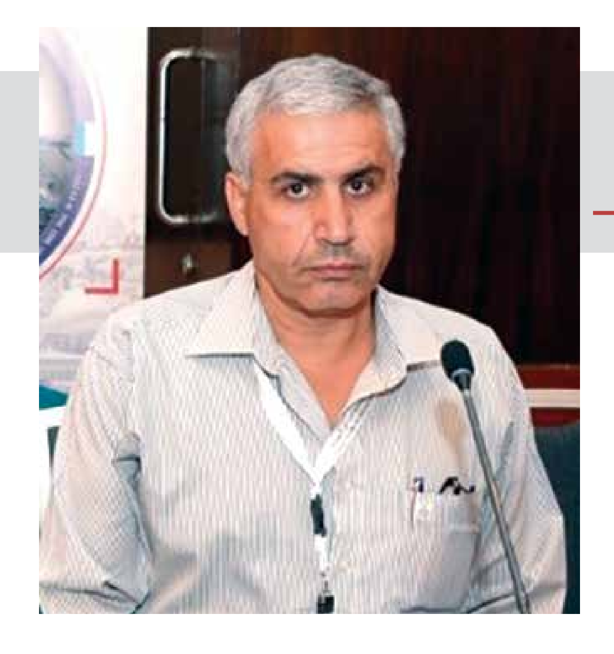


حديثي عن المواقف الإسرائيلية تجاه القدس، حيث إننا دائمًا نقول إن هناك تفاوتًا في المواقف الإسرائيلية تجاه القدس، هناك إشكاليةٌ نقع فيها، لأنني أرى أنه منذ الاحتلال عام 1948 لا فرق بين مواقف الأحزاب الإسرائيلية، لماذا نحاول أن نوجد تفاوتًا في هذه المواقف؟! كأنّ حدوث تغييرٍ حقيقيٍّ داخل الحكومة الإسرائيلية يمكن أن يغير الموقف، وهنا أسأل الدكتور عباس إسماعيل: إلى أي مدًى نراهن على حدوث تغييرٍ في هذه المواقف؟ لأننا نعلم وحدة مواقف الأحزاب الإسرائيلية تجاه القدس، حيث لا يوجد تفاوت، فمثلًا قضية الاستيطان أو التهويد هي سياسة ممنهجة منذ عام 1948 مرورًا بـ 1967 حتى هذه اللحظة. وهنا أسأل أيضًا: هل ترى حقيقةً أن هناك تفاوتًا في المواقف الإسرائيلية أم هو توزيع أدوارٍ، والموقف واضح لتهويد القدس لتبقى محتلة؟

- **إجابة الدكتور عباس إسماعيل:**

لقد حاولت من خلال الورقة أن أعرض المواقف الإسرائيلية كما هي، وللإجابة على سؤال الدكتور نوفل: نعم هناك تفاوت، لكن يبقى السؤال إن كان هذا التفاوت مؤثرًا أم غير مؤثرٍ، فمثلًا، لو نظرنا للتركيبة السياسية الإسرائيلية الحالية، نرى حزب ميرتس يطالب بتبنّي مبادرة جامعة الدول العربية، بينما تعارض الأحزاب الأخرى المسَّ بالقدس. وإذا نظرنا إلى الاتجاه العام داخل «إسرائيل» نجد التمسك بالقدس كعاصمةٍ موحّدةٍ أبديةٍ أزليةٍ، وهنا نجد أنفسنا أمام ضرورة توضيح ما المقصود بـ «القدس»، حيث إن «القدس الغربية» لا نقاش فيها، وكذلك الأحياء اليهودية، وهل نتخلى عن ذلك الحي العربي أو لا نتخلى؟... لنجد في النهاية أن الموقف الإسرائيلي غير قابلٍ للتسوية بما يتعلق بالقدس، ومن يخرج عن هذا الإجماع هو غير مؤثر.





مداخلة الأستاذ عليّان الهندي

لا بدّ من التوضيح أن السياسة الإسرائيلية تجاه مدينة القدس تقوم على عناصر عدة، أعتقد أن أهمها تعزيز الاستيطان في محيط المدينة، ومحاولة تثبيت وجود يهودي في الحرم القدسي (الأقصى)، وليس تقسيمًا زمانيًّا ومكانيًّا فقط مثل ما يتم تصويره، وما يجري منذ عام 2003 حتى اليوم يندرج تحت هذا الهدف. والعنصر الثالث في السياسة الإسرائيلية الذي بدأ العمل عليه منذ عام 2000 هو ما يسمى بـ «البلدية الأردنية»، التي كانت مساحتها 6 آلاف دونم، حيث يحاول الاحتلال تقسيم هذه المنطقة، وبلغ عدد المستوطنين 2500 حتى هذه الأيام، يتوزعون في 13 تجمعًا استيطانيًّا. والعنصر الرابع هو الحكم العسكري الذي يدير بعض المناطق بهدف التخلص منها، مثل الرام وسميراميس وغيرهم، حيث تنفّذ عمليات إخراجٍ وتهجيرٍ لهذه الأحياء. وأريد أن أؤكد أنه تم إلغاء المخطط الهيكلي المسمى 2020، بسبب التمدد الذي كان باتجاه الغرب، أي باتجاه المناطق الإسرائيلية وليس الفلسطينية، وتم وضع مشاريع ومخططاتٍ بديلةٍ تتعلق بأراضي الضفة الغربية المحيطة بـ "القدس الشرقية".



مداخلة الدكتور مجدي حماد

في الحقيقة لدي مداخلةٌ منهجيةٌ تنطلق من مبدأ أنّ صديقك من صدَقَك وليس من صدَّقَك، لأنني أعتقد أن الكلمات التي أُلقيتْ في افتتاح الورشة تعبّر عمّا أسميه الحيرة المنهجية التي يواجهها الباحث أو المناضل أو المواطن العادي أو المسؤول، الذي يرهقه سؤال «ما العمل؟»؛ أرى أنّ جانبًا أساسيًّا لهذه الورشة هو أنْ نضع أيدينا على موقفٍ يمكن اتخاذه؛ وأيّ موقفٍ ينبغي أن يتّسم بِسَمَتين أساسيّتيْن، الأولى أن يكون مقبولًا فكريًّا وممكنًا عمليًّا، والآخر وجود أرضٍ صُلبةٍ يقف عليها وينطلق منها، وكلاهما غير قائمٍ عربيًا ولا فلسطينيًّا؛ لأننا كنّا إزاء ثلاث كلماتٍ في الافتتاح، الأولى كلفة فتح، والثانية كلمة حماس، والثالثة كلمة القدس، تعكس انقسامًا جذريًّا لا يسمح باتخاذ أيّ موقفٍ، فالكلمتين الأولى والثانية تعبّران عن موقفٍ جذريٍّ مختلفٍ، وكلاهما تقولان إنه ليس بالإمكان أكثر مما كان؛ ثم يأتي السؤال: كلمة «القدس» تعبّر عمّن؟ يُفترض أن كلًا من فتح وحماس تعبّران عن القدس، وأنا أقول: واهمٌ من يتصوّر حدوث مصالحةٍ بين الحركتيْن، فهناك استحالةٌ موضوعيّةٌ لهذه المصالحة، لأنها بين منهجَيْن متصادمَيْن وَلَيْسا مختلفيْن فقط، منهج مقاومةٍ ومنهج مساومةٍ. لدي سؤالٌ لكلٍّ من فتح وحماس: أرجو أن يعطونا معلوماتٍ حول ما حدث منذ الانفصال ويجيبونا على مسألتيْن فقط؛ ما هي الحقائق التي ترتّبت على الجدار العنصري في القدس؟ وما هي الحقائق التي ترتبط بالحفريات الإسرائيلية في القدس؟



مداخلة الأستاذ صالح زيتون

أريد أن أضيف توصيةً جديدةً على التوصيات التي احتوتها ورقة الأستاذ رأفت، وهي أن تكون هناك مبادرةٌ مؤسساتية لدعم المبادرات الفردية، من شأنها أن تعزز فاعلية هذه القوى الناعمة، عبر التدريب وورشات العمل... بالإضافة إلى ضرورة وجود قوةٍ موازيةٍ بِلُغاتٍ عالميةٍ أخرى لنقل الصورة الحقيقية للعالم.



مداخلة الأستاذ فريد مسالمة

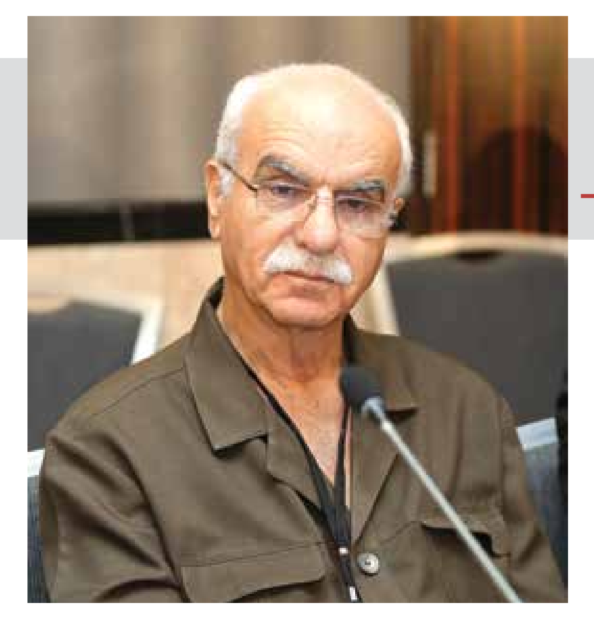
من هي الجهة التي يمكن الاعتماد عليها لرصد الأرقام التي وردت في ورقة الأستاذ هشام يعقوب بشكلٍ استقصائيٍّ وعلميٍّ؟ ما هي الآلية التي تمكننا من التثبّت من هذه الأرقام؟ ألا يوجد جهة عربية رسمية تعنى بهذا الشأن؟



مداخلة الدكتور عمر الجيوسي

لدي اقتراحٌ لإدارة الورشة: الأفضل أن يخلو العنوان من الأحكام، لذلك أقترح أن يكون عنوان الورشة «آليات المواجهة السياسية والإعلامية في تهويد القدس»، أتمنى أن تصلنا الآليات إلى الإعلام وفي الكتيّب الذي سيصدر عن الورشة، لأن الآليات والمخرَجات هي الأهم في مثل هذه الورشات.

سؤالي للأستاذ هشام يعقوب: هل هناك تخوّفٌ من أن تستلم جهةٌ فلسطينيةٌ أمن المسجد الأقصى تحديدًا؟ هل يمكن أن تتناول هذه الورشة أو غيرها قرار اليونيسكو من الناحية السلبية وما يترتب عليها؟



مداخلة الأستاذ رفعت شناعة

أريد أن أتحدث عن الآليات، لأن الجهد الأكبر في هذه الورشة يصبّ في المعلومات والأرقام والإحصائيات، موضوع الآليات هو العلاج، لقد شخّصنا المرض، ولكن ما هو العلاج؟ هذ الأمر يجب أن يأخذ حيّزًا واسعًا؛ هناك إمكانيات لم نستغلها بعد لمواجهة مخططات الاحتلال وسياسته الممنهجة تجاه القدس. لقد عرفنا ما يجري في القدس من أوضاعٍ مأساويةٍ ومخططاتٍ تطال المجتمع الفلسطيني في كل المجالات. كيف

يتم توفير الدعم العربي والإسلامي لأهالي للقدس؟ إن لم يتوفر الدعم العربي علينا أن نتوقع استمرار الوضع في القدس على ما هو عليه، يجب أن نتواصل مع كل الأصدقاء في العالم، لعقد مؤتمراتٍ من أجل مدينة القدس، وإلا سنخسر ما تبقى؛ لترفع بعد ذلك القرارات والتوصيات إلى الهيئات الدولية العليا لأخذ قراراتٍ ملزمة للاحتلال.



مداخلة الأستاذ وليد محمد علي

أعتقد أن انتفاضة القدس لم تؤثر في الرأي العام الصهيوني واستطلاعات الرأي فقط، بل أوقفت المحاولة الفعلية للتقسيم الزماني والمكاني للأقصى، لأن هناك من يقول إن الانتفاضة لم تحقق شيئًا.

في محفلٍ كهذا المحفل، آمل ألا نطبّع أفكارنا، كأن نقول: «المناطق الإسرائيلية والمناطق الفلسطينية»، هذا أمرٌ خطيرٌ، إذ نحن صانعو الفكر والثقافة وقد تطبّعت عقولنا، فماذا نقول عن الآخرين؟!



مداخلة الأستاذ محمد إسماعيل

سؤال للدكتور عباس إسماعيل: في حال صياغة استراتيجيةٍ فلسطينيةٍ موحدةٍ قائمةٌ على دعم الانتفاضة، هل يحقق إنجازًا على الصعيد السياسي أو إحداث اختراقٍ في موضوع القرار الإسرائيلي في القدس؟

سؤال للأستاذ رأفت: من خلال استعراض واقع الإعلام العربي، نرى التراجع الحاصل على صعيد

تغطية القضية الفلسطينية، ألا ترى أننا انسحبنا من الميدان الإعلامي العام إلى ساحات التواصل الاجتماعي، ولم نصُغ آلياتٍ أو سياساتٍ لاختراق الإعلام العربي؟



مداخلة الدكتور العميد أمين حطيط

إن «إسرائيل» وضعت خطةً مبنيةً على خمسة أركان لتهويد القدس: العزل الجغرافي، والاجتثاث الديموغرافي، والقضم المكاني، والطمس الإعلامي، والتحشيد السياسي الدولي. لذلك إن خطةً علميةً من شأنها الدفاع عن القدس يجب أن تعالج كل عنصر من عناصر الخطة الإسرائيلية، ولا يكون الأمر عشوائيًّا ولا جزافًا، ففي العزل الجغرافي ينبغي أن يكون هناك تشديدٌ على المرابطة؛ ولذلك دعم المرابطين في القدس هو جزءٌ أساسيٌّ من المقاومة، والاجتثاث الديموغرافي والقضم السكاني أيضًا، وإن مسألة المقاومة أساسيةٌ في هذا الموضوع، أما الطمس الإعلامي فهو الأخطر، لأنه يُطمس في الإعلام العربي والإسلامي، لذلك ينبغي تأكيد مستويات الإعلام الثلاثة: الإعلام العام، والإعلام بالتواصل الاجتماعي، والإعلام ضمن حلقاتٍ مثل هذه؛ وأخيرًا، بالنسبة إلى التحشيد الدولي، لدينا مثلًا قرار اليونيسكو الصادر في 2016/10/18 الذي يمكن تطويره ليصير قرارًا سياسيًّا فاعلًا، فيكون بعد ذلك نواةً لإفشال المشروع الإسرائيلي برمّته.



مداخلة من الدكتور رمزي عوض

سؤال للأستاذ رأفت: هل هناك خطابٌ سياسيٌّ إعلاميٌّ موحّدٌ يخاطب الآخر بلغته الثقافية والاجتماعية والسياسية؟ وهل الانقسام الفلسطيني يغيّر من لغة الخطاب الإعلامي؟



مداخلة الأستاذ المحامي خليل بركات

أقترح:

- إعداد أشرطةٍ وثائقيةٍ حول عمليات التهويد والاهتمام بعرضها على الجمهور.
- عقد مؤتمراتٍ دوليةٍ في إحدى الدول الأوروبية حول موضوع تهويد القدس لفضح الإجراءات الصهيونية.
- تكثيف الكتابات في الصحف العربية والأجنبية العالمية، ولو على سبيل إعلاناتٍ مدفوعة الأجر.
- مراسلة شخصياتٍ وفعالياتٍ عربيةٍ ودوليةٍ بما في ذلك أعضاء مجالس نيابيةٍ ونقاباتٍ بصورةٍ دوريةٍ.

إجابة الدكتور عباس إسماعيل على إمكانية التغيير في المواقف الإسرائيلية حال وجود مقاومةٍ أو مفاوضاتٍ

نعم يمكن ذلك، فمعادلة الجدوى والكلفة حاضرةٌ جدًّا في «إسرائيل»، وهناك عدة شواهد على هذا الموضوع كالانسحاب من جنوب لبنان وغزة... وأيضًا إذا كان الثمن مدفوعًا من الرأي العام الإسرائيلي بما يؤثر في صنّاع القرار فإنه يغير المواقف. إن المقاومة والانتفاضة تجعل الاحتلال يدفع كلفةً ويفكر بالانسحاب، وهو قرارٌ يصعب أن يتخذه من خلال المفاوضات التي لا يوجد فيها كلفةً.

إجابة الأستاذ هشام يعقوب

إجابة على السؤال المتعلق بالأرقام: لا شك أنه ثمة إشكاليةٌ في الحصول على المعلومات من مصادر موثوقةٍ في القدس، لكن ذلك لا يعني أن الأرقام التي بين أيدينا والمتداولة غير موثوقة، فهناك مراكز فلسطينيةٌ في القدس والضفة الغربية تعمل على الأرض، يمكن الوثوق بها، وأذكر منها: معهد أريج، ومركز أبحاث الأراضي، ومؤسسة المقدسي، ومركز الإحصاء الفلسطيني، والأكاديمية الفلسطينية «باسيا» مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي المحتلة التابع للأمم المتحدة «أوتشا»... لكن المشكلة ليست في الأرقام، بل في فهم الأهداف من وراء سياسات ومخططات الاحتلال.

إجابة على سؤال إمكانية تسلّم جهةٍ فلسطينيةٍ إدارة شؤون المسجد الأقصى: لا يمكن ذلك من الناحية التطبيقية، بحكم اتفاقية أوسلو حيث لا يحق للسلطة الفلسطينية أن يكون لها أيّ دورٍ داخل القدس، وهذا يحيل إلى مقترَحٍ آخر: هل يمكن أن تكون هناك جهاتٌ فلسطينيةٌ مؤسساتيةٌ أو وجهاء تشارك الأردن في إدارة شؤون المسجد الأقصى للمؤازرة والدعم والإسناد ولما لذلك من أهميةٍ في إشراك المقدسيين، وهم المعنيون مباشرة، في ذلك؟

إجابة على السؤال المتعلق بسلبيات قرار اليونيسكو الصادر في 2016/10/18: يجب قراءة القرار جيدًّا، لأن القرار لم ينص بصيغةٍ واضحةٍ ولغةٍ صارمةٍ على نفي علاقة اليهود بالأقصى، ولكن بعض الجهات الإعلامية العربية اجتهدت في فهم نص القرار، بالقول إن اللغة المكتوبة عنَتْ بأن المسجد الأقصى تراثٌ إسلاميٌّ خالصٌ، وهذا أيضًا يحتاج إلى توقف، مع تأكيد أهمية القرار وهو غير مسبوقٍ في إدانة الاعتداءات الإسرائيلية، وتسميتها بصورةٍ مباشرةٍ وتأكيد أن تلة المغاربة جزءٌ من الأقصى. أما في ما يتعلق بالسلبيات، يذكر البند الثالث في القرار أن البلدة القديمة وأسوارها ذات أهميةٍ للديانات السماوية الثلاث، وهذا يؤخذ على القرار، إذ يشكّل مدخلًا لليهود للقول بأن لهم حقًّا في البلدة القديمة. وفي ما يتعلق بنِسَبِ التصويت، هناك 26 دولة لم يصوّتوا لمصلحة الفلسطينيين، و24 صوّتوا بالموافقة، و6 ضد، وغياب دولتين؛ وهذا يعني أن عدد الدول التي لم تصوّت للقرار كبيرٌ.

إجابة الأستاذ رأفت مرة

رغم كل ما يُبذل من جهدٍ سياسيٍّ وإعلاميٍّ لدعم قضية القدس، إن أفضل عملٍ يمكن القيام به لمواجهة المخططات الإسرائيلية ولدعم لقضية القدس هو دعم أهالي المدينة وصمودهم، من جميع النواحي، وأن ندعم موقفهم حيث يواجهون الاحتلال بشكلٍ يوميٍّ، ويقومون بشتّى أعمال المقاومة.

إجابة على سؤال الأستاذ محمد إسماعيل: لا يوجد هناك انسحابٌ فلسطينيٌّ من التعاطي مع وسائل الإعلام كافة، لكن تغيراتٍ حصلت لدى القيّمين على هذه الوسائل، وهناك أولوياتٌ واهتماماتٌ جديدة في العالم العربي، فبعض الجهات العربية الممسكة ببعض وسائل الإعلام تريد أن تطبّع أو تهادن مع الاحتلال، وتريد أن تدخل في تفاهماتٍ سياسيةٍ وثقافيةٍ وأمنيةٍ معه، وهذا ينعكس سلبًا على الأداء الفلسطيني. أما في ما يتعلق بتحقيق اختراقٍ لهذه الوسائل، فنحن كفلسطينيين محكومون بالقيام بجهدٍ كبيرٍ لتحقيق اختراقاتٍ سياسيةٍ، وإعلاميةٍ، وماليةٍ، لفكّ الحظر الموجود على الفلسطينيين؛ لنبقى مدافعين عن القضية الفلسطينية مع كل المؤمنين بهذه القضية التي ترفع هوية القدس بوجودها الإسلامي وتراثها الحضاري، هذه وظيفةٌ أساسيةٌ لنا كفلسطينيين وسوف نقوم بها بشكلٍ علميٍّ ومنهجيٍّ. نحن نمتلك الكثير، وهنا أدعو مؤسسة القدس لتنظيم مؤتمراتٍ علميةٍ أو منتدياتٍ لنشطاء مواقع التواصل الاجتماعي.





تكريم المتحدثين بالجلسة الأولى





الجلسة الثانية

«المواقف السياسية تجاه القدس»




UNESCO
DIRECTRICE GENERALE
PRESIDENTE
SECRETAIRE
SECRETAIRE ADJOINT
36e session
de la Conférence
générale
36th session
of the General
Conference
SOUDAN
SOMALIE

الجلسة الثانية

«المواقف السياسية تجاه القدس»

رئيس الجلسة الثانية: معالي د. طراد حمادة

الموضوع	المحاضر
إشكالية الموقف الفلسطيني	أ. هاني المصري
إشكالية الموقف العربي والإسلامي	أ. زياد ابحيص
الدور الأردني، الواقع وآفاق التأثير	د. رياض حَمُّودة ياسين
تطور الموقف الدولي تجاه القدس	أ. ربيع الدنان



ورقة

إشكالية الموقف الفلسطيني تجاه القدس

أ. هاني المصري



- مدير عام المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات.
- كاتب ومحلل سياسي، كتب ونشر العديد من المقالات والدراسات والأبحاث.
- عضو مجلس أمناء في مؤسسة ياسر عرفات، ومستشار في شبكة السياسات الفلسطينية.
- عضو «لجنة الحكومة» في لجنة الحوار الوطني التي عقدت في القاهرة.
- مؤسس ومدير سابق للمركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات (بدائل).

ملخص تنفيذي

تحاول هذه الورقة رصد الأداء الفلسطيني تجاه مدينة القدس، مبتدئة بالحديث عن واقع القدس في ظل المخططات الاستعمارية الاستيطانية الرامية إلى تهويدها وتفريغها من سكانها الفلسطينيين من خلال حسم المسألة الديمغرافية لمصلحة جعل القدس عاصمة أبدية لـ «إسرائيل»، والاعتداء على المقدسات، ومعرجة على حال المقدسيين الذين يعانون من سحب «الهوية المقدسية»، ومن الضرائب الباهظة، ومن المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى كي الوعي المقدسي من خلال فرض المناهج الإسرائيلية، وتشجيع الجريمة والمخدرات.

وتوضح الورقة أنّ الموقف الفلسطيني تغيّر من القدس تدريجيًا منذ تبني برنامج «النقاط العشر»، وترافق اعتماد نظرية المراحل مع وهم تصوّر إمكانية التوصل إلى تسوية تحقق الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية في ظل اختلال ميزان القوى والاعتماد على العمل السياسي كطريق وحيد. وبلغ التغير ذروته عندما أسقطت القدس من الأراضي التي ستتولى السلطة الفلسطينية السيطرة عليها وفق «اتفاق أوسلو»، وإلى الموافقة على مبدأ «تبادل الأراضي»، ومقترحات كلينتون التي تضمنت موافقة على ضم الكتل الاستيطانية الكبيرة إلى «إسرائيل» في أي حل نهائي، وتقسيم القدس الشرقية إلى أحياء فلسطينية و«أحياء يهودية».

وتخلص الورقة إلى أن ما يحصل حاليًا في القدس هو تحصيل حاصل لاستمرار تنفيذ المخططات الإسرائيلية ولسياسة السلطة القائمة على المفاوضات، والتي أدت إلى فتح شهية «إسرائيل» لتحقيق المزيد من التنازلات، وقادت إلى سلسلة من الأخطاء، منها عدم وضع القدس على أولويات السلطة على كل المستويات وعدم تخصيص الميزانيات المناسبة لها.

وتطرح الورقة أمثلة على الأداء الفلسطيني المتخبّط في القدس، مثل تعدد المرجعيات وتنافسها وتضاربها، والفشل في بلورة مرجعية موحدة، وانسحاب المؤسسات الواحدة إثر الأخرى، خصوصًا بعد إغلاق بيت الشرق، ووفاة فيصل الحسيني الذي كان يمثل مرجعية معترفًا بها، ما انعكس سلبًا على القدس، وأضعف استراتيجية الصمود لدى المقدسيين؛ ومثل إسقاط القدس من الانتخابات البلدية بحجة أنها تحت السيطرة الإسرائيلية.

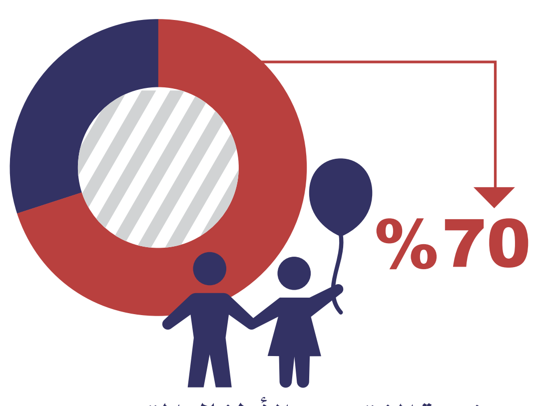
وتوصي الورقة بمعالجة قضية القدس، من خلال تحمل القيادة في المنظمة، والسلطة، والفصائل، والمجتمع المدني والقطاع الخاص لمسؤولياتهم تجاه المدينة المقدسة، ووضعها على رأس جدول الأعمال والاهتمامات، على أن يكون العلاج عاجلًا للقضايا التي لا تحتمل التأجيل، مثل الإسكان والصحة وفرص العمل ومكافحة التهويد والأسرلة، إضافة إلى الشروع في حوار وطني شامل بهدف بلورة رؤية شاملة، واستراتيجية عمل مشتقّة منها.

واقع مدينة القدس

قبل التطرق إلى الأداء الفلسطيني إزاء القدس، لا بد أن نعرّج على الواقع الذي تعيشه المدينة المقدّسة حاليًا، وإلى الأهداف الإسرائيلية الموضوعة للقدس والمخططات الرامية إلى تنفيذها.

استهدفت الحركة الصهيونية منذ تأسيسها وبعد الشروع في تنفيذ مخططها، وخصوصًا بعد قيام «إسرائيل» على حساب الشعب الفلسطيني سياسات الأرض، والتخطيط المديني، والعمراني، والاجتماعي، والديمغرافي، من أجل تحقيق أهداف جيوسياسية في القدس، ومن أجل السيطرة المحكمة والمطلقة على أراضي المدينة جلها وما حولها، وخاصة ما هو في عمق الضفة الغربية، وكذلك إعادة صياغة تاريخ القدس من جديد، عبر إنتاج أسطورة «أورشليم» القديمة واستحضارها بهدف ترسيخ تحويلها إلى عاصمة إسرائيل الأبدية[1].

ويرى جبارين أنّ التخطيط يلعب بلا هوادة دورًا منقطع النظير من أجل حسم مستقبل القدس، بهدف «ضمان» مستقبلها الجيوسياسي كعاصمة أبدية لـ «إسرائيل» ومنع تقسمها. فـ «إسرائيل» تهدف إلى حسم الحالة الديمغرافية والجيوسياسية للقدس الشرقية بهدف منع إقامة عاصمة فلسطينية فيها ودمجها بالقدس الغربية تحت السيطرة الإسرائيلية[2].



نسبة الفقر بين الأطفال المقدسيين

وجاء أيضًا في كتاب جبارين أن «إسرائيل» قامت بتدمير شامل للبلدان الفلسطينية غربي مدينة القدس، وتهجير القدس الجديدة المسماة اليوم «القدس الغربية»، وسيطرت على الأحياء والإرث المعماري الفلسطيني في القدس الغربية، وصادرت غالبية أراضي القدس الشرقية خلال الفترة (1967-2015). وجرّمت أكثر من 89 % من الفلسطينيين وفق قانون التخطيط الإسرائيلي، وحوّلت القدس إلى مدينة «ثنائية القومية» (43 % يهود مقابل 57 % من الفلسطينيين). كما استفحل الفقر ليصل إلى نسبة 70 % من الأطفال الفلسطينيين، وتحولت أحياء القدس العربية إلى مساكن فقر، بينما تحولت القدس الشرقية إلى كانتونات منفصلة مبعثرة، وتمت عرقلة إقامة عاصمة فلسطينية مستقلة في القدس الشرقية[3].

1 يوسف رفيق جبارين، التخطيط الإسرائيلي في القدس: استراتيجيات السيطرة والهيمنة، ط1، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، 2016، ص9.
2 المصدر السابق.
3 المصدر السابق.

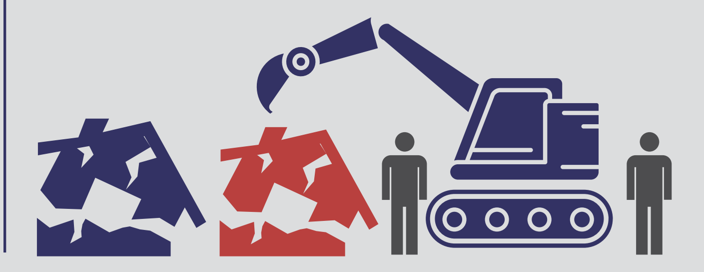
الإجراءات الإسرائيلية ضد المقدسيين

قامت «إسرائيل» بإجراءات وخطوات تصعيدية ضد المقدسيين بهدف تفريغ المدينة من مواطنيها الفلسطينيين، استكمالًا لتهويدها وجعلها «عاصمة» لدولة «إسرائيل الكبرى»، حيث سحبت الهوية من 50 ألف مقدسي تطبيقًا لنظام الإقامة المفروض من سلطات الاحتلال، الذي لا يوجد له مثيل في أي مكان في العالم، والذي يتضمن فقد المواطن المقدسي لهويته إذا عاش بعيدًا عن القدس لسنوات قليلة، حتى لو كانت إقامته في مكان آخر في فلسطين لا يبعد عنها سوى كيلومترات قليلة. وهناك 50 ألف مقدسي آخرون مهددون بالتشرد وهدم منازلهم، بحجة عدم الحصول على التصريح اللازم للبناء. ومسألة الحصول على التصاريح معقدة جدًا، وما يزيد الأمر صعوبة أن شراء بيت في القدس مساحته 120 مترًا مربعًا يكلّف أكثر من 300 ألف دولار أميركي، وما يزيد من التكلفة أن رسوم بناء البيت تكلّف 50 ألف دولار.

قامت «إسرائيل» بإجراءات وخطوات تصعيدية ضد المقدسيين بهدف تفريغ المدينة من مواطنيها الفلسطينيين، استكمالًا لتهويدها وجعلها «عاصمة» لدولة «إسرائيل الكبرى»

وتقوم سلطات الاحتلال بفرض ضرائب باهظة على المقدسيين تجعل حياتهم صعبة، بل مستحيلة، وتدفعهم بشكل قسري إلى الهجرة خارج القدس، سواء إلى أماكن أخرى داخل فلسطين، أو إلى خارج فلسطين. وتقوم أيضًا بإجراءات فصلت وميزت بين أهالي القدس، بين من يقيم داخل حدود الجدار العنصري الذي يستطيع الحفاظ على هويته المقدسية، وبين من أجبر على الإقامة خلف الجدار وهو مهدد بسحب الإقامة، فضلًا عن الصعوبات التي يجدها في التنقل والعمل.

50,000
مقدسي مهددون بالتشرد وهدم منازلهم



شراء بيت في القدس مساحته **120** مترًا مربعًا يكلّف أكثر من
$ 300,000



وأشاعت سلطات الاحتلال أجواء الجريمة والفوضى في القدس من خلال تشجيع الجريمة وعدم محاسبة المجرمين، بل عملت على توفير الحماية لهم، واستخدامهم ضد شعبهم مقابل عدم تقديمهم للمحاكمة. كما شجّعت الدعارة وروّجت المخدرات، إذ تعدّ القدس من أكثر المناطق الفلسطينية ترويجًا للمخدرات، الأمر الذي خلّف آلاف المدمنين، وأضعافهم من المتعاطين.

ومضت سلطات الاحتلال، خصوصًا في ظل الحكومة الإسرائيلية الحالية، في فرض المناهج الإسرائيلية في المدارس الفلسطينية بدلًا من المناهج الفلسطينية، ومن أجل ضمان تحقيق ذلك ربطت القيام بترميم المدارس وتزويدها بالميزانيات المخصصة لها بموافقتها على تدريس المناهج الإسرائيلية، إلا أنه لم يستجب لها سوى عشر مدارس من أصل 140 مدرسة.

وسرعّت سلطات الاحتلال من عمليات الاستيطان، حيث يقدر عدد المستوطنين في الضفة الغربية بحوالي 800 ألف مستوطن، منهم 350 ألفًا يعيشون في القدس الشرقية، وفق معطيات معهد أريج[1]. كما منعت كل المؤسسات العاملة في القدس، ولها صفة تمثيلية ووطنية من العمل، فأغلقت بيت الشرق، وتلاحق كل مؤسسة تكون امتدادًا لنظرتها الفلسطينية، إضافة إلى أنها شجعت الجنود والمستوطنين المدججين بالسلاح على ارتكاب الجرائم ضد الفلسطينيين بحجة أنّهم يشكلون أو يمكن أن يشكلوا تهديدًا على حياتهم.

وأخيرًا، فإن أكثر المخططات التي تصاعد تنفيذها في السنوات الأخيرة هي الاعتداءات على المسجد الأقصى، والحفريات حوله وتحته. وهذه الاعتداءات كانت تتم في السابق من أعداد قليلة ومن مشاركين متطرفين على هامش الحياة السياسية الإسرائيلية. أما حاليًا، فأصبحت تنفذ بمشاركة الآلاف من ضمنهم وزراء وأعضاء كنيست وكبار رجال الدين وقادة أحزاب مركزية، وسط دعوات إلى تقسيم الأقصى مكانيًا وزمانيًا تمهيدًا لهدمه وبناء «هيكل سليمان» المزعوم بدلًا منه.

تسخّر «إسرائيل» من أجل تنفيذ أهدافها في القدس أموالًا ضخمة من موازنتها، ومن تبرعات تقدم من داخل «إسرائيل» ومن خارجها، خصوصًا من الولايات المتحدة الأميركية، وبتنظيم من اللوبيات

---

1 هذه الأرقام صادرة عن معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج).
http://www.arij.org/services-and-cons/116-new/579-social-media-tools-development-and-its-impact-on-developing-the-research-filed-in-palestine.html

الصهيونية والمجموعات المؤيدة لـ «إسرائيل» في مختلف البلدان، لدرجة أن الملياردير اليهودي الأميركي أرفين مسكوفيتش قدم أموالاً لتهويد القدس وأسرلتها تكاد تقارب كل ما قدّمه الفلسطينيون والعرب.

ماذا فعل الفلسطينيون والعرب؟

من الإنصاف أن نبدأ بالقول إن الموقف الفلسطيني التاريخي كان مدافعًا عن الحق الفلسطيني في القدس. فكانت انطلاقة الثورة الفلسطينية تهدف إلى تحرير القدس باعتبارها جزءًا من فلسطين المحتلة التي كانت تعمل على تحريرها؛ وعليه، لم تكن هناك أي مساومة أو تفاوض على القدس.

ثم تغيّر الموقف تدريجيًا منذ تبني برنامج «النقاط العشر» بعد حرب أكتوبر 1973، الذي تغير عبر الزمن ليصبح البرنامج المرحلي: برنامج حق العودة، وتقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية على جميع الأراضي المحتلة عام 1967، بما في ذلك القدس، التي كانت توصف أحيانًا بـ «العربية»، أو «الشريف»، أو «الشرقية».

لا يكمن الخلل ولا جذر المشكلة في اعتماد البرنامج المرحلي، لأن خصائص وتعقيدات الصراع مع الحركة الصهيونية، وطبيعة مشروعه الاستعماري الاستيطاني العنصري، وعلاقته العضوية مع عدد من الدول الكبرى في العالم، وخصوصًا الولايات المتحدة، المبنية على الدور الوظيفي لـ «إسرائيل» بوصفها دولة مناط بها توفير الأداة والهراوة الجاهزة لضمان استمرار المنطقة العربية، وخصوصًا بلدان الطوق، أسيرة للتجزئة والتخلف والفقر والجهل والتبعية، إضافة إلى عدم وحدة العالم العربي؛ جعلت مسألة اعتماد نظرية المراحل مقبولة سياسيًا. أما الخطأ الكبير، فيكمن في ترافق اعتماد نظرية المراحل مع وهم تصور إمكانية التوصل إلى تسوية تحقّق الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية في ظلّ ميزان القوى المختل لمصلحة «إسرائيل» وحلفائها، ومن خلال اعتماد العمل السياسي والمفاوضات وأشكال النضال السلمي كطريق وحيد أو أساسي.

وعندما اصطدم هذا الوهم بحقائق الواقع العنيدة، وبجدار التطرّف والعدوان والعنصرية الإسرائيلية، الذي ازداد سماكة مع تقدم الزمن؛ فبدلًا من التراجع عن هذه الاستراتيجية توغلت القيادة الفلسطينية فيها بصورة أكبر، الأمر الذي قاد إلى سلسلة التنازلات الفادحة التي بلغت الذروة في توقيع «اتفاق أوسلو»، الذي اعترفت فيه الضحية بحقّ الجلاد في إقامة دولة على 78% من فلسطين التاريخية الانتدابية، من دون أن يعترف الجلاد بحق أصحاب البلاد الأصليين في إقامة دولة على 22 % من أرض فلسطين، ولا الاعتراف بأي حق من الحقوق الفلسطينية. فالاعتراف الإسرائيلي الوارد في الرسائل المتبادلة بين ياسر عرفات وإسحاق رابين، هو بالمنظمة كممثل شرعي، ولم يعترف بحقها في إقامة دولة، ولا بحقّ الشعب في العودة وتقرير المصير.

القدس و «اتفاق أوسلو»

أسقط «اتفاق أوسلو» القدس من الأراضي التي ستتولى السلطة الفلسطينية السيطرة عليها. فقد قسّم أوسلو الأرض الفلسطينية إلى مناطق (أ)، التي تشمل المدن، وتسيطر عليها السلطة إداريًا وأمنيًا، وتبلغ نسبتها 18 %، ومناطق (ب) البالغة نسبتها 22 %، حيث تسيطر عليها السلطة إداريًا بينما يسيطر الاحتلال أمنيًا، ومناطق (ج) البالغة نسبتها 60%، وتسيطر عليها سلطات الاحتلال إداريًا وأمنيًا.

وتكمن الخطيئة في الموافقة على فصل القضية عن الأرض والشعب، ثم تقسيم القضية إلى قضايا، والحل إلى مراحل، والشعب عمليًا إلى «شعوب»، والأرض (أ) و(ب) و(ج) والقدس و48، إضافة إلى فصل الضفة عن غزة. ويزداد الطين بلة عندما نعرف أن المساعدات الأميركية التي تخصص للسلطة لا يقدم أي جزء منها للقدس، وأن جزءًا بسيطًا من المساعدات الأوروبية يخصص للقدس.

أسقط «اتفاق أوسلو» القدس من الأراضي التي ستتولى السلطة الفلسطينية السيطرة عليها. وتكمن الخطيئة في الموافقة على فصل القضية عن الأرض والشعب، ثم تقسيم القضية إلى قضايا، والحل إلى مراحل، والشعب عمليًا إلى «شعوب»

يشار إلى أن «إسرائيل» تراجعت بعد اقتحام شارون للأقصى في أيلول/سبتمبر 2000 الذي أشعل «انتفاضة الأقصى» عن عدم دخول أراضي السلطة، فاستباحتها، وأعادت احتلالها، وحاصرت مقر الرئيس ياسر عرفات، وصولًا إلى اغتياله. ولا تزال سلطات الاحتلال تغزو مناطق السلطة أينما وكيفما تشاء، ما يؤكد عمليًا أن «إسرائيل» قد جاوزت جوهريًا «اتفاق أوسلو»، وكلّ ما يهمها منه استمرار السلطة الفلسطينية في تطبيق التزاماتها السياسية والاقتصادية والأمنية المترتبة عليه.

وهنا، لا بد من توضيح أن الموافقة الفلسطينية والعربية على أن تكون المشاركة الفلسطينية في «مؤتمر مدريد» من خلال الوفد الأردني الفلسطيني المشترك من دون تمثيل القدس كانت الخطوة المؤسسة للتنازلات التي حصلت بعد ذلك، والتي وصلت إلى حد الموافقة على مبدأ «تبادل الأراضي» الذي يعطي شرعية للاستيطان ومصادرة الأرض. كما أنه قاد إلى مقترحات كلينتون التي تضمنت موافقة على ضم الكتل الاستيطانية الكبيرة إلى «إسرائيل» في أيّ حل نهائي، وتقسيم القدس الشرقية إلى أحياء فلسطينية و«أحياء يهودية» (تحولت المستعمرات الاستيطانية إلى أحياء!).

كما يمكن إدراج الموافقة الفلسطينية على الرعاية الأردنية للأقصى في البداية، والمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، ضمن هذه الخانة، بناء على تقدير أنّ معاهدة السلام الأردنية–الإسرائيلية والعلاقات التي ترتبت عليها وما نصت عليه من رعاية أردنية للمقدسات يمكن أن تشكل حماية، في حين أنها لم تمنع استمرار الاعتداءات والانتهاكات والحفريات، وانتهت إلى مسألة تركيب كاميرات في الأقصى كادت أن تؤدي إلى فتنة فلسطينية أردنية، إلى أن تراجع الأردن عنها وأنقذ الموقف وحال دون تدهوره.

يتغنّى المفاوض الفلسطيني بحصوله على اختراق في «أوسلو»، من خلال الاتفاق على إدراج القدس في المفاوضات النهائية، وعلى اعتبار الضفة الغربية وقطاع غزة، بما فيها القدس، وحدة إقليمية واحدة، وهذا أفضل من «معاهدة السلام» المصرية–الإسرائيلية التي تحدثت عن إقامة حكم ذاتي فلسطيني من دون أي إشارة إلى القدس، ومن «معاهدة السلام» الأردنية–الإسرائيلية التي اكتفت بالموافقة على الرعاية الأردنية للمقدسات الإسلامية، وعلى إعطاء الأردن أولوية عند التفاوض النهائي حولها. ويتجاهل هذا المفاوض أنّ الاختراق الذي يتحدث عنه لم يوفر الحماية للمقدسات أو للقدس، وهبط عن ما ورد في القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة التي أدانت احتلال «إسرائيل» للأراضي الفلسطينية والعربية وطالبت بالانسحاب منها[1].

تأسيسًا على ما سبق، ما يحصل حاليًا في القدس هو تحصيل حاصل لتطبيق السياسات الإسرائيلية تنفيذًا للمشروع الاستعماري الصهيوني الذي لم يغلق ولا يزال مفتوحًا على مصراعيه، وعاد إلى الحلم القديم بإقامة «إسرائيل الكبرى»، ولسياسة أبى أنصارها مراجعتها بالرغم من اتضاح أنها لم تؤدِّ حتى إلى إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية على جزء من فلسطين لا يصل إلى ربع مساحتها، ولا إلى تطبيق حق العودة والتعويض للاجئين كما ينص القرار الدولي (194) الصادر في 1947/11/29، وإنما قادت إلى تعميق الاحتلال والجدار وفصل القدس عن بقية الأراضي المحتلة، والضفة عن غزة، إضافة إلى الحصار الخانق على القطاع، والانقسام السياسي والجغرافي، وتهميش القضية الفلسطينية التي لم تعد قضية شعب يعيش مرحلة تحرر وطني، وإنما صراع حدود، وبين المتطرفين والمعتدلين، وأنصار السلام وأعدائه.

لقد أدت هذه السياسة إلى فتح شهية «إسرائيل» لتحقيق المزيد من التنازلات، فتراجعت عن موافقتها الشكلية على إقامة دولة، ووضعت شروطًا للتفاوض والوصول إلى اتفاق، أهمها الاعتراف بـ «إسرائيل» بوصفها دولة «للشعب اليهودي»، وهذا يعطي لكل يهودي في العالم حق المواطنة في فلسطين، كما أنّ هذا الاعتراف يزوّر الرواية التاريخية، ويحرم أصحاب البلاد الأصليين من موطنهم، ويحرم اللاجئين الذين كانوا أو لا يزالون يقيمون في فلسطين من العودة إلى وطنهم.

1 أحمد قريع، القدس عاصمة الدولة الفلسطينية وقلب الصِّراع ... القدس في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، ورقة مقدمة إلى ملتقى القدس الدولي، الرباط، 2009.

يشار إلى أن حوالي 200 ألف فلسطيني كانوا موجودين في أراضي 48 بعد النكبة تم تشريدهم ويعتبرون لاجئين، وأضعافهم من الذين شردوا وبقوا في الضفة والقطاع. وفي سياق متصل، فقد توسع الاستيطان بالضفة الغربية، لدرجة وجود مستوطن مقابل كل ثلاثة فلسطينيين، أي أن ربع السكان من المستعمرين المستوطنين.

> كان يمكن وقف المفاوضات بُعيد توقيع «اتفاق أوسلو» على خلفية ما قامت به «إسرائيل» في القدس. ولكن لم تتبع القيادة الفلسطينية هذه السياسة، وتجنبت المواجهة، خصوصًا منذ اغتيال الرئيس ياسر عرفات

لقد قاد الخطأ المؤسس على توقيع «اتفاق أوسلو» وتأجيل التفاوض حول القدس إلى المفاوضات النهائية إلى سلسلة من الأخطاء، منها عدم وضع القدس على أولويات السلطة على كل المستويات والأصعدة، وهذا يظهر في أن الموازنة المخصصة للقدس في موازنة السلطة لا تكاد تذكر، وهي موجودة، على الأغلب، بشكل خفي حتى لا تعاقب «إسرائيل» السلطة على تخصيص موازنات محترمة للقدس.

إنّ هذا الالتزام الدقيق من السلطة بالاتفاقات لم يقابل بأي التزام مقابل من «إسرائيل»، إذ ينص «اتفاق أوسلو» على امتناع الطرفين عن القيام بخطوات أحادية قبل التوصل إلى اتفاق نهائي، بينما قامت «إسرائيل» بتغيير الواقع كليًا، خصوصًا في القدس، ما كان يعفي السلطة من التزاماتها، لأنه وفقًا للقانون الدولي، فإنّ قيام طرف بعدم الالتزام بالتزاماته المترتبة على معاهدة سلام أو اتفاق دولي يعفي الطرف الآخر من التزاماته عملًا بمبدأ «التبادلية» الذي يحكم الاتفاقات الدولية وغيرها.

كان يمكن وقف المفاوضات منذ البداية بعيد توقيع «اتفاق أوسلو» على خلفية ما قامت به «إسرائيل» في القدس، حيث كانت المواجهة مفروضة وضرورية حتى تأخذ «إسرائيل» ردة الفعل الفلسطينية بالحسبان. ولكن لم تتبع القيادة الفلسطينية هذه السياسة، وتجنبت المواجهة في أغلب الأحيان، خصوصًا منذ اغتيال الرئيس ياسر عرفات وتولي محمود عباس سدة الرئاسة وحتى الآن.

لقد جرت ردة فعل معقولة بعد الإعلان عن مخطط لإقامة مستوطنة في جبل «أبو غنيم»، حيث أدى الرفض الفلسطيني إلى ما عُرف بـ «هبة النفق «في عام 1996 التي أدت إلى مواجهة عسكرية مبكرة بين السلطة وقوات الاحتلال خلّفت 62 شهيدًا فلسطينيًا و17 قتيلًا إسرائيليًا. ولو استمرت السلطة على هذا النسق وبنت على مغزى ما حدث، ووفرت متطلبات مواجهة منظمة لما وصلنا إلى ما نحن فيه، خصوصًا في القدس.

بكل أسف، اعتمدت القيادة الفلسطينية مقاربة أخرى مفادها أنه لا داعي للتوقف والتصدي لكل اختراق، وأمام تجاوز «إسرائيل» لالتزاماتها في «أوسلو»، بذريعة أن ما لا نأخذه بالمفرق في المرحلة الانتقالية نأخذه بالجملة في المرحلة النهائية، التي كان من المفترض أن تنتهي في أيار/مايو 1999، وها نحن في تشرين أول/أكتوبر 2016 ولا يعرف أحد متى سنتوصل إلى الاتفاق النهائي.

وبالرغم من ذلك، ومن كل ما يجري، وفي ظل استمرار الشعب الفلسطيني في معركة البقاء في مواجهة السياسات الإسرائيلية التي تستهدف طرد أكبر عدد ممكن من السكان، ومصادرة أوسع مساحة ممكنة من الأراضي، واستخدام ما سمي «عملية سلام»، زورًا وبهتانًا، للتغطية على ما تقوم به «إسرائيل» من خلق حقائق احتلالية واستيطانية؛ لا تزال أوساط قيادية تراهن على استئناف المفاوضات الثنائية، ولكن هذه المرة برعاية دولية شكلية، وعلى إمكانية توصلها إلى اتفاق لم يكن ممكنًا خلال ثلاثة وعشرين عامًا، ولم يعد ممكنًا الآن أكثر بعدما استطاعت «إسرائيل» خلْق أمر واقع احتلالي استيطاني عنصري، يجعل الحلّ الإسرائيلي هو الحل الوحيد الممكن على المدى المنظور إلى حين ينهض الوضع الفلسطيني والعربي مجددًا.

من يريد حلًا آخر غير الذي نصطدم به على أرض الواقع عليه أن يتبنى خيارًا آخر مختلفًا كليًا قادرًا على فتح طريق يستند إلى قناعة بأنك لن تحصد إلا ما زرعته، وأنك لن تحصل بالمفاوضات إلا على ما تستطيع أن تحصل عليه بالفعل. طريق يعمل على جمع أوراق وعناصر والقوة والضغط التي بين يديك، حتى تصل إلى وضع يصبح فيه الاحتلال خاسرًا، وليس احتلالًا مربحًا .. احتلال خمس نجوم.

تعدد المرجعيات

ومثال آخر على الأداء الفلسطيني المتخبط والمرتبك في القدس هو تعدد وتضارب المرجعيات، حيث توجد ثلاث مرجعيات للقدس عند الفلسطينيين: أولًا، مرجعيات تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية: تمثلت بالمؤتمر الوطني الشعبي للقدس الذي أنشئ عام 2008، ودائرة شؤون القدس التي تأسست عام 2009، يقتصر دورهما على عقد المؤتمرات وورش العمل والأنشطة الإعلامية الخاصة بالقدس وقضاياها. ثانيًا، مرجعيات تابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وهي محافظة القدس التي أنشئت مع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، التي من المفترض أن تكون مهامها الحفاظ على الأمن والأخلاق والنظام وتحقيق الأمن، ووزارة شؤون القدس، ومنذ تولي محافظ القدس لمنصب وزير شؤون القدس، ألحقت الوزارة وموظفيها -مكانيًا- بمبنى المحافظة لتنجز مهامها وأعمالها اللوجستية من خلال استخدامها للمكاتب والأجهزة والأدوات المكتبية الخاصة بالمحافظة، على الرغم من الاستقلالية المالية والإدارية المفترضة بين المحافظة والوزارة، الأمر الذي أوجد حالة من التداخل بين المؤسستين. ثالثًا،

مرجعيات تابعة للرئاسة وديوان الرئاسة، مثل اللجنة الوطنية العليا للقدس، ووحدة شؤون القدس في ديوان الرئاسة (سابقًا)[1]. وجلّ هذه المرجعيات لها عناوين فارغة وبلا مضمون.

وبناء على ما تقدّم، يتّضح لنا وجود فشل في بلورة مرجعية موحّدة، حيث تعدد المرجعيات الفلسطينية الرسمية العاملة في القدس، وجاء استحداثها في كثير من الأحيان «لاعتبارات شخصية»، وليس ضمن رؤية واضحة تعكس جدية في التعامل مع القدس وقضاياها[2].

وانعكس تعدد المرجعيات بشكل سلبي على القدس، حيث نشأت أزمة ثقة بين المقدسي والسلطة، كما أدت كثرة العناوين إلى إضعاف استراتيجية الصمود لدى المواطن المقدسي والمؤسسات المقدسية، إضافة إلى القيود السياسية والأمنية التي تحد من قدرة السلطة على التدخل الفعال في شؤون القدس، وافتقارها إلى رؤية واضحة للمدينة المقدسة، وشحّ الموازنة المخصصة لها.

لا بد من العمل على بلورة مرجعية وطنية موحدة ذات طابع مؤسسي تضطلع بمهمّة توحيد الجهود وتنسيقها، وتقسيم الأدوار بين المرجعيات، والدعوة إلى أن تصبح السلطة الوطنية في حلٍّ من الاتفاقيات التي تحدّ من تدخلها في القدس، وأن تبدأ بالتدخل العملي والفعال لإدراج القدس ضمن أولوياتها الوطنية في خطة التنمية الوطنية، وضرورة بلورة استراتيجية وطنية للقدس تتبنى دعم الصمود والتصدي والتنمية[3].

القدس والانتخابات البلدية

أسقطت السلطة القدس (المناطق الخاضعة للقدس في الهيكلية الإسرائيلية) من مخططاتها لإجراء الانتخابات المحلية، فلم تشارك في الانتخابات التي جرت عامي 2005 و2012، واستدعت محكمة العدل العليا هذه القضية في قرارها بتأجيل الانتخابات المحلية التي كانت مقررة في الثامن من تشرين أول/أكتوبر الجاري[4]، وتجاهلتها عندما نظرت مرة أخرى في الموضوع بتاريخ 3 تشرين أول/أكتوبر الجاري، حينما اكتفت برفض إجراء الانتخابات في غزة[5]، لأن المحاكم القائمة هناك تخضع لسلطة الانقسام، ما يدلّ على أن القرار يرجع إلى أسباب سياسية وليس قانونية كما جرى تسويقه.

1 نائلة الرازم، المؤسسات والمرجعيات الفلسطينية الرسمية العاملة في القدس ودورها في تعزيز صمود المواطن المقدسي، ورقة مقدمة إلى مؤتمر «استراتيجيات المقاومة»، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات)، البيرة، 2015، ص281.

2 المرجع السابق، ص282 .

3 المصدر السابق، ص283.

4 محكمة العدل العليا تقرر وقف إجراء الانتخابات المحلية، وكالة معا الإخبارية، 2016/9/8. تاريخ الوصول 2016/10/20. https://maannews.net/Content.aspx?id=866132

5 العليا تقرر استكمال إجراء الانتخابات في الضفة وإلغاء إجرائها في غزة، وكالة سما الإخبارية، 2016/10/3. تاريخ الوصول 2016/10/20. http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=282634

ما يهمنا هنا في هذه الورقة الإشارة إلى ضرورة أن تعمل السلطة على إجراء انتخابات محلية في القدس، بالرغم من صعوبة ذلك جرّاء رفض سلطات الاحتلال، ولكن إثارة هذه المسألة بجدية عند إجراء أي انتخابات يذكّر العالم كلّه بأن القدس محتلة، على أن تقوم السلطة بتشكيل مفوضية لإدارة شؤون القدس بشكل توافقي، يمثل فيها مختلف ألوان الطيف السياسي والاجتماعي، لتقوم بمقام المجلس البلدي إلى حين إمكانية انتخابه.

التوصيات

بالرغم من كلّ ما سبق، وفي الوقت الذي تصورت فيه سلطات الاحتلال أنّ القدس باتت لقمة سائغة تستطيع التهامها متى شاءت، جاءت الموجة الانتفاضيّة الأخيرة التي اندلعت في الفاتح من تشرين أول/ أكتوبر العام الماضي لتلعب القدس دورًا محوريًا فيها، أسقط الكثير من الآمال التوسعية الإسرائيلية، وأثبت أنّ القدس ما زالت فلسطينية وعربية وإسلامية ومسيحية، وأنّها قادرة على الصمود في وجه العدوان والمخططات الإسرائيلية التي تعتقد أنّ ما يجري في فلسطين من ضعف وانقسام، وما يجري في العالم العربي من حريق يوفر لها فرصة تاريخية لتحقيق أهدافها التي لم تتحقق، خصوصًا في القدس.

تسمع القدس كثيرًا عن المبادرات والاستثمارات والصناديق العربية والإسلامية والمشاريع الرامية إلى تعزيز صمودها من خلال قرارات القمم العربية والإسلامية والدولية، ومن خلال القرارات والتقارير الدولية. في حين أنّ ما يصلها ما هو إلا نزر يسير.

إنّ مسؤولية معالجة هذا الأمر هي مسؤولية فلسطينية تقع أولًا على عاتق القيادة في المنظمة، والسلطة، وثانيًا على الفصائل، والأفراد، وقوى ومؤسسات المجتمع المدني على اختلاف أنواعها، إضافة إلى القطاع الخاص الذي عليه مسؤولية خاصة تكمن في التعامل مع القدس ليس على أنها مسألة استثمارية ربحية فقط، وإنما أولًا وقبل أي شيء مسؤولية وطنية اجتماعية أخلاقية دينية إسلامية مسيحية مدنية.

يمكن أن يكون العلاج على مستويين: الأول إسعافي عاجل للقضايا التي لا تحتمل التأجيل، مثل الإسكان والصحة وفرص العمل ومكافحة التهويد والأسرلة. وأما على المستوى الأوسع الآخر، فلا بد من الشروع في حوار وطني شامل بهدف بلورة رؤية شاملة للشعب الفلسطيني تعيد وحدة القضية والشعب والأرض، وتستعيد خطاب التحرر الوطني، لا سيما أنّنا في وضع سيّئ لم يعد ينفع فيه الاكتفاء بخطوة هنا أو هناك، أو معالجة خطأ أو سياسة أو إجراء إصلاح في جانب أو آخر فقط.

إن المأزق شامل
يحتاج إلى رؤية شاملة
تنبثق عنها رؤى خاصة تتعلق
بالقدس، تتبلور من خلال مراجعة
التجارب السابقة، واستخلاص العبر
والدروس، والتخلص من الأخطاء،
ومعالجة النواقص، والحفاظ على
المكاسب ونقاط القوة، والبناء
عليها

إن المأزق شامل يحتاج إلى رؤية شاملة تنبثق عنها رؤى خاصة تتعلق بالقدس وغيرها، تتبلور من خلال مراجعة التجارب السابقة، واستخلاص العبر والدروس، والتخلص من الأخطاء، ومعالجة النواقص، والحفاظ على المكاسب ونقاط القوة، والبناء عليها، فليس كل تاريخنا هزائم وأخطاء وخطايا، فهناك إنجازات يمكن البناء عليها، أهمّها أنّ الشعب لا يزال رغم كل ما جرى متمسكًا بقضيته ومستعدًا للكفاح والتضحية من أجلها. كما أنّ نصف الشعب الفلسطيني لا يزال على أرضه ولا تزال القضية حية رغم التراجع، كما تدل المقاومة بكلّ أشكالها، وخصوصًا المقاطعة السياسية والاقتصادية والأكاديمية، وكل أشكال صمود ونهوض الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل وخارجه، وكما يدل قرار اليونسكو الأخير الذي اعتبر الأقصى تراثًا إسلاميًا خالصًا[1]، وكما يدل الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية، وغيرها من القرارات التي تعترف وتؤكد أن القضية عادلة ومتفوقة أخلاقيًا، وقابلة للانتصار إذا وجدت المحامي القادر على إنصافها وتجسيدها.

1 قرار اليونسكو: الأقصى تراث إسلامي خالص، موقع الجزيرة نت، 2016/10/18. تاريخ الوصول 2016/10/20.
https://goo.gl/zgFubh

ورقة

إشكالية الموقف العربي والإسلامي تجاه القدس

أ. زياد ابحيص

- باحث في الشأن المقدسي.
- يتابع دراسته العليا في العلوم السياسيّة – مرحلة الماجستير.
- كتب العديد من المقالات والأبحاث في عددٍ من مراكز الأبحاث، أهمها:
  - قام بتحرير كتاب عين على القدس في الفترة 2006-2008 من إصدار مؤسسة القدس الدولية.
  - قام بتحرير كتاب عين على الأقصى في الفترة 2006-2008 وأسهم في إعداده في الفترة 2009-2013 من إصدار مؤسسة القدس الدولية.
  - أعدّ مجموعة أبحاث حول اللاجئين الفلسطينيين في لبنان التي أجراها مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات خلال سنتي 2005 و2006.
  - شارك في إعداد التقرير الاستراتيجي الفلسطيني الصادر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- عضو ملتقى القدس الثقافي في الأردن، ومدرب في برنامج الدبلوم التدريبي لدراسات بيت المقدس في الملتقى.



مقدّمة

جاء احتلال مدينة القدس في نهاية عام 1917 في سياق هزيمةٍ وجودية تمكنت القوى الغربية من إلحاقها بالدولة المشرقية المركزية، فتمكنت من احتلال عاصمتها اسطنبول، ومن اقتسام الأقاليم العربية التي كانت تابعةً لها وإدخالها تحت سيطرتها العسكرية والسياسية المباشرة. وضعت تلك الهزيمة –والهزائم التي سبقتها ومهّدت لها- الشعوب التي كانت متوحدةً تحت حكم الدولة العثمانية أمام أسئلة مصيرية باتت بلا إجابة، ولأنها جاءت هذه المرة بتفوقٍ أوروبي مادي وحضاري واضح سمح بالاستعمار المباشر والواسع للأراضي العربية تحديداً، فقد هزت كيان هذه الأمة اهتزازاً عميقاً، فدخلت في أزمةٍ تاريخية لإعادة تعريف هويتها والبحث في أسئلة التحرر والنهضة والوحدة والقوة. لم تمهل السيطرة الاستعمارية الغربية نخب الأمة وقواها الحية لإنتاج الحلول، وهي إذ كانت –وما تزال- مسكونة بمنافسة حضارية عمرها 1300 سنة في حينه فقد حرصت على فعل كل ما هو ممكن لمنع هذا الشرق من استعادة حيويته وقدرته على تهديدها بأي شكلٍ من الأشكال، ومع إدراكها لاضطرارها للتخلي عن السيطرة العسكرية المباشرة مهما طال أمدها، فقد حرصت على تقسيم منطقة المشرق العربي وتأسيس حالةٍ من التفتت فيها، كما التقطت القوى الاستعمارية الفرصة التاريخية التي هيأت لنشأة الصهيونية كحركة قومية ليهود أوروبا، ومهَّدت لتبلور هذه الحركة القومية في دولةٍ تستديم الحضور الغربي المتقدم في قلب المشرق العربي وتستديم التغلغل فيه وتحافظ على إضعافه واستنزافه.

جاء احتلال 87% من مساحة فلسطين الانتدابية بما فيها غربي القدس عام 1948 من رحم الاحتلال البريطاني المباشر الذي أسس لسياسات التهويد السكاني والعمراني والثقافي في عهده، في محيطٍ من دولٍ عربية متفرقة كانت قد نالت استقلالها الاسمي قبل ذلك بعامين فقط في المعظم نتيجة لاختلال موازين القوى خلال الحرب العالمية الثانية، ما سمح باستمرار النفوذ الاستعماري الواسع في بنية هذه الدول وجيوشها، ما جعلها تضطر إلى خوض محاولات إعادة تعريف الذات وبلورة الهوية من داخل الدول القطرية المستقلة اسمياً، فأخذت تحركاتها شكل الثورات والحركات العسكرية من داخل جيوشها، وقبل أن تتمكن تلك الثورات الناشئة من تقديم أية إجاباتٍ، وبينما هي منشغلة بعمليات الهدم وإعادة البناء المتكررة التي تقتضيها الإجابة على تساؤلات الهوية العميقة والمصيرية، كان الدّعم المتواصل يوصل منافسها الصهيوني إلى سن الرشد ويؤتيه من أسباب القوة ما سمح له بإلحاق هزيمة تاريخية بهذه القوى الناشئة أولاً، وغير المستقلة استقلالاً ناجزاً ثانياً، والمنشغلة في صراعات الهوية الداخلية وما تنتجه من عبثية وبعثرة للجهود والقوى ثالثاً، فتمكن عدوها الصهيوني من إلحاق ثاني الهزائم الأممية المدوية بها بعد 1917، فاحتلّ ما تبقى من القدس بما فيه مركزها التاريخي، واحتلّ الضفة الغربية وقطاع غزة ومساحاتٍ شاسعةٍ أخرى في الجولان وشبه جزيرة سيناء.

ويمكن القول هنا إن المركز التاريخي والديني والحضاري للقدس قد سقط مرتين تفصل بينهما خمسون عاماً، في هزيمتين مدويتين الأولى هُزمت فيها الدولة العثمانية العجوز، الدولة المركزية في الشرق إذ كانت في الرمق الأخير من عمرها، والثانية هُزمت فيها القوى الفتية التي تسلمت كيانات ما بعد الاستعمار وكانت تحاول تقديم إجابة على التحديات الحضارية الوجودية التي تمرّ بها شعوب هذه الأمة. لقد كان سقوط القدس في المرتين نتيجةً مباشرةً لهزائم عسكرية وسياسية مدوية، ولهذا يمكن القول بأنها هزائم حضارية لأمة فقدت القدرة على الاستجابة للتحديات الكبرى التي تحدق بها، وحاولت تقديم إجاباتٍ جديدةٍ ولم تنجح حتى الآن، وما تزال تخوض محاولاتها لإعادة تعريف الهوية حتى ما بعد 100 عامٍ من السقوط الأول للمدينة دونما إجابةٍ واضحة، ودون الوصول إلى قواسم مشتركة واضحةٍ حتى، بل إن صراع الهوية استعاد دفعه وقوته في السنوات الأربعة الماضية فبات فيها على كل الأبعاد: فهو صراع على الأيديولوجيا ورؤية النهضة، وصراعٌ بين الطوائف والمذاهب، وصراع حتى بين القوميات على المستوى الأوسع إسلامياً، فيما القوى الغربية التي سبَّبَت ورَعَت تحقيق هاتين الهزيمتين ما تزال تحتفظ بنسبةٍ من حيويتها الحضارية، وما تزال قادرة على الاستفادة من صراعات الهوية العربية والإسلامية وتجيُّرها لصالحها.

انطلاقاً من هذه المقدمة التاريخية الضرورية، يمكن فهم إشكالية الموقف العربي والإسلامي تجاه القدس من خلال 3 معضلاتٍ مركزية: الأولى: هي العجز، انطلاقاً من أن فقدان هذه الأمة للمدينة إنما جاء من هزيمتين حضاريتين عميقتين ما تزال آثارهما قائمة وفاعلة حتى يومنا هذا، أسَّسَت أولاهما للتجزئة فيما أسَّسَت الثانية لهيمنة الدولة الصهيونية على الإقليم، والثانية: هي تقديم عملية إعادة تعريف الهوية على الصراع مع الاحتلال، وما يترتب على ذلك من إمكانيات الإهمال أو التأجيل أو التجيير والاستخدام لرمزية هذه المدينة وصراعها لصالح صراعات الهوية الداخلية، أما الثالثة: فهي قدرة القوى الغربية المستمرة حتى اليوم على التدخل الدائم وإعادة صياغة أهداف الصراع وطبيعته، أو رعاية تسويات تضمن رجحان الكفة لصالح الصهاينة بطرقٍ مباشرةٍ وغير مباشرة.

إن ما تقدمه هذه الورقة هو محاولة لاستجلاء هذه الإشكاليات المركزية الثلاث، أو ما تسببت به من إشكالياتٍ فرعية، وستتناول هذه الإشكاليات على مستوياتٍ مبتدئةً من إشكاليات التعريف، لتنتقل إلى إشكاليات المنهج والممارسة فتقرأ أبرز تجلياتها، ولتنتهي أخيراً إلى مجموعةٍ من التوصيات.

أولاً: إشكالية تعريف المدينة

لا يوجد تعريف واضح للنطاق الجغرافي المقصود بالقدس كمدينة رغم الاتفاق الضمني على القدس كرمزٍ ديني وحضاري على المستويين الإسلامي والعربي، ورغم أن ذِكر القدس يستدعي في أذهان سامعيها المشهد ذاته تقريباً لأفق المدينة تتربع في وسطه قبة الصخرة وترتفع في سمائه القباب والمآذن وأبراج الكنائس، مطوقاً بسورها الحجري التاريخي، إلا أن المراجعة التفصيلية للتعريفات التي تستخدمها مختلف الأطراف تظهر تفاوتاً واضحاً:

لا يوجد تعريف واضح للنطاق الجغرافي المقصود بالقدس كمدينة رغم الاتفاق الضمني على القدس كرمز ديني وحضاري على المستويَين الإسلامي والعربي

1- تعريف النظام الرسمي العربي: يحدد النظام الرسمي العربي مطالبته بـ«القدس الشرقية»، ولم يعرّف مصطلح القدس الشرقية بشكلٍ واضح في أية وثيقة عربية، سوى أن المقصود به الجزء المحتل عام 1967 من مدينة القدس. في الوقائع التاريخية فالشطر الذي تبقى مع القوات العربية من القدس في عام 1948 لا يزيد عن 2.2 كم^2 [1]، وسعها الأردن إبان حكمه للمدينة إلى نحو 6.5 كم^2، لكن سلطات الاحتلال أعادت توسيع حدود المدينة بعد احتلالها لتمتد على 72 كم^2 باتجاه الشرق[2]، أما الجدار فيقضم 235 كم^2 من الأرض باتجاه الشرق[3]، ويؤثر على نحو 50 كم^2 أخرى بالحصار المباشر بين ثناياه أو بعزلها عن امتداداتها المدنية الطبيعية، فأيُّ تلك هي القدس الشرقية؟

ورغم أن القصد من هذا التعريف هو التماهي مع الموقف الدولي، أو الغربي على وجه أدق، وعدم الاصطدام به، إلا أن تعريف مساحة القدس وفق القانون الدولي لم يرد سوى في وثيقة واحدة هي القرار 181 لعام 1947 واقترح تعريفها في مساحة 186 كم^2 تقريباً[4].

2- تعريف السلطة الفلسطينية: تتعامل السلطة الفلسطينية سياسياً مع مصطلح «القدس الشرقية» مع ما يلفه من غموض، أما إدارياً فتتعامل مع ما تسميه محافظة القدس[5]، وتضم مساحة القدس

1 انظر مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، القدس عبر التاريخ: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3569 .

2 أضيف لحدود المدينة 70 كم^2 اتجاه الشرق عقب هزيمة عام 1967، ثم في عام 1993 أضيف 2 كم^2 إضافية لتصبح 72 كم^2، انظر: Jerusalem Statistical Yearbook 2016, Jerusalem Institute for Policy Research http://jerusaleminstitute.org.il/.upload/yearbook/2016/shnaton_A0116.pdf

3 Stop the Wall Campaign, The Wall in Jerusalem (Map), 2005: http://www.stopthewall.org/downloads/maps/JerusalemMap-FullA3.pdf

4 مؤسسة الدراسات الفلسطينية، حوليات القدس، العدد 55، ، ص86.
Ahmad el Atrash, Flexible Frontiers: What Future of Bethlehem apart from Jersulem

5 يشكل إصدار كتاب القدس الإحصائي السنوي الذي يصدره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني نموذجاً جلياً لهذا الاستخدام للمصطلحات، انظر على سبيل المثال: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب القدس الإحصائي السنوي 2014، رام الله 2014، ص19.

الواقعة ضمن الحدود البلدية التي فرضها الاحتلال على المدينة ويصطلح على تسميتها بالمنطقة J1، وامتداداتها العربية حتى مشارف أريحا ويصطلح على تسميتها بالمنطقة J2 [1]. ولما كانت القوى الغربية التي رعت تأسيس السلطة وتمويلها تخشى إمكانية استخدام السلطة لهذا التمويل خارج الإرادة السياسية للمانحين، فقد وضعت دليلاً تفصيلياً لتوجيه المساعدات أشرف عليه البنك الدولي بالتزامن مع تأسيسها، أكد على اعتبار قضية القدس قضية سياسية ينبغي لهذا التمويل أن «لا يستبق» النتائج فيها[2]، وعليه حظر توجيه هذا التمويل إلى الشق الملحق ببلدية الاحتلال من القدس، وبالمقابل تنفق السلطة الفلسطينية معظم موازنات «القدس» لديها في الامتدادات العربية للقدس كالعيزرية وأبو ديس والرام، ويمسي تعريف محافظة القدس مخرجاً لتعويم حقيقة ما ينفق في مواجهة الاحتلال فعلاً من ميزانيات.

3- تعريف القوى الرافضة للاعتراف بـ «إسرائيل»: ما يزال طيف واسع من الحركات القومية والإسلامية ومن حركات المقاومة الفلسطينية يرفض الاعتراف بالأمر الواقع الذي فُرض بالقوة عام 1948، وتحرص أدبيات هذه الحركات على الإشارة إلى وحدة مدينة القدس، فتتحدث عن «شرقي القدس» أو شطرها الشرقي، وغربيها في المقابل. وإذا كان هذا التعريف يمثل الموقف المبدأي لهذا الطيف، فإنه لا ينجو من مشكلة التطبيق على الأرض هو الآخر، فما الحدود المقصودة؟ أهي البلدية أم الجدار؟ وماذا عن منطقة «محافظة القدس» التي عرَّفتها السلطة الفلسطينية، هل هي جزء من هذا المصطلح؟ إن الحرص على الموقف الرافض من خلال المصطلح ليس نقطة النهاية، بل يُقصد به الحفاظ على الحق في التحرير والتأسيس لفعلٍ مقاومٍ ورافضٍ على الأرض، وعند التقدم إلى هذا المستوى فإن مسألة التعريف لا تغدو ثانويةً ولا تَرَفيّة، فإذا ما أُخذ بالحدود البلدية فإن الأدوات المطروحة ينبغي أن تكون مدنية في معظمها، أما إن توسع التعريف لحدود الجدار فستتنوع البيئة إلى قرىً زراعية معزولة، ونوع الدعم والفعل في كل منهما يتفاوت تفاوتاً كبيراً. معضلة تطبيقية أخرى ستعترض الطريق؛ إذ كيف سيترجم الرفض في غربي القدس؟ لقد تمكنت العصابات الصهيونية خلال حرب عام 1948 من تنفيذ إبادة وتهجيرٍ جماعي فيها وباتت نسبة العرب فيها تؤول إلى الصفر، فالتهويد فيها بات هدفاً منجزاً فهل من إمكانية لمواجهته؟ وكيف؟

لعل القاسم المشترك لهذه التعريفات هو انطلاقها من الجانب الذاتي، أي من موقف أصحابها بشكلٍ أساس، دونما اعتبارٍ كبيرٍ للجانب الموضوعي، والقوة المحتلة هي من تفرض حدود المدينة من الناحية الموضوعية شِئنا أم أَبينا، وهي التي تحدد المساحة الجغرافية المستهدفة بمنهجية مختلفة عن بقية

1 انظر مثلاً: المصدر ذاته، ص211.
2 Developing The Occupied Territories: An Investment in Peace, Washington: The International Bank for Reconstruction and Development/ World Bank, Ch.1, p2 .

الضفة الغربية من خلال الضم والتهويد، أو من خلال ما يعرف بـ «توحيد القدس» الذي يقصد به إلحاق شطر المدينة الشرقي بشطرها الغربي لناحية الهوية والسكان والعمران والثقافة، والمساحة المستهدفة بسياسات التخطيط الإسرائيلية تجاه القدس هي تلك الواقعة داخل الحدود البلدية، مع تطلع سلطات الاحتلال للتحول إلى حدود الجدار. ولما كان صراع التهويد محسوماً في الشطر الغربي من المدينة، فإن مساحة الخلاف في المواقف لا يغدو لها انعكاس كبير في ميدان الصمود ومواجهة التهويد، وإن احتفظت بوجاهتها في ميدان السعي لتحرير هذه الأرض، ويمكن انطلاقاً من ذلك الوصول إلى تعريف واضحٍ قابلٍ للاتفاق عليه لمدينة القدس عند العمل لمواجهة التهويد فيها: وهو النطاق الجغرافي لشرقي القدس الذي يسعى الاحتلال إلى عزله داخل الجدار، وامتداداته المعزولة والمطوقة بالجدار، وهي مساحة تشكل 290 كم^2 تقريباً.

ثانياً: إشكالية تعريف المسجد الأقصى المبارك

تعارفت الأوساط الإسلامية خلال القرن العشرين على تعريف البناء الواقع تجاه القبلة على أنه هو المسجد الأقصى المبارك، بينما انتشر الرمز للمسجد الأقصى المبارك بقبة الصخرة المذهبة في الأوساط الشعبية عربياً وإسلامياً. ومع تصاعد المكانة الرمزية للأقصى كمركزٍ للصراع خلال عقد التسعينات، بدأت الحركات الشعبية الإسلامية حملةً لـ«تصحيح» مفهوم المسجد، مؤكدةً أنه ذاك البناء ذو القبة الرصاصية الواقع تجاه القبلة، وليس قبة الصخرة ذات القبة الذهبية، ومؤكدةً في الوقت عينه أن ذلك البناء مهددٌ بالهدم، وأن الأنفاق ليست إلا لخلخلة أساساته والتسبب بسقوطه، وجاء هذا المنطق الافتراضي للخطر فرعاً لتصور المسجد كبناء، وليس انطلاقاً من قراءة موضوعية للواقع. وبينما كانت «الحملة التصحيحية» لمفهوم المسجد تمضي على قدمٍ وساق في هذا الاتجاه، كان اليمين الصهيوني الصاعد يبلور مقولاتٍ مغايرةً تماماً تجاه المسجد؛ إذ يبني مجسماتٍ تقوم على كامل مساحة تلة بيت المقدس، بنفس الأسوار القائمة فيها، مع أروقةٍ ملاصقةٍ للأسوار، ومبنىً كبير يتوسطها مكان قبة الصخرة. لقد سبق الوعي الصهيوني بالمقدّس المزعوم الوعي الإسلامي بالمقدّس القائم، وبينما كان الصهاينة يقدمون تعريفاً واضحاً للمقدس اليهودي على كامل ما ضمته أسوار تلة بيت المقدس[1]، كان الوعي الإسلامي يتخبط في منطقٍ افتراضي، وبينما كانت الصهيونية تؤسس لخطرٍ إحلالي تجاه المسجد الأقصى بكامل مبانيه وساحاته ومساحاته المزروعة، كان الوعي الإسلامي في أعلى سقوفه يقدم صورةً تجزيئية للخطر إذ يحصره بهدم المبنى ذو الأروقة السبعة في اتجاه القبلة.

1 انظر مثلاً مجسم المعبد الثاني المعروض في «متحف إسرائيل" الرّسمي غربي القدس، وقد بدأت مبادرة بناء هذا المجسم كمبادرة فردية من هانز كروش Hans Kroch مالك فندق هولي لاند Holy Land عام 1962، وتم بناؤه بإشراف آفي يوناه Avi-Yonah أستاذ الآثار في الجامعة العبرية، واكتمل بناؤه وبدأ عرضه للجمهور عام 1966، وقد طلب متحف إسرائيل نقله ليعرض ضمن المقتنيات القومية، وتم ذلك بالفعل عام 2006، انظر: http://www.english.imjnet.org.il/page_1382

أدّت هذه الإشكالية إلى تراجعاتٍ كبرى على الأرض، إذ قدّمت الصهيونية مقولة التقسيم الزماني والمكاني كمنهجية تدريجية على طريق الإحلال، بينما الوعي الإسلامي يكافح خطراً وهمياً مفترضاً على المسجد القبلي، بل ويرفض قبول تصريحات مهندسي لجنة الإعمار التي كانت تؤكد على متانة أساسات المسجد القبلي من منطلق تقديم الصراع الداخلي، ويرفض الاعتراف بخطر تقسيم المسجد الذي تنطق به الحقائق الموضوعية على الأرض، ويعتبره «تضليلاً» عن خطر الهدم إلى أن دخل التقسيم إلى مراحل متقدمةٍ من التطبيق بدءاً من عام 2010[1]، ليكتشف متأخراً جدية هذا الخطر، وينخرط بشكلٍ فعالٍ في مواجهته، ولتخوض الدول العربية في وقتٍ متأخرٍ جداً –خلال سنوات 2015 و2016- معركة إعادة تعريف مفهوم المسجد على المستوى الدولي.

لم تكن إعادة تعريف المسجد الأقصى المبارك تتطلب أكثر من عودةٍ جديةٍ إلى المصادر التاريخية ، وإعمال العقل في فهم العمارة القائمة في المسجد، لإدراك الوحدة المعمارية لكل ما تضمّه أسوار المسجد في مساحةٍ من 144,000 م^2

لم تكن إعادة تعريف المسجد الأقصى المبارك تتطلب أكثر من عودةٍ جديةٍ إلى المصادر التاريخية[2]، وإعمال العقل في فهم العمارة القائمة في المسجد، لإدراك الوحدة المعمارية لكل ما تضمه أسوار المسجد في مساحةٍ من 144,000 م^2، إذ تضم نسقاً لا يختلف عن المساجد الأموية القديمة في شيء، أروقة مسقوفة في جهة القبلة، وصحن غير مسقوفٍ للمسجد وأسوار تحدد مساحته ومآذن تقوم على أطرافه، ولم يكن فهم الأخطار المحدقة يتطلب أكثر من قراءةٍ موضوعية لأدبيات اليمين الصهيوني وجماعات المعبد الصاعدة، وكان من الممكن بالإجمال خوض هذه المعركة بكفاءةٍ أكبر بكثير، والواجب العاجل عربياً وإسلامياً هو نقل تصحيح المفهوم والخطر المحدق بالمسجد إلى مساحات وعي النخب والجماهير حتى تتمكن من الانخراط بفاعليةٍ في معركة حماية هويته وحصريته الإسلامية إلى أن يتحقق تحريره.

1 بدأت بعض الحملات التي قامت بها مؤسسات وشخصيات عامة بشكل محدود في عام 2004 أو قبله بقليل، ولكنها لم تتوسع وتحظ بالاهتمام والتغطية حتى عام 2010، مع تكثيف محاولات فرض التقسيم الزماني والمكاني للأقصى صهيونياً.

2 كنموذجٍ على المصادر التاريخية التي تعرّف المفهوم الإسلامي للمسجد انظر:

- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق أنور الباز وعامر الجزار، مجلد 27، ص12، حيث قال ابن تيمية: «فإن المسجد الأقصى اسم لجميع المسجد الذي بناه سليمان عليه السلام، وقد صار بعض الناس يسمي الأقصى المصلى الذي بناه عمر بن الخطاب رضي الله عنه في مقدمه، والصلاة في هذا المصلى الذي بناه عمر للمسلمين أفضل من الصلاة في سائر المسجد».
- مجير الدين العليمي الحنبلي، الأُنس الجليل في تاريخ القدس والخليل، ج2، تحقيق عدنان أبوتبانة (عمان: مكتبة دنديس)، ص63-64، إذ يقول العليمي:

«وقد تقدم عند ابتداء ذكر صفة المسجد الأقصى أن المتعارف عند الناس أن الأقصى من جهة القبلة الجامع المبني في صدر المسجد الذي به المنبر والمحراب الكبير، وحقيقة الحال أن الأقصى اسمٌ لجميع المسجد مما دار عليه السور، وذُكر قياسه هنا طولا وعرضاً، فإن هذا البناء الموجود في صدر المسجد وغيره من قبة الصخرة والأروقة وغيرها محدثة والمراد بالمسجد الأقصى هو جمع ما دار عليه السور كما تقدم».

ثالثاً: إشكالية العجز

أسست هزيمة عام 1967 لفكرة التفوق الإسرائيلي المطلق وبالتالي لتجنب مواجهة الدولة الصهيونية لدى النظام الرسمي العربي، واقتصرت المواجهات الفعلية بعدها على حرب عام 1973 التي جُيّر الانتصار المحدود المتحقق فيها لتحويل فكرة تجنب مواجهة إسرائيل إلى أمرٍ واقعٍ مشرّعٍ باتفاقية على الجبهة المصرية، وإلى أمرٍ واقعٍ معمولٍ به على سائر الجبهات الأخرى، ثم لم يلبث أن تحول إلى مسلمةٍ لا تحتمل الجدال مع توقيع اتفاقَي أوسلو ووادي عربة، ليمرّ اليوم 43 عاماً على آخر مواجهةٍ فعلية بين النظام الرسمي العربي والدولة الصهيونية، ولينتقل زمام الفعل إلى المقاومات ذات البعد الشعبي.

1- التوجه نحو المنظمات الدولية: مع استثناء خيار القوة عربياً، انحصرت مساحات الفعل في دعم الفلسطينيين من جهة، وفي التوجه إلى المواجهة السياسية والدبلوماسية من جهةٍ أخرى، فشهدت فترة السبعينات والثمانينات نشاطاً عربياً في المنظمات الدولية بعد فترةٍ من العزوف عنه، واستصدر العرب في عام 1968 القرار 252 من مجلس الأمن الذي اعتبر التغييرات الأحادية الإسرائيلية في القدس لاغيةً وباطلة[1]، وقرار 271 لعام 1969 عقب إحراق المسجد الأقصى المبارك والذي أضفى المشروعية الدولية على دور الأوقاف الإسلامية في إدارة المسجد الأقصى وصيانته وإعماره[2]، واستصدرت عام 1974 قرار 3236 الصادر عن الجمعية العمومية الذي أكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي استخدام المقاومة المسلحة في سبيل تحقيق ذلك، وتمكنت عام 1981 من إدراج القدس القديمة وأسوارها على لائحة التراث الإنساني العالمي في اليونيسكو، ثم على لائحة الإرث الإنساني المهدد بالخطر عام 1982. ورغم تراجع زخم هذا النشاط بُعيد اتفاقي أوسلو ووادي عربة، إلا أن التوجه للمنظمات الدولية بقي قائماً، وحافظت الدول العربية نسبياً على قدرتها على الخروج بقراراتٍ لصالح قضية فلسطين كما في الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في لاهاي تجاه الجدار العازل في عام 2004، وإعادة تأكيد التعريف الإسلامي للمسجد الأقصى المبارك في اليونيسكو عام 2016.

المعضلة الأساسية في هذا التوجه كانت غياب القدرة على استثمار هذه القرارات والمضي بها قدماً لتحقيق تغييرٍ في موازين القوى ولو جزئياً، ولعل المصدر الأساس لفشل الاستثمار يعود إلى أن اللجوء العربي لهذه الأبواب جاء بديلاً عن استخدام القوة وليس مرافقاً لها، وكان مجرد صدور القرارات هو سقف الإنجاز الذي تطلع إليه النظام الرسمي العربي.

1 https://unispal.un.org/DPA/DPR/unispal.nsf/0/46F2803D78A0488E852560C3006023A8
2 https://unispal.un.org/DPA/DPR/unispal.nsf/0/35941B603B4459B8852560C50061DC5E

2- إغلاق مساحات الفعل الشعبي مع توقيع اتفاقيات السلام: جاءت حرب الخليج الثانية عام 1990 لتعلن ميلاد نظام عالمي جديد يهيمن فيه على العالم قطبٌ أوحد لا منافس له هو الولايات المتحدة الأمريكية، وقد عزز هذا التغيير الكبير من توجه معظم النظام الرسمي العربي إلى استرضاء الولايات المتحدة متخذاً من التصالح مع الدولة الصهيونية وتحقيق مصالحها الحيوية مدخلاً لمدّ مظلة الشرعية الأمريكية واستدامة بقاء تلك الأنظمة في العصر الأمريكي الجديد. وقد أسهم الوصول إلى خيار التسوية في هذه البيئة شديدة الاختلال في فرض شروطٍ تهدد استدامة الصراع وتسمح للصهاينة والولايات المتحدة بالتطلع إلى فرض هزيمةٍ عربيةٍ وفلسطينية نهائية، ففرضت على الدول العربية شروطاً تمس بأصل حالة العداء مع الدولة الصهيونية في المناهج وقوانين التمويل والجمعيات، تعززت مع تداعيات هجمات سبتمبر عام 2001.

لقد كانت مساحة الدعم المالي للداخل الفلسطيني متنفس الفعل الشعبي الأساس منذ خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت، فجاءت إجراءات تقييد الفعل الشعبي وصولاً إلى ما يقرب من إلغائه خلال العقد الأول من القرن الحالي ليصبح التحويل إلى الداخل الفلسطيني مقتصراً على جمعية واحدة تقريباً في دولة تجمعها مع الصهاينة اتفاقية سلامٍ مثل مصر، وباتت تنحصر في أقل من 10 جمعياتٍ أردنية، علماً أن للدولتين قطاعاً مصرفياً عاملاً داخل أراضي الضفة الغربية، وكذلك الحال بالنسبة للجزائر والسودان، ويبدو أن دول الخليج العربي ماضية في النهج ذاته مع تفاوتٍ محدود بينها، حتى باتت دولة غير عربية مثل تركيا تشكل المتنفس شبه الوحيد لمرور التمويل العربي لمواجهة التهويد في القدس.

3- انتقال مقولات العجز للمستوى الشعبي: مع انحسار مساحات الفعل تجاه إجمالي القضية الفلسطينية، وارتفاع وتيرة التهديد على المسجد الأقصى في الوقت عينه، وجدت الحركات الشعبية نفسها مضطرةً إلى استيعاب الرغبة الشعبية لجماهيرها بالفعل، خصوصاً وأن الحركات الشعبية الإسلامية كانت مضطرةً للتفاعل مع العدوان المتصاعد على الأقصى كأحد أقدس المقدسات الإسلامية، فبدأت بإنتاج مقولاتٍ تحوّل الأفعال الفردية إلى أعمالٍ سياسية تضفي عليها الطابع «المقدسي»، فظهرت مقولات «ادرس للأقصى» و«اركض من أجل الأقصى» و«صيفك للأقصى» وحتى «جدّف للأقصى»، و«إذا أردت أن تحرّر الأقصى فأدّ الصلوات في المسجد القريب منك أولاً» وغيرها من المقولات التي تؤسس علاقاتٍ ميكانيكية وهمية بين الأفعال الاعتيادية لجميع الأفراد وتحقيق الأهداف الجامعة للأمة. هذا التوجه إذا ما استمرّ فإنه يهدّد بتحويل دور الحركات الشعبية إلى التخدير، وإلى تمرير أجندة النظام الرسمي العربي من حيث أرادت أم لم تُرِد، والمخرج الوحيد من هذا المأزق هو إعادة فتح آفاقٍ واضحةٍ للفعل والدعم والمساهمة في معركة حماية المسجد الأقصى من التهويد، وتحصينها وحمايتها بالالتفاف الشعبي حولها.

4- تقاذف المسؤولية والتلزيم: إن أحد التحديات المركزية أمام الأمة اليوم ببعديها الرسمي والشعبي هو استعادة القدرة على الفعل وإعادة استكشاف مساحات الممكن والعمل من خلالها، ومن ثمّ تطوير مساحة الممكن وتوسيعها، على أساس تحقيق تكاملٍ ضروري بين الفعل المقدسي في المقاومة والصمود والقائم على الأرض بمبادرةٍ ذاتيةٍ من أهل تلك الأرض، ورفده بأسباب البقاء والاستمرار والتطور والانتشار لتحقيق اختلالٍ تدريجي في ميزان القوى، ولا بد من اعتبار وقف تدهور سقوف الفعل الشعبي المتاح واستعادة القدرة على الدعم المالي والمعنوي الفعال مطلباً مركزياً للحركات الشعبية بمختلف أطيافها. لقد باتت تصريحاتٌ مثل «القدس خط أحمر»، أو أنها «برميل بارود» أو التحذير من «حرب دينية في المنطقة» أو مطالبة المجتمع الدولي بالتحرّك لا تقتصر على النظام الرسمي العربي والناطقين باسمه، بل باتت منتشرةً ومستمرةً على ألسنة قادة الحركات الشعبية بل وقادة حركات المقاومة، ما يشي باتساع كبيرٍ في مساحة العجز.

رابعاً: إشكالية الإرادة، والقراءة المختلة لميزان القوى:

وهذه الإشكالية في الحقيقة فرعٌ لسابقتها، إلا أن تداعياتها الخطيرة واتجاهها للنمو يستدعيان إفرادها في عنوانٍ خاص. لقد جاء الانخراط في العصر الأمريكي في الحالة العربية ليتماشى مع تطلعات الأنظمة بتجنب المواجهة وبتأسيس حالة رخاءٍ اقتصادي وشرعيةٍ شعبية ناتجةٍ عنها، تلغي الحاجة إلى العملية المضنية لإجابة أسئلة الهوية وتحديات النهضة، وتؤسس للأمر الواقع كنهايةٍ مقبولةٍ إذا ما نُظر إلى نتائجه الاقتصادية، وشكلت هذه القراءة المدخل الأساس لتَشَكُّلِ ما عرف بمحور «الاعتدال العربي». ومع تقدم الزمن وتحقق مكاسب اقتصادية حقيقية في دول الخليج العربي تحديداً انتقلت قراءة العصر الأمريكي من قراءةٍ لأمر واقعٍ مفروض إلى مصلحةٍ ترجى استدامتها، وهو ما عطّل القدرة اللاحقة على قراءة علامات نهاية ذلك العهد وتوجه العالم نحو نظامٍ عالمي جديد. وأمام تغيّر السياسة الأمريكية تجاه تلك الدول، وصراع تلك الدول المستجد مع إيران، لم تبادر إلى البحث في إمكانية امتلاكها لأدوات القوة والفعل، وإمكانية بناء سياسةٍ إقليميةٍ مستقلة، بل بدأت تياراتٌ فيها بالتطلع إلى الدولة الصهيونية كمدخلٍ لاستعادة مظلة الدعم الأمريكي وكمعادلٍ للكفة في صراعها الإقليمي مع إيران، رغم سياسة الدولة الصهيونية التي باتت معلنةً لتقسيم المسجد الأقصى زمانياً ومكانياً، وتصاعد وتيرة تهويد القدس والاستيطان وعدم تقديمها أي تنازلٍ يذكر على المسار الفلسطيني.

خامساً: إشكالية تقديم الخلاف الداخلي

ولعل هذه الإشكالية هي الأكثر وضوحاً وتجلياً، ولا يحتاج المرء إلى كثير عناءٍ في التعرف إليها، فسلوك جميع الأطراف تقريباً يجعلها في صدر تلك الإشكاليات. لقد ضمِن الغرب تأجيل إمكانية عودة المشرق العربي إلى المنافسة لعقودٍ طويلةٍ من الزمن إذ تمكّن من إدخاله في مرحلة إعادة تعريف الهوية في ظروفٍ غير مواتية وتحت حضوره المباشر. في بيئة صراع الهوية تطفو دوماً إلى السطح المقولات التي تساوي المنافس الداخلي بالعدو الخارجي، بل تجعل المنافس الداخلي أشد خطورة، وتبدأ بمقولات تطهير الصف وتنظيف البيت الداخلي، ويمسي تعريف الداخل والخارج رخواً وغير متفقٍ عليه بما أن الهوية الجامعة غائبة وغير معرّفة، فالمُعرّف المذهبي للهوية يرى كل من هم خارجه مساوين للصهاينة إن لم يكونوا أنكى، وكذلك المعرّف الطائفي والقومي والأيديولوجي، وفي حالة فوضى كهذه لا يعود للدور الموضوعي الذي يقدمه أي طرفٍ في الصراع الوجودي الأهم مع العدو الخارجي أي وزنٍ حقيقي.

1- نزعة التصفية: لعل هذه النزعة تُشكل التجلي الأكثر تدميراً لإشكالية تقديم الخلاف الداخلي، والأمثلة عليها كثيرة نبدأ بأحدثها وأقربها للموضوع. جاء التجريم الإسرائيلي في عام 2015 للحركة الإسلامية في الأراضي المحتلة عام 1948 وسط ترحيبٍ وشماتةٍ من قطاعٍ عريض من المخالفين أيديولوجياً لتلك الحركة، على اعتبار أن تلك الحركة تنتمي لأطروحة «دولة الخلافة» وليس إلى أطروحة «الوطن الفلسطيني» وبالتالي فإن إخراجها عن القانون لا يغير في الصراع شيئاً، بل يتيح مساحةً للقوى الوطنية لتصحيح البوصلة[1]. على الجهة الأخرى كانت دول عربية مؤثرة في الشأن الفلسطيني تتفرج على تصفية تلك الحركة إسرائيلياً بغبطة، فلم تحرّك ساكناً ولم تدن السلوك الإسرائيلي وأسهمت في حجب أبواب الشرعية والتواصل العربي عن تلك الحركة[2]. لم يُجب أحدٌ من هؤلاء عن سؤال الدوافع الصهيونية للحظر، ولا عن سؤال

لقد ضمن الغرب تأجيل إمكانية عودة المشرق العربي إلى المنافسة لعقودٍ طويلةٍ من الزمن إذ تمكّن من إدخاله في مرحلة إعادة تعريف الهوية في ظروفٍ غير مواتية وتحت حضوره المباشر

1 انظر مثلاً: في 2016/10/27 نشر رجا زعاترة عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي وعضو مكتب جبهة السلام والمساواة مقالاً بعنوان «نعم، من يتعاطف مع داعش ليس وطنياً» قال فيه: «إنّ من يتعاطف مع الدواعش لا يمكن أن يكون وطنيًا، حتى إذا تلفّح بعشر كوفيات، وحتى لو «لاحقته وحظرته» إسرائيل عشرين مرّة»، وهو مقال جسد رأياً تبناه تيار من المختلفين مع الحركة الإسلامية فكرياً على مواقع التواصل الاجتماعي عندما صدر قرار الدولة الصهيونية بحظر الحركة.

2 رغم أن هذه الحركة شكّلت الرافد البشري الأساسي لحماية المسجد الأقصى المبارك، ورغم أن هذا يصب مباشرة في دفع الإحراج عن الأردن الذي يتولى مسؤولية الوصاية على المسجد وإعماره وإدارته، ما يجعله متقاطعاً معها في المصالح من الناحية الموضوعية، إلا أنه ظل في معظم الأحيان يتبنى موقفاً منها على أساس تصنيفها الأيديولوجي كفرعٍ لحركة الإخوان المسلمين، وكان قادتها ممنوعون من دخول الأردن إلا بتنسيق خاص وفي حالاتٍ محددةٍ جداً.

الدور الموضوعي لتلك الحركة في حماية القدس والأقصى شعبياً، ولا عن سؤال كيفية تغطية ذلك الدور إذا ما غابت، كان المهم أنها ستزول. مرّ العام 2016، ولأول مرة منذ 20 عاماً لم تعقد محطة التعبئة الجماهيرية للأقصى في الداخل الفلسطيني، ولم يجد المرابطون من يدعمهم مالياً، وفقد المقدسيون رافداً مهماً لصمودهم على جميع الأصعدة؛ باتت الأوقاف الاردنية مضطرةً لمضاعفة أعداد حراسها، ولوضعهم هم في الميدان في مواجهة الاقتحامات وهي التي كانت تتجنب المواجهة مع الاحتلال بكل الأشكال، وباتت مضطرةً لرصد الاقتحامات والحديث عنها، بعد أن كانت حركة شعبية تكفيها تلك المؤونة وتمنحها هامش مناورةٍ أوسع بكثير، ولا يزال سؤال الدور الغائب ومن سيغطيه مفتوحاً حتى يومنا هذا.

الأمثلة على تقديم الصراع الداخلي كثيرة وعديدة، وبينها العزلة السياسية العربية والفلسطينية المفروضة على حركتي حماس والجهاد الإسلامي، والإسهام في جهود تصفيتهما رغم أنهما تشكلان القلعة المتقدمة للمقاومة الفلسطينية بغض النظر عن أي تفاصيل، ورغم الغياب التام لجواب البديل والحلول في حال تمت للصهاينة تصفيتهما لا سمح الله، وكذلك الحال لنزعة الشماتة والرغبة في انخراط المقاومة اللبنانية أكثر في الأزمة السورية باعتبارها مدخلاً لتصفيتها، دونما جوابٍ على سؤال الردع لإسرائيل في جنوب لبنان إن غابت، ودونما اعتبارٍ حتى لكون استمرار ذلك الانخراط مدخلاً للمزيد من الخسارة الداخلية المؤذية للجميع.

2- نزعة الحصرية الأيديولوجية: تميل معظم الحركات الشعبية إلى خلط الاعتبار الأيديولوجي بالتحرري، وتميل إلى نقل دورها من مشروع تحرري يحاول من خلال تجربته تقديم نموذج ناجح فيحظى بالالتفاف الجماهيري، إلى اعتبار مقدماتها ناجحةً سلفاً، وإلى اعتبارها المدخل الحصريّ الوحيد للتحرير، وإلى وضع مواصفاتٍ صارمةٍ لا تنطبق إلا على أيديولوجيتها وأتباعها، مع أن التجربة التاريخية أثبتت أن المقاومين الصادقين والمؤثرين جاؤوا من مختلف الأطياف والخلفيات، ولم تحتكرهم حركة أو تيار في يومٍ من الأيام، لأن المجتمع في الأساس يملك مخزوناً حضارياً وثقافياً يمكنه من استدامة إفرازهم رغم تتابع الحركات والأيديولوجيات. صحيح أن بعض الحركات والأفكار قد تكون أقرب إلى فهم التكوين الاجتماعي والبناء على نقاط قوته وأقدر بالتالي على تأطير طاقاته، إلا أن هذا لا يجعلها هي مصدر تلك الطاقات، ومن هنا فإن مقولات الحصرية الأيديولوجية لقضية القدس لا يمكن أن تصمد موضوعياً، بل كل ما تفعله أنها تعرّض القضية الجامعة لإمكانية الخلاف والتنازع.

3- المقدمات الافتراضية: يمكن جمع الحراكات النهضوية والإصلاحية التي نشأت منذ بداية القرن العشرين في ثلاثة سياقات كبرى: الأول هو القومي، والثاني هو الإسلامي، والثالث هو التغريب أو التوجه نحو نسخ التجربة الغربية الليبرالية كما هي. لقد قدّم التياران القومي والإسلامي مقولاتٍ

اعتبرت تحقق النهضة متطلباً سابقاً للتحرير، فأعطيا الأولوية للإصلاح الداخلي على مواجهة العدو الخارجي، فطرَحَت القومية العربية مقولة الوحدة العربية مقدمةً ضرورية لتحرير فلسطين، وطَرحت الحركات الإسلامية مقولة الخلافة الإسلامية كمقدمةٍ ضرورية للتحرير، وقد اضطرت الحركات المقاومة التي نشأت من رحم هذين التيارين العريضين إلى قلب مقولاتهما الافتراضية حتى تؤسس نفسها، فاضطرت فتح إلى قلب المقولة القومية لتقول إن تحرير فلسطين هو المدخل إلى تحقيق الوحدة العربية، بينما تبنّت حماس مقولة الحفاظ على جذوة الجهاد في فلسطين كمقدمة ضرورية لجمع الأمة تحت راية تحريرها.

لقد جاءت هذه المقدمات الافتراضية متسقةً منطقياً، لكنها غير ممكنة موضوعية، والمساحة الضرورية لتحقيق النهضة الداخلية لا يمكن أن تتاح بوجود قاعدة متقدمةٍ مغروزةٍ في العمق العربي تمنع تواصله الجغرافي وتستديم استثمار كل خلافٍ تنتجه عملية إعادة تعريف هذه الهوية، ومن هنا فإن مقولات حركات المقاومة أثبتت جدارتها، فهي إذ تفتح جبهة المواجهة مع العدو الخارجي تتيح ميداناً مفتوحاً لتقديم الإجابات الحضارية في إطار التحرر ووضع الجهد والطاقات في مواجهة الخارج لا في مواجهة المنافسين الداخليين.

4- الاستخدام والتجيير: في ظل تقدّم مقولات تعريف الهوية على المواجهة مع المحتل واتخاذها مدخلاً ضرورياً للوصول إلى التحرير، تمسي كل معارك إعادة التعريف مع المنافسين الداخليين متطلباً أساسياً للتحرير، وتظهر هنا مقولات «الطريق إلى القدس» لتضفي الشرعية على المخاضات الداخلية بغضِّ النظر عن صلتها الموضوعية بتحرير القدس فعلاً، ولن يحتار الباحث كثيراً حتى يجد تلك المقولات مستمرة الحضور منذ احتلال القدس حتى يومنا هذا، فالطريق إلى القدس مرّ من عواصم عدة في طريق إسقاط الانظمة «الرجعية» وإقامة أنظمة «تقدمية» مكانها، ومرّ من عواصم أخرى إذ حاول أن يحيلها دولاً للمقاومة، وما زال يتبدل ليمرّ بمدنٍ أخرى في كل مخاضٍ داخلي مستجد[1].

---

1 انظر على سبيل المثال –لا الحصر- إلى المحطات الآتية:

1- بتاريخ 1963/11/23، خطب الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر ببور سعيد بمناسبة «عيد النصر السابع»، وبعد أن هتفت الجماهير مطالبة له بالحديث عن فلسطين قال: «والصبح أنا سمعت هتاف إخواننا الجنود اللى جايين من اليمن وبيقولوا من اليمن إلى فلسطين، إخواننا أفراد الفوج العاشر اللى جايين من اليمن ولسه ما روحوش بيوتهم وبيقولوا من اليمن لفلسطين أيضاً دلوقت بيخلينا نشعر بالثقة، زى ما قلت لكم فى الأول أراد لنا ربنا دايماً ان احنا نشعر بالثقة وان احنا بتقابلنا ظروف نشعر بالثقة، معركتكم فى اليمن هى معركة فى الطريق إلى فلسطين، المعركة ضد الرجعية هى معركة فى الطريق إلى فلسطين، حنتكلم على فلسطين بعد كده»:
http://nasser.bibalex.org/Data/website%20html/Nasser/Nasser--Protect/ website/0024631223/0065/0053/.htm

2- في ذروة سنوات الحرب الأهلية، قال الشهيد أبو إياد صلاح خلف، القيادي والمؤسس في حركة فتح مبرراً الانخراط الفلسطيني في عمق الحرب الاهلية اللبنانية: «الطريق إلى القدس يمرّ من جونية».

3- في 2015/7/10 خطب الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله في خطاب يوم القدس العالمي، قائلاً إن «طريق القدس يمرّ بالقلمون وبالزبداني وبحمص وبحلب وبدرعا وبالسويدا وبالحسكة»:
.https://www.youtube.com/watch?v=WcXW9AbMS3c

4- تقرير متلفز لشبكة البحرين اليوم المعارضة تتحدث فيه بأن الطريق إلى القدس يمر بإسقاط النظامين السعودي والبحريني، .https://www.youtube.com/watch?v=n-PbQaKlAYU

الثابت بالتجربة التاريخية أن كل الطرق التي التفت لتمرّ بمدنٍ وعواصم عربية لم تصل إلى القدس حتى يومنا هذا، والقراءة الموضوعية لمصير هذه التجارب تعيد التأكيد على حقيقة يبدو الالتزام بها عصياً رغم بداهتها: الطريق إلى القدس يمرّ بالصراع مع المحتل وحده.

5- تعثر تطهير مساحة الاتفاق على القدس: نشأ الاتجاهان النهضويان القومي والإسلامي في العقود الأولى من القرن العشرين، واحتُل المركز الحضاري للقدس في العقد السادس منه، مع ذلك لم يتبلور اللقاء بين التيارين على هذه القضية إلا في عام 2001 [1]، أي بعد 34 عاماً على احتلال المدينة، وبعد أكثر من 70 عاماً على تبلور التيارين في حركاتٍ سياسية، بتأسيس مؤسسة القدس الدولية. ورغم أهمية حصول هذا اللقاء في نهاية الأمر، إلا أن تأخره لعقودٍ من الزمن هو تجلٍّ مهم لتقديم مساحات الخلاف الداخلي على الاتفاق على قضية القدس، وإذ تمكن هذا الاتفاق من الازدهار خلال العقد الأول من القرن الحالي إلا أنه عاد للتراجع والانزواء في العقد الثاني إثر انطلاق موجة الثورات العربية وتباين موقف التيارين منها، وعودة الخلاف الداخلي ليتصدّر التناقض مع المحتل الخارجي.

6- محدودية الموارد الموجهة للقدس: البحث في تقديرات الدعم العربيّ والإسلاميّ الذي يُقدّم للمجتمع المقدسي ومؤسسات مواجهة التهويد وحماية هوية القدس وتثبيت صمودها، في مقابل ما تحصده أية قضية داخلية أو حتى إنسانية خارجية يدعو للعَجَب. إن الوصول إلى أثرٍ فعَّال في القدس لا يتطلب مئات ملايين الدولارات سنوياً، بل يحتاج إلى أرقام قد لا تزيد عن واحدٍ في خانة العشرات في كلّ عام مع فهمٍ لطبيعة المعركة وتوجيهٍ للموارد بكفاءة وفعالية، ورغم تواضع هذه الميزانيات أمام قدرات الدول والأحزاب والتيارات العربية، بل وحتى الأفراد العرب، إلا أن المؤسسات المختصة فيها تضطر للذهاب إلى بوابات العمل الخيري التقليدي وإلى وضع مشروعات القدس إلى جوار مشروعات الأيتام والأرامل والكسوة والإطعام وحفر الآبار، رغم ما لمعركة حماية هوية القدس من أولوية حضاريةٍ ومركزيةٍ رمزيةٍ وموضوعية، وتواضع الأرقام المطلوبة التي يمكن التكفل بها بقرارٍ واحد. في مواجهة ذلك تشكل القدس مورداً من موارد الإجماع الصهيوني يضخ فيها تمويل حكومي يقارب المليار ونصف المليار دولار سنوياً، وتمويلٌ شعبي محليّ وغربي يقترب بالرقم من خانة المليارين سنوياً.

إزاء هذا كله، فإن تقديم تحرير القدس ومواجهة تهويدها كعنصرٍ جامعٍ محل اتفاق، لكونه قادماً من عدو خارجي يغتصب مدينة لا خلاف على مكانتها عربياً ولا على قدسيتها إسلامياً، قد يكون أول عناصر الاتفاق التي تسمح بتخفيف حدة صراعات الهوية التي لم تخرج حتى الآن بأي نتيجةٍ موضوعيةٍ أو بأي قاسمٍ مشتركٍ بكل أسف، وقد يكون الاتفاق على العدو الخارجي أول أدوات تعريف الهوية الجامعة التي تضع كل من يعاديه ويعادي تهويده للقدس في إطار هذه الهوية، ولعل حدة

1 موقع الإسكوا الرسمي، المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية في غرب آسيا، تعريف مختصر بمؤسسة القدس الدولية: https://www.unescwa.org/al-quds-international-institution .

صراعات الهوية الحالية دونما حسم أو غَلَبة تُشكِّل في مكانٍ ما قناعةً جامعةً للبحث عن مخرجٍ منها ولو بعد حين، والمنظور موضوعياً أن الاتفاق على القدس هو المخرج الجامع الوحيد المتوفر حتى الآن.

إنّ تقديم تحرير القدس ومواجهة تهويدها كعنصر جامع محل اتفاق، لكونه قادمٌ من عدو خارجي يغتصب مدينة لا خلاف على مكانتها عربياً ولا على قدسيتها إسلامياً، قد يكون أول عناصر الاتفاق التي تسمح بتخفيف حدة صراعات الهوية التي لم تخرج حتى الآن بأي نتيجةٍ

إن إتاحة الاتفاق على القدس كبابٍ للخروج من دوامة صراعات الهوية الحالية يتطلب تقديم تدرّجٍ من التوافقات عليها فلسطينياً وعربياً وإسلامياً، ويتطلب تظهير تلك التوافقات في خطواتٍ تدريجية تفتح هذا الباب أمام مختلف الأطراف المتصارعة في شتى الساحات، وإذا كان الاتفاق فلسطينياً على استراتيجية التحرير متعذر، فإن الاتفاق على درء التهويد عن القدس قائم ويحتاج إلى تظهيرٍ في وثيقة سياسية، وفي ممارسةٍ تؤسس نموذج نجاحٍ عملي، من الممكن بعدها الانتقال إلى بناء توافقاتٍ عربيةٍ وإسلامية في شتى المجالات، ومن الممكن لمؤسسة القدس الدولية تحديداً أن تلعب دوراً محورياً في هذا الإطار إذا ما أدرك اللاعبون الأساسيون فيها ذلك.

سادساً: النظرة الأحادية للصراع

منذ احتلال مدينة القدس انصبت الجهود على التأسيس لتحريرها، ورغم إدراك مختلف الأطراف أن عملية التحرير ستكون مهمةً حضاريةً طويلة الأمد وشائكة المسار، لم يُلتفت بما يكفي إلى فكرة ما سيحصل للمدينة حتى ذلك الحين، وإلى إمكانية إعاقة أهداف المحتل فيها أو حتى تعطيلها رغم سيطرته العسكرية عليها. لقد كان الالتفات إلى هذه الإمكانية يتطلب إدراك طبيعة الصراع الدائر على أرض فلسطين، فهو صراع يدور في جوهره بين دولة تملك ماكينة عسكرية وسياسية وإعلامية هائلة بما يتوفر لها من دعم، تواجه مجتمعاً أثبت أنه يمتلك مخزوناً حضارياً ثرياً ونسيجاً اجتماعياً قادراً على التحمل إلى ما وراء حدود التصور، وقدرةً مستمرةً هائلةً على توليد الإبداعات الفردية. لقد جاءت الانتفاضة الأولى عام 1987 لتلفت الأنظار إلى هذه الحقيقة الغائبة، وكان الواجب منذ ذلك الحين الالتفات إلى بناء معادلةٍ جديدة: الاستثمار في المجتمع في مواجهة الدولة وتعزيز صموده وإمكاناته في مواجهتها وصولاً إلى إنهاكها التدريجي وإعادة فتح المجال للحسم معها عسكرياً.

كان لا بدّ من تأسيس استراتيجيتين متوازيتين: واحدة للتحرير، وواحدة للصمود والمقاومة، وهذا ما توفر للضفة الغربية بُعيد انطلاق الانتفاضة الأولى، أما في القدس المستهدفة بالأسرلة والتهويد والطرد التدريجي لأهلها فكان لا بد من استراتيجيةٍ خاصة بها تفرد لها أدواتٍ وآليات خاصة تواجه أدوات المحتلّ وآلياته، وهي استراتيجية الصمود ومواجهة التهويد، وهي التي لم تحظ بمحاولاتٍ جديةٍ لبلورتها ولا لتطبيقها حتى الآن.

سابعاً: غياب الاستراتيجية الموحدة

التفكير في استراتيجية الصمود ومواجهة التهويد كان غائباً ابتداءً، ولم يحضر إلا في نهايات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، رغم ما أثبته هذا الصمود من جدارةٍ ومن جدوىً في تعطيل أهداف التهويد في المدينة، ولأن التفكير فيه حديث فلم تتبلور فيه استراتيجيات واضحة حتى الآن.

لقد قدمت السلطة الفلسطينية 3 محاولاتٍ لتقديم ما عرف بـ «الاستراتيجيات القطاعية لشرقي القدس» بتمويلٍ أوروبي[1]، إلا أنها في العموم جاءت في إطار الفهم الخدماتي وتولي المسؤولية المدنية عن الفلسطينيين كما تفهمه السلطة وتمارسه في المناطق الأخرى، فجاء ليتحدث عن تقديم الخدمات والتوسع فيها، وليقترح بنىً وهياكل رسمية يمرّ عبرها هذا التمويل، جاءت باختصار لتكرار تجربة سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني في القدس من خلال بنىً مدنية تمارس أدواراً أقرب للسلطة المدنية، لكنها أغفلت كون الدولة الصهيونية معنية بإفشال أية محاولةٍ كهذه، وأنها حريصةٌ على تكريس أحادية السلطة والمرجعية في المدينة لصالحها. لم تتمكن تلك الاستراتيجيات من تحليل مكامن القوة في المجتمع والتفكير في دعمها والبناء عليها لتكون استراتيجيات صمودٍ بحق، وهذا ما يفسر عدم تطبيق شيءٍ منها على مدى عقدٍ من الزمن رغم نقلها لتُتبنى كما هي دون نقدٍ أو مراجعة على مستوى منظمة التعاون الإسلامي.

1 أجرى الباحث قراءةً نقديةً تفصيلية لهذه الاستراتيجيات الثلاث ستنشر قريباً في دراسةٍ مستقلةٍ بإذن الله، ولا يتّسع نطاق البحث لتناولها هنا.

توصيات

1- العمل الفوري على توسيع مساحة التوافق على القدس وتظهيرها فلسطينياً وعربياً وإسلامياً ليشكل التوافق عليها بوابةً مفتوحةً للخروج من صراعات الهوية إلى قاسم مشترك، بدءاً من التوافق على استراتيجيةٍ لصمود القدس وتثبيت أهلها تشكل نموذجاً نظرياً وعملياً ناجحاً، والتدرّج في تقديم مجموعة وثائق وبرامج عمل سياسية وثقافية تعيد الالتفاف حول الثابت الوحيد الموجود في هذه الأمة حتى الآن، وهو الالتفاف حول القدس في وجه الاحتلال الخارجي.

2- التوافق على سمو قضية القدس فوق الصراعات الداخلية، وتخصيص موارد ماليةٍ وإنسانية أكبر، بشكلٍ يسمح بإنجاح مشروع مواجهة التهويد وتعزيز الصمود فيها.

3- استثمار مساحات الفعل الممكنة لدعم القدس، ومحاولة استعادة ما فقدته الحركات العربية الشعبية من مساحة للفعل مستفيدة من العدوان المتصاعد على الأقصى كرافعةٍ لمطلبها باستعادة تلك المساحة، والخروج من حالة العجز الشعبي بصناعة نماذج نجاحٍ وتأثير.

4- إعادة الأولوية للتوافق القومي-الإسلامي، والتوافق السني-الشيعي، والتوافق الإسلامي المسيحي حول القدس، والمتجلّي في مؤسسة القدس الدولية، من خلال إعادة مختلف الأطراف المؤتلفة فيها تفعيل دورها وحضورها. إذا ما كانت معظم الساحات الداخلية هي مساحات اختلافٍ وصراع بسبب المواقف المتباينة للطرفين، فلتكن مؤسسة القدس الدولية هي المؤسسة التي تبقى هذه التباينات خارجها، ويتجلى فيها الاتفاق على ثابتٍ أساسي مهدد تهديداً مصيرياً، هو القدس وهويتها العربية والإسلامية.

5- التصدي للتوجه الكارثي العربي للتطبيع بالتزامن مع تصاعد الخطر الصهيوني على المسجد الأقصى ومدينة القدس وهويتها، وقد يكون تظهير مساحة الوفاق على القدس رافداً ورافعةً للتصدي لجهود التطبيع هذه ولإغلاق الباب أمامها.

6- التوافق على تعريفاتٍ مشتركةٍ وواضحة لمدينة القدس كما عرفت في الورقة وللمسجد الأقصى المبارك كذلك، للبناء عليها في استراتيجية حمايتهما.

7- طرح استراتيجية للصمود ومواجهة التهويد لتكون محل نقاشٍ وإثراء تمهيداً لتبنيها كوثيقة استرشاديةٍ جامعة لكل الجهات العاملة في تعزيز الصمود ومواجهة التهويد، والبناء عليها لتوسيع طيف المنخرطين في هذه المواجهة انطلاقاً من الرؤى والأهداف والأدوات والوسائل التي ستقدمها هذه الاستراتيجية.

ورقة

الدور الأردني: الواقع وآفاق التأثير

د. رياض حَمُّودة ياسين

- حاصل على درجة الدكتوراه في الآداب والعلوم الإجتماعية، التخصص العام: التاريخ الثقافي.
- أستاذ جامعي وكاتب ومحلل سياسي، أشرف على ملف القدس في اليونيسكو ووزارة التربية والتعليم الأردنية.
- عمل باحثًا ومحررًا أساسيًا في الموسوعة الفلسطينية الميسرة المحدثة.
- له العديد من الأبحاث والمؤلفات أهمها:
  - تاريخ القدس السياسي والحضاري.
  - موجز تاريخ القدس، السجل الزمني للمدينة.
  - التراث الثقافي للقدس في القوانين والمعاهدات الدولية.
  - البيروني ودوره في الكتابة التاريخية.
  - تاريخ القدس تحت الحكم الفرنجي.



أولاً: القدس من التدويل الى الاحتلال

تحظى مدينة القدس باهتمام دولي بسبب شخصيتها الدينية والتاريخية في المقام الأول[1]. فالمدينة ذات أهمية بالغة لمعتنقي اليهودية والمسيحية والإسلام، وهو ما أكسبها طابعًا عالميًا انعكس في النصوص الأساسية التي خصّصتها الجمعية العامة للأمم المتّحدة لحماية الأماكن المقدسة من دون تمييز بين هذه المقدسات وتلك. وتتجلى هذه الصفة العالمية أيضًا في النصوص المتعلقة بجعل القدس كيانًا مستقلاً لا يخضع لسيطرة أي قومية[2]. وهنا يلاحظ بأنّ القرار رقم 181 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1947/11/29 قد أعطى القدس خصوصية من خلال ما ورد في المادة الثالثة من الجزء الأول منه بحيث «تنشأ في فلسطين الدولتان المستقلتان العربية واليهودية، والحكم الدولي الخاص بمدينة القدس»[3]. وفي قرار التقسيم توصية بأن يكون لمدينة القدس كيان منفصل (Corpus Separatum) خاضع لنظام دولي خاص، تتولى الأمم المتحدة إدارته، ويُعيّن له مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة[4].

يؤشر الاعتراف بخصوصية القدس إلى أكثر من أمر؛ فهناك توجه بجعل المدينة بمنأى عن أيّ نزاع سياسي وعسكري بوصفها تحتفي برمزية من نوع معين ليست بالضرورة سياسية فقط، بل قد تحمل بعدًا ثقافيًا. فالتدويل تنظيم لا يهدف إلى الاستقلال وتقرير المصير حسب رغبات أبناء المنطقة المدوّلة، وإنما يهدف إلى رعاية المصالح المشتركة بالنسبة إلى الوضع الاستراتيجي أو الأهمية الدولية ذات الطابع الإنساني أو الديني أو الاقتصادي للمنطقة المدوّلة[5].

وكانت هناك موافقة من الطرف العربي على اقتراح هيئة الأمم المتحدة بتطبيق نظام التدويل على المدينة على الأقل في هذه المرحلة. أما «إسرائيل» فقد رفضت هذا الاقتراح، واقترحت أن يطبّق على الجانب الذي يسيطر عليه الأردن أي القدس الشرقية فقط ، وقد رفض الأردن قبول العرض الأممي، خصوصًا أنّ المقصود كان تدويل القدس الشرقية فقط[6].

1 رائد فوزي داوود، فكرة التدويل في القانون الدولي وتطبيقاتها في ضوء قرارات الامم المتحدة المتعلقة بمدينة القدس، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط 1، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2003، ص105.

2 وليلم ثوماس ماليسون وسالس ف. ماليسون، تحليل لقرارات الأمم المتحدة الرئيسية المتعلقة بقضية فلسطين، الأمم المتحدة، نيويورك، 1979، ص55-56، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، السنوات1947-1974، إعداد مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1993، ص4، وراجع: الأمم المتحدة، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية، القرارات ص131-132، 9/16-1947/11/29، القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، ط1، مجلس القدس العالمي، بيروت، 1998، ص54.

3 قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين، 1947-1972م، جمع وتصنيف سامي مسلم (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مركز الوثائق والدراسات، أبو ظبي، 1973م، ص4-13.

ومحمود عواد، القدس في قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، 1995، ص3.

4 كارين أرمسترونج، القدس مدينة واحدة وعقائد ثلاث، ترجمة فاطمة نصر ومحمد عناني، القدس، 1996، ص620.

5 سالم الكسواني، المركز القانوني لمدينة القدس، ص163.

6 كيت ماجواير، تهويد القدس، الخطوات الإسرائيلية للاستيلاء على القدس، الآفاق الجديدة بيروت، ط الأولى، 1981، ص18.

وقد خضعت معظم الأراضي المخصصة في قرار التقسيم للدولة العربية المقترحة للسيطرة الفعلية الأردنية. ومع نهاية عام 1948م كانت «إسرائيل» قد استولت على كل فلسطين باستثناء الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة. وفي هذه الأثناء، عقد اتفاق هدنة بين «إسرائيل» والأردن في رودس بتاريخ 1949/4/3 [1]. وتضمّن الاتفاق حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة والأماكن التعليمية والمقبرة على جبل الزيتون[2]. فالقدس من القضايا التي تفاهم عليها الطرفان الأردني والإسرائيلي، حيث استبعدا صيغة الوصاية الدولية التي كانت الأمم المتحدة قد أقرّتها، واتفقا عبر المفاوضات السرية على اقتسام المدينة بحيث تحتفظ «إسرائيل» بالقدس الغربية بكاملها، ويحتفظ شرق الأردن بالقدس الشرقية بمعظمها، بما في ذلك البلدة القديمة ومقدّساتها[3].

باتت «إسرائيل» بحكم القانون الدولي تعترف بالوضع الخاص للأماكن المقدسة في القدس والتي خضعت فعليًا للسيطرة الأردنية

وقد سيطر الأردن على الجزء الشرقي للمدينة، بموجب اتفاقية الهدنة عام 1949، والتي كان من أهم بنودها الإبقاء على الوضع الراهن للمدينة، بمعنى أن يظلّ تقسيم المدينة كما هو، القسم الشرقي تحت السيطرة الأردنية، والقسم الغربي تحت السيطرة الإسرائيلية، مع رفض أي مقترحات دولية أو عربية تناقض هذا الواقع، وهو الاتفاق الذي أسس للأمر الواقع داخل مدينة القدس[4].

باتت «إسرائيل» بحكم القانون الدولي تعترف بالوضع الخاص للأماكن المقدسة في القدس والتي خضعت فعليًا للسيطرة الأردنية، على الرغم من وجود قرار التقسيم الذي ينصّ على فصل المدينة وتدويلها، فلم تستطع «إسرائيل» المناورة والمطالبة بالسيطرة على القدس الشرقية من منطلق أنّها تدرك احتلالها للشطر الغربي من المدينة عام 1948، ودلالات ذلك كونه يمثّل اعتداءً صارخًا على القانون الدولي. وهنا تم تجاوز مسألة «المركز القانوني لمدينة القدس» كما طُرح في قرار التقسيم لعام 1947م، ونُسخت فكرة التدويل بصيغتها الأولى ليبدأ الحديث عن الوضع القائم أو الوضعية الحالية أو الأمر الواقع أو الوضعية الأصلية.

1 محمد علوان، القانون الدولي العام : وثائق ومعاهدات دولية، نشر بدعم من الجامعة الأردنية، عمان، 1978، ص551.
2 راجع حرب فلسطين 1947-1948 الرواية الرسمية الإسرائيلية، ترجمه عن العبرية أحمد خليفة وقدم له وليد الخالدي، وراجع الترجمة سمير جبور، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط2، نيقوسيا، قبرص، 1986م، ص706.
3 وليد الخالدي، خمسون عامًا على حرب 1948م أولى الحروب الصهيونية العربية، دار النهار، بيروت، ط1، 1998م، ص144.
4 أسامة حلبي، بلدية القدس العربية، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية PASSIA، 1993، ص25-26.

ثانيًا: البعد القانوني للقدس تحت السيطرة الأردنية 1950-1967م

ظلّت الضفة الغربية، بما فيها الجزء الشرقي من مدينة القدس، جزءًا لا يتجزّأ من الأردن منذ عام 1950 حتى حرب حزيران/يونيو 1967، وذلك بعد القرار الذي اتخذه مجلس الأمة الأردني في 1950/4/24م بتوحيد الضفتين الشرقية والغربية[1]. وقد أصبح الأردن صاحب السيادة في الضفة الغربية وفي القدس الشرقية عقب مؤتمر أريحا والانتخابات النيابية في الضفتين التي جرت بتاريخ 1950/4/11م. حتى لو اعتبرنا أن الأردن كان قد ضمّ الضفة الغربية والقدس الشرقية بصورة غير شرعية، فقد كان على أقل تقدير بمثابة وصي على هاتين المنطقتين الى أن تحل القضية الفلسطينية. وقد صدرت تأكيدات من البرلمان الأردني بأنّ توحيد الضفتين لن ينتقص من التطلعات الوطنية للفلسطينيين[2].

وقد رفضت جامعة الدول العربية هذا القرار[3]، وكادت أن تطرد الأردن على إثره من جامعة الدول العربية حيث قرّر مجلس الجامعة أنّ «ضمّ فلسطين العربية من أي دولة عربية يُعدّ خرقًا لميثاق الأمم الجامعة ويترتب عليه جزاءات». وكان هناك مشروع قرار يدعو إلى طرد الأردن من الجامعة العربية بسبب الضم، ولكن أمكن الوصول إلى حل وسط إذ أعلنت الحكومة الأردنية في 1950/5/31م أنّ الضم لا يؤثر في التسوية النهائية للقضية الفلسطينية[4].

إنّ مسألة القدس ومكانتها القانونية لم تحسم منذ القرار رقم 181، المتعلق بالتقسيم القدس وتدويلها. ورغم وصاية الأردن وسياسة الأمر الواقع المتعلقة بالمقدسات في القدس، فقد ظل الجدل القانوني والسياسي بخصوص مدينة القدس ومقدّساتها حاضرًا حتى بدأت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وتم توقيع إعلان المبادئ في 1993/9/13م، حيث تم الاتفاق على أن يكون قرارا مجلس الأمن 242 و 338 اللذان يتناولان الأراضي الفلسطينية التي احتلت سنة 1967م هي المرجعية فقط، إذ أصبح واضحًا أنّ المقصود بالقدس هو «القدس الشرقية»[5].

فالقدس الشرقية المحتلة عام 1967م، من وجهة النظر العربية والأردنية، منطقة محتلة بموجب القانون الدولي، و«إسرائيل» وفقًا لأحكام القانون الدولي تعتبر قوة محتلة، قامت باحتلال القدس وباقي الأراضي العربية المحتلة بالاستناد للقوة، والاحتلال معرّف تعريفًا واضحًا في المادة 42 من

1 راجع حرب فلسطين 1947-1948 الرواية الرسمية الإسرائيلية، ترجمه عن العبرية أحمد خليفة وقدم له وليد الخالدي وراجع الترجمة سمير جبور، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط2، نيقوسيا، قبرص، 1986م، ص706. وانظر: الملك حسين بن طلال، مرتكزات الموقف الأردني: البيان القومي الشامل لجلالة الملك حسين في مؤتمر القمة بالرباط، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، تشرين أول/أكتوبر 1974، ص11.

2 أسامة حلبي، الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، 1997م، ص53.

3 محمد علوان، المركز القانوني للقدس في القانون الدولي، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية ، المجلد 5، العدد 3، تموز/يوليو 2013م، ص138.

4 محمد علوان، المركز القانوني للقدس في القانون الدولي، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية ،المجلد 5، العدد 3، تموز/يوليو 2013م. مرجع سابق، ص139.

5 أسامة حلبي، الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، 1997م، ص77.

اتفاقية لاهاي لعام 1907، حيث ينطبق عليها قانون الاحتلال العسكري والقانون الدولي الانساني، وبالأخص اتفاقيات جنيف الرابعة لحماية المدنيين أثناء الحرب، ولاهاي لعام 1907، وغيرها[1].

وقد قامت السياسة الأردنية تجاه القسم الشرقي من المدينة على ترسيخ الحكم الأردني لهذا القسم، وجاءت أولى الخطوات السياسية في هذا السّياق في تموز/يوليو عام 1953، عندما اجتمع مجلس الوزراء الأردني في القدس لأول مرة، وبعد ذلك بفترة وجيزة اجتمع البرلمان الأردني بكامل هيئته هناك فارضًا أمرًا سياسيًا واقعًا على المدينة. وعندما أصبح روحي الخطيب رئيسًا لبلدية القدس عام 1957، استقرّ الحكم المحلي للمدينة، وعمل الخطيب على ترطيب الأجواء بين الأردن وبعض القادة الفلسطينيين في المدينة. وفي عام 1959، رفعت مرتبة القدس من بلدية إلى أمانة وأصبحت بذلك على مستوى مدينة عمان نفسه، ثم أعلن الملك حسين القدس عاصمة ثانية للمملكة الأردنية[2].

وقد رتّب هذا على الأردن دورًا قانونيًا وسياسيًا من منطلق دستوري، حيث يشير الدستور الأردني الصادر عام 1952 عقب إعلان وحدة الضفتين- وهو الدستور النافذ المفعول حاليًا والذي يشكل المرجعية القانونية الأساسية لكل التشريعات الأردنيّة باعتباره القانون الأسمى والمحدد للسلوك السياسي الأردني- إلى أن أراضي المملكة الأردنية الهاشمية وحدة واحدة لا تتجزّأ ولا يجوز التنازل عن شيء منها، وذلك استنادًا إلى المادة الأولى من الدّستور الأردني التي تنص على أنّ «المملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ذات سيادة ملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه»[3]. فالمسألة بالنسبة إلى الضفة الغربية والقدس الشرقية باتت بوصفها جزءًا من أراضي المملكة الأردنية الهاشمية لا يجوز التنازل عنها بأيّ حال من الاحوال.

ثالثًا: انتهاك فكرة «الوضع الراهن»، «الوضع القائم»، «ستاتيكو»، الأمر الواقع، «الوضعية الأصلية» (Status Quo)

يشير المصطلح اللاتيني (ستاتيكو) إلى الوضع القائم، ويستخدم للدلالة على «الحالة الراهنة» أو «الوضع الراهن»، وإبقاء الوضع على حاله من دون تغيير، فهو الوضع القائم قبل حدوث التغيير. وتسعى الثورات والانقلابات والتحركات الحاسمة إلى تغيير الوضع الراهن أو إطاحته[4]، أي العودة إلى حالة ما قبل الحرب[5].

1 راجع القانون الدولي المتعلق بسير العمليات العدائية، مجموعة اتفاقيات لاهاي وبعض المعاهدات الأخرى، صادر عن اللجنة الدولية، جنيف، سويسرا، 1996، ص24.
2 كارين أرمسترونج، القدس مدينة واحدة وعقائد ثلاث، ترجمة فاطمة نصر ومحمد عناني، القدس، 1996، ص631 - 632.
3 الدستور الأردني، المادة الاولى، مطبوعات مجلس الأمة، عمان 1986م، ص5.
4 عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1994م، ج7، ص294.
5 كميل حبيب وأحمد عويدي، قاموس المفردات الدبلوماسية والعلاقات الدولية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس – لبنان، 2005، ص593.

فالوضع القائم هو ذلك الوضع الذي كان سائدًا عشية الاحتلال الإسرائيلي للقدس عام 1967م، وهو الوضع الموروث القائم منذ الخلافة العثمانية سنة 1852م، حيث تبقى السيادة على الأماكن المقدسة في القدس للمسلمين. ويرتبط مبدأ (الستاتيكو) تاريخيًا بالأماكن المقدسة ويتمثل في أن يبقى الوضع القائم على ما هو عليه، بحيث لا يحق لأحد المس به، وهو أطلق أساسًا على الوضع الراهن الذي يختص بكنيسة القيامة وساحتها وكنيسة العذراء مريم في الجثمانية، وكنيسة المهد في بيت لحم، وكنيسة الصعود على جبل الزيتون في القدس، ودير السلطان على سطح كنيسة القيامة[1].

الوضع القائم
هو ذلك الوضع الذي كان سائدًا عشية الاحتلال الإسرائيلي للقدس عام 1967م، وهو الوضع الموروث القائم منذ الخلافة العثمانية سنة 1852م، حيث تبقى السيادة على الأماكن المقدسة في القدس للمسلمين

فالسيادة تاريخيًا على الأماكن المقدسة كانت للمسلمين، ومع العشرينيات، أي منذ بيعة الشريف حسين ملكًا للعرب سنة 1924م، ظلّت مرتبطة بالأردن، وانتقلت إلى قيادات محلية فلسطينية في ظل الانتداب البريطاني حتى عام 1948م[2].

وأصبح الأمر الواقع سياسة مرسومة سار عليها البريطانيون والأردنيون والإسرائيليون أثناء حكمهم لفلسطين منذ عام 1928م وحتى الآن[3].

وبعد حرب 1948 وبموجب اتفاقية رودس أصبح للأردن السيادة على الضفة الغربية والقدس ومقدّساتها بلا منازع، حتى ضمّت حكومة الاحتلال الإسرائيلي بعد الأعمال العدائية الكثيفة في حزيران/يونيو 1967 بموجب قانون بلدي إسرائيلي ذلك الجزء من القدس الذي كان يسيطر عليه الأردن سابقًا، وقامت بتوسيع حدود بلدية القدس وتوحيد المدينة بعد احتلال الجزء الشرقي. وقد بدأت الخطوات العمليّة لإنشاء حي يهودي جديد، فقامت سلطات الاحتلال بهدم جزء من حي المغاربة (المحاذي للحائط الغربي للمسجد الأقصى) وأجلت سكانه. وأجلت أيضًا سكان حي الشرف، وهو من الأحياء العربية القديمة، وعزلت أحياء عربية كاملة من القدس على إثر إعادة ترسيم الحدود للمدينة[4].

1 انظر: رؤوف أبو جابر، الوجود المسيحي في القدس خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، بيروت 2004م، ص51. إبراهيم قندلفت، الستاتيكو والمؤسسات الكنسية في الأراضي المقدسة، النعمة/سوريا، آذار/مارس 1999م، ص18-19. سليم الصايغ، الوضع الراهن بالنسبة للأماكن المقدسة، روما 1971م ومن هم المسيحيون في الشرق الاوسط، مجلة مجلس الكنائس في الشرق الأوسط، تشرين أول/أكتوبر 1986م، ص13.
2 انظر: نص الوصاية الأردنية الفلسطينية الفقرة (د) من المقدمة.
3 محمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية 1908م، ط3 ، بيروت، دار الجيل 1977، ص278.
4 راجع الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الجليل، 1989م، ص222.

وبتاريخ 1967/6/27م، أقر الكنيست الإسرائيلي ثلاثة قوانين أثرت في مكانة القدس والأماكن المقدسة، وأهمها توسيع حدود بلدية القدس العربية، وإصدار قانون حماية الأماكن المقدّسة[1]. وتعتبر هذه القوانين تعديًا صارخًا على الأعراف والقوانين الدولية، وهي في الآن ذاته إلغاء للوضع الراهن من طرف واحد حيث أطلقت «إسرائيل» يدها في القدس العربية لتخلق واقعًا قائمًا. وبالرغم من عدم شرعية ذلك إلا أنه شكل قاعدة لمفاوضات السلام التي جرت، أو تلك التي يمكن أن تجري[2].

وبموجب هذه القوانين عرّفت «إسرائيل» نفسها بأنّها صاحبة الولاية الإداريّة والدينية المفهومة ضمنًا نتيجة استحقاق السيطرة السياسية والعسكرية الفعلية على الأرض؛ وعليه، تجاوزت وألغت القوانين الأردنية واستبدلت بها التشريعات والقوانين الإسرائيلية.

بمعنى أكثر وضوحًا، عاملت «إسرائيل» مدينة القدس كلها وضواحيها التي تنمو وتتسع والبلدان والقرى المحيطة بها باعتبارها جزءًا من «أرض إسرائيل» يطبق عليها قانون وإدارة إسرائيليان، خاصة أنها أخضعت مدينة القدس لرئيس مجلس بلدي واحد. وتتصرف السلطات الإسرائيلية، حكومية كانت أم بلدية، في القدس كما لو كانت عاصمة «دولة اسرائيل». ومنذ عام 1967، أصدر رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن تصريحات مفادها أنّه لا رجوع إلى وضع القدس «المقسّمة» السابق أو أي اقتراح مثل تدويل المدينة باعتبارها «كيانًا منفصلاً»، وهذا الأمر لا يمكن التفاوض عليه[3].

وكان موقف الأمم المتحدة واضحًا في رفض إجراءات «إسرائيل» الأحادية في المدينة. فجاء قرار مجلس الأمن رقم 271 بتاريخ 1969/9/15 ليبدي ملاحظة المجلس للغضب العالمي الذي سببه عمل تدنيس المسجد الاقصى ودعوة «إسرائيل» إلى إلغاء جميع الإجراءات التي من شأنها تغيير وضع القدس،[4] وأبدى مجلس الأمن في قراره رقم 298 بتاريخ 1971/9/25 الأسف لعدم احترام «إسرائيل» قرارات الأمم المتحدة الخاصة بإجراءاتها لتغيير وضع القدس[5].

وظل الأردن يعتبر الضفة الغربية والقدس الشرقية جزءًا من أراضيه ويخضع لقوانين وتعريفات الاحتلال حسب القانون الدولي ويسري عليها قرارات الأمم المتحدة بوصفها أراضٍ محتلة منذ عام

1 انظر بالتفصيل: مالكولم كير: الوضع السياسي المتغير للقدس، منشور في إبراهيم أبو لغد (معد ومحرر) تهويد فلسطين، ترجمة أسعد رزوق، سلسلة كتب فلسطينية، 37، بيروت، مركز الأبحاث الفلسطينية، 1972، ص382.

2 أنور محمود زناتي، تهويد القدس، محاولات التهويد والتصدي لها من واقع النصوص والوثائق والإحصاءات ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010، بيروت، ص30.

3 الحسن بن طلال، القدس دراسة قانونية، لونغمان لجنة النشر، عمان، 1979م، ص13-14.

4 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، مرجع سابق، ص203، محمود عواد، مرجع سابق، ص489، القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، ط1، مجلس القدس العالمي، مرجع سابق، ص186.

5 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، مرجع سابق، ص205. قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين، مرجع سابق، ص123. محمود عواد، مرجع سابق، ص491، القدس القرارات الدولية الكاملة، 1947-1997، ط1، مجلس القدس العالمي، مرجع سابق، ص188.

1967م، خاصة القرار رقم 242 الذي أصدره مجلس الأمن الدولي في 1967/11/22، حيث تضمّن تأكيدًا لعدم شرعيّة الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب، وضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير[1].

وبعد وقوع القدس الشريف في يد الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 شكّل المواطنون في القدس الهيئة الإسلامية العليا التي أعلنت في أول بيان لها أن القدس عربية وهي جزء لا يتجزأ من الأردن، وأن ميثاق الأمم المتحدة يمنع «إسرائيل» من الاعتداء على الأراضي الأردنية، ولذا فإنّه لا يجوز لـ «إسرائيل» ضمّ أيّ جزء من الأراضي الأردنية إليها. وكذلك ظلت أجهزة الأوقاف والمحاكم الشرعية مرتبطة بأجهزة الحكومة الأردنية إداريًا وقانونيًا وماليًا رغم وجود الاحتلال، وتمّ تشكيل مجلس للأوقاف في القدس ليشرف بشكل عام على إدارة أوقاف القدس، ويعيّن أعضاؤه بقرار من مجلس الوزراء الأردني الموقر، وذلك للإشراف على إدارة الأوقاف والأملاك الوقفيّة التي تشكل أكثر من 50% من الأملاك في القدس الشريف[2].

بعد وقوع القدس الشريف في يد الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 شكّل المواطنون في القدس الهيئة الإسلامية العليا التي أعلنت في أول بيان لها أن القدس عربية وهي جزء لا يتجزأ من الأردن

وقد توقف دخول السياح نهائيًا الى الحرم بعد انتفاضة الأقصى لفترة مؤقتة 2003-2005 ثم وافق الأردن على فتح أبواب الحرم أمام الزوار، وبعد فتح باب المغاربة استأثرت «إسرائيل» بالإشراف على دخول السياح والمستوطنين[3]. وفي ذلك إشارة واضحة إلى أنّ حكومة «إسرائيل» تصرّ على أنها صاحبة الولاية الفعلية على الأرض، ويمكن لها أن تتدخل في إدارة شؤون العبادة والأماكن المقدّسة على الرغم من اعترافها بالدور الأردني في الإشراف على الأماكن المقدّسة وما يتضمّنه ذلك من السماح للمصلين المسلمين والزوار بدخول الحرم الشريف.

وحاليًا، يُفهم من الوضع القائم الدّور التاريخي الأردني ضمن الوصاية على المسجد الأقصى والمقدّسات الإسلامية في القدس وما يتضمّنه ذلك من السماح للمصلين المسلمين بالدخول ولغير المسلمين

1 الأمم المتحدة، الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثالثة والعشرون.

2 عبد الله العبادي، دور وزارة الأوقاف الأردنية في القدس، منشورة ضمن موقع وزارة الأوقاف www.awqaf.gov.jo

3 ورد في اتفاقية الوصاية تعريف كامل للدور الأردني في الأماكن المقدسة (راجع المادة الثانية حول الدور الأردني: (أ) تأكيد احترام الأماكن المقدسة في القدس (ب) تأكيد حرية جميع المسلمين في الانتقال إلى الأماكن المقدسة الإسلامية ومنها وأداء العبادة فيها بما يتفق وحرية العبادة (ج) إدارة الأماكن المقدسة الإسلامية وصيانتها بهدف (1) احترام مكانتها وأهميتها الدينية والمحافظة عليهما (2) تأكيد الهوية الإسلامية الصحيحة والمحافظة على الطابع المقدس للأماكن المقدسة (3) احترام أهميتها التاريخية والثقافية والمعمارية وكيانها المادي والمحافظة على ذلك كله (د) متابعة مصالح الأماكن المقدسة وقضاياها في المحافل الدولية ولدى المنظمات الدولية المختصة بالوسائل القانونية المتاحة (هـ) الإشراف على مؤسسة الوقف في القدس وممتلكاتها وإدارتها وفقًا لقوانين المملكة الأردنية الهاشمية.

بالزيارة. وقد ورد ذلك في اتفاقية الوصاية الأردنية الفلسطينية على الأماكن المقدسة تحديدًا بتاريخ 2013/3/31، وذلك من خلال الفقرة (ج) من المقدّمة: «وانطلاقًا من الأهمية الدينية العليا التي يمثلها لجميع المسلمين المسجد الأقصى المبارك الواقع على مساحة 144 دونمًا، والذي يضم الجامع القبلي ومسجد قبة الصخرة، وجميع مساجده ومبانيه وجدرانه وساحاته وتوابعه فوق الأرض وتحتها والأوقاف الموقوفة عليه أو على زواره (ويشار إليه بـ «الحرم القدسي الشريف»)[1]. ويُفهم من ذلك أنّ المسجد الأقصى غير قابل للشراكة أو التقسيم المكاني أو الزماني بأيّ حال من الأحوال.

رابعًا: فكرة الولاية الدينية على المقدسات في القدس

1- قرار فكّ الارتباط الأردني مع الضفة الغربية

جاء قرار فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية باستثناء الأماكن والشؤون الاسلامية والمقدسات الذي أعلنه الأردن في 1988/7/31 لأسباب سياسية قاهرة، منها إفساح المجال أمام منظمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينية، ومنع الاصطدام مع المنظمة، وحماية الأمن الوطني الأردني بحيث لا يكون «الوطن البديل»، وسدّ الباب أمام محاولات «إسرائيل» والولايات المتحدة الأمريكية الاستمرار في الضغط على الأردن لينوب عن الفلسطينيين في المفاوضات مع «إسرائيل» وبالتالي تحميله وزر كل السياسات الخاطئة للغير[2].

ورغم إعلان الأردن فكّ ارتباطه مع الضفة الغربية إلا أنه لم يتخلّ عن رغبته في أداء دور رئيس يتعلق بالقدس؛ فقد قال الملك الحسين في لقاء مع ممثلي مدينة القدس بتاريخ 1992/5/11 في معرض حديثه عن الدور الأردني في القدس: «إننا لا نستطيع أن نتصور حياة نجد أنفسنا فيها بشكل أو بآخر في وضع لا نؤدي به الواجب»[3].

والسؤال لماذا الإصرار أردنيًا على الاحتفاظ بدور في القدس يتمثّل في رعاية المقدسات؟ هل لذلك علاقة بحرص الأردن على الحيلولة دون تمكين «إسرائيل» من بسط نفوذها على هذه الأماكن والمقدسات الإسلامية تحت ذريعة «فراغ السيادة»؟ قد يقال إن ذلك يشكل تناقضًا في السلوك السياسي الأردني يخفي وراءه أهدافًا أبعدها سعي الأردن للعودة إلى الضفة الغربية من الشباك بعدما غادرها من الباب، وأقلها سعيه من خلال التشبث بالولاية الدينية على القدس أو على الأماكن المقدسة فيها للضغط على الطرف الفلسطيني لحمله على الاعتراف بالمصالح الأردنية الحيوية والمعلقة في بعدها الثلاثي

1 انظر المادة (ج) من اتفاقية الوصاية الأردنية الفلسطينية لعام 2013م.

2 فاروق الشناق، الرؤية الأردنية للقدس بين الاستمرارية والتحول، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، ط1، 2001، ص65-67، 78.

3 من لقاء الملك الحسين مع ممثلي مدينة القدس بتاريخ 1992/5/11م، انظر محمد أبو علبة وينال خماش (محرران)، النطق السامي لجلالة الملك الحسين بن طلال حول شؤون القدس الشريف والمقدسات، 1998، عمان، من دون دار نشر.

الأردني – الفلسطيني- الإسرائيلي على مفاوضات الوضع النهائي، وأبرزها قضية اللاجئين والعودة والتعويضات وقضايا المياه والحدود وشكل العلاقة الأردنية الفلسطينية[1].

يبدو أنه ومنذ قرار فك الارتباط اتضح أنّ الأردن ليس لديه طموحات سياسية في القدس وأنه يرى دوره في المحافظة على المقدسات في المدينة، وهو ما تمت ترجمته في مطلع التسعينيات بفكرة الولاية الدينية على المدينة. وهذا ما أزال الالتباس والمخاوف لدى الفلسطينيين والعرب في حال تم التفاوض على قضية القدس مستقبلاّ.

ولمناقشة فكرة الولاية الدينية على القدس نشير باهتمام في هذا السياق إلى اقتراح عدنان أبو عودة عام 1992م- ممثل الأردن في الأمم المتحدة آنذاك- والذي قدّم مشروعًا لتقسيم مدينة القدس إلى ثلاثة أقسام يكون الشرقي منها تحت العلم الفلسطيني، والقسم الغربي تحت العلم الإسرائيلي، بينما تكون منطقة ما بين الأسوار منطقة دينية دولية[2].

وهذا الاقتراح على ما يبدو يجعل فكرة وجود دور أردني سياسي مستقبلاً من الأمور التي تم استبعادها وذلك دفعًا لإمكانية الاشتباك مع الفلسطينيين وإعطائهم دورهم كاملاً في ممارسة حقهم التفاوضي والسيادي في حال تمّ التفاوض على المدينة. كما يؤكد أن الدور الأردني لن يكون سياسيًا وربما يكون فنيًا ورمزيًا بكل الأحوال وفقًا لتفاهمات قد تنشأ بين الأردنيين والفلسطينيين.

ورغم أنّ المشروع قدم بصفة شخصية إلا أنه يتوافق مع الرؤية الأردنية للمستقبل السياسي للمدينة، فقد أكّد الملك الحسين مرات عديدة أنّ السيادة في الأماكن المقدسة في المدينة يجب أن تكون لله، حيث قال في خطابه أمام مؤتمر القمة الإسلامية السابع في 1994/12/14م في الدار البيضاء: «نحن لا نقر بسيادة على الأماكن المقدسة لسائر عباد الله لغير الله سبحانه وتعالى»[3]. كما امتازت خطابات الملك حسين في سنوات حكمه الأخيرة بإشارات إلى دولة فلسطينية «وعاصمتها في القدس». ففي مؤتمر صحفي عقده مع الرئيسين المصري والفلسطيني في 1998/7/6م، أكد أن «إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الفلسطيني وعاصمتها في القدس من مطالبنا الرئيسة الأساسية»[4]. وهو ما يؤكد تخلّي الأردن تمامًا عن خطاب السيادة العربية الإسلامية الكاملة على القدس الشرقية المحتلة عام 1967م من جهة، لكنه لا يعني التخلي عن دور رعاية المقدسات وحمايتها من جهة أخرى.

1 فاروق الشناق، الرؤية الأردنية للقدس بين الاستمرارية والتحول، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، 2001، ط1، ص70.

2 Adnan Abu Odeh, Two Capitals in Undivided Jerusalem. In :Foreign Affairs, Spring 1992, Vol 71, No.2, p186

3 خطاب الملك الحسين أمام مؤتمر القمة الاسلامية السابع المنعقد في الدار البيضاء 14-12-1994م،انظر محمد أبو علبة، المرجع السابق، ص407.

4 محمد أبو علبة، المرجع السابق، ص482.

2- معاهدة وادي عربة

نصت اتفاقية السلام الأردنية – الإسرائيلية التي وقّعت في 1994/10/26م على احتفاظ الأردن بحق الوصاية على الأماكن المقدسة. وقد ظل الأردن مسؤولاً عن تعيين المسؤولين في الأوقاف والإشراف عليها حتى الآن. فأعطت المعاهدة المملكة الأردنية دورًا أساسيًا في ما يتعلق بالأماكن المقدسة في القدس، حيث ورد في المادة التاسعة «أنّ إسرائيل تحترم الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن المقدسة في القدس، كما أنّ إسرائيل ستعطي أولوية كبرى للدور التاريخي الأردني في هذه الأماكن عند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي»[1].

وهذه الفقرة من المعاهدة تطابق البند «3» من إعلان واشنطن الذي انتقده الجانب الفلسطيني انتقادًا شديدًا (إعلان واشنطن هو جدول الأعمال الأردني الإسرائيلي الذي وقّع في واشنطن يوم 1993/9/14م بعد يوم واحد من توقيع اتفاق أوسلو)، حيث اعتبر هذا البند انتهاكًا إسرائيليًا صريحًا، لأن «إسرائيل» هي دولة محتلة للقدس ليس من حقها إعطاء أيّ تعهّد أو التزام بشأن أراضٍ متنازع عليها ومؤجلة لمرحلة التفاوض النهائي، كما أنه يُضعف من الموقف التفاوضي الفلسطيني خلال المفاوضات المتوقعة حول الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة»[2].

وإزاء هذا الانتقاد غير المباشر للأردن وتصريحات أخرى تناقلتها وسائل الإعلام بهذا الشأن في تلك الفترة، اضطرت الحكومة الأردنية إلى إصدار بيان أوضحت فيه موقفها، وجاء فيه «ليس ثمة تناقض بين استرجاع السيادة السياسية على القدس العربية من خلال المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية وبين استمرار الأردن بقيامه بدوره في ممارسته لولايته الدينية في المقدسات الإسلامية في القدس، والحكومة الأردنية تدعم منظمة التحرير الفلسطينية في جهودها الرامية إلى الحصول على السيادة السياسية والجغرافية على كامل الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشريف»[3].

فالموقف السياسي الأردني واضح ويتمثل في اعتبار القدس جزءًا من الأراضي المحتلة، وأن المطالبة باسترجاعها باتت تخص الجانب الفلسطيني بصورة واضحة مع تحديد الدور الأردني، كما سيأتي في التفاهم الأردني الفلسطيني في ما عرف لاحقًا باتفاقية الوصاية الأردنية الفلسطينية بشأن المقدسات في القدس.

ويبدو مما سبق أن الأردن لديه خيوط قوية باتجاهين؛ الأول ديني تاريخي يتعاطى مع تأكيد القيمة الدينية والتاريخية الفريدة لمدينة القدس الشرقية العربية بوصفها مدينة دينية مقدسة: فقد ورد أيضًا في اتفاقية وادي عربة ما يؤكّد حرية الوصول إلى الأماكن الدينية والتاريخية وضمان حرية العبادة في المدينة، وهذا يقطع الطريق على سلطة الاحتلال أن يكون لها سلطة مطلقة على الأنشطة الدينية والروحية لأتباع الرسالات السماوية في القدس.

1 انظر بنود المادة التاسعة من المعاهدة تحت عنوان «الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية».

2 محمد صقر وآخرون «المعاهدة الأردنية الإسرائيلية، دراسة وتحليل، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، دراسات (12)، ط2، 2000م، ص115.

3 جريدة الحياة اللندنية، 1994/7/30. راجع أيضًا: معركة السلام: وثائق أردنية المسار الأردني- الإسرائيلي من مؤتمر مدريد الى إعلان واشنطن، دائرة المطبوعات والنشر، 1994م، ص99.

الموقف السياسي الأردني واضح ويتمثل في اعتبار القدس جزءًا من الأراضي المحتلة، وأن المطالبة باسترجاعها باتت تخص الجانب الفلسطيني بصورة واضحة مع تحديد الدور الأردني، في اتفاقية الوصاية الأردنية الفلسطينية بشأن المقدسات في القدس

والثاني سياسي ويتمثل في أنّ القدس الشرقية التي تحتضن المدينة المقدسة هي أرض محتلة منذ عام 1967م، بمعنى أن لها صفة معينة في القانون الدولي وأدبياته ولا يجوز العبث بها أو التحكم فيها أو فرض سيادة إسرائيلية عليها، وهي أصلاً من قضايا التفاوض في الوضع النهائي حسب اتفاقية أوسلو لعام 1993م مع التنويه إلى أهمية حضور الدور الأردني في حال تم التفاوض على المدينة. لكن الدور الأردني لن يكون خارج حدود الإشراف على المقدسات الإسلامية في القدس، وهذا ما حدث مؤخرًا، حيث تم التفاهم الأردني الفلسطيني بخصوص المقدسات في اتفاقية الوصاية الأردنية الفلسطينية على المقدسات، ما يؤكد الدور الأردني في هذا الجانب حيث حسم الأمر التفاوضي للفلسطينيين بالنسبة إلى الجانب السياسي.

والسؤال المطروح بشدة: هل ما ورد في نصوص معاهدة وادي عربة بخصوص الإشراف على المقدسات يعطي الأردن السيادة الفعلية على المقدسات الإسلامية؟ يبدو أن النصوص الرخوة والمرتبطة بالتفاوض المستقبلي واللغة الدبلوماسية الخجولة التي تضمنتها المادة التاسعة المشار إليها في المعاهدة بالنسبة إلى الدور الأردني لا تساعد الأردن في توفير الحماية التامة للمسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية في القدس، والأمر لا يعدو ذلك الدور المتعلق بحماية الشخصية الثقافية للمقدسات والتراث الإسلامي وتوفير بعض الخدمات مثل تعيين موظفين وحراس وحماية فرق الإعمار، وكلهم مدنيّون. وبالمحصلة، يخضع هؤلاء الموظفون لسلطات الاحتلال صاحبة السيطرة الفعلية على الأرض.

وعلى الرغم من وجود العديد من المطالبات الشعبية والسياسية والبرلمانية الواسعة التي لا تتوقف والتي تطالب بإلغاء المعاهدة، فهل «يسقط تلقائيًا حقّ الأردن» في الوصاية على المقدسات الإسلامية في القدس كونها «تحت الاحتلال»؟[1]. الحقيقة أنّ مسؤولية حماية المقدّسات والأماكن الدينية هي مسؤولية الاحتلال وأن الدور الأردني مكفول شعبيًا وتاريخيًا. أما إذا كانت «اتفاقية وادي عربة» هي التي ستعطي الأردن هذا الدور، فمن أين يحقّ أصلا لـ «إسرائيل» منح الأدوار، والكلّ يعلم أنّ دولة الاحتلال هي مدير للممتلكات الثقافية حسب تعريفات القانون الدولي، حيث تعتبر «إسرائيل» وفقًا لأحكام القانون الدولي قوة محتلة، احتلّت القدس وباقي الأراضي العربية المحتلة بالاستناد للقوة، وأن الاحتلال معرف تعريفًا واضحًا في المادة 42 من اتفاقية لاهاي لعام 1907[2]، التي يفترض أن تلتزم

1 نقولا ناصر، الوصاية الأردنية على الأقصى في مازق، منشور ضمن موقع «رأي اليوم»، 2015/9/5.
2 راجع القانون الدولي المتعلق بسير العمليات العدائية، مجموعة اتفاقيات لاهاي وبعض المعاهدات الأخرى، صادر عن اللجنة الدولية، جنيف، سويسرا، 1996، ص24.

بها «إسرائيل». واتفاقية لاهاي لسنة 1907 لا تجيز للدولة المحتلة مصادرة الأملاك الخاصة، ففي المادة (56) تعتبر الدولة المحتلة بمنزلة مدير للأراضي في البلد المحتل وعليها أن تعامل ممتلكات البلد معامله الأملاك الخاصة. فقد جاء النص ليحدد هذه المؤسسات فاشترط «معاملة ممتلكات البلديات وممتلكات المؤسسات المخصصة للعبادة والأعمال الخيرية والتربوية، والمؤسسات الفنية والعلمية كممتلكات خاصة عندما تكون ملكًا للدولة، ويحظر كل حجز أو تدمير أو إتلاف عمدي لمثل هذه المؤسسات والآثار التاريخية والفنية والعلمية، وتتخذ الإجراءات القضائية ضد مرتكبي هذه الأعمال»[1].

ويلاحظ من نص المادة (56) بأنها جاءت بعبارة بالغة الأهمية وهي أنّ الممتلكات والمؤسسات الوارد ذكرها في هذا النص تبقى من قبيل الممتلكات الخاصة حتى وإن كانت مملوكة للدولة، حيث تفيد هذه العبارة بأنه لا يمكن لأطراف النزاع الاعتداء أو تدمير أو إتلاف هذه الممتلكات وذلك لأنها ممتلكات خاصة لا يجوز الاعتداء عليها، فالممتلكات الخاصة محمية من أي اعتداء أو أي هجوم عليها سواء كان كليًّا أو جزئيًّا.

فلماذا المخاوف الأردنية إذن من إلغاء المعاهدة؟ الحقيقة أنّ المسألة تبدو معقدة نسبيًا؛ فالمخاوف لدى صنّاع القرار في الأردن من فكرة إعادة النظر في المعاهدة أو إلغائها له صلة بالعلاقة مع «إسرائيل» التي باتت تحكمها شراكات ومصالح بينية وإقليمية تتعدى مسألة المحافظة على المقدسات في القدس إلى مصالح استراتيجية على رأسها مشروعات اقتصادية كبيرة والتنسيق المتبادل على أكثر من صعيد. هذا ما أكّده رئيس الوزراء الأردني الأسبق طاهر المصري، فالأردن بنظره لا يستطيع إنهاء اتفاقية السلام مع «إسرائيل»، مبينًا أنّ الضغوط الدولية ستنهال على المملكة حينها، وأن «ما بناه (العاهل الأردني) الملك عبد الله الثاني عبر السنوات الماضية لبلاده سينهار، وأنّ المنح والمساعدات الخارجية التي يعتمد عليها الأردن في بناء موازنته السنوية، ستتأثر بأي قرار يتخذه الأردن ضد «إسرائيل»، خصوصًا المساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية[2].

3- اتفاقية الوصاية بين الأردن وفلسطين:

اتضحت معالم السياسة الأردنية في موضوع القدس في عهد الملك عبد الله الثاني منذ عام 1999م، فهناك ما يشير إلى أنّ الأردن ليس لديه أطماع في السيادة السياسية على القدس. وذلك حين اكتفى فقط بعملية الدور التاريخي والإشراف على المقدسات الإسلامية في المدينة. وأكثر من ذلك، هناك إشارات تدلّ على أن الأردن لديه استعداد للتخلي عن هذا الدور في حال رغب الفلسطينيون في المحافظة على المدينة ورعايتها، فقد صرح رئيس الوزراء الأردني عبد الرؤوف الروابدة بالقول: «إنّ الأردن مستعد للتخلي عن الإشراف على الأماكن المقدسة في مدينة القدس إذا رغب الفلسطينيون بذلك»[3].

1 المرجع نفسه، ص26.
2 تغطية ندوة المشاركة السياسية في العالم العربي، وكالة قدس برس، 2015/9/19.
3 جريدة الدستور الأردنية، بتاريخ 1999/8/31.

وقد فهم من ذلك أنّ التفاهم الأردني الفلسطيني في موضوعة القدس ليس مشكلة إطلاقًا، وقد يكون تكتيكًا أردنيًا لجهة التعجيل في التفاوض حيث يقطع الطريق على «إسرائيل» التي قد تلعب على التناقض بين السيادة الأردنية والفلسطينية على المدينة وتعريفات السيادة وتقسيماتها.

لكن هذه المسألة لم تأخذ زخمها بعد، بمعنى أن الأردن لم يتخلّ عن دوره في حماية المقدسات، وأرى أنّه لن يتخلى عن دوره فيها، بما أن مكوّنات النظام ورمزيته في الأردن مرتبطة بالشرعية الدينية والتاريخية ولصيقة بموضوع المقدسات وأهميتها على مستوى العالم الإسلامي.

هنا تبرز الإشكالية من جديد، لماذا؟ لأن ما ورد في وادي عربة يقطع الطريق على «إسرائيل» بأن يكون لها حق التفاوض مع الفلسطينيين على القدس والمقدسات فيها، حيث لا يمكنها تجاهل الدور الأردني، وكلام رئيس الوزراء الأردني كان مشروطًا بجاهزية الفلسطينيين وثقتهم بقدراتهم السياسية والقانونية والدبلوماسية لحماية المدينة وأهلها في حال تولي زمام الأمور فيها، كذلك لن يكون واردًا أن تعطي «إسرائيل» الفلسطينيين أيّ دور سياسي في المدينة، وربما أقصى ما تمنحه سيكون ما يسمى الولاية الدينية وإعطائها صبغة دبلوماسية على غرار الفاتيكان والسماح برفع العلم الفلسطيني على البلدة القديمة والمقدسات فقط، وهذا كان واضحًا في رسالة تطمينات أرسلها بيريز الى عرفات حيث أكّد الولاية الفلسطينية على المقدّسات وذلك في أعقاب توقيع الاتفاقية الأردنية الإسرائيلية، فقد صرح رابين بأن ثمة أزمة بشأن المقدسات في القدس لأن العديد من الدول العربية تطمح بالولاية الدينية»[1].

وعلى صعيد الموقف السياسي، لا يخفى على أحد أنّ الموقف السياسي الرسمي الأردني الذي عبر عنه الملك عبد الله الثاني ينسجم مع طروحات القمة العربية في بيروت لعام 2002، وهي الأكثر أهمية في تاريخ القمم العربية، إذ تبنت مبادرة الملك عبد الله بن عبد العزيز (كان وليًا للعهد السعودي يومذاك) بشأن تطبيع العلاقات الإسرائيلية العربية شريطة الانسحاب إلى حدود الرابع من يونيو/حزيران 1967[2]. ويلاحظ أنّ الطروحات العربية في القمة المشار إليها لم تنصّ على المطالبة بالقدس عاصمة للدولة الفلسطينية المؤمل قيامها بعد الانسحاب الإسرائيلي، لكن يفهم ضمنًا أنّها ضمن الأراضي التي سيتم المطالبة بإرجاعها، لكن السؤال يبقى معلقًا لجهة أنّ معالم المدينة قد تبدلت وتوسعت مساحتها الإدارية والتنظيمية في ظل الاحتلال الإسرائيلي. فالقدس العربية التي تم احتلالها عام 1967 كانت مساحتها في حينه لا تزيد على 6 كلم^2 ليرتفع التوسع الإسرائيلي وضم الكتل الاستيطانية إلى أكثر من 70 كلم^2، ولذلك لا نستغرب الطروحات العربية أحيانًا أو حتى الأردنية في خطابها الذي يشير إلى قيام دولة فلسطينية عاصمتها (في القدس) كما حدث نهاية التسعينيات من القرن العشرين زمن الملك حسين. وأظنّ أنّ الخطاب العربي الرسمي لا يجرؤ على تعريف القدس العربية التي من المفترض

1 Ira Shransky, Religion and Politics in Israel and Jerusalem, Judaism, Summer 95, Vol. 44, Issue 3, p. 328 - 341

2 موقع جامعة الدول العربية /http://www.lasportal.org.

أن تعود من دون مفاوضات، لكن دولة الاحتلال فرضت أمرًا واقعًا جديدًا تمثل بالتوسع الاستيطاني وتغيير معالم المدينة والعبث بشخصيتها الحضارية، فعلى ماذا سيتفاوض الفلسطينيون مستقبلاً إذا باتت المدينة عمرانيًا وسكانيًا ذات صبغة يهودية غالبة؟

وهنا تبدو نقطة قوة في الدور الأردني، حيث نجح الأردن من خلال اتفاقية الوصاية مع الفلسطينيين بتاريخ 2013/3/31 في تثبيت حقه التاريخي في الإشراف على المقدسات في القدس، ونجح في التفاهم على الأقل مرحليًا مع الفلسطينيين وقطع الطريق على الحكومة الإسرائيلية في حال الادعاء بوجود فراغ سيادي على المقدسات مستقبلاً تحت كل الظروف، والاتفاقية كانت واضحة في الاعتراف بـ «ملك المملكة الأردنية الهاشمية بصفته صاحب الوصاية وخادم الأماكن المقدسة في القدس»، وفي الوقت ذاته لم يُنتقص من الدور الفلسطيني المستقبلي في السيادة على أجزاء القدس بعد التفاوض ورحيل الاحتلال. وقد لاقت الاتفاقية اعترافًا عربيًا وإسلاميًا وأمميًا بالدور الملكي في رعاية المقدسات الإسلامية بالقدس من منطلق أنّها لم تتضمن دورًا سياديًا أو سياسيًا في القدس حتى أن البابا يخاطب الملك عبد الله الثاني بـ «الوصي على المقدسات»[1].

ولقد أكّدت الاتفاقية حق الأردن في الوصاية على الأماكن المقدسة، وجاءت أيضًا لتوثيق وتحديد جهة بعينها لرفع الدعاوى القانونية أمام المحاكم الدولية جراء تزايد الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأماكن المقدسة، لا سيّما المسجد الأقصى، كما يفهم من نصوص الاتفاقية[2].

والحقيقة أن اتفاقية الوصاية على المقدسات بين الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية لم تنشئ وضعًا جديدًا، بل أكدت الوضع القائم منذ ما قبل الاحتلال الاسرائيلي لمدينة القدس عام 1967، وجوهره أن الرعاية والإشراف على شؤون المقدسات في القدس هو للعائلة المالكة في الأردن والدولة الأردنية.

أما تمادي الكيان الصهيوني في تجاهله كل الأعراف، والسماح باقتحام المستوطنين للمسجد الأقصى المبارك خاصة مع صعود اليمين المتطرف في حكومة نتنياهو، فيهدف على ما يبدو إلى التوجه لرفض الاعتراف بالوصاية الأردنية الهاشمية على الأماكن المقدسة. ومن هنا يرى الأردن انطلاقًا من التزاماته القومية والدولية أن له كل المبررات القانونية للجوء إلى المحافل الدولية لتتخذ الإجراءات القانونية المناسبة للحفاظ على هذه المقدسات، بما في ذلك اللجوء إلى مجلس الأمن وتقديم شكوى ضد تجاوز سلطات الاحتلال للوصاية الأردنية المكرسة بالاتفاقيات القانونية الملزمة. كذلك للأردن كلّ الحق بالتصدي لمخططات الكنيست الإسرائيلي الهادفة إلى نزع السيادة الأردنية عن المسجد الأقصى وفرض السيادة الإسرائيلية عليه حيث حاول الكنيست اتخاذ قرار بهدف فرض (السيادة الإسرائيلية على المسجد الأقصى) بدلاً من السيادة والوصاية الأردنية، الأمر الذي حذرت منه الحكومة الأردنية وهددت

1 تصريحات وزير الخارجية الأردني ناصر جودة، جريدة الغد، 2014/2/19.
2 خاصة الفقرتين: (هـ) و(ح) من مقدمة الاتفاقية.

باتخاذ الإجراءات المناسبة في حال أقر القانون. وبالفعل، نجحت اتصالات الملك والحكومة وموقف مجلس النواب في دفع الكنيست الإسرائيلي إلى التراجع عن مشروع قانون إسرائيلي كان يسعى لنزع الولاية الدينية الأردنية عن المقدسات في القدس. وقد أكّد وزير الخارجية الأردني مرارًا أنّ الوصاية الأردنية على المقدسات «خط أحمر» و«لا يجوز الاقتراب منه»[1]. ومن الواضح أن الأردن متماهٍ مع ما يسمى الوضع القائم في الأقصى ويتعاطى مع الاقتحامات كأمر مسلّم به وواجب التحقق.

ولطالما هدد البرلمان الأردني وأدان توجهات الكنيست لقبول مناقشة «نزع الوصاية الأردنية عن المقدسات في القدس» بالمطالبة بطرد السفير الإسرائيلي من عمان وسحب السفير الأردني من «تل أبيب»، وإلغاء معاهدة وادي عربة[2].

فهل الموقف الأردني هو الذي يحول دون الاعتداءات على الأقصى وتقسيمه، أم أن «إسرائيل» بمحاولاتها المتكررة اقتحام الأقصى تريد الوصول إلى فكرة التفاوض على المسجد وتقسيمه؟ وهل الأوراق التي يملكها الأردن كفيلة بالحفاظ على الوضع القائم والحيلولة دون تنفيذ المخططات الإسرائيلية المتكررة؟ وهل الوصاية الأردنية على المقدسات مهددة بصورة دائمة؟ أسئلة تبقى مرهونة بموازين القوى الإقليمية والدولية وبنجاح الدبلوماسية الأردنية والضغوطات الشعبية المستمرة وصمود الأهل في فلسطين والمرابطين في القدس للوقوف في وجه كلّ المحاولات الإسرائيلية البائسة للنيل من الأقصى والمقدسات.

ولعل المطلوب في هذه المرحلة على الأقل، هو التّرجمة العملية لتصريحات الملك عبدالله الثاني بأن «المسجد الأقصى هو 144 دونمًا وأنه لا يقبل الشراكة ولا التقسيم، وأن تقسيمه زمانيًا أو مكانيًا هو خط أحمر بالنسبة إلى الأردن»، وذلك يتطلب وقفة حازمة في وجه الاعتداءات المتكرّرة على الأقصى وموظّفي الأوقاف، ودعم المرابطين والمرابطات والتحرك لرفع الحظر المفروض على دخول المرابطات إلى الأقصى. كذلك رفض أيّ اتفاق أو تسوية من أي جهة تكرس شراكة الاحتلال في إدارة الأقصى[3].

1 تصريحات وزير الخارجية الأردني ناصر جودة في البرلمان، صحيفة الغد، 2014/2/19.

2 جريدة الدستور الأردنية، 2014/2/26.

3 مؤتمر صحفي لمؤسسة القدس الدولية بتاريخ 2016/8/23 بمناسبة إطلاق تقرير «عين على الأقصى» العاشر في ذكرى إحراق المسجد الأقصى. راجع موقع كيوبرس /http://www.qpress.ps

خامسًا: اتفاق أردني اسرائيلي برعاية امريكية

1- خلفية الاتفاق ومضامينه:

انطلقت الهبة الشعبية في القدس وانتشرت إلى أنحاء الضفة الغربية والأراضي المحتلة عام 1948 نتيجة ظروفٍ عدة، أهمها استمرار الاحتلال، وتوسع الاستيطان، وغياب أي عمليةٍ سياسية تحمل أفقًا بإنهاء الاحتلال أو حتى فرض تراجعٍ محدودٍ عليه. فضلاً عن تزايد اعتداءات المستوطنين المتطرفين في أنحاء الضفة الغربية بما فيها القدس. وجاءت محاولة فرض التقسيم الزماني التام للمسجد الأقصى خلال فترة الأعياد اليهودية لا سيما عيد رأس السنة العبرية (13-2015/9/16) وعيد العُرش اليهودي (9/29-2015/10/6) لتشكل ذروة الاستفزاز والشرارة التي أطلقت هذا التحرك الشعبي الواسع، والذي سبقته مجموعة من عمليات المقاومة الفردية التي مهّدت له على مدار عامٍ كامل[1].

وقد أدركت حكومة الاحتلال، كما الأطراف الإقليمية والولايات المتحدة، أنّ الأقصى والاعتداء عليه والاقتحامات اليومية عامل محوري في انطلاقة التحركات وتصاعدها في القدس ولذلك فإنّ التهدئة، من وجهة نظر هذه الأطراف، هي من بوابة الأقصى، أقله لمنع تأجيج الغضب الفلسطيني من توالي الاعتداءات على المسجد. وقد أصدر المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان تقريرًا بعنوان «نار تحت الرماد... استفزاز المشاعر الدينية للمسلمين في الحرم القدسي الشريف» عن الانتهاكات الصهيونية بحق المسجد الأقصى المبارك والتي تصاعدت في عام 2015. وبيّن التقرير أنّ السلطات الصهيونية اتخذت منذ بداية عام 2014 وحتى نهاية شهر آب/أغسطس قرارات بإبعاد 227 مقدسيًا عن الأقصى، واعتقلت 255 آخرين من ساحات المسجد وعلى مداخله. ومنذ بداية العام نفسه اتخذت قرارات الإبعاد بحق كبار السن والنساء المصليات والأطفال وحراس المسجد الأقصى الذين يتبعون وزارة الأوقاف الأردنية. ولفت التقرير إلى أن قرارات الإبعاد التي اتخذت منذ بداية عام 2014 حتى نهاية الشهر الثامن منه بلغت 227 قرارًا، منها 119 بحق رجال بنسبة 52.6٪، و83 قرارًا بحق نساء بنسبة 36.4٪، و25 قرارًا بحق أطفال (دون 18 عامًا) بنسبة بلغت 11٪. كما وثّق المرصد اعتقال شرطة الاحتلال 255 مقدسيًا من ساحات الأقصى وعلى مداخله منذ بداية عام 2015 وحتى نهاية آب/أغسطس 2016، بينهم 116 رجلاً، و95 امرأة، و44 طفلاً (دون سن 18 عامًا). وأفاد أنّ شهر آذار/مارس 2016م شهد النسبة الكبرى من الاعتقالات بحق المقدسيين، حيث بلغ عدد المعتقلين 61 معتقلاً، بينهم 35 امرأة، و14 طفلاً[2].

1 تقدير موقف، الاتفاق الأردني الإسرائيلي حول الأقصى برعاية أمريكية في 2015/10/24، إصدار قسم الأبحاث والمعلومات، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2015/10/28.
2 المركز الفلسطيني للإعلام، https://palinfo.com/2538

ولذلك رعى وزير الخارجية الأميركي جون كيري اتفاقًا بين الأردن ونتنياهو حول الأقصى أعلن عن مضمونه في 2015/10/24 بصورة قدّمت «إسرائيل» على أنّها صاحبة الفضل على المسلمين في السماح لهم بالصلاة في الأقصى ضمن «سياستها الثابتة في ما يخص العبادة الدينية»، ما يعني أنها لم تضطر إلى تقديم تنازلات، أقله ظاهريًا[1].

وكان هناك اقتراح فرنسي يقضي بنشر مراقبين دوليين في باحة المسجد الاقصى في القدس للمساعدة في احتواء دوامة العنف المستمرة، وهو ما رفضته «إسرائيل»[2].

وعلى ما يبدو فقد أجهضت واشنطن من خلال تحركات كيري المشروع الفرنسي، وهذا معناه إجهاض الرقابة الدولية لحماية المسجد الاقصى وحماية الفلسطينيين المدنيين. كما يُسجّل لكيري نجاحه في احتواء الأزمة ومنع كرة الثلج من التدحرج. وقد اتضح ذلك من الاتفاق الأردني الإسرائيلي الأمريكي الذي انعقد بين نتنياهو والملك عبد الله وكيري في تشرين أول/أكتوبر 2015م، خصوصًا من وجود إشارات في عناوين الصحف إلى أنّ الاطراف باتفاقها نجحت في احتواء «العنف» ومنع المزيد من التصاعد[3].

وقد نص الاتفاق كما تمّ الاعلان عنه، على «أن تطبّق إسرائيل سياسة تتيح للمسلمين الصلاة في الحرم القدسي، ولغير المسلمين بالزيارة فقط، وأن تعيد إسرائيل تأكيد التزامها بدعم الوضع القائم في الحرم القدسي الشريف من دون تغيير، قولاً وممارسة، وليس هناك لدى إسرائيل نية لتقسيم جبل المعبد، ونرفض تمامًا أيّ محاولة توحي بغير ذلك. واحترام الدور الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية، كما وردت في معاهدة السلام عام 1994 بين الأردن وإسرائيل، والدور التاريخي للملك عبد الله الثاني»[4].

2- قراءة في الاتفاق

يمكن قراءة تفاصيل مهمة في الاتفاق، منها أن تحترم «إسرائيل» «الدور الخاص» للأردن كما ورد في اتفاقية السلام بين الطرفين، و»الدور التاريخي للملك عبد الله الثاني، وأنّ إسرائيل ستستمرّ في تطبيق «سياستها الثابتة في ما يخص العبادة الدينية» في المسجد الأقصى بما فيها الحقيقة الأساسية بأن «المسلمين هم من يصلون» وبأن «غير المسلمين هم من يزورون»، وهنا نعيد التأكيد أنّ «إسرائيل» باتت هي صاحبة الولاية التامة على من يحق له الدخول ومن لا يحق له، وهذا على ما يبدو يجعل

1 راجع: «انتفاضة القدس في شهرها الثالث، إطلالة على الخلفيّات والتطوّرات»، دراسة أعدها قسم الأبحاث والمعلومات، مؤسسة القدس الدولية، كانون أول/ديسمبر 2015.

2 موقع صحيفة جيروزاليم بوست بالإنجليزية، أيلول/سبتمبر 2015م، http://www.jpost.com

3 New York TIMES, MIDDLE EAST, Israel and Jordan Agree on Steps to Ease Jerusalem Tensions, Kerry Says By Matthew Rosenberg and Diaa Hadidoct. October 24, 2015. Read more: https://www.nytimes.com/2015/10/25/world/middleeast/israel-and-jordan-agree-on-steps-to-ease-jerusalem-tensions-kerry-says.html?_r=0

4 http://www.bbc.com/arabic/middleeast

الحديث عن وضع جديد قائم أمرًا واردًا، ويشكل تعديًا على الوضع القائم المعروف تاريخيًا. صحيح أنّ «إسرائيل» أبدت الاستعداد للتعاون مع إدارة الأوقاف حول التأكد من الزوار والعبّاد وانضباطهم احترامًا لقدسيّة المكان غير أنّها رسخت دورها الأمني والسيادي على المكان. كذلك لن يكون من السهل إيجاد ضمانات تجعل حكومة الاحتلال تلتزم بالتنسيق مع الأوقاف الأردنية بصورة مستمرة في هذا المجال.

والسؤال المطروح لماذا وافقت حكومة نتنياهو على الاتفاق؟ وهل هناك أكثر من صيغة للوضع قائم؟

يخشى نتنياهو من تغير الوضع القائم في المسجد الأقصى والذي كرسه الاحتلال بعد انتفاضة الأقصى عام 2000 عبر إقصاء الأوقاف والتفرّد بالتحكم ببوابات الأقصى، ما يعني انقلابًا على الوضع القائم الذي كان سائدًا في العهد العثماني ومن ثم الاحتلال البريطاني ومن بعده العهد الأردني. وكان مصطلح الوضع القائم يشير إلى مسؤولية الأوقاف عن كل ما يتعلق بالأقصى، بما في ذلك الحق في تحديد من يدخل إلى المسجد ومن لا يدخل إليه، وبأي طريقة يدخلون. ويعتبر نتنياهو أن «الوضع القائم» الحالي هو أفضل ما يمكن أن يتحقق لليهود في الوقت الراهن. ولذلك فهو حريص على عدم التفريط بهذا «المكسب» وهو يكرّر تمسك حكومته به، ولكن على أساس ما حققه الاحتلال بعد انتفاضة الأقصى[1].

يضاف إلى ذلك المواقف الرافضة لمحاولات «إسرائيل تغيير الوضع القائم، فقد كان موقف حركة حماس واضحًا للتنديد بالاتفاق من منطلق أنه يتيح للمسلمين الصلاة في المسجد الأقصى ولغيرهم زيارته، وأكدت أن هذا الإعلان يكرّس إخضاع المسجد للسيطرة الإسرائيلية، ويهدف إلى تثبيت السيطرة الصهيونية على المسجد الأقصى من خلال منح الاحتلال الحق بالسماح والمنع للمسلمين من الصلاة في المسجد الأقصى». وأكدت أن الشعب الفلسطيني ليس بحاجة إلى إذن من نتنياهو للصلاة في الأقصى، وقالت إن «هذا هو حقنا المقدس وسندافع عنه مهما كلفنا الثمن»[2].

كما تضمن الاتفاق موافقة رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو على اقتراح الأردن بـ «توفير» تغطية مصورة على مدار 24 ساعة لكل المواقع داخل المسجد الأقصى، ما يوفر سجلاً «شاملاً وشفافاً» لما يحصل فيه، وهذا قد يثبط كل من يحاول تشويه قداسة المكان أو تغيير الوضع القائم، وفق فكرة المقترح التي تبنّى عرضها الأردن وأيدها بشدة وزير الخارجية الأمريكي كيري[3].

---

1 «انتفاضة القدس» في شهرها الثالث، إطلالة على الخلفيّات والتطوّرات، دراسة أعدها قسم الأبحاث والمعلومات، مؤسسة القدس الدولية، كانون أول/ديسمبر 2015.

2 الجزيرة، 2015/10/25.

3 Ben Lynfield, Israel Violence: Palestinians reject Palestinians to uphold ‘status quo’ with cameras at Jerusalem’s al-Aqsa Mosque, The Independent, 26/10/2015

لكن موضوع الكاميرات ليس جديدًا، فهناك حوالي 320 كاميرا موجودة أصلاً حول البلدة القديمة المسورة لدواعٍ أمنية، وتخضع للمراقبة في غرفة تابعة لإدارة الشرطة الإسرائيلية[1].

ومما يعزّز الاحتمال بأنّ الكاميرات لن تخفّف من الاعتداءات والاستفزازات ما ذكره الشيخ عبد العظيم سلهب رئيس مجلس الأوقاف والقائم بأعمال قاضي القضاة بالقدس، حيث ذكر أنّ هناك كاميرات منصوبة أصلاً في البلدة القديمة المسورة، وأنّ الهدوء لن يعود إذا بقي اليهود يصلون في الحرم القدسي الشريف. مؤكدًا أنّهم ليسوا زوّارًا، بدليل أنّهم يقومون بزيارة الحرم القدسي ثلاث مرات يوميًا[2] حيث إنّ الأوساط السياسية الإسرائيلية على ثقة بأنّ الكاميرات لن تحول دون دخولهم للحرم القدسي وإقامة صلواتهم فيه[3].

ويرى ناثان ثرال (Nathan Thrall)، وهو محلّل سياسي مختصّ بالأزمات الدولية مقيم بالقدس، أن الكاميرات لن تخفض مستويات «العنف» بشكل ملحوظ، وأن المشكلة تبقى قائمة في حال لم نبحث في أسباب «العنف» في إطارها السياسي الأوسع[4]. وقد كان كلام العضو العربي في الكنيست الإسرائيلي أحمد الطيبي واضحًا عندما قال إن وزير الخارجية الأمريكي باقتراحه هذا ابتعد عن جوهر المشكلة وهي الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وإنه على الأمريكان إذا أرادوا التهدئة وتخفيف العنف كما يسمونه أن يعالجوا المرض، لا أن ينظروا الى أعراضه فقط[5].

رفضت الأوساط الرسمية الفلسطينية فكرة الكاميرات من منطلق أنّها ستستخدم إطارًا لحصر المصلين المسلمين داخل الحرم القدسي واعتقالهم من قبل السلطات الإسرائيلية

وقد رفضت الأوساط الرسمية الفلسطينية فكرة الكاميرات من منطلق أنّها ستستخدم إطارًا لحصر المصلين المسلمين داخل الحرم القدسي واعتقالهم من قبل السلطات الإسرائيلية، هذا ما عبر عنه كبير المفاوضين صائب عريقات، كما قالت حنان عشراوي «إننا لا نثق بالإسرائيليين والتزاماتهم، وقد وافقوا على تركيب الكاميرات لإحكام المزيد من السيطرة على المسجد الأقصى»[6].

1 New York Times, Israel and Jordan Agree on Steps to Ease Jerusalem Tensions: By Matthew Rosenberg and Diaa Hadid, 24/10/2015.
2 New York Times, Israel and Jordan Agree on Steps to Ease Jerusalem Tensions: By Matthew Rosenberg and Diaa Hadid, 24/10/2015.
3 Ben Lynfield, Israel Violence: Palestinians reject Palestinians to uphold «status quo» with cameras at Jerusalem's al-Aqsa Mosque, The Independent, 26/10/2015.
4 New York Times, Israel and Jordan Agree on Steps to Ease Jerusalem Tensions: By Matthew Rosenberg and Diaa Hadid, 24/10/2015.
5 Ben Lynfield, Israel Violence: Palestinians reject Palestinians to uphold 'status quo' with cameras at Jerusalem's al-Aqsa Mosque, The Independent, 26/10/2015.
6 Ben Lynfield, Israel Violence: Palestinians reject Palestinians to uphold 'status quo' with cameras at Jerusalem's al-Aqsa Mosque, The Independent, 26/10/2015.

وهذا معناه أن الكاميرات لن تحقّق الأمان ومنع الاعتداء على المسجد الاقصى وحرمته إذا بقيت «إسرائيل» صاحبة الكلمة العليا في السيادة على الأرض وإن أبدت استعدادًا للتعاون مع دائرة الأوقاف الإسلامية. فما زالت «إسرائيل» تتحكم بالمداخل وتسمح وتمنع خاصة وأنها تتخذ إجراءات لمنع من هم دون سن الأربعين من الشباب الفلسطينيين من دخول ساحات الحرم وقد تكرر ذلك مرارًا[1].

ويبقى السؤال هل ساهم الاتفاق في فرض قواعد جديدة في المسجد الأقصى، خاصة أنه يسمح لغير المسلمين بزيارته؟ تاريخيًا، كانت فكرة الوضع القائم تراعي مسألة الزيارة لغير المسلمين، أما إذا كان المقصود السماح للمتطرفين من المستوطنين تكرار الزيارة بصورة مقصودة أكثر من مرة يوميًا، فإن ذلك سيكون خطيرًا، كذلك فالاتفاق لم يقنن تمامًا مسألة الزيارة، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ شرطة الاحتلال هي المسؤولة عن مداخل المسجد الأقصى فهي تسمح وتمنع وفقًا لاعتباراتها الأمنية، في الوقت الذي تدّعي فيه أنّها تراعي الدور الأردني من خلال دائرة الأوقاف الإسلامية بالقدس.

جاء هذا الاتفاق ليحمل سلبيات بينها قبوله الضمني بتغيير الوضع القائم، وتحويل «زيارة» اليهود إلى حق مكتسب، واقترح آلية رقابية كانت محل رفض أردني متتالٍ ولا تحقق أي ضمانات، وكانت له إيجابيات بينها الاعتراف الدولي الضمني بأن «إسرائيل» هي من غيرت الوضع القائم، وأن تجاوزاتها في الأقصى هي السبب الرئيس لهذه الهبة[2].

أمام الأردن الفرص الآتية لتعزيز دوره:

1- دعم كل ما من شأنه حماية المقدسات الاسلامية والمسيحية من خلال دعم المرابطين والمرابطات وحركات الدفاع عن المسجد والمقدسات داخل فلسطين وخارجها.

2- عدم التخوف من حدوث هبات شعبية أو انتفاضات كانت للدفاع عن الأرض والإنسان الفلسطيني وتثبيت حقه في أرضه، وذلك سيبقى يجنب الأردن فكرة الوطن البديل، حيث تبقى قضية الفلسطيني في أرضه حاضرة ومستمرة.

3- السعي إلى بناء استراتيجية فلسطينية وأردنية وعربية وإسلامية للدفاع عن المسجد الأقصى المبارك، ودعم جهود الشعب الفلسطيني في حمايته ضمن المعطيات الحالية. ونقترح في هذا السياق أن تشمل تلك الأهداف إجبار الاحتلال على التراجع عن مخططات تقسيم الأقصى، وفتح المسجد أمام المصلين بلا قيود، وعدم التدخل في إدارة المسجد وترك إدارته لدائرة الأوقاف حصرًا عملًا بالوضع القائم قبل احتلال القدس كاملة عام 1967.

---

1 Nathan Thrall: Mismanaging the Conflict in Jerusalem. New York Times, 18/10/2015

2 تقدير موقف، الاتفاق الأردني الإسرائيلي حول الأقصى برعاية أمريكية في 2015/10/24، إصدار قسم الأبحاث والمعلومات مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2015/10/28.

4- **استخدام الوسائل الدبلوماسية من أجل الحفاظ على المقدسات واعتبارها جزءًا لا ينفصل عن القضية الفلسطينية والثوابت العربية والإسلامية فيها.**

5- **استمرار الدور الأردني ومعركته في قطع الطريق على الحكومة الإسرائيلية في العبث بتراث مدينة القدس من خلال منظمة اليونسكو(UNESCO)، علمًا أنّ مدينة القدس مسجلة على لوائح التراث العالمي لدى منظمة اليونسكو من قبل حكومة الأردن منذ عام 1981، بما يضمن المحافظة على شخصية المدينة الثقافية والحضارية[1]، ويزيد من التأكيد لفكرة «الوضع القائم»، خاصة أن منظمة اليونسكو مطالبة بموجب ميثاقها بتقديم المساعدات الفنية والمادية للحكومة الأردنية للحفاظ على تراث المدينة[2].**

1 راجع نصوص الاتفاقية في: http://www.unesco.org/

2 رياض حمودة ياسين، التراث الثقافي لمدينة القدس في المعاهدات والقرارات الدولية، منشور ضمن وقائع مؤتمر التراث الثقافي لمدينة القدس، مركز الزيتون للدراسات، بيروت 2009م، وانظر نظمي الجعبة، القدس من جديد (مشاهد وتحديات)، حوليات القدس، العدد (13) لسنة 2012، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ص37.

ورقة

تطور الموقف الدولي تجاه القدس

أ. ربيع الدنان



- باحث في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، متخصص في الشأن الفلسطيني.
- مجاز في اللغة العربية وآدابها من الجامعة اللبنانية كلية الآداب.
- شارك في تحرير وإعداد العديد من الدراسات أهمها:
  - تحرير سلسلة تقرير معلومات خلال 2007-2013، كما شارك في إعداد كتبه الـ 27 الصادرة عن مركز الزيتونة.
  - شارك في إعداد كتاب «دليل القدس القانوني» الصادر عن مؤسسة «شاهد».
  - شارك في إعداد سلسلة «مصر بين عهدين»، والتي تصدر عن مركز الزيتونة.
  - شارك في إعداد كتاب «السلطة الفلسطينية»، الصادر عن مركز الزيتونة.
  - شارك في إعداد تقرير «عين على الأقصى» العاشر- 2016، الصادر عن مؤسسة القدس الدولية.

المقدمة

تُجمع المواقف الدولية بأن شرقي القدس هي أراض محتلة، وأن على «إسرائيل» أن تنسحب منها، وأن إجراءاتها المختلفة فيها باطلة، حتى إعلان «إسرائيل» غربي القدس عاصمةً لها لم يحظ باعتراف أي دولة في العالم. ومسألة القدس ومكانتها القانونية لم تُحسم منذ اتخاذ قرار الأمم المتحدة رقم 181 لسنة 1947 المتعلق بتدويل القدس، بالرغم من توقيع اتفاق أوسلو، الذي فتح الطريق أمام القبول الدولي بالأمر الواقع، خاصة عندما أشار إلى أن أساس الحل هو القرار 242.

ولكن المواقف وردود الأفعال الدوليّة من الاعتداءات الإسرائيليّة المستمرة على مدينة القدس تباينت بين قلقٍ، واستنكار، وتحذير، ومساواة بين الضحيّة والجلاد. وقلق المجتمع الدولي مصدره أن تؤدي الانتهاكات الإسرائيليّة المستمرة إلى تدهور الأوضاع، وغالبًا ما يكون التدخل الدولي في مصلحة الكيان الإسرائيلي.

1- خلفيات تطور الموقف الدولي تجاه القدس من خلال الأمم المتحدة:

على الرغم من عجز مؤسسات الأمم المتحدة على تنفيذ قراراتها، تبقى هذه القرارات مرجعًا قانونيًا يُعْتد به عند الاحتكام للشرعية الدولية. وإذا كانت قرارات الجمعية العامة ليست إلا توصيات، غير أنها تتمتع بقيمة أدبية عالية، لأنها تُعَبِّر عن رأي المجتمع الدولي. فقد أوصى القرار رقم 181 – الذي ينص على تقسيم فلسطين – الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1947/11/29، على أن يكون لمدينة القدس كيانًا منفصلًا مستقلًا، يخضع لنظام دولي خاص تحت إدارة الأمم المتحدة، على أن يعيّن مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية، على أن تكون السلطة التشريعيّة في يد مجلس تشريعي منتخب بالاقتراع العام والسري، على أساس تمثيل نسبي لسكان المدينة، دون تمييز بين الجنسيات.

> على الرغم من عجز مؤسسات الأمم المتحدة عن تنفيذ قراراتها، تبقى هذه القرارات مرجعًا قانونيًا يُعْتد به عند الاحتكام للشرعية الدولية

وبعد احتلال «إسرائيل» الشطر الغربيّ من القدس خلال حرب 1948، أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 303 في 1949/12/9 وضع القدس تحت نظام دولي دائم. كما اتخذ مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة العديد من القرارات الخاصة بمدينة القدس، منها قرار رقم 114 في 1949/12/20 يطالب «إسرائيل» بإلغاء نقل الدوائر والمؤسسات والوزارات إلى القدس. كما أصدر المجلس قراره رقم 118 في 1950/2/11 يطالب فيه «إسرائيل» والأردن بإبداء رأيهما في تعديل مشروع نظام القدس؛ والذي يمنع العرب واليهود من اتخاذ القدس عاصمة لهم، إلا أن المجلس اضطر إلى اتخاذ قراره رقم 234 في 1950/6/14، والذي أعلن فيه عدم استعداد الدولتين للتعاون من أجل تنفيذ

التعديل، لهذا قرر رفع المشكلة إلى الجمعيّة العامة، ورفض الإسرائيليون هذا القرار لتمسكهم بالقدس عاصمة لهم، وهددوا بعدم التعاون مع أي مندوب للأمم المتحدة. ومنذ ذلك التاريخ توقفت الجمعية العامة عن مناقشة مسألة تدويل القدس، واستمر الأمر الواقع حتى تمكنت «إسرائيل» بعد حرب 1967، من احتلال الضفة الغربيّة وضمّ القسم الشرقيّ من القدس إليها[1].

ونتيجة لذلك صدر عن الجمعية العامة القرار رقم 2253 الصادر في 1967/7/4، والذي أعربت فيه عن قلقها الشديد من التدابير الإسرائيليّة الهادفة لتغيير وضع المدينة، وعُدّت هذه التدابير غير صحيحة وطالبت «إسرائيل» بإلغائها، والامتناع من القيام بأي عمل من شأنه تغيير مركز القدس. كما أكدت الجمعيّة العامة في قرارها الرقم 2851 الصادر في 1971/12/20، أن كل الإجراءات التي اتخذتها «إسرائيل»، لتهويد القدس والاستيطان في الأراضي العربية المحتلة، باطلة ولاغية كليًّا. ومنذ ذلك التاريخ، توالت قرارات الجمعية العامة التي تؤكد هذه الحقائق، حيث كان هناك بندٌ ثابت سنويًا، يُدرج في جدول أعمالها[2].

كما أصدر مجلس الأمن الدولي القرارات التي تطالب بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، منها: القرار رقم 242 الصادر في 1967/11/22، الذي دعا إلى انسحاب القوات الإسرائيليةّ من الأراضِ التي احتلتها خلال حرب 1967، والقرار رقم 267، الصادر في 1969/7/3، والذي أكد خلاله أن الاستيلاء على الأراض من خلال الغزو العسكري غير مقبول، كما أبدى أسفه، لتجاهل «إسرائيل» لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. وشجب جميع الإجراءات الإسرائيليّة التي تهادف لتغيير وضع القدس، وعدها باطلة، وطالب «إسرائيل» بإلغائها[3].

كما يؤكد كل من مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة انطباق اتفاقية جنيف الرابعة انطباقًا قانونيًّا على الأرض الفلسطينيّة التي تحتلها «إسرائيل» منذ سنة 1967 بما في ذلك شرقي القدس. فقد أصدر مجلس الأمن قرارات عديدة منذ سنة 1967 أكدت على ذلك، وكذلك فعلت الجمعية العامة، ولجنة حقوق الإنسان في دوراتهما المختلفة عند بحث الممارسات الإسرائيلية التي تنتهك حقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولقد عالج مجلس الأمن والجمعية العامة في كثير من الأحيان تلك الانتهاكات التي وصفتها اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب بأنها انتهاكات جسيمة لأحكام الاتفاقية، وعرفها البروتوكول الأول الملحق بالاتفاقية بأنها تمثل جرائم حرب[4].

1 عبد الناصر قاسم الفرا، القدس في القرارات الدولية والأمم المتحدة، علوم سياسية، موقع جامعة القدس المفتوحة، غزة – فلسطين، انظر:
http://www.qou.edu/arabic/researchProgram/researchersPages/abdulNasserFarra/internationalResolutions.pdf

2 للمزيد: راجع قرارات الجمعية العامة، موقع الأمم المتحدة:
http://www.un.org/ar/sections/documents/general-assembly-resolutions/index.html

3 Security Council Resolutions, United Nations website, http://www.un.org/en/sc/documents/resolutions

4 للمزيد انظر المادة 85 من الملحق (البروتوكول) الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة، موقع اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر الدولي:
https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5ntccf.htm

كما أكدت الدول الأطراف السامية في اتفاقية جنيف الرابعة انطباق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينيّة التي تحتلها «إسرائيل» منذ سنة 1967 بما في ذلك شرقي القدس، وطالبوا «إسرائيل» بالامتثال لإرادة المجتمع الدولي والوفاء بالتزاماتها الدوليّة. فبعد فشل الجهود الدولية ورفض «إسرائيل» الالتزام بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بخصوص تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة، عقدت الدول الأطراف المتعاقدة باتفاقية جنيف الرابعة مؤتمرها الأول في جنيف في 1999/2/9 بشأن تدابير لإنفاذ اتفاقية جنيف الرابعة في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها شرقي القدس، ولكفالة احترامها وفقًا للمادة الأولى المشتركة في الاتفاقيات الأربعة المعقودة سنة 1949. كما عقدت مؤتمرها الثاني في شهر كانون الأول/ ديسمبر 2001 في جنيف. لأبرز ما صدر عن المؤتمرين[1]:

1- التأكيد على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة انطباقًا قانونيًا على الأرض الفلسطينيّة التي احتلتها «إسرائيل» سنة 1967 بما فيها شرقي القدس.

2- التأكيد على أحكام المادة الأولى المشتركة بين الاتفاقيات الأربعة، والتي تتعهد بموجبها الدول الأطراف باحترام وضمان احترام أحكام الاتفاقية في جميع الظروف.

3- التأكيد مجددًا بأن المستوطنات الإسرائيليّة في الأرض الفلسطينية التي تحتلها «إسرائيل» منذ سنة 1967 بما فيها شرقي القدس، غير شرعيّة وتشكل انتهاكًا خطيرًا لأحكام المادة 49 من الاتفاقية والمادة 85 من البروتوكول الأول الملحق بها.

4- تدعو جميع أطراف النزاع إلى احترام وضمان احترام أحكام الاتفاقية في جميع الظروف، واتخاذ الإجراءات الضروريّة لوقف ومنع انتهاكات الاتفاقية. وأن الدول الأطراف تجدد تأكيدها على التزامات الدول المتعاقدة بموجب المادتين 147 و148 من اتفاقية جنيف الرابعة.

5- إن الدول المتعاقدة المشاركة تدعو الدولة القائمة بالاحتلال إلى احترام كامل وفعال لاتفاقية جنيف الرابعة في الأرض الفلسطينيّة المحتلة بما فيها شرقي القدس، والتوقف عن ارتكاب أي انتهاك لهذه الاتفاقية. ويؤكدون مجددًا عدم شرعية الاستيطان في الأراضي المذكورة وتوسيعه. ويجددون الدعوة إلى ضمان وسلامة وصول السكان إلى الأماكن المقدّسة.

وفي السياق ذاته، أكدت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان- من خلال قراراتهما ذات الصلة وعلى مدى عشرات السنين - انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينيّة التي احتلتها «إسرائيل» سنة 1967 بما فيها شرقي القدس. فقد أصدرت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومن ثمّ مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان منذ سنة 1968 ما يزيد عن ستين قرارًا بخصوص الممارسات الإسرائيليّة التي تنتهك أحكام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في

1 نبيل الرملاوي، الانتهاكات الإسرائيلية في القدس بموجب القانون الإنساني الدولي، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2013/5/19 انظر: http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=N4Ee77a622428378693aN4Ee77

الأرض الفلسطينيّة المحتلة بما فيها شرقي القدس. وقد تميزت هذه القرارات جميعها بالتأكيد على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب على الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها شرقي القدس، ومطالبة «إسرائيل» باحترام وتطبيق أحكام الاتفاقية المذكورة في الأرض الفلسطينيّة المحتلة. وقد وردت معظم هذه القرارات في تقارير لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حيث طالبت «إسرائيل» بالتوقف عن الأعمال التي تنتهك مبادئ القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، وحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، كما طالبتها بالوفاء بالتزاماتها الدولية بصفتها دولة عضوًا في الأمم المتحدة، ومن الدول الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة[1].

ومن جهتها فقد أكدت محكمة العدل الدوليّة الانطباق القانوني لاتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية التي تحتلها «إسرائيل» منذ سنة 1967 بما فيها شرقي القدس. وأصدرت المحكمة في 2004/7/9 رأيها الاستشاري بخصوص الجدار الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة سنة 1967، حيث أكدت أن الجدار والاستيطان الإسرائيليين أعمال غير شرعيّة وباطلة ويجب إزالتها، لكونها تتعارض مع أحكام اتفاقية جنيف الرابعة التي تنطبق قانونيًا على الأرض الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ سنة 1967. بل عدت المحكمة أن الاستيطان والجدار هما من جرائم الحرب وفقًا لأحكام القانون الدولي الإنساني وبشكل محدد اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949، ويحولان دون ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير وهو أخطر ما يترتب على ارتكاب هاتين الجريمتين. كما تؤكد الفتوى أن إنشاء الجدار وإقامة المستوطنات هي من الأعمال التي تحول دون ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير؛ وذلك في انتهاك جسيم لمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الوديّة والتعاون بين الدول وفقًا لميثاق الأمم المتحدة[2].

> أكدت محكمة العدل الدوليّة الانطباق القانوني لاتفاقية جنيف على الأرض الفلسطينية التي تحتلها «إسرائيل» منذ سنة 1967 بما فيها شرقي القدس. وأصدرت المحكمة في 2004/7/9 رأيها الاستشاري بخصوص الجدار الإسرائيلي حيث أكدت أنه والاستيطان أعمال غير شرعيّة وباطلة ويجب إزالتها

وفي ما يتعلق بوضع القدس في اتفاقات أوسلو وما تلاها، فقد نصت المادة الأولى من إعلان المبادئ أن هدف المفاوضات الإسرائيليّة الفلسطينيّة ضمن عملية السلام؛ إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية

1 المرجع نفسه، وللمزيد راجع الدورات والوثائق والقرارات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، انظر: http://www.ohchr.org/AR/Pages/home.aspx

2 نبيل الرملاوي، مرجع سابق، وللمزيد راجع «فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة»، موقع الأمم المتحدة، نظام الوثائق الرسمية، انظر: https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N0484/419//PDF/N0441984.pdf

فلسطينية «المجلس المنتخب من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات، وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338». ونصت الفقرة الثانية من المادة الخامسة على أنه: «سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن ولكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من المرحلة الانتقالية...»، أما الفقرة الثالثة من المادة نفسها فتنص على: «من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس واللاجئون والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك»[1].

وجاء في الملحق الأول من إعلان المبادئ أن فلسطينيي القدس الذين يعيشون فيها سيكون لهم الحق في المشاركة في العملية الانتخابية. ونص الاتفاق المرحلي بين «إسرائيل» ومنظمة التحرير الفلسطينية أن مفاوضات الوضع النهائي ستبدأ في موعد لا يتجاوز أيار/ مايو 1996 وسوف تتناول مفاوضات الوضع النهائي القضايا المتبقية بما فيها القدس، اللاجئون، والمستوطنات... وبالنسبة إلى الانتخابات بخصوص فلسطيني القدس، فسيكون في مقدور سكان القدس الفلسطينيين أن يشاركوا في الانتخابات وفقاً لترتيبات خاصة مبينة بالتفصيل في الاتفاق، وسيجري التصويت في أماكن خارج القدس وبواسطة ملفات خاصة سترسل من مكاتب بريد إلى اللجنة المركزية للانتخابات، ولن يكون في مقدور أي فلسطيني له عنوان في القدس ويرغب في الترشيح لانتخابات المجلس الفلسطيني أن يفعل ذلك، إلا إذا كان له أو لها عنوان إضافي ساري المفعول في الضفة الغربية أو في قطاع غزة. ونتيجة لذلك اشترطت «إسرائيل» فرز الأصوات في مناطق السلطة الفلسطينية ومنعت إقامة المهرجانات الانتخابية، وفرضت قيودًا على المرشحين. وبذلك أكدت «إسرائيل» - وبموافقة فريق أوسلو - بأن سيادتها في شرقي القدس لم تمس فعلًا، وأنها تتعامل مع رعايا أجانب يشاركون في انتخابات برلمان في دولتهم من دون أن تمس سيادتها[2].

وللدلالة أيضًا على عدم حصول اعتراف قانوني باحتلال «إسرائيل» لغربي القدس لا يوجد حاليًا دول لها سفارات في القدس. مع الإشارة إلى أن كانت لكوستاريكا ومكرونيزيا سفارات في القدس تمّ إغلاقها. كما يوجد لبعض الدول قنصليات في القدس، كما أعلنت بعض الدول نيتها نقل سفارتها إلى القدس، ولكنها عمل النقل لم تتم، بالرغم من اتخاذ الولايات المتحدة الأمريكي قرار النقل. ومن الدول التي أعلنت رغبتها بنقل السفارة إلى القدس كانت كندا وتشيكيا؛ فقد أعلن جو كلارك، رئيس حزب المحافظين، حين تولى رئاسة الحكومة الكندية في سنة 1979، عن نيته نقل السفارة الكندية

1 جاسم محمد زكريا، «مدينة القدس والنظام الدولي (إشكالية المكانة ومشكلة الإمكانيات)»، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية، عدد خاص «القدس عاصمة الثقافة العربية لعام 2009»، انظر:
http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/human/images/stories/91.doc

2 المرجع نفسه.

من تل أبيب إلى القدس. ولكنه عاد وتراجع عن قراره إلى أجل غير مسمى، نتيجة اعتراضات كثيرة رفعت في وجهها، حيث ذكر كلارك، في الوثائق الحكومية التي أفرج عنها في سنة 1999، أن محاولة حكومته نقل السفارة «واجهت مشاكل سياسية فور الإعلان عنها»[1]. كما وعد الرئيس التشيكي ميلوش زيمان، خلال زيارة له إلى «إسرائيل» في تشرين الأول/ أكتوبر 2013، بنقل سفارة بلاده من تل أبيب إلى القدس، لكنه تمّ العدول عنها، ولم تدخل حيّز التنفيذ[2].

2- تطور الموقف الدولي تجاه القدس:

أ- الموقف الأمريكي:

على الرغم من إعلان الولايات المتحدة الأمريكية اتخاذها موقفًا محايدًا في الصراع العربي - الإسرائيلي، إلا أن الحقيقة تشير إلى انحيازها إلى «إسرائيل». واتسمت السياسة الأمريكيّة تجاه قضية القدس بالانسجام مع السياسات الإسرائيليّة، ووقفت واشنطن موقفًا منحازًا بشكل واضح لـ«إسرائيل»، على الرغم من محاولتهم إظهار شيء من التوازن في بعض القضايا المتعلقة بالقدس، ومنها على سبيل المثال عندما أقرّ الكونجرس نقل السفارة الأمريكية من «تل أبيب» إلى القدس في سنة 1990. كما كان الموقف الأمريكي متعنتًا وصارمًا أمام أي قرار يصدر عن مجلس الأمن ويتضمن إدانة الإجراءات الإسرائيليّة لتهويد القدس، واستخدمت حق النقض «الفيتو» مرات عدة.

في البداية اعتمدت الولايات المتحدة في سياستها تجاه قضية القدس على القرار 181، فلم تقبل بسيادة «إسرائيل» القانونية على أي جزء من القدس، تاركةً الأمر حتى يتم إقرار وضع المدينة القانوني خلال المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وفي الأول من تموز/ يوليو 1969 أكدت الولايات المتحدة أمام مجلس الأمن على لسان مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة السفير شالز يوست «أن القدس التي وقعت تحت سيطرة إسرائيل في حرب 1967 مثلها مثل مناطق أخرى احتلتها إسرائيل - تعتبر منطقة محتلة تخضع لنصوص القانون الدولي الذي ينظم حقوق والتزامات دول الاحتلال التي تقضي بأن دولة الاحتلال لا يحق لها أن تحدث تغييرات في القوانين والإدارة». وفي إطار الخطابات المتبادلة الملحقة بوثائق كامب ديفيد حول القدس، ورد برسالة الرئيس جيمي كارتر إلى الرئيس أنور السادات، في 1978/9/22 «أن موقف الولايات

> اتسمت السياسة الأمريكيّة تجاه قضية القدس بالانسجام مع السياسات الإسرائيليّة، ووقفت واشنطن موقفًا منحازًا بشكل واضح لـ«إسرائيل»

1 موقع صحيفة الحياة، لندن، 1999/7/30.
2 موقع صحيفة الاستقلال، غزة، 2013/10/10، انظر: https://www.alestqlal.com/ar/index.php?act=Show&id=17134

المتحدة بشأن القدس يظل هو نفس الموقف الذي أعلنه السفير جولد برج أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 تموز/يوليو 1967، وهو ما أكده من بعده السفير يوست أمام مجلس الأمن في أول تموز/يوليو 1991»[1]. كما أكدت الإدارة الأمريكيّة، في رسالة التطمينات إلى الفلسطينيين في تشرين أول/أكتوبر 1991، والتي تُشكّل جزءًا من السجل الرسمي لمؤتمر مدريد للسلام، أنها لا تعترف بضمّ «إسرائيل» لشرقي القدس، حيث جاء في نص الرسالة: «لا نعترف بضم إسرائيل القدس الشرقية أو توسيع حدودها البلدية، ونُشجّع كافة الأطراف على تجنّب الإجراءات من جانب واحد، والتي تزيد من حدة التوتر المحلي، أو تصعب من المفاوضات، أو تستبق تقرير نتائجها النهائية[2].

غير أن قانون نقل السفارة الأمريكيّة من «تل أبيب» إلى القدس صدر في سنة 1995، بعدما أقره الكونجرس الأمريكي في سنة 1990. وتضمن القانون ثلاثة بنود[3]:

- **البند الأول:** تبقى القدس موحدة غير مجزأة، وبالتالي الموافقة الأمريكيّة على تكريس نتائج حرب حزيران 1967 وتكريس الاحتلال وشرعنته في المدينة.
- **البند الثاني:** يعترف بالقدس الموحدة عاصمة لـ«إسرائيل»، وذلك خلافًا للمواقف والتعهدات الأمريكية السابقة.
- **البند الثالث:** يلزم الإدارة الأمريكية بنقل السفارة من «تل أبيب» إلى القدس وإقامة مبنى للسفارة فيها. وخصص القانون المبالغ اللازمة لذلك.

وفي تطور لافت للنظر استخدم وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، في تصريح له في سنة 2014، تعبير ثنائي للمسجد الأقصى، حيث أشار إلى اتفاق مع الأطراف على عدم تغيير الوضع القائم في «الحرم القدسي – جبل الهيكل»، وهو ما يدل على التعامل مع المسجد الأقصى على أن ملكيته مشتركة، ويمهد لفكرة التقسيم الزماني والمكاني للمسجد المبارك[4].

وبعد اندلاع الانتفاضة في خريف 2015 نددت الولايات المتحدة بـ «كل أعمال العنف» في باحة المسجد الأقصى، في إشارة للاحتلال الإسرائيلي وللفلسطينيين على حدّ سواء، داعية الإسرائيليين والفلسطينيين إلى تجنب أي «عمل استفزازي»، وإلى نزع فتيل «التوتر والعنف» واستعادة الهدوء في القدس والضفة الغربيّة[5]. كما شدد الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية مارك تونر على أن حكومة

1 الجذور التاريخية والقانونية لمدينة القدس والقانون الدولي، موقع منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المغتربين، انظر: http://cutt.us/cTuZS

2 للمزيد راجع رسالة التطمينات الأمريكية إلى القيادة الفلسطينية، 1991/10/18، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 2، العدد 8 (خريف 1991)، ص284-287.

3 موقع الكونغرس، 1995/11/8, https://www.congress.gov/104/plaws/publ45/PLAW-104publ45.pdf

4 وليد عبد الحي، القضية الفلسطينية والوضع الدولي، في محسن صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014-2015، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)، ص237.

5 موقع وزارة الخارجية الأمريكية، 2015/9/14، http://cutt.us/qP66U

بلاده ترفض تغيير «الوضع القائم» في شرقي القدس المحتلة والمسجد الأقصى، معربًا عن قلقه من تصاعد المواجهات في المدينة. وأضاف تونر أن موقف الولايات المتحدة من وضع المسجد الأقصى وشرقي القدس واضح ولم يطرأ عليه أي تغير، مشددًا - في الوقت ذاته - على أن لـ «إسرائيل» حق الدفاع عن نفسها[1]. وفي محاولة لإجهاض انتفاضة القدس زار كيري العاصمة الأردنية عمّان في 2015/10/24، والتقى كلًّا من الرئيس محمود عباس والعاهل الأردني كل على حدة، وزار أيضًا «تل أبيب» والتقى رئيس الوزراء الإسرائيلي[2].

وفي تطور مهم ألغت المحكمة العليا الأمريكيّة في 2015/6/8 قانونًا خلافيًا كان يسمح للإسرائيليين من مواليد القدس المحتلة من حملة جوازات سفر أمريكيّة تسجيل «إسرائيل» كموطن ميلاد لهم في جوازاتهم. مما يُعدّ إقرارًا قضائيًا أمريكيًا بأن القدس المحتلة ليست عاصمة لـ«إسرائيل». ورأت المحكمة أن رئيس الولايات المتحدة وليس الكونجرس له «السلطة الحصرية بالاعتراف بسيادة أجنبية» ويعود له القرار بالنسبة لوضع القدس على جواز سفر. وجاء قرار المحكمة بعد نحو ثمانية أشهر من المداولات حول قضية أمريكي ولد في القدس أراد أن يذكر اسم المدينة على جواز سفره مع كلمة «إسرائيل»، وهو ما كان الكونجرس سمح به خلافًا لرأي الرئيس.

وكان القانون الفدرالي الموقع في 2002 من قبل الرئيس جورج بوش الابن يُجيز لأي مواطن أمريكي مولود في القدس - والذين يُقدر عددهم بنحو 50 ألفًا - ذكر «إسرائيل» على جواز سفره، لكن الرئيس بوش أرفق توقيعه بإعلان يدين تحديدًا هذا المرور المفروض عبر الكونجرس الذي يشير إلى أن القدس عاصمة «إسرائيل»، معتبرًا ذلك «تدخلًا غير مقبول في صلاحية الرئيس الدستورية لإدارة السياسة الخارجية للبلاد». وتجدر الإشارة هنا إلى أن دائرة إصدار الجوازات الأمريكيّة تسمح بذكر القدس مكانًا للولادة لكن من دون تحديد الدولة الموجودة فيها.

وشدد البيت الأبيض على أن الرئيس وحده يتمتع بسلطة إعلان الاعتراف الأمريكي بالدولة التي تنتمي إليها القدس، وكانت إدارة بوش قد أعطت التبرير عينه لرفض تطبيق القانون[3].

وقد كان للمتنافسين من الحزبين الديموقراطي والجمهوري للانتخابات الأمريكية 2016 تصريحات ومواقف كشفت عن الانحياز إلى «إسرائيل» بشكل عام. فمن جانبها لم تعلن مرشحة الحزب الديموقراطي هيلاري كلينتون خلال دعايتها الانتخابية موقفًا واضحًا من القدس، ولكن بالعودة إلى الوراء نجد أنها كانت أعلنت في رسالة وجهتها إلى «الاتحاد الأرثوذكسي» في سنة 1999 أنها تعتبر أنّ «القدس هي

1 موقع وزارة الخارجية الأمريكية، 2015/9/22، http://cutt.us/tkX5z
2 للمزيد يمكن مراجعة موقع وزارة الخارجية الأمريكية: http://www.state.gov
3 موقع الجزيرة.نت، الدوحة، 2016/6/8، انظر: http://ow.ly/XC8a307HOkS

العاصمة الأبدية لإسرائيل»، وأنها ستدعم نقل السفارة الأمريكية من «تل أبيب» إلى القدس في حال انتخابها لعضوية مجلس الشيوخ الأمريكي، ولكنها عادت عام 2011 من موقعها كسيناتور، لتقول بأنّ أيّ خطوة أمريكية أحاديّة حيال القدس سيكون من شأنها الإضرار بـ«عملية السلام».

أمّا مرشح الحزب الجمهوري دونالد ترامب، الذي التقى نتنياهو في 2016/9/25، فقد أعلن أنّه سينقل سفارة بلاده من «تل أبيب» إلى القدس -«العاصمة الأبديّة لإسرائيل»- وذلك في حال فوزه في الانتخابات. ولم تخل الأعوام اللاحقة على إقرار الكونجرس قانون نقل السفارة الأمريكية إلى القدس من «المزايدات» من قبل المرشحين الذين كانوا يتعهدون بالتنفيذ بعد فوزهم بالرئاسة، إلا أنّ كلًّا من بل كلينتون وجورج بوش الابن، وكذلك باراك أوباما، استخدموا حقّهم الدستوري في تأجيل تنفيذ القانون معلّلين ذلك بالمحافظة على الأمن القومي للولايات المتحدة على المستويين الداخلي والخارجي.

وعلى الرغم من ذلك، لا يمكن الاستخفاف بمثل هذه التصريحات والتّعهدات الأمريكية التي تضع القدس في سلّة المزايدات والدعاية الانتخابية بينما الاحتلال يعمل معول التهويد والاستيطان والتهجير بحق المقدسيين ويستمر في اعتداءاته على المسجد الأقصى على الرغم من مخالفة ذلك كله للقانون والقرارات الدّولية[1].

ب- الموقف الأوروبي:

وتُعدّ مواقف الاتحاد الأوروبي تجاه قضية شرقي القدس إيجابية، بشكل عام رغم ضعفها، على قاعدة القرارات الدولية، بالرغم من عدم اتخاذها عمليًا أيّ خطوات وإجراءات حقيقية وجادة باتجاه تطبيق قرارات الشرعية الدولية، ومضمونها إجبار وإلزام «إسرائيل» بالانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة في سنة 1967. وتباينت مواقف دول الاتحاد ما بين الوضوح والغموض، ففي الوقت الذي تطالب فيه هذه الدول «إسرائيل» بتنفيذ القرارات الدولية بشأن القدس والأراضي المحتلة سنة 1967، تدعي بأن القدس قضية عالقة يجب التفاوض عليها.

وترجمت السياسات الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية في سلسلة من المؤتمرات والمواقف والبيانات، التي كان من أهمها: وثيقة شومان 1971، وبيان المجموعة الأوروبية 1973، وبيان البندقية 1980، والذي طالب بانسحاب «إسرائيل» من الأراضي المحتلة في سنة 1967، والذي تمسكت به كافة المؤتمرات والمواقف الأوروبية اللاحقة، والذي أعلنت فيه الدول الأوروبية أنها «تعترف بالدور المهم جدًا الذي

1 قسم الأبحاث والمعلومات في مؤسسة القدس الدولية، حال القدس (3) 2016، ص 24-26، انظر:
http://alquds-online.org/userfiles/File/hal_alquds/Season/20161018_18568.pdf

تكتسبه مسألة القدس بالنسبة لكل الأطراف المعنية، وفي هذا الصدد فإن بلدان المجموعة تؤكد أنها لا تقبل أية مبادرة تتخذ من جانب واحد تهدف إلى تغيير وضع القدس، وإن كل اتفاق حول وضع المدينة يجب أن يضمن حق حرية الدخول إلى كل الأماكن المقدسة».

تُعدّ مواقف الاتحاد الأوروبي تجاه قضية شرقي القدس إيجابية، بشكل عام رغم ضعفها، على قاعدة القرارات الدولية، بالرغم من عدم اتخاذها عمليًا أيّ خطوات وإجراءات حقيقية وجادة باتجاه تطبيق قرارات الشرعية الدولية

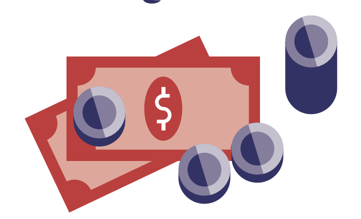
وفي الفترة اللاحقة لم يتطور موقف الدول الأوروبية تجاه مدينة القدس وأصبح تكرارًا لإعلان البندقية. إلا أن الموقف الأوروبي بدأ يتعافى في بداية التسعينيات من القرن الماضي، حيث طالب بيان للاتحاد الأوروبي «إسرائيل» «بوقف عملياتها وإجراءاتها في شرقي القدس التي تهدف إلى تغيير وضع المدينة تمهيدًا لتهويدها ووصف الاتحاد الإجراءات الإسرائيلية بأنها غير قانونية حسب القانون الدولي». كما ظهر تباين في مواقف دول الاتحاد الأوروبي تجاه وضع مدينة القدس في اجتماع لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي عُقد في بروكسل، وبرزت خلافات رافقت المناقشات الخاصة بالورقة السويدية خلال اجتماعات وزراء خارجية الاتحاد في 2009/12/8، فبعد أن كانت الورقة السويديّة تنص على أن شرقي القدس عاصمة لدولة فلسطين، نصّ بيان وزراء الخارجية على أنهم «يعبرون عن قلقهم تجاه الوضع في القدس الشرقية... ويطالبون كافة الأطراف التوقف عن أية ممارسات استفزازية، ويجب أن تؤدي المفاوضات إلى حلّ وضع القدس على أساس أنها عاصمة للدولتين».

ثبات الموقف الأوروبي عبر عنه أيضًا في بيان المجلس الأوروبي في تموز/ يوليو 2015، والذي أكد فيه على عدم شرعية المستوطنات والجدار العازل، واعتبر الإجراءات الإسرائيلية في القدس تخريب لجهود جعلها عاصمة للدولتين.

وفي تطور لافت للانتباه قررت دول الاتحاد الأوروبي خلال سنة 2013 فرض مقاطعة علمية وأكاديمية وتجارية واستثمارية وبحثية -غير ملزمة- ضدّ المستوطنات الإسرائيليّة، كما قررت المفوض الأوروبية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 وضع ملصقات على السلع التي تنتجها المستوطنات. مما كبد الاقتصاد الإسرائيلي خسائر كبيرة، حيث كشف الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي في حزيران/يونيو 2016 أن حملة المقاطعة

6 مليارات دولار

حجم الخسائر الإسرائيليّة في عامي 2013 و 2014 نتيجة المقاطعة الأوروبية لبضائع المستوطنات



الأوروبية على المنتجات الزراعية الإسرائيليّة الخاصة بالمستوطنات، كبدت الاقتصاد الإسرائيلي خسائر تقدر بستة مليارات دولار في عامي 2013 و2014. وذكر أن حجم الخسائر الإسرائيليّة في نهاية سنة 2016 سيصل قرابة 9.5 مليارات دولار، أي أن «تل أبيب» ستخسر في سنة 2016 وحدها 3.5 مليارات دولار.

ج- القدس في المبادرة الفرنسية:

قدمت فرنسا مبادرة قالت إنها الحل الشامل للقضية الفلسطينية وذلك بدعم أمريكي، حيث تقوم المبادرة على أساس الدعوة إلى عقد مفاوضات قصيرة، ولكن مكثفة حول الملفات الجوهرية بين دولة الاحتلال الإسرائيلي والفلسطينيين، حيث تضع المبادرة نصب أعينها أن هدف إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، باعتباره لب الصراع في الشرق الأوسط، وسبب الاضطرابات وغياب الأمن في المنطقة.

وفي ما يتعلق بالقدس فقد طرحت المبادرة فكرة أن تكون المدينة عاصمة لدولتين؛ وهو طرح غامض غير مفهوم، ويُشرّع هذا الطرح المستوطنات، ويفرض الأمر الواقع، كما سيتيح للاحتلال تعزيز سيطرته وإدارته للمدينة، خصوصًا أن الطرف الإسرائيلي هو الطرف الأقوى. ونتيجة لهذا الطرح نلاحظ أن الحديث سينحصر بشرقي القدس، فالشطر الغربي من المدينة يسكنه اليهود، وأحياءه تمّ تهويدها بالكامل، والشراكة ستكون في الشطر الشرقي فقط.

قرار اليونسكو[1]:

صادقت منظمة اليونسكو - وهي أعلى هيئة معنية بالتراث والثقافة في العالم - في 2016/10/18، على قرار ينص على كون القدس مدينة ذات أهمية خاصة للديانات الثلاث، إلا أن القيمة الأبرز في القرار ارتبطت بالجزئية الخاصة بالمسجد الأقصى ومحيطه، لا سيما حائط البراق وباب المغاربة، إذ تجاهل القرار التسمية الإسرائيلية للأقصى، واعتمد التسمية الإسلامية لـ«الأقصى/ الحرم الشريف»، وتجاهل التسمية الإسرائيليّة، واعتمد التسمية الإسلامية لـ «حائط البراق/الحائط الجنوبي للأقصى»، متجاهلًا تسمية «حائط المبكى».

كما أدان القرار الممارسات الإسرائيليّة داخل الأقصى وفي محيطه، واستنكر منع المصلين المسلمين من الوصول للمسجد، وطالب بوقف الاقتحامات المتكررة من قبل الشرطة والمستوطنين، إلى جانب إدانة دخول علماء الآثار الإسرائيليين للأقصى، والمطالبة بإعادة الوصاية الأردنية الحصرية عليه، بما في ذلك منح الأردن سلطة تنظيم الدخول إليه والصلاة فيه.

1 للمزيد: موقع اليونسكو، 2016/10/27، http://cutt.us/NbtgZ

وعلى الرغم من كون اليونسكو منظمة معنية بالتراث والثقافة، فإن قرارتها تكتسي صبغة سياسية لا يمكن إغفالها، لا سيما في ما يتعلق بالقضايا ذات الحساسية كمسألة القدس. فالعبء السياسي لمثل هذا القرار لا تتحمّله المنظمة بحد ذاتها، وإنما يعكس الرغبة والمزاج العام لدى الدول الأعضاء، ويظهر ذلك جليًا في تصريح رئيسة المنظمة إيرينا بوكوفا حين قالت إن «المسجد الأقصى هو مكان المسلمين المقدس، وهو ذاته (هار هابيت) أو جبل المعبد أقدس مكان لليهود»[1].

كما صوتت لجنة التراث العالمي التابعة لمنظمة اليونسكو، في 2016/10/26، بالاقتراع السري، على قرار يستخدم من جديد مصطلح المسجد الأقصى/الحرم الشريف. كما شجب القرار التدابير والسياسات الإسرائيليّة في القدس، خاصة في المسجد الأقصى، التي تهدد حقّ المسلمين في أداء شعائرهم الدينية في مسجدهم. كذلك أكد القرار على ضرورة احترام وحماية التراث الثقافي للمسجد الأقصى/الحرم الشريف، على النحو المبيّن في الوضع الراهن، كموقع للمسلمين للعبادة وكجزء لا يتجزأ من التراث الثقافي العالمي. ومن أهم البنود التي تضمنها القرار ما يلي[2]:

1- التأكيد على عدم شرعية أي تغيير أحدثه الاحتلال في بلدة القدس القديمة ومحيطها وذلك بناء على المواثيق الدولية مثل مواثيق جنيف ولاهاي وقرارات اليونسكو والأمم المتحدة.

2- التأكيد على أن ما ورد في قرار اللجنة لا يؤثر على الوضع القانوني للقدس على أنها مدينة محتلة بحسب قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي المتعلقة بفلسطين.

3- إدانة شديدة ومطالبة سلطات الاحتلال بالوقف الفوري لجميع أعمال الحفريات غير القانونية التي تنفذها مجموعات المستوطنين بطريقة تمثل تدخلات صارخة ضد آثار القدس.

4- إدانة شديدة لاقتحامات المتطرفين وقوات الاحتلال المستمرة للمسجد الأقصى/الحرم الشريف وحث سلطات الاحتلال على منع جميع الإهانات والانتهاكات لقداسة المسجد الأقصى/الحرم الشريف بما في ذلك التدمير المتكرر لبوابات وشبابيك المسجد القبلي والبلاط التاريخي لقبة الصخرة المشرفة.

5- مطالبة سلطات الاحتلال بتسهيل تنفيذ مشاريع الإعمار الهاشمي في المسجد الأقصى/الحرم الشريف مع التشديد على وقف التدخل في مبنى باب الرحمة.

6- مطالبة «إسرائيل» بالسماح غير المشروط لوصول السلطة المعنية والمتمثلة بخبراء الأوقاف الأردنية من أجل المحافظة على بلدة القدس القديمة وأسوارها من الداخل والخارج.

---

1 موقع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، 2016/10/14، انظر: http://cutt.us/3qCn

2 موقع صحيفة الأيام، رام الله، 2016/10/27.

7- إدانة شديدة ومطالبة «إسرائيل» بإزالة القطار الخفيف من جوار أسوار القدس القديمة.

8- إدانة شديدة ومطالبة سلطات الاحتلال بوقف جميع مشاريع التهويد مثل «بيت هليبا» و«بيت شتراوس» والمصاعد الكهربائيّة والتلفريك الهوائي وإزالة آثار الدمار الناجم عن هذه المشاريع.

9- مطالبة سلطات الاحتلال بإعادة الآثار المنهوبة وتزويد مركز التراث العالمي في اليونسكو بتوثيق واضح لما تمت إزالته من آثار.

10- مطالبة الاحتلال الإسرائيلي تمكين الأوقاف الإسلامية الأردنية من تنفيذ تصميم مشروع إعادة ترميم طريق باب المغاربة.

11- إدانة شديدة لاستمرار «إسرائيل» بمنع بعثة المراقبة والخبراء التابعة لليونسكو من الوصول إلى مدينة القدس وأسوارها.

12- الإبقاء على بلدة القدس القديمة وأسوارها، على قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر كموقع مسجل من قبل الأردن عام 1981.

في الحقيقة إن قرار اليونسكو لم يتناول الرابط بين اليهودية والمسجد الأقصى، لا من قريب أو بعيد، فضلًا عن المسيحية، التي كان قد صدرت قرارات عدة بمبادرة عربية وفلسطينية لتأكيد رفض المساس بالمقدسات المسيحية فيها من قبل الاحتلال الإسرائيلي، بل إن القرار أشار إلى أهمية المدينة وكذلك أهمية مواقع في الخليل وبيت لحم لليهودية. فالقرار يضمّ أقسامًا عدة، أولها يتحدث عن القدس مع فروع بشأن المسجد الأقصى وحائط المغاربة، وضرورة تفعيل بعثة مراقبة اليونسكو في القدس القديمة، وإرسال ممثل لليونسكو إلى المدينة يصدر قرارات دورية. وقسم آخر بشأن قطاع غزة، وثالث عن مدينة الخليل وبيت لحم معًا[1].

وذكر القرار أن المنظمة «تؤكد أهمية مدينة القدس القديمة وجدرانها للديانات الثلاث» (اليهودية والمسيحية والإسلام)، بل إن القرار عندما تحدث عن الخليل جاء في النص تحديدًا «الموقعان الفلسطينيان للحرم الإبراهيمي/ضريح الآباء في الخليل ومسجد بلال بن رباح/ضريح راحيل في بيت لحم»، «هما جزء لا يتجزأ من فلسطين»، وجاء أن القرار يشارك الموقف الذي أكده المجتمع الدولي «أن الموقعين لهما أهمية دينية لليهودية والمسيحية والإسلام». كما تحدث القرار عن المقدسات الإسلامية وأنّ «على إسرائيل التزامًا باحترام أصالة الإرث الثقافي للمسجد الأقصى/الحرم الشريف، كما يعكسه الواقع التاريخي، باعتباره موقعًا مسلمًا للعبادة وجزء لا يتجزأ من موقع للإرث الثقافي العالمي»[2].

1 أحمد جميل العزم، اليونسكو ونتنياهو.. صناعة كرة ثلج، الجزيرة.نت، 2016/10/22، انظر: http://ow.ly/Qde2307HSBm

2 المرجع نفسه.

لم ينكر قرار اليونسكو علاقة اليهود بالقدس، ولكن الحملة الإسرائيلية واحتجاجها على ما لم يقله القرار لا على ما قاله هو نوع من الهجوم المضاد، فالجانب الإسرائيلي لا يستطيع أو لا يريد إنكار مكانة وعلاقة المسجد الأقصى والحرم الشريف والقدس بالإسلام والمسلمين علنا وبوضوح، لذلك زعم أن القرار نص على نفي العلاقة اليهودية بالمدينة والمكان. وبغض النظر عن اعتقاد ممثلي الدولة المقدمة للقرار فإن القرار لم ينص أو يتطرق للموضوع اليهودي بهذا الشكل.

لم ينكر قرار اليونسكو علاقة اليهود بالقدس، ولكن الحملة الإسرائيلية واحتجاجها على ما لم يقله القرار لا على ما قاله هو نوع من الهجوم المضاد

في الواقع إن الإشارة إلى موضوع أهمية القدس للأديان الثلاث، وأهمية الموقعين المشار إليهما في الخليل وبيت لحم لليهودية، هو الذي كان يمكن أن يثير غضبًا في أوساط عربية ومسلمة ومسيحيّة[1].

الخلاصة

شكلت قضية القدس جوهر الصراع العربي – الإسرائيلي، وأعطت سلطات الاحتلال لنفسها، باعتبارها سلطة محتلة، صلاحيات تشريعيّة، وتنفيذيّة، وقضائية واسعة؛ منتهكة للاتفاقيات الدولية التي تبين أن طبيعة الاحتلال تكون مؤقتة وتزول بزواله. واستطاع الاحتلال الإسرائيلي اتباع سياسة الأمر الواقع، وتغيير معالم القدس، على الرغم من المواقف الدولية الواضحة اتجاه مدينة القدس، فإن السياسة الإسرائيلية التهويدية والاستيطانية قد زادت حدة واتسعت إجراءاتها التعسفية.

فعلى المجتمع الدولي أن يدرك أن القدس تشكل جوهر القضية الفلسطينيّة، ولا حلّ يُنتظر للقضية الفلسطينية، من دون التوصل إلى حلّ مشكلة القدس. غير أن مواقف الدول المؤثرة في حل القضية الفلسطينية راوحت بين الموافقة على قرارات الشرعية الدولية، وتغافلت الإجراءات غير الشرعية، التي تتخذها «إسرائيل»، بل قدمت الحماية لها.

1 المرجع نفسه.

مداخلات الجلسة الثانية



مداخلة الشيخ إبراهيم إبراهيم

الأوراق المقدَّمة سردٌ تاريخيٌّ لتغَوّل وتوَغّل الاحتلال في القدس وفلسطين، وبحاجةٍ إلى حلولٍ عمليةٍ، وخاصةً أن العنوان يتضمن المواجهة السياسية والإعلامية لتهويد القدس، كذلك المواجهة المادية كتقديم فرص العمل والدعم للمرابطين في الأقصى. أشكر الأستاذ هاني المصري لتسليطه الضوء على محاولة الاحتلال تخريب وتفسيد جيل الشباب في القدس. وتحدث الأستاذ ابحيص عن ضياع البوصلة والاختلاف حول الطريق إلى القدس وكيفية تحريرها، مع وجود خللٍ في المنظومة العربية والإقليمية؛ وفي ملاحظته حول تحييد مناطق الـ48 التي كان لها الدور البارز في وقف التهويد والتطبيع في الأقصى عبر حملات البيارق. للعلماء دورٌ كبيرٌ وأساسيٌّ في هذه المرحلة لا يغَيّب، لأن الصراع الحقيقي في فلسطين هو في أحد وجوهه صراعٌ دينيٌّ.

مداخلة الأستاذ تامر الشريف

سؤالي للأستاذ هاني المصري: في ما يتعلق بالمعطيات الاجتماعية التي ذكرتها، والإحصائيات المتعلقة بالسياسة الإسرائيلية القديمة الجديدة التي تستهدف الشباب الفلسطيني عبر نشر المخدرات والجريمة، الملاحظ أن الانتفاضة الفلسطينية الأخيرة أثبتت عدم جدوى هذه السياسة، بدليل أن من قام

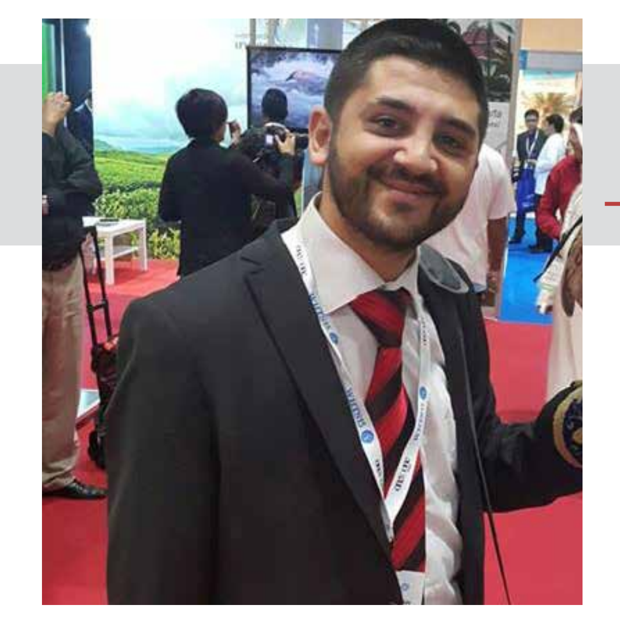
بهذه الانتفاضة هم الشباب، حيث لم تؤثر فيهم. وهناك إشكالية تتعلق بمصادرة مواقع التواصل الاجتماعي والمشاركات من قِبَل المقدسيين في دعم الانتفاضة، وهذا دليلٌ آخر أن إجراءات الاحتلال لم تؤثر في الشباب الفلسطيني.

سؤالي للدكتور رياض حمودة ياسين: في ما يتعلق بالموقف الأردني، كيف يمكن أن نتحدث عن تأثير الموقف الأردني في ظل زيادة الاقتحامات للأقصى في هذا العام، وهم أصحاب فكرة وضع كاميرات المراقبة داخل الأقصى؟ فالمواجهة دائمًا ما تكون مع حراس المسجد من دون أن يكون للأردن كلمةً في هذا الصدد. أيُّ دورٍ إيجابيٍّ للأردن يمكن الحديث عنه؟



مداخلة الأستاذ محمود موسى

أين مؤسسات حقوق الإنسان الغربية من حماية أهل القدس، والحق في التعلم ضمن المنهاج الذي يريده الطالب، والحق في الصحة والتأمين، والحق في الصلاة في الأقصى وزيارته، والحق في الإقامة في القدس من دون أساليب قانونيةٍ ملتَويةٍ، والحق في البناء والسكن من دون معوِّقات بلدية الاحتلال، والحق في الحدّ من انتشار المخدرات والدعارة، إلخ؟



مداخلة الأستاذ جهاد فتح اللّه

هل من مرجعٍ قانونيٍّ يبُتُّ في توصيف «الوضع القائم» في الأقصى؟

إجابة الأستاذ هاني المصري

الإشكالية الأساسية والجذرية هي عدم وجود رؤيةٍ فلسطينيةٍ شاملةٍ، وعدم وجود مؤسسات إجماعٍ وطنيٍّ، وعدم وجود استراتيجياتٍ مناسبةٍ، لأن حلَّ قضية القدس لن يأتي من خارج هذه المنظومة، فالرؤية الخاصة بالقدس تُستَمدّ من رؤيةٍ شاملةٍ، عندما توضع المدينة في سياق كل الوضع الفلسطيني، وهذا ليس مستحيلًا، فالقواسم المشتركة بين الأطراف الفلسطينية موجودة، بالإضافة إلى فشل الاستراتيجيات الفردية ما يدفع نحو توحيد الرؤى.

بالنسبة إلى المداخلة المتعلقة بأن الانتفاضة أثبتت عدم جدوى الإجراءات الإسرائيلية: لقد ذكرتُ في ورقتي أن «الموجة الانتفاضية» (وقد أسميتُها موجةً، فالانتفاضة بالسياق الفلسطيني أكبر وأشمل وأوسع نطاقًا وأكثر تأثيرًا من الذي يحدث، لأنه ليس أمرًا عابرًا عدم تأييد القيادة الفلسطينية للانتفاضة وعدم تبنّي الفصائل للعمليات وغياب الروافع ومؤسسات القيادة الموحَّدة) أثبتتْ صمود الفلسطينيين واستعدادهم للكفاح، لكن هناك نجاحاتٍ حققتها «إسرائيل»، وهذا ليس تسليمًا بالعجز أو استسلامًا، بل لوضع الخطط لمواجهة هذا الواقع، فإذا لم نوجِد رؤيةً موحّدةً ومؤسساتٍ موحّدةً فالإنجازات ستذهب هباءً؛ نحن نؤمن بإمكانية المواجهة والانتصار شرط الوضوح، والرؤية، والاستفادة من الدروس، والوحدة؛ لذلك يجب أن يكون هناك مجابهةٌ ومقاومةٌ، لكن يجب أن تكون مناسبةً للظروف الفلسطينية، فنحن نملك الحق في جميع أشكال المقاومة، لكن هناك عوامل فلسطينيةٌ وعربيةٌ ودوليةٌ لا تعطي الكفاح المسلح المشروع أوليةً ليكون هو الحلّ، هذا يجب أن نعلمه حيث إنه من الصعب الآن أن يكون هو الصورة الرئيسة للحل.

إجابة الأستاذ زياد ابحيص

بعد كل التوصيف لمساحة الاتفاق العربي والإسلامي هناك مسألتان أساسيتان يمكن الحديث عنهما؛ أولًا، اعتبار مواجهة تهويد القدس نقطة بدايةٍ فلسطينيةٍ جامعةٍ، وقد كانت كلمة الأستاذ أسامة حمدان في الافتتاح قيّمةً جدًّا، فإذا لم نكن متفقين على كيفية إدارة السلطة وملفاتها فنحن متفقون على مواجهة تهويد القدس، فلتبدأ محاولات الخروج بنموذجٍ ناجحٍ في هذا المجال، حيث يمكن اللجوء للاتفاقات التفصيلية بدلًا من الاتفاق الشامل إن لم يكن واضحًا بصورة تسمح بتقريب شُقّة الخلاف شيئًا فشيئًا. ثانيًا، إن الأطراف التي تخوض حالة الصراع الواسع في المنطقة ستصل إلى نتيجةٍ، وهي أنها لن تستطيع حسم الصراع، وستبحث في ذلك الوقت عن مساحة اتفاقٍ ممكنةٍ للعودة إليها، لذلك لا بد من تصدير قضية القدس، لأنها في الواقع تمتلك مساحة تشكيل مظلة الاتفاق الجامعة ، لأن العدو مشتركٌ، ومكانة القدس مشتركةٌ، ورفض التهويد مشتركٌ كذلك، فيمكن البناء على تقديم القدس كمظلةٍ جامعةٍ توفّر إمكانية الانسحاب من الصراعات الداخلية بصورةٍ مشرّفةٍ.

ملاحظة في ما يتعلق بدور العلماء: إن علماء المسلمين مقصّرون تقصيرًا شديدًا في موضوع القدس، والمسجدِ الأقصى تحديدًا، فبعد 50 عامًا من احتلال المسجد الأقصى، ما زلنا لا نملك تعريفًا يحدد مفهوم المسجد الأقصى، وأول من يتحمل هذه المسؤولية هم العلماء، حيث لم يتصدّ أحد لهذا الأمر، ليُخرج لنا وثيقةً شرعيةً توضّح مفهوم المسجد الأقصى، فهذا مطلبٌ أساسيٌّ قبل تعريف الصراع على أساسٍ دينيٍّ.

إجابة الدكتور رياض حمودة ياسين

إجابة على سؤال الأستاذ تامر الشريف حول الدور الأردني: إن الدور الأردني استند إلى ما يسمى بـ «الوضع القائم» الذي نشأ بعد الاحتلال عام 1948 وبقاء شرقي القدس تحت الحكم الأردني حتى عام 1967، وقد ظلّت الأدبيات الدولية تصبّ في خانة أن للأردن دورًا تاريخيًّا في البلدة القديمة في القدس، لذلك فإن الظروف الموضوعية، التي شرحها الأستاذ زياد ابحيص، تحول دون التحرك بسهولة للتأثير في دور أيِّ دولةٍ عربيةٍ بمفردها، أيْ أن الأردن لا تملك عصًا سحريةً للتدخّل دائمًا، فكل ما تحاول فعله هو النشاط الدبلوماسي المكثّف، وتذكير العالم بأن ما يجري في القدس هو مخالفٌ للشرعية الدولية والاتفاقيات التي لها علاقةٌ مباشرةٌ بحماية الممتلكات الثقافية، ومن الأهمية بمكانٍ أن تصدر توصيةٌ عن هذه الورشة تخاطب الهيئات الحقوقية لتبنّي الفقرات التي لها علاقةٌ بالاعتداءات الإسرائيلية، لأن هذا معَرّفٌ تعريفًا واضحًا بأنه جريمة حرب، فالاعتداء على الممتلكات الثقافية بما فيها دور العبادة والأماكن التاريخية يصنَّف، ضمن اتفاقات لاهاي، على أساس أنه من جرائم الحرب؛ ولذلك أدعو أن تتبنى الورشة مثل هذه التوصية.



إجابة على سؤال الأستاذ جهاد فتح الله: نعم، فإذا رجعنا إلى كل الأدبيات التي تعدّ مقدّماتٍ للقرارات الدولية في الأمم المتحدة سوف نجدها تعرّف «إسرائيل» بوصفها قوة احتلالٍ، مثالاً على ذلك: في قرار اليونيسكو الصادر في 2016/10/18 ورد تعبير «قوةً محتلةً» 15 مرةً، هذا يعني أن «إسرائيل» معرّفةً بصورةٍ واضحةٍ في القرارات الدولية؛ ما يضع النقاط على الحروف في حال انقلاب موازين القوى الدولية واعتبار هذا السلوك الدبلوماسي الدولي مرجعًا للمطالبة بالحقوق العربية.



تكريم المتحدثين بالجلسة الثانية



الجلسة الثالثة

«مركزية القدس واستراتيجية المواجهة»



الجلسة الثالثة

«مركزية القدس واستراتيجية المواجهة»

رئيس الجلسة الثالثة: د. أنور أبو طه

القدس في الهبات والانتفاضات الفلسطينية: خلفيات الحضور وآفاق الاستثمار	أ. عليّان الهندي
مستقبل القدس في ظل الواقع والمواقف	أ. د. أحمد سعيد نوفل
آفاق تطوير العمل الإعلامي للقدس	أ. حسام شاكر
نحو خيارات سياسية تتمسك بالقدس	أ. مروان عبد العال



ورقة

القدس في الهبات والانتفاضات الفلسطينية

خلفيات الحضور وآفاق الاستثمار

أ. عليّان الهندي



- باحث في الشؤون الإسرائيلية ومترجم عن اللغة العبرية.
- محرر الشؤون الإسرائيلية في مجلة «شئون فلسطينية».
- ألف العديد من الكتب والأبحاث في الشئون الإسرائيلية من أهمها:
  - «الجدار الفاصل - وجهات نظر إسرائيلية في الفصل أحادي الجانب.
  - الجهات اليهودية العاملة لبناء الهيكل
  - سياسة الفصل والعزل.
  - مستقبل القدس الشرقية وفق الرؤية الإسرائيلية.
  - الاستيطان والسكان في القدس الشرقية 1967-2020.
- عضو اللجنة الوطنية لمقاومة الجدار – فلسطين.

بعيدًا من المقاومة المسلحة في النضال ضد المحتل والدفاع عن المقدسات، اندلعت في فلسطين التاريخيّة قبل عام 1948، وبعد احتلال ما تبقى من فلسطين عام 1967 (الضفة الغربيّة وقطاع غزة) ثلاث انتفاضاتٍ شعبيّة وعشرات الهبّات، احتلت فيها القدس والأماكن المقدسة العنوان الرئيس.

بعض هذه الهبّات والانتفاضات ترك آثارًا بعيدة لمصلحة الفلسطينيين، مثل هبّة البراق عام 1929، وبعضها الآخر انتهى بنتائج مدمرة على مدينة القدس، مثل الانتفاضة الأولى عام 1987 التي انتهت باتفاق أوسلو عام 1993.

وفي معظم الهبّات والانتفاضات، احتلت القدس العنوان الرئيس، كونها أكثر المدن الفلسطينيّة استهدافًا من قبل العصابات الصهيونيّة، ومن بعدها دولة «إسرائيل»، الساعية لطرد الفلسطينيين منها، وإيجاد أغلبية يهوديّة تُثبت من خلالها رواية توراتيّة مزورة، على حساب الرواية العربيّة والإسلاميّة والمسيحيّة الراسخة منذ القِدم.

تطرح الدراسة الحالية أهدافًا ومعطيات متعلقة بالصراع الإسرائيلي، وملخصًا لأهم الانتفاضات والهبّات في فلسطين، بما فيها هبة القدس الأخيرة، ودور القيادات الفلسطينية المختلفة والمتنوعة الأطياف، وسبل استثمارها.

الأهداف الإسرائيليّة

إقامة القدس الكبرى ومنع تقسيم المدينة بين اليهود والفلسطينيين في أي حل نهائي.

تقسيم المسجد الأقصى المبارك بين اليهود وبين الفلسطينيين زمانيًّا ومكانيًّا، كمقدمة لوجود يهوديّ دائم في المسجد، على غرار المسجد الإبراهيميّ في الخليل.

تهجير وتفريغ «القدس الشرقيّة» من السكان الفلسطينيين. وحشر من تبقى منهم في حارات صغيرة غير قابلة للنمو والتطور السكاني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

إيجاد أغلبيّة يهوديّة في القدس للوصول إلى نسبة 80% لليهود و 20% للفلسطينيين عام 2028[1].

1 . أمنون رامون وآنا حزان، ترسيم حدود القدس، مركز القدس للدراسات الإسرائيليّة، 1995، ص15.

خلفيات الهبّات والانتفاضات – معطيات وأرقام

بلغت مساحة مدينة «القدس الغربيّة» (البلديّة اليهوديّة) بعد عام 1948 ما نسبته 39 ألف دونم[1]، في حين بلغت مساحة بلدية القدس الأردنية 6 آلاف دونم. وبعد احتلال المدينة عام 1967 أضيف 99 كم² من أراضي الضفة الغربية لحدود بلدية الاحتلال في القدس بمساحة إجمالية وصلت إلى 125.2 كم²، وتحدّ المدينة الموسعة، ست مدنٍ فلسطينية وعشرات القرى والمناطق المفتوحة مثل برية القدس.

بلغ عدد سكان مدينة القدس (الشرقيّة والغربيّة) 823 ألف نسمة، منهم 307 ألف فلسطيني و80 ألف من غير اليهود (من مسيحيين غير الفلسطينيين وعمال أجانب)، ما يعني أن عدد السكان اليهود في القدس (الشرقيّة والغربيّة) بلغ 535 ألف نسمة[2]. ويصنف 57 % من السكان اليهود القاطنين في مدينة القدس أنفسهم ما بين متدين ومتزمّت دينيا.

وفي ما يتعلق بسكان «القدس الشرقيّة» التي احتلت بعد عام 1967 فقد بلغ عدد سكانها عام 2016 ما يقارب 509 آلاف نسمة منهم 307 فلسطيني (60 %) و202 ألف مستوطن (40 %) موزعين على 34 مستوطنة تقع خارج حدود البلديّة الأردنيّة، أي المستوطنات في الضفة الغربية، ومن بينها 13 تجمعًا استيطانيًّا موزعين على 150 عقارًا في قلب الأحياء العربيّة المقدسيّة، ومن بينها البلدة القديمة، وبلغ مجموع عدد المستوطنين في هذه التجمعات ما يقارب 2300 مستوطن من مجموع عدد المستوطنين[3]. ويشكل الفلسطينيون 35 % من سكان كل القدس (يهود وفلسطينيون، فيما يشكل غير اليهود والفلسطينيين 10 % من سكان المدينة).

وتدَّعي «إسرائيل» أن لها أكثر من 20 موقعًا مقدسًا في «القدس الشرقية» من بينها 6 مغارات و5 قبور و3 جدران تابعة للمسجد الأقصى تدَّعي أنها للهيكل المزعوم ونفقين لمرور المياه ونصبًا تذكاريًّا واحدًا.

وفي ما يتعلق بالمسجد الأقصى تعمل أكثر من 30 جمعية ومؤسسة ومجموعة يهوديّة على تغيير الوضع القائم هناك، حيث نجحت هذه المجموعات بتنظيم زيارات لـ 15 ألف يهودي اقتحم الأقصى عام 2015، بمعنى أنها خلقت 15 ألف مشكلة في عام واحد فقط داخل المسجد[4].

وعلى صعيد القرارات الحكوميّة اتخذت الحكومة الإسرائيلية 330 قرارًا بخصوص القدس حتى عام 2007 منها: 122 في مجال البناء و97 في مجال مكانة المدينة و206 بخصوص «القدس الشرقيّة». وإذا أخذنا متوسط القرارات السنويّة، فإن الحكومة الإسرائيلية اتخذت 430 قرارًا تتعلق بالقدس حتى

1 كتاب الإحصاءات السنوي لمدينة القدس، مركز القدس لبحث السياسات، 2016، ص1.
2 المصدر نفسه، ص10.
3 مايـة حوشـن وميخـال كـورح، علـى أبوابـك يـا قـدس – الوضـع القائـم وتوجهـات التغييـر، معهـد القـدس للدراسـات الإسـرائيليّة، 2016، ص12.
4 نير حسون، الحركات المسيحية تطالب بالعودة لـ «هار هبيت»، هآرتس، 2012/10/3، ص20.

أواخر عام 2016. وهي قرارات لم تتخذ لمصلحة أي مدينة أخرى في دولة «إسرائيل» أو حتى مجموعة مدن[1].

في ما يتعلق بميزانية بلديّة الاحتلال في القدس عام 2016 فقد بلغت أقل بقليل من 7 مليار شيكل[2]، أي ما يعادل دخل السلطة الوطنية الفلسطينية من دون أموال الدعم الخارجي. وخصصت البلديّة أقل من 10% لمناطق يسكنها الفلسطينيون الذين يشكلون أكثر من 35% من مجموع سكان مدينة القدس. والأمر المثير في الميزانية الحالية المخصصة للفلسطينيين هو أنّ نسبة الـ 10% تتضمن إقامة حدائق عامة كي تمنع بناء مساكن لهم فيها.

وبخصوص ملكية الأراضي في «القدس الشرقيّة» التي صودرت بعد عام 1967، فبعدما كان يمتلك الفلسطينيون 100% من الأراضي قبل 1967، أصبحوا يملكون 14%، وهبطت النسبة إلى 10%، وخصص 34% من أراضي الفلسطينيين المصادرة لبناء الأحياء اليهودية. و40% لإقامة مناطق خضراء و7% أراضٍ غير مستعملة و3% أراضٍ مجمدة و6% بنية تحتيّة وشوارع.

وفي ما يتعلق بالمشاريع المستقبليّة في القدس تُخطط دولة «إسرائيل» لتنفيذ عشرات مشاريع الاستيطان والمصادرة لأراضي الفلسطينيين، لكنها وضعت مخططات لـ 17 مشروعًا استراتيجيًّا مثل مشروع E1 الهادف لقطع الضفة الغربيّة إلى قسمين ومشروع بريّة القدس الهادف لمد حدود المدينة حتى منحدرات البحر الميت وحديقة الملك ومشروع وادي جهنم – وادي النار لتطويق تمدد سكان سلوان المقدسيين، ومشروع الحدائق التوراتيّة.

وتتضمن المشاريع المستقبليّة، هدم أكثر من 20 ألف منزل فلسطيني بحجة البناء غير المرخص، وإخراج ضواحي القدس العربية من حدود بلديةالاحتلال في القدس مثل سميراميس والرام وضاحية البريد ومخيم عناتا وضاحية السلام، وغيرها. الإجراءات الإسرائيليّة المذكورة، وفي حال تنفيذها، ستفُقد ما يقارب من 100- 150 ألف نسمة هوياتهم المقدسية[3].

1 المحرران أورا أحميئير ويعقوب بار سيمنتوف، 40 عامًا في القدس، مركز القدس للدراسات الإسرائيلية، 2007، ص405.
2 ملخص صحفي صادر عن بلدية الاحتلال في القدس، 15\2\2016، الموقع الإلكتروني للبلدية: www.jerusalem.muni.il.
3 عليّان الهندي، الاستيطان والسكان في القدس الشرقيّة، المؤتمر الوطني الشعبي للقدس، 2010، ص27-30.

القدس في الهبّات والانتفاضات الفلسطينيّة

قبل عام 1948

إضافة للكفاح المسلح، اندلعت هبات وانتفاضات شعبية في فلسطين ضد الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية، مطالبة بوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وإنهاء الانتداب ومنح الشعب الفلسطيني الاستقلال أسوةً بالدول العربيّة.

وكانت انتفاضة عام 1920 (انتفاضة موسم النبي موسى) أولى الانتفاضات الفلسطينيّة التي اندلعت في أعقاب تصريح لحاكم فلسطين العام الجنرال البريطاني بولز حول إقامة وطن قومي لليهود. ودفع التصريح وتوقيته المحتفلين بموسم النبي موسى إلى التظاهر[1].

وفي اليوم التالي امتدت المظاهرات إلى مختلف المدن الفلسطينية وفي مقدمتها القدس التي شهدت مظاهرات شديدة، وصلت إلى ذروتها بتظاهر 10 آلاف مقدسي في مختلف أنحاء المدينة. واستمرت المظاهرات ستة أيام، قام خلالها الانتداب البريطاني بإقالة رئيس بلديّة القدس المرحوم موسى كاظم الحسيني والحكم بالسجن لأعوام طويلة على شخصيات فلسطينيّة قياديّة مثل المرحوم الحاج أمين الحسيني والمرحوم عارف العارف وغيرهما. وانتهت المظاهرات إثر وعود بريطانية عامة، وبعد الإفراج عن بعض القيادات الفلسطينية[2].

كانت هذه
المظاهرات أول تحرك شعبي
سلمي ضد الاحتلال البريطاني
لفلسطين، وامتدادًا لمظاهرات
واحتجاجات بدأت عام 1918، وأول
نشاط ممنهج لقادة الحركة
الوطنية الفلسطينية
حديثة المنشأ

وكانت هذه المظاهرات أول تحرك شعبي سلمي ضد الاحتلال البريطاني لفلسطين، وامتدادًا لمظاهرات واحتجاجات بدأت عام 1918، وأول نشاط ممنهج لقادة الحركة الوطنية الفلسطينية حديثة المنشأ.

وكانت أهم نتيجة لهذه المظاهرات إقالة رئيس بلدية القدس المرحوم موسى كاظم الحسيني، وتعيين راغب النشاشيبي رئيسًا لبلدية القدس، ومقدمة لصراع فلسطيني- فلسطيني على زعامة وقيادة الحركة الوطنيّة الفلسطينية[3].

1 هاني الهندي، التقويم الفلسطيني – محطات في تاريخ القضية، عمان، 1997، ص46.
2 ذاكرة القدس راغب النشاشيبي، موقع إلكتروني يعنى بشؤون القدس، يشرف عليه الدكتور صبحي سعد الدين غوشة، 2015.
www.jerusalemrecalled.com
3 المصدر نفسه.

في ما كانت ثورة البراق في آب/أغسطس 1929 ثاني انتفاضة شعبية تقع في فلسطين بسبب رغبة اليهود بالتوسع في ساحة البراق ووضع مقاعد خشبية فيها. وبعد حظر الإدارة البريطانية، بطلب من الوقف الإسلامي، وضع مقاعد لليهود في ساحة البراق، اندلعت مظاهرات يهوديّة ترفع شعارات تزعم ملكية اليهود للحائط[1].

وفي المقابل، رد الفلسطينيون على المظاهرات اليهودية بمظاهرات ومواجهات صاخبة في كل أنحاء فلسطين أدت إلى مقتل 133 يهوديًّا واستشهاد 116 فلسطينيًّا وجرح 700 من الطرفين.

قوة المظاهرات الفلسطينيّة وشدتها دفعت الانتداب البريطاني للرد بقوة وعنف على المظاهرات الفلسطينيّة، وشكلت في الوقت نفسه لجنة شو (نسبة للقاضي البريطاني والتر شو) للبحث في أسباب الثورة.

ورغم قبول اللجنة المطالب الفلسطينيّة، ورفض المطالب اليهوديّة بعدم جواز جلب أية أدوات عبادة أو وضع مقاعد أو سجاد أو كَراسٍ أو ستائر أو حواجز أو أية خيمة بجوار الحائط، لأنه ملكٌ للمسلمين، إلا أن القيادة الفلسطينيّة وقعت في أول خطأ لها، تمثل بالموافقة على تشكيل لجنة لبحث مُلكية دينيّة وتاريخيّة واضحة للفلسطينيين والعرب والمسلمين[2].

أما الحركة الصهيونية ومن بعدها دولة «إسرائيل»، فقد توصلت لنتيجة استراتيجيّة مفادها، أن عليها العمل على تحييد الأماكن الإسلاميّة خاصة المسجد الأقصى في الصراع مع الفلسطينيين، كي لا يتحول الصراع من صراع وطنيّ قوميّ بين الفلسطينيين واليهود إلى صراع دينيّ بين العالم الإسلامي واليهود.

لكن هذه الرؤية تم التخلي عنها عام 2003، وعاد اليهود وخلفهم مؤسسات دولة «إسرائيل» الرسميّة العمل على خلق حقائق جديدة ليس في حائط البراق فقط (الذي طوبت ساحاته باسم «إسرائيل» سرًّا[3])، بل في خلق حقائق وأمر واقع جديد أسفل المسجد الأقصى المبارك وفي ساحاته المختلفة[4].

غير أن ثورة عام 1936-1939 التي شملت الإضراب الكبير الذي استمر ستة أشهر، كانت من أهم الثورات الفلسطينيّة على الإطلاق، لأنها شهدت أول وأطول إضراب تجاري في تاريخ البشريّة.

1 أحمد مرعشلي وآخرين، ثورة عام 1929، الموسوعة الفلسطينية، المجلد الأول، دمشق، 1984، ص615.
2 المصدر نفسه.
3 تقرير مؤسسة الصوت اليهودي بعنوان، إسرائيل ضد تطويب «الحائط الغربي» باسم دولة «إسرائيل»، 2015.
4 نير حسون، مرجع سابق.

الثورة هبت على موجتين أساسيتين: الأولى، رفع فيها شعار «لا ضرائب بلا تمثيل»[1]. ما تطلب من بريطانيا مواجهة بحل الأحزاب والمنظمات والجمعيات الفلسطينيّة خاصة الهيئة العربيّة العليا التي شكلت في القدس لقيادة المقاومة الفلسطينيّة بقيادة الحاج أمين الحسيني، وفي الوقت نفسه، شكلت لجنة برئاسة اللورد بيل لبحث أسباب الإضراب، حيث أوصت اللجنة بتقسيم فلسطين بين اليهود وبين الفلسطينيين.

لكن رفض الفلسطينيين للّجنة وتوصياتها، دفعهم إلى تفجير الموجة الثانية التي شهدت كفاحًا مسلحًا، وسط إجماع ووحدة فلسطينيّة ضد المستعمر البريطاني وسياسات التهويد التي اتبعها بحق فلسطين[2].

شدة المقاومة وطول مدتها، دفعت بريطانيا إلى تشكيل لجنة وودهيد التي أوصت بعدم نضوج الظروف لتقسيم فلسطين؛ ما دفع بريطانيا إلى إصدار الكتاب الأبيض الذي تضمن وعدًا بمنح الفلسطينيين الاستقلال بعد 10 أعوام شرط توافر ظروف مواتية بين الفلسطينيين وبين اليهود وكذلك الحدّ من الهجرة اليهوديّة إلى فلسطين.

واحتلت القدس موقع الصدارة في الثورة المذكورة كونها العاصمة السياسية للقيادة الفلسطينية التي أقام معظم قادتها في المدينة المقدسة، كما كان للمقدسيين دورٌ في الكفاح المسلح ضد المستعمر البريطاني حيث خرجت الكثير من الأحياء المقدسية خاصة البلدة القديمة من السيطرة البريطانية.

وبعد انتهاء الثورة تبين أنه لم يتساوَ حجم النضال مع حجم الإنجاز للاعتبارات الآتية:

- ميزان القوى العسكري الذي يميل بشكلٍ كبير لمصلحة الدولة المنتدبة على فلسطين.
- اندلعت الثورة والقيادة الفلسطينيّة غير موحدة -وحدت نفسها خلال الموجة الأولى من الثورة.
- بعض الانقسامات السياسية والعسكرية في صفوف الفلسطينيين، فمثلًا: مدينة نابلس كان لها قيادة سياسية مستقلة عن القيادة السياسية في القدس.
- ممارسة الاغتيالات بطريقة عشوائية وغير منظمة بحق المتعاونين مع بريطانيا والمنظمات اليهوديّة، وغير ذلك.
- الرضوخ للضغوط العربية المطالبة بوقف الانتفاضة المسلحة.
- والخطأ الأكبر والأهم الذي ارتكبته القيادة الفلسطينية هو عدم استغلال انشغال بريطانيا في الحرب العالمية الثانية من أجل إنهاكها وإلحاق الهزيمة بها، خاصة أن التجربة خلال الثورة أثبتت أن للفلسطينيين القدرة على السيطرة على مناطق وإدارتها.

1 وليد الخالدي، قبل الشتات التاريخ المصور للشعب الفلسطيني 1876-1948، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1987، ص198، الموقع الإلكتروني للكتاب www.palestine-studies.org.

2 غسان كنفاني، ثورة 36-39 في فلسطين - خلفيات وتفاصيل وتحليل، وكالة أبو عرفة للصحافة، ص65.

بعد عام 1967

ظلت «القدس الشرقيّة» بعد احتلالها من قبل دولة «إسرائيل» عام 1967 مركز الفلسطينيين السياسي والاقتصادي والاجتماعي والصحي. ونتيجة المطامع الإسرائيليّة والجهود المبذولة لتهويدها، وضعت المدينة على سلم أولويات العمل الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة. واحتلت القدس حيزًا مهمًا في كل الانتفاضات والهبّات التي كان من أهمها:

إضراب المعلمين

إثر احتلال المدينة عام 1967 دخلت دولة «إسرائيل» في سباق مع الزمن لتهويد المدينة، حيث اتخذت الحكومة الإسرائيلية قرارين، تحولا فيما بعد لقانونين من الكنيست، هما: الأول، أقيلت بموجبه البلدية الأردنية وضمت حدودها لبلدية القدس اليهودية. والثاني، توسيع حدود بلدية القدس من أراضي الضفة الغربية التي احتلت حديثًا[1].

ولم يتوقف الأمر على الضم، بل امتد ليشمل كل مناحي الحياة في القدس، بما في ذلك التدخل في التعليم وطرح مناهج تعليم جديدة تأخذ بعين الاعتبار الرواية اليهودية للصراع، وتتجاهل بشكل مطلق الرواية العربيّة والإسلاميّة أو تطرح رواية مشوّهة، أسوةً بالمنهاج الذي يدرَّس في المدارس الفلسطينية في الأراضي التي احتلت قبل عام 1948[2].

ولتحقيق ذلك، طبعت الكتب، وعينت «إسرائيل» مراقبًا يشرف على تطبيق ذلك في المدارس الفلسطينيّة التي بلغ عددها 82 مدرسة من بينها 24 مدرسة حكوميّة تُشرف عليها المملكة الأردنيّة.

التدخل الإسرائيلي في التعليم دفع المعلمين وأولياء الطلاب الفلسطينيين إلى مقاطعة المدارس الحكومية والدخول في إضراب متواصل لمدة عامين، ما دفع سلطات الاحتلال إلى التراجع عن قرارها بإلحاق المدارس المقدسيّة، منهاجًا ومراقبة وبعضها إدارة إلى سلطات الاحتلال والإبقاء على المنهاج الأردنيّ.

التدخل
الإسرائيلي في التعليم دفع
المعلمين وأولياء الطلاب الفلسطينيين
إلى مقاطعة المدارس الحكومية والدخول
في إضراب لمدة عامين، ما دفع سلطات
الاحتلال إلى التراجع عن قرارها بإلحاق
المدارس المقدسيّة، منهاجًا ومراقبة إلى
سلطات الاحتلال والإبقاء على
المنهاج الأردنيّ

1 روت لبيدوت، القدس – أبعاد قانونية، مركز القدس للدراسات الإسرائيليّة، 1999، ص7.
2 40 عامًا في القدس، ص262-623.

ويعدّ رفض فرض الرواية اليهوديّة للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي في كتب التعليم الإسرائيليّة أهم إنجاز حققه الإضراب، الذي اعتبر إضرابًا نقابيًّا ومهنيًّا، فيما اعتبر كسر حاجز الخوف من «الجيش الذي لا يقهر» ثاني أهم إنجاز حققه إضراب الفلسطينيين.

ورغم الأبعاد السياسيّة العميقة للإضراب، إلا أنه اعتبر في أوساط الكثير من الفلسطينيين إضرابًا مطلبيًّا وليس سياسيًّا. وربما يعود السبب في ذلك إلى عدم وجود قيادة فلسطينيّة متبلورة تحمل كل الهم الوطني الذي نشأ بعد احتلال ما تبقى من فلسطين.

وعانى الإضراب من عيبٍ آخر تمثل بعدم مشاركة قطاعات فلسطينيّة مقدسيّة، أو الفلسطينيين في الضفة الغربيّة وقطاع غزة في الإضراب؛ ما أدى لعدم اعتباره حدثًا تاريخيًّا مهمًا في تاريخ الشعب الفلسطيني بعد عام 1967 رغم نجاحه في رفض تبني الرواية الصهيونيّة في المدارس الفلسطينيّة.

هبّة عام 1982

إثر إطلاق النار الذي قام به الجندي الإسرائيلي ألن غولدمان في المسجد الأقصى، والذي استشهد على إثره مواطنين وجرح 60 فلسطينيًّا، بدأت موجة جديدة من الاحتجاجات والمظاهرات في مختلف أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، قادها في تلك الحقبة طلاب المدارس الإعدادية والثانوية والجامعات المحلية. واستمرت المظاهرات والإضرابات المتفرقة عدة أيام، نجحت خلالها قوات الأمن الإسرائيليّة بقمع المتظاهرين، وإعادة الوضع لسابق عهده في القدس متذرعةً بأن الجندي الذي أطلق النار داخل الحرم القدسي الشريف مختل عقليًّا[1].

ولم ينجح المتظاهرون في تحويل الموجة الجديدة إلى انتفاضة شاملة، رغم توفر الظروف لها، لعدة اعتبارات من أهمها:

- إنشاء الإدارة المدنية قبل عامين من الاعتداء المذكور وحل البلديات المنتخبة، وتعيين ضباط من الجيش الإسرائيلي للإدارة.
- حل لجنة التوجيه الوطني المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية التي أنشأت في أواسط سبعينات القرن الماضي، والتي لعبت دورًا قياديًّا في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.
- عمليات القتل والاعتداء والنفي والسجن والإقامات الجبرية التي تعرض لها الكثير من رؤساء البلديات وأعضاء لجنة التوجيه الوطني.
- عدم وجود قيادات مقدسيّة ذات تأثير.

1 نداف شرغاي، جبل الخلاف: الصراع على «هار هبيت» – اليهود والمسلمين: دين وسياسة منذ عام 1967، كيتر 1995، ص163.

لكن الموجة الجديدة من المظاهرات والاحتجاجات الفلسطينية أعادت تأكيد أهميّة المسجد الأقصى من ناحية دينية ووطنية للشعب الفلسطيني، وأكدت أن الاعتداء عليه، وعلى غيره من المقدسات الإسلاميّة سيفجّر المزيد من المظاهرات والاحتجاجات بما يتناقض والسياسة الإسرائيليّة التي وضعها وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه ديان بعد عام 1967 القائلة بأن الاحتلال الإسرائيلي هو «احتلال مستنير»[1].

وأدت الموجة المذكورة، إضافة إلى الإجراءات الإسرائيلية السابقة بحق أعضاء لجنة التوجيه الوطني وغيرها من القيادات الفلسطينية التقليدية، إلى إحلال قيادات فلسطينية جديدة بدلًا من القديمة. التي كانت من طلاب الجامعات وبعض السجناء الذين خرجوا في تلك الحقبة من السجون الإسرائيليّة، أما في القدس فقد بدأ نجم المرحوم فيصل الحسيني بالصعود نظرًا إلى الدور المميّز الذي قام به في القدس في مقاومة المحتل ووضع البرامج المضادة للبرامج الإسرائيليّة، والتي شكلت إزعاجًا للمؤسسة الإسرائيليّة التي بدأت بالعمل على تصفية ظاهرته، وهي ظاهرة تستحق الدراسة من حيث الدور القيادي وتحمل المسؤولية التي اعتبرها دائمًا مسؤولية جماعيّة؛ ما خلق صعوبات إسرائيليّة في مواجهتها والقضاء عليها.

ومن الناحية السياسيّة، أكدت الموجة المذكورة، إضافة إلى الإجراءات الإسرائيليّة ضد البلديات وضد القيادات التقليدية، تراجع دور الأردن في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، وحلول منظمة التحرير مكانها تدريجيًّا منذ أواسط السبعينات.

الانتفاضة الأولى عام 1987

خروج منظمة التحرير من لبنان، وفشل الأردن في التوصل إلى حل ثنائي أو إقليمي للقضيّة الفلسطينيّة بسبب التعنت الإسرائيلي، وتراجع الاهتمام العربي بالقضيّة الفلسطينيّة، وزيادة حجم الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، والهجمة الإسرائيليّة الشرسة على الفلسطينيين وعلى مؤسساتهم المختلفة التي اشتدت من عام 1980 حتى أواخر عام 1987، دفعت الشعب الفلسطيني إلى استغلال حادث طرق عرضي بين شاحنة إسرائيليّة وسيارة ركاب تقل عمالًا من قطاع غزة، استشهد فيه أربعة وجرح اثنان في 1987/12/8، وأدى إلى إطلاق ما أصبح يعرف بالانتفاضة الشعبيّة التي استمرت أكثر من 3 سنوات شهدت خلالها موجات مد في مناسبات عدة مثل اغتيال عضو اللجنة المركزية الشهيد خليل الوزير «أبو جهاد» عام 1988 أو اقتحام المسجد الأقصى من قبل حركة «أمناء جبل الهيكل» اليهودية برئاسة غرشون سلمون والتي استشهد خلالها أكثر من 17 وجرح المئات من الفلسطينيين، وشهدت الانتفاضة الأولى حالاتٍ من الجزر عندما كانت تشتدّ الاعتقالات أو يفرض منع التجول

1 شلومو غازيت، الطعم في المصيدة، ترجمة عليّان الهندي، مؤسسة باب الواد للإعلام والصحافة، 2001، ص317.

لأوقاتٍ طويلة[1]. ورغم طابعها الشعبي، شهدت الانتفاضة الفلسطينيّة في أواخرها بعض المظاهر المسلحة.



خلال الانتفاضة الأولى استشهد ما يقارب 1,300 فلسطيني



وخلال الانتفاضة استشهد ما يقارب 1300 فلسطيني وجرح عشرات الألاف، فيما اعتقل أكثر من 150 ألف فلسطيني وهدمت وجرفت مئات المنازل الفلسطينيّة، وغيرها من الإجراءات. وشهدت الانتفاضة الأولى انطلاق حركة حماس وبروز حركة الجهاد الإسلامي كتيار جهادي يختلف في نهجه عن حركتي فتح وحماس.

واحتلت القدس مكان الصدارة في الانتفاضة الأولى لقيامها بدور القيادة السياسيّة والوطنيّة والإعلاميّة بقيادة المرحوم فيصل الحسيني، ما حولها أيضا لمركز الاستهداف الأول من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي[2].

وفي السياق المذكور، أحدثت «إسرائيل» مذبحة ثانية بحق مؤسسات الشعب الفلسطيني في القدس بعد طرد المؤسسات الأردنيّة من المدينة بعد عام 1967 مباشرةً، حيث أغلقت المؤسسات السياسيّة والإعلاميّة والنقابيّة والطبيّة، وغيرها، بحجة تقديمها خدمات للفلسطينيين خارج المدينة المقدَّسة. وشنّت حملات اعتقال واسعة، طالت هرم القيادات السياسيّة والميدانيّة في القدس، وبدأت التضييق على الفلسطينيين بواسطة الحواجز لمنعهم من دخول القدس كمقدمة لفصل المدينة كليًّا عن محيطها الفلسطيني الذي توج ببناء جدار عازل حولها في أواسط الانتفاضة الثانية أو انتفاضة الأقصى.

وحتى التوقيع على أوسلو، أغلقت «إسرائيل»، المدينة المقدسة في وجه الفلسطينيين من سكان الضفة الغربيّة وقطاع غزة، وبدأت بسياسة من شقين هما: الأول، مصادرة بعض المساجد الإسلاميّة في القدس ومداخلها مثل مسجد بلال بن رباح أو «قبر راحيل». والثاني، تقسيم الأحياء العربيّة بتجمعات يهوديّة[3]، بهدف فصل وعزل مدينة القدس عن باقي مناطق الضفة الغربية.

1 تقرير صادر عن وكالة الإعلام الفلسطينيّة «وفا» حول أسباب الانتفاضة الاولى 1987، حفظ التقرير في الأرشيف الفلسطيني لجامعة بيرزيت.

2 لقاء مع سليم البسط، أحد العاملين في جمعية الدراسات العربية، حول تحويل مقر المرحوم فيصل الحسيني (الأورينت هاوس) لمقر سياسي غير رسمي للشعب الفلسطيني، تشرين أول/أكتوبر 2016.

3 عليان الهندي، سياسة الفصل والعزل، هيئة شئون المنظمات الأهلية، 2002، ص12-13.

هبّة النفق

بعد مقتل رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين، وفوز بنيامين نتنياهو برئاسة الحكومة عام 1996، دخلت «مسيرة السلام» في نفق مظلم، لم ينجح في إعادتها لمسارها، ولو جزئيًّا، سوى فتح «إسرائيل» نفقًا يحاذي أسوار المسجد الأقصى.

إثر ذلك اندلعت مظاهرات واجهتها «إسرائيل» بشدة وعنف، تحولت بسرعة إلى مواجهات مسلحة بين قوى الأمن الفلسطينية والقوات الإسرائيليّة في كل أنحاء الضفة الغربيّة وقطاع غزة. ونتيجة للمواجهات استشهد 63 فلسطينيًّا وجرح المئات، فيما قتل 17 إسرائيليًّا.

ونتيجةً لهبّة النفق تدخل الطرف الأمريكي لتحريك مسيرة السلام المجمّدة؛ ما دفع الطرفين الفلسطيني بقيادة الشهيد ياسر عرفات والإسرائيلي بقيادة بنيامين نتنياهو، إلى الدخول في مفاوضات، تم خلالها التوصل إلى اتفاق بينهما حول إعادة انتشار القوات الإسرائيليّة في مدينة الخليل[1].

ولم تنل قضيّة القدس والنفق الذي اندلعت من أجله الهبّة الجماهيريّة أي اهتمام، نظرًا إلى تمسك «إسرائيل» بموقفها القائل بأن موضوع القدس مُرحّل إلى الحل النهائي. في حين، بدا الجانب الفلسطيني عاجزًا عن استثمار الهبة الشعبية وتحويلها إلى إنجاز عملي لمصلحة الفلسطينيين في القدس.

لكن النتيجة المهمّة لهبة النفق هي ما استخلصته «إسرائيل» بخصوص سياستها المستقبلية في أية مواجهات مستقبليّة مع قوى الأمن الفلسطينيّة حين وضعت النظريّة العسكريّة «الكي والوعي».

انتفاضة الأقصى (الانتفاضة الثانية) عام 2000

بعد ورود أنباء عن ما يسمى بحجم التنازلات التي قدمها رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود براك في مدينة القدس وقعت 12 شخصيّة إسرائيليّة «روحية» على بيان تطالب فيه رئيس الوزراء الإسرائيلي، بعدم تقديم أية تنازلات للفلسطينيين في المسجد الأقصى، الذي كان أحد أسباب فشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية[2].

ولاستباق أيّة مفاجأة سمح براك، لزعيم المعارضة الإسرائيليّة أرئيل شارون باقتحام الأقصى في 2000/9/28، حيث اعترضه المصلون الفلسطينيون؛ ما دفع قوات الأمن الإسرائيليّة إلى إطلاق النار واستشهاد عددٍ منهم. وكانت تلك الزيارة، إيذانًا ببدء انتفاضة حاول خلالها الفلسطينيون إبقاءها سلميّة. لكن «إسرائيل»، نجحت في تحويلها إلى عسكريّة، حيث أطلقت في اليوم الأول من الانتفاضة مليون رصاصة «رصاصة لكل فلسطيني»[3].

1 ممدوح نوفل، ماذا بعد اتفاق الخليل وإعادة الانتشار في الضفة الغربية الحلقة الأولى، موقع ممدوح نوفل الإلكتروني، 1997. www.mnofal.ps

2 موقع ويكيبيديا، 12 شخصية روحيّة توقع على عريضة تطالب بمنع التنازل عن «هار هبيت» للفلسطينيين عام 2001.

3 بن كسبيت، مع اندلاع الانتفاضة اتضح نهائيًّا أن إسرائيل ليست دولة لها جيش، بل جيش له دولة، الملحق الأسبوعي لصحيفة معاريف، 2002/12/6.

وفي ظل التباينات الفلسطينيّة، وضعت «إسرائيل»، القدس على جدول أعمالها، وقامت خلال الانتفاضة وردًّا على العمليات الاستشهادية التي انتشرت في المدن الإسرائيليّة ومن بينها القدس، ببناء جدار فاصل حولها بهدف فصلها نهائيًّا عن الفلسطينيين ومناطقهم[1].

وشنّت في الوقت نفسه، حملة ما زالت متواصلة حتى هذا اليوم من أجل تقسيم المسجد الأقصى زمانيًّا ومكانيًّا بين المسلمين وبين اليهود. ولتحقيق ذلك، أسست أكثر من 30 جمعية ومؤسسة هدفها تثبيت وجود لليهود في الأقصى، بدعم مؤسسات «إسرائيل» كافة.

ولم ينجح الفلسطينيون، ولا قيادتهم بوضع القدس على جدول أعمالهم، نظرًا إلى شدّة الجرائم الإسرائيليّة بحق الفلسطينيين وقيادتهم المتمثلة باغتيالات القيادات الفسطينية وفي مقدمتهم الشهداء ياسر عرفات وأبو علي مصطفى وأحمد ياسين وغيرهم من القيادات.

هبّة القدس في تشرين أول/أكتوبر 2015

الحملات العسكرية المتكررة للاحتلال على قطاع غزة منذ عام 2007 ضمن ما أسمته «حملات عسكريّة وتهدئة»، واقتحامات جيشها المتواصل لمدن الضفة الغربية، ودخول مسيرة السلام في مأزق عميق، والمحاولات الإسرائيليّة الرسميّة بواسطة أكثر من 30 جمعية ومؤسسة استيطانيّة عاملة في الضفة الغربيّة والقدس، وتعزيز الاستيطان في مختلف أنحاء الضفة الغربيّة، والعمليات الفدائيّة ذات الطابع الفردي التي أسمتها دولة «إسرائيل» «عمليات الذئاب المنفردة»، أوصلتها إلى قناعة وتحليل عام، يفيد بأن بقاء الأمور على حاله سيوصل الأوضاع في الضفة الغربية والقدس إلى انفجار شامل، ويؤدي إلى اندلاع انتفاضة، تجبر المحيط الإقليمي والمجتمع الدولي على إعادة الاهتمام بالقضية الفلسطينيّة والضغط على الدولة «العبريّة» كي تقدم مبادرات لإيجاد حل وفق مبدأ «دولتين لشعبين»، والتوقف عن الممارسات التي أدت لاندلاع الانتفاضة مثل محاولتها تغيير «الوضع القائم» في المسجد الأقصى المبارك[2].

ولتنفيذ مخططها لتقسيم المسجد الأقصى زمانيًّا ومكانيًّا، ولمنع اندلاع انتفاضة شعبيّة، وإخراج خمسة أحياء فلسطينيّة (ضاحية السلام ومخيم عنات وسميرا ميس والضاحية وبعض مناطق الرام) تضم ما يقارب 100 ألف مقدسي من حدود مدينة القدس، شنّت حملة محلية ودوليّة تشرح خلالها مخاطر العمليات الفردية عليها، التي جاءت بتحريض من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينيّة محمود عباس ومن التنظيمات الإسلاميّة العاملة في فلسطين التاريخيّة مثل حركتي حماس والجهاد والحركة الإسلاميّة في حدود فلسطين قبل عام 1948 التي يقودها الشيخ رائد صلاح.

1 عليان الهندي، جدار الطرد في القدس، المؤتمر الوطني الشعبي في القدس، 2010، ص23.
2 ميخال كوبي، انتفاضة في القدس – هل تحقق النبوءة نفسها؟، مجلة نظرة من أعلى عدد 629، مركز أبحاث الأمن القومي، جامعة تل أبيب، 2014. ص1.

ومستغلةً عملية مسلحة قتل فيها مستوطنين، نفذها الشهيد مهند الحلبي في تشرين أول/أكتوبر عام 2015 بأحد شوارع البلدة القديمة في القدس، شنت «إسرائيل» حملة عسكريّة واسعة في القدس أغلقت خلالها المسجد الأقصى، وأغلقت القرى الفلسطينية وحظرت فيها نشاطات الحركة الإسلاميّة التي يقودها الشيخ رائد صلاح، وما أسمته تنظيم المرابطات والمرابطين في المسجد الأقصى[1].

وفي الوقت نفسه، وبتعليماتٍ غير معلنة من قبل قادة الجيش والشرطة، بدأت قوات الأمن الإسرائيليّة المختلفة بنشر القتل والذعر في صفوف الفلسطينيين، وأصبحت الشُبهة مبررًا لقتل الفلسطيني[2]. وشارك المستوى السياسي في «إسرائيل» بالتحريض على قتل الفلسطينيين. وأسهم هذا بقتل بعض اليهود ذوي السحنات العربيّة.

ونتيجة المذكور أعلاه، انتشرت عمليات قتل الفلسطينيين في شوارع القدس والمدن االفلسطينية المختلفة، خاصةً مدينة الخليل. وتشير المعطيات الفلسطينية عن استشهاد 210 فلسطينيون خلال أول ستة أشهر من الهبّة، وأصيب المئات واعتقل الآلاف[3].

وفي الجانب الفلسطيني، تصدى الفلسطينيون للمحاولات الإسرائيليّة الهادفة لتغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى بواسطة المظاهرات والاعتصامات والمقاومة بشكليها السلمي والمسلح التي جاءت على شكل عمليات فرديّة.

تصدى الفلسطينيون للمحاولات الإسرائيليّة الهادفة لتغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى بواسطة المظاهرات والاعتصامات والمقاومة بشكليها السلمي والمسلح التي جاءت على شكل عمليات فرديّة

ورغم الأبعاد العميقة للعدوان الإسرائيلي على مدينة القدس والمقدسات الإسلامية فيها، كان تحرك القيادات الفلسطينيّة على مختلف أطيافها محدودًا وبطيئًا، نتيجة الخلافات المستعصية وانعدام الثقة خاصة بين حركتي فتح وحماس، وبدرجة أقل مع حركة الجهاد الإسلامي والجبهة الشعبيّة.

وكان الخلاف بين الأطراف المذكورة حول كل شيء، بدأ من التسمية التي أرادها البعض «هبّة» فيما أرادها البعض الآخر «انتفاضة شاملة»، ومرورًا بطرق النضال والمقاومة الواجب اتباعها، وانتهاء بالاستراتيجية بعيدة المدى الغائبة عن جميع القيادات.

1 عبد الرؤوف أرناؤوط، إسرائيل تعلن «الحركة الإسلامية» تنظيمًا محظورًا وتغلق 17 من مؤسساتها وتتوعد بحبس أعضائها، صحيفة الأيام الفلسطينية، 2015/11/18.

2 رون بن يشاي، انهيار الردع – الخطوات المطلوبة، الموقع الإلكتروني ليديعوت أحرنوت، 2015/11/24. www.ynet.co.il

3 تقرير إخباري منشور في وكالة معًا الإخبارية، وصادر عن التجمع الوطني للشهداء، 2016/4/2.

إجمالاً، يمكن تسمية الهبّة الحالية بـ «الهبّة اليتيمة» لعدم رغبة طرفي المعادلة الفلسطينيين الأساسيين بتطوير الهبة إلى انتفاضة فلسطينيّة شاملة في الضفة الغربيّة وقطاع غزة والقدس لاعتبارات كثيرة ليست الدراسة مكانًا لبحثها.

وفي ما يتعلق بنتائج الهبّة الحالية، ونتيجة لصبر المقدسيين ودفاعهم المستميت عن المقدسات، فشلت «إسرائيل» في تحقيق أهدافها في المسجد الأقصى، وفي إخراج الأحياء المقدسية من حدود بلدية الاحتلال في القدس. وبددت الهبة الحالية وهم القدس الموحدة التي روجت لها دولة الاحتلال خلال الخمسين عامًا الماضية، حيث تبين أن هناك قدسين. الأولى، شبه خالية من قوات الأمن ويتحرك فيها ساكنوها الأغراب بحرية ولا تهدم بيوتهم ولا يعاقبون من مختلف السلطات. أما الثانية، فهي مدينة مدججة بالسلاح يقتل فيها ساكنوها الأصليون لمجرد الشك وتهدم بيوتهم ويعاقبون عقوبات جماعية، وتعمل كل السلطات على طردهم.

توصيات

1- تعتبر قوة الهجوم الإسرائيلي المدعوم غربيًّا أحد أهم عناصر فشل القيادات الفلسطينيّة المختلفة في تحقيق إنجازات على الأرض. وإذا كانت الإمكانيات الفلسطينية لا تكفي لمواجهة المشروع الصهيوني بنجاح، فقد كان بالإمكان العمل في أوساط الجهات الغربية والمؤيدة لدولة الاحتلال بهدف الحد من الهجوم وتوفير ظروف تساعد الفلسطينيين على الصمود والصبر لحين توفر ظروف محلية وعربية وإسلامية، تمكن الفلسطينيين من تحقيق إنجازات حقيقية على الأرض.

2- تعتبر الوحدة الوطنيّة أحد أهم عناصر القوة الداخليّة في المجتمعات المقاومة على مر العصور. وكانت الوحدة الوطنية أهم شروط النصر في أي صراع مع قوى خارجية، أو في مواجهة قوى الاستعمار. لكن، في الحالة الفلسطينية، فإن انعدام الوحدة الوطنية التاريخي في صفوف الفلسطينيين، أفقدهم أحد أهم عناصر قوتهم الذاتية، ومكن العدو من التفريق بينهم ليس في التعامل فقط، بل في السياسات المتبعة بحق الجميع، وعلى سبيل المثال، السياسة المتبعة بحق سكان القدس تختلف عن السياسة المتبعة بحق سكان قطاع غزة، ففي الحالة الأولى تتطلع «إسرائيل» إلى تفريغ القدس من سكانها، في حين تشغل قطاع غزة بالبحث اليومي عن الماء والغذاء والكهرباء.

3- رغم عمر الصراع الممتد أكثر من قرن، ومعرفة القيادات الفكرية والسياسيّة للشعب الفلسطيني آنذاك حول المشروع الصهيوني قبل تحققه في فلسطين، رغم عدم انتشار المعلومات كما هو الوضع اليوم، تعاني القيادات الفلسطينية الحالية من قلة المعرفة بالمشروع الصهيوني وتفاصيله وتقع في

أخطاء قاتلة في عملية اتخاذ القرار، فعلى سبيل المثال تمثلت الأهداف الإسرائيلية الحاليّة في الهبّة الحاليّة بهدفين أساسيين هما: إخراج 5-7 أحياء فلسطينية خارج حدود بلدية الاحتلال في القدس، وخلق واقع يهودي في الأقصى. وفي الحالتين لم تفشل «إسرائيل» نتيجة تحرك القيادات الفلسطينيّة المختلفة التي وقعت في خلاف حول كل شيء بما في ذلك التسمية التي كانت هبّة أو انتفاضة، بل فشلت نتيجة إصرار المقدسيين على استمرار مقاومتهم لمنع الوجود اليهودي في المسجد ولعدم رغبة «إسرائيل» بتخريب العلاقات السلمية مع مصر والأردن، في حين لم تنجح بتحقيق الهدف الثاني نتيجة تعقيدات فرضتها «إسرائيل» بنفسها على الأرض.

4- رغم قدرة القيادات الفلسطينية على وضع خطط للكفاح المسلح، لم تنجح هذه القيادات في رسم ووضع خطط للمقاومة السلمية، فأهم انتفاضتين (ثورة 36 والانتفاضة الأولى 1987) في تاريخ الشعب الفلسطيني اندلعتا بصورةٍ عفويّة، في حين اندلعت الانتفاضة الثالثة بناءً على تخطيط إسرائيلي، وكانت كل الهبات تأتي نتاج رد فعل على أفعال إسرائيليّة.

5- في أي هبة أو انتفاضة أو مواجهة مسلحة نجحت «إسرائيل» باستغلال الفرصة لتحقيق سياسات معينة على الأرض، ليس لها علاقة في المواجهة، مثل اتخاذ قرار بمصادرة أراضٍ لتوسيع وبناء الجدار في القدس. في حين انشغلت القيادات الفلسطينية في تفاصيل وطرق وكيفية الانفصال وما هي انعكاساتها عليهم.

6- ويعود ذلك إلى الطريقة الفرديّة التي تعمل بها القيادات الفلسطينية، ولو كانت هذه القيادات تعمل بصورة جماعيّة ومدروسة لأمكن التعرف إلى القرارات الأخرى التي أصدرتها الحكومة الإسرائيلية في الجلسة نفسها واتخاذ الخطوات الضروريّة للتصدي لها.

7- عدم استغلال الفرص التاريخيّة والمهمة، ففي ثورة عام 1936 توقفت الثورة عند اندلاع الحرب العالمية الثانية، ولو استغلت هذه الحرب من قبل القيادات الفلسطينية في الوقت الذي انشغلت فيه بريطانيا بالحرب لربما أصبح التاريخ يقرأ اليوم بصورة مغايرة عما هو عليه الآن. والوضع نفسه ينطبق على الانتفاضة الأولى بعد عام 1987 حيث استغلتها منظمة التحرير للمشاركة في المسيرة السلميّة، في حين استغلتها قيادة حماس كي لا تتراجع قوتها لمصلحة حركة الجهاد الإسلامي آنذاك.

وحول إمكانية تحقيق مكاسب من هبّة القدس الحالية يُفضل العمل على تعزيز صمود المقدسيين ودعم مقاومتهم الدائمة، وهو أهم المكاسب في المرحلة الحاليّة، وفي هذا الشأن نشير إلى النقاط الآتية:

1- رغم فشل المخطط الإسرائيلي في القدس خلال الهبّة الحاليّة، فإنه لا يعني بأي حال من الأحول تراجع «إسرائيل» عن العمل على تحقيقه فهي تواصل العمل رسميًّا لتغيير الواقع في المسجد الأقصى منذ عام 2003، وعلى القيادات الفلسطينية ألّا تكتفي بردود أفعال على كل حدث، فتراكم ردود الأفعال يتطلب وضع سياسات مقاومة دائمة.

2- استخدام المصطلحات، تلعب اليوم دورًا مهمًّا في الصراع خاصة في مسألة الأقصى من أجل كسب الرأي العام الدولي. ومن هذه المصطلحات المرابطين والمرابطات لوصف الموجودين في الأقصى من قبل بعض القيادت الفلسطينية، ما دفع «إسرائيل» إلى شنّ حملة دوليّة للتعريف بوصف «مرابط» أنه مقاتل، والمكان المقدس ليس للقتال. وكان الأجدر بهذه القيادات استخدام مصطلح معتكف ما يعني أن «إسرائيل» تعتدي على حرية الصلاة وعلى حرمة المساجد الإسلاميّة، وتعميم ذلك في كل العالم، خاصةً في العالم الإسلامي، للمحافظة على حالة الاحتقان التي تخيف «إسرائيل» وتمنعها من الاستمرار في مخططاتها.

3- إيجاد وتعزيز وجود قيادات مقدسيّة ذات قوة وتأثير.

4- وضع خيم احتجاج دائمة داخل المدينة وعلى مداخلها، وفي هذا السياق يمكن استثمار المقدسيين من موظفي القطاع الحكومي، وتحويل مكان عملهم في القدس بدلًا من الضفة الغربيّة.

5- إعطاء القدس الأولويّة القصوى في جدول الأعمال الوطني الفلسطيني من قبل القيادات الفلسطينية في الضفة الغربية، بحيث توضع في مقدمة أية تحركات سياسيّة كونها عاصمة فلسطين المستقبليّة، والتخلّي عن شعار «غزة رمز العزة» (الذي يعني إعطاء الأولويّة لمشاكل القطاع التي لا يستهين أحد بخطورتها) لمصلحة موضوع القدس.

6- تفعيل الصناديق المحليّة والعربيّة والدوليّة في تعزيز صمود المقدسيين، نظرًا إلى أزمة السكن الخانقة، وارتفاع نسبة الفقر، وانتشار المشاكل الاجتماعية المختلفة في صفوف المقدسيين.

7- شن حملة دوليّة، خاصة في الأوساط الرسميّة والشعبيّة الغربية للتعريف بمخاطر التهويد التي تطال المقدسيين (مسلمين ومسيحيين) والمقدسات الإسلاميّة والمسيحيّة. ويمكن استخدام شبكات التواصل الاجتماعي على مختلف أنواعها في هذه الحملات.

8- إنشاء قاعدة بيانات عن القدس وهي بيانات متوافرة باللغتين العبرية والإنجليزية، وبدرجة أقل باللغة العربية، وهذه المعلومات يمكن توفيرها من مركز القدس للدراسات الإسرائيليّة. والمعلومات التي ينشرها المركز غير معروفة عند الكثيرين من الفلسطينيين بما فيها مركز الإحصاء الفلسطيني.

ورقة

مستقبل القدس في ظل الواقع والمواقف

أ.د. أحمد سعيد نوفل



- دكتوراه في العلوم السياسية.
- كتب العديد من الأبحاث والدراسات العلمية، وله أكثر من عشرين مؤلفًا، منها:
  - دراسات متخصصة في القضية الفلسطينية.
  - الآفاق المستقبلية للعلاقات العربية-العربية.
  - الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين.
  - دليل الباحثين العرب في مجال العلوم السياسية.
  - مبادئ علم السياسة.
- عضو رابطة الكتاب الأردنيين.
- عضو مؤسس وأمين سر سابق لدى الجمعية الأردنية للعلوم السياسية.
- عضو في الجمعية العربية للعلاقات الدولية، واشنطن.

تعيش القدس حاليًّا، أسوأ واقعٍ لها منذ احتلالها، بسبب سياسة التهويد التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، مقابل ضعف الموقف الرسمي فلسطينيًّا وعربيًّا وإسلاميًّا. وتهدف «إسرائيل» إلى تغيير الواقع الديمغرافي في القدس، من خلال ممارسات التدمير ومصادرة الأراضي وبناء المستوطنات وتخفيض نسبة الفلسطينيين فيها، وطمس الهوية العربيّة الفلسطينيّة للمدينة. وقلب معالمها التاريخيّة والجغرافيّة، وفرض واقع جديد يعتمد على تهويد القدس وضواحيها، وصولًا إلى عزلها عن التواصل مع بقية الأراضي الفلسطينيّة المحتلة بإقامة المستوطنات وفرض التقسيم المكانيّ والزمانيّ للمسجد الأقصى المبارك. ومن يزور المدينة المقدّسة يلاحظ الممارسات المنهجة التي تقوم بها سلطات الاحتلال لتهويد المدينة وضواحيها، والتغيّرات الهائلة التي حدثت في بنية المدينة. وتركز الورقة على الواقع الذي تتعرض له القدس من تهويد واستيطان، وعلى مستقبل المدينة المقدسة في ضوء المشاريع الاستيطانية كمشروع القدس الكبرى 2020 والقدس 2030.

واقع الاحتلال الإسرائيلي للقدس

أراد الكيان الصهيوني منذ اللحظة الأولى لقيامه عام 1948 احتلال القدس، مع العلم أن قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 في عام 1947، والقاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربيّة ويهوديّة، أعطى القدس وضعًا خاصًا (كيانًا منفصلًا Corpus Separatum) بحيث تكون القدس تحت السيادة الدوليّة. إلا أن «إسرائيل» سرعان ما قامت بتوسيع مساحة الأراضي التي أعطيت لها حسب قرار التقسيم، واحتلت الجزء الغربيّ من القدس مع بعض القرى العربيّة، بما يتعارض مع قرار تدويل المدينة. واعترف زعماء الكيان الصهيوني بأن الدولة اليهوديّة لن تكتمل من دون أن تكون القدس عاصمة لها، وقال حاييم وايزمان أول رئيس لـ «إسرائيل» في عام 1948، بأن «للقدس مكانة خاصة في قلب كل يهودي وهي رمز خلاص لإسرائيل، إنها مدينة الله منذ القدم عاصمة مملكة داود وسليمان، وعاصمتنا التاريخية. والآن بعد أن قامت دولة إسرائيل أليس من المؤسف أن القدس خارجة عن دولة إسرائيل، لم يكن في وسع اليهود خلال آلاف السنين الماضية أن ينسوا القدس فكيف ينسونها الآن، ولا يمكن لأحد أن يصدق أو يعترف أنه في الوقت الذي يعيد اليهود فيه بناء دولتهم، يقتطع منها القلب النابض العاصمة التاريخيّة»[1].

ولهذا، فقد بدأت «إسرائيل» منذ حرب حزيران/يونيو 1967، واحتلالها للقدس الشرقيّة، استراتيجيّة شاملة وخطوات وممارسات ممنهجة لتهويد المدينة المحتلة. واتفقت الحكومات الإسرائيليّة المتعاقبة على هذه السياسة، ووضعت البرامج الاستراتيجيّة والتكتيكيّة لبلوغ هذا الهدف، وأعلنت عن توسيع

1 وثائق فلسطينية: منظمة التحرير الفلسطينية، تونس، 1987، ص200.

حدود بلدية الاحتلال في القدس وتوحيد شطريها الشرقي والغربي بتاريخ 1967/6/28، والسيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض مع أقل عدد ممكن من السكان العرب. ورسمت الحكومة الإسرائيلية حدود البلدية بضم أراضي 28 قرية عربيّة، وأخرجت الكثير من التجمعات السكانية العربية من حدود بلديتها في القدس. وهكذا بدأت حقبة أخرى من رسم حدود البلدية، لتصبح مساحة بلدية الاحتلال في القدس (بشطريها الشرقي والغربي) 108.5 كم^2. وتتوسع مرةً أخرى عام 1990 باتجاه الغرب لتصل لـ 126 كم^2، أي بزيادة 6 أضعاف عما كانت عليه في زمن الانتداب البريطاني. حيث يستوطن في القدس الشرقيّة حتى شهر أيلول/سبتمبر 2016 نحو 250 ألف مستوطن، يشكلون 50% من سكان القدس الشرقيّة[1]. وهذا العدد من المستوطنين في الضفة الغربيّة، يقابله نحو 2 مليون و800 ألف فلسطيني في الضفة الغربيّة ما يعني أن عدد المستوطنين في الضفة يعادل 20% من عدد السكان[2].

وأراد الاحتلال الإسرائيلي من استراتيجيته المضي في تهويد القدس، وفرض سياسة الأمر الواقع وخلق ظروف جيوسياسيّة ليكون من الصعب تقسيمها مرة أخرى. وسار في عملية التهويد من خلال ثلاثة مخططات: الأول التهويد المادي، والثاني التهويد القانوني والإداري، والثالث التهويد الثقافي والمعرفي. وأصدر الكنيست بعد أيام قليلة من احتلال القدس وبالتحديد في 1967/6/27 قانونًا ينص على ضمّ القدس العربيّة وضواحيها إلى الكيان الصهيوني. واعتبر القانون جزءًا من الدستور الإسرائيلي، وتُشير بنوده إلى أن «القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، القدس هي مقر رئاسة الدولة والكنيست والحكومة والمحكمة العليا».

وفي اليوم التالي أصدرت الحكومة الإسرائيليّة قرارًا بحلّ مجلس أمانة القدس العربية، وأقامت مراكز عسكريّة وجمركيّة عند الطرق التي تربط القدس مع المدن والقرى الفلسطينيّة بالضفة الغربية وقطاع غزة، ومنعت الدخول إلى منطقة القدس الموحدة للمواطنين العرب إلا بتصريح من الحاكم العسكري. وعاملت المواطنين العرب المقدسيين باعتبارهم مواطنين إسرائيليين[3].

1 عبد القادر فيصل الحسيني، من ورقة بحثية قدمت في ندوة يوم القدس السادسة والعشرين، عمان، 2016/10/1.
2 سلمان أبو ستة، ورقة بعنوان القدس وآفاق المستقبل، ندوة المائدة المستديرة عن القدس، 2009.
3 أحمد سعيد نوفل، القدس بين التهويد والأمم المتحدة ومشاريع السلام، مجلة المستقبل العربي، العدد 74، نيسان 1984، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص28.

بدأ الاحتلال بالاستيلاء على الأراضي العربيّة التي تملكها بلدية القدس العربية والتي كانت تابعة للحكومة الأردنيّة، بحجة ضم القدس العربيّة للقدس الغربيّة، ولهذا فقد استولت على آلاف الدونمات في القدس العربيّة والمناطق المحيطة بها التابعة لقرى بيت حنينا والنبي صموئيل وبيت صفافا وصور باهر وجبل المكبر جنوب القدس، وقلنديا والرام في الشمال. واستمر في الاستيلاء على الأراضي العربيّة في القدس ومحيطها، ووضع الأساسات لبناء الأحياء اليهوديّة في القدس الشرقيّة لتقام عليها سلسلة من المستوطنات أحاطت بالقدس من جميع الجهات، وجلبت المستوطنين لتخلق واقعًا جغرافيًا وديموغرافيًا في القدس الغربيّة. وقد اتخذت الحكومة الإسرائيليّة عام 1973، قرارًا بجعل العرب لا يزيدون عن نسبة 22 % من الإجمالي العام للسكان داخل حدود بلديتها في القدس. واستخدمت مجموعة كبيرة من القوانين لضبط هذه النسبة فاحتدم الصراع على الحيّز وكانت أدواته القوانين والتشريعات والأموال التي صبت باتجاه تحقيق هذا الهدف. وتُشير الإحصائيات إلى أن عدد الفلسطينيين في القدس الشرقيّة العربيّة 331,553 نسمة، أي ما نسبته 37% من سكان المدينة، وبعد أن كانت غالبية السكان من الفلسطينيين عام 1967، باتوا يشكلون عام 2016 ما نسبته 37% فقط، وبعد أن كانوا يسيطرون على 100 % من الأراضي، أصبحوا يسيطرون على 13% فقط من الأراضي بعد عمليات المصادرة، وإقامة المشاريع الاستيطانية عليها، وفتح الطرق والبناء ضمن الأحياء العربيّة، لتأتي مرحلة أخرى من مراحل التهويد ورسم الحدود.

الممارسات الإسرائيلية في تهويد معالم القدس

انتهج الاحتلال الإسرائيلي سياسةً ممنهجة في الاستيلاء على القدس وتغيير معالمها من خلال ممارسات تنفذها السلطات الإسرائيليّة، هدفها في الدرجة الأولى طرد المواطنين العرب والتضيق عليهم. وتتمثل تلك السياسة، في إهمال البنية التحتية، وهدم منازل الفلسطينيين ومنعهم من البناء، وإغلاق المؤسسات وترويج المخدرات في صفوف الشباب. الأمر الذي زاد من حدة الفقر وتأثيره على السكان، كما ارتفعت البطالة وخاصة بين الشباب غير المؤهل مهنيًا، فوصلت نسبة البطالة في القدس إلى 20 % خلال عام 2012، مما زاد من حدّة المشاكل الاقتصاديّة والاجتماعيّة والمشاكل الأسريّة. وانعكس هذا الوضع على ارتفاع نسبة التسرب من المدارس، وبالتالي ارتفاع نسب الأميّة والجريمة وقد تأزم مجددًا بعد إقامة جدار الفصل العنصري، حيث أدى إلى هجرة السكان من أماكن السكن خارج الجدار إلى داخله، مما أحدث ضغطًا على الوحدات السكنية، التي تعاني أصلًا من ارتفاع الكثافة السكانية بنسبة 2.2 فرد للغرفة الواحدة والتي ارتفعت إلى 5 أفراد للغرفة الواحدة.

ولجأ الاحتلال الصهيوني في استراتيجيته، إلى سياسة تغيير معالم المدينة العربيّة والتضييق على الفلسطينيين ليتركوا مدينتهم، وجلب المستوطنين الصهاينة ليسكنوا في المستوطنات التي تحيط بالمدينة من جميع الجوانب.

ومن ممارسات الاحتلال في تلك السياسة:

> لجأ الاحتلال الصهيوني في استراتيجيته، إلى سياسة تغيير معالم المدينة العربيّة والتضييق على الفلسطينيين ليتركوا مدينتهم، وجلب المستوطنين الصهاينة ليسكنوا في المستوطنات التي تحيط بالمدينة من جميع الجوانب

1- سنّ التشريعات والقوانين العنصريّة التي تعطها الحق في استملاك العقارات ومصادرة الأراضي عبر مختلف الوسائل وبشتى أساليب الاحتيال والتزوير. واستخدمت السلطات الإسرائيلية قوانين التنظيم والبناء، للحدّ من النمو العمراني الفلسطيني، والسيطرة على هذا النمو عن طريق أجهزة التنظيم والتخطيط. فبدأت «إسرائيل» ومنذ الأيام الأولى للاحتلال بإغلاق مناطق حول البلدة القديمة بإعلانها مناطق خضراء يُمنع البناء عليها، ما جعل 40 % من مساحة القدس الشرقيّة مناطق خضراء واعتبرت مناطق احتياط استراتيجي لبناء مستوطنات عليها كما حدث في جبل أبو غنيم، ومنطقة (الراس) في قرية شعفاط عندما تم تحويلها من مناطق خضراء الى مناطق بناء استيطاني (بني عليها مستوطنات هارحوماه ورامات شلومو). كذلك تم تحديد مستوى البناء، حيث يسمح للفلسطيني بأقصى حدّ أن يبني على 75% من مساحة الأرض فقط، بينما يسمح لليهود البناء على 300% من مساحة الأرض.

2- هدم الأبنية والمنازل الفلسطينيّة في القدس، هناك نحو عشرين ألف منزل مقدسي مهدد بالهدم بذرائع مختلقة، في الوقت الذي تمنع فيه سلطات الاحتلال الفلسطينيين من البناء، وترفض منحهم التراخيص اللازمة وتفرض عليهم رسومًا مرتفعة جدًا لا يستطيعون تحملها. ولا تكتفي «إسرائيل» بتحجيم المساحة المخصصة للسكن، وتقليص رخص البناء، بل تتجاوزها الى هدم المباني، وعملية الهدم والمخالفات التي تترتب عليها تشكل عقابًا مفروضًا على الفلسطينيين مما يزيد من ضائقة سكناهم. هذا الواقع يدفع عددًا كبيرًا من الأسر التي صدرت بحق منازلهم أوارم بالهدم، أن يعيشوا حالة رعب نفسي، وانتظار دائم لمصيرٍ مجهول. ويتعرض صاحب المنزل المهدد بالهدم عند رفضه تنفيذ الأمر، إلى عقوبات مالية عالية، يدفعها لبلدية الاحتلال في القدس بدلًا عن تكاليف الهدم. وتعتبر مخالفة البناء الفلسطينيّة هي جنحة ومشكلة أمنية يعاقب عليها من خلال الغرامات. إن سياسة التخطيط المعمول بها في القدس، كما هو الأمر في مواقع أخرى لدى المواطنين الفلسطينيين في

«إسرائيل» هي المشكلة الرئيسيّة والسبب في خلق البناء المخالف وغير القانوني، وهي منبثقة من اعتبارات سياسيّة وتسعى إلى تحقيق أهداف الضبط المكاني والتبعية السياسيّة والاقتصاديّة. كل ذلك يخلق أزمة سكنيّة ويشكل عائقًا ملحوظًا ورئيسًا أمام توفير السكن اللائق.



$30,000

تكلفة رخصة البناء الواحدة

وضعت سلطات الاحتلال عراقيل كثيرة أمام حصول الفلسطيني في القدس على رخص البناء، أهمها التكاليف المرتفعة التي تصل إلى 30 ألف دولار للرخصة الواحدة، بالإضافة إلى المماطلة في إصدار الرخص؛ ما يدفع المقدسيين للبناء من دون ترخيص أو الهجرة باتجاه المناطق الأخرى، حيث تنخفض فيها أسعار الأراضي ويسهل الحصول على رخصة. ولا شك أن البناء غير المرخص يشكل عبئًا ماليًا كبيرًا على الأسر الفلسطينية، بالإضافة إلى العبء النفسي حيث تعيش الأسرة الخوف الدائم من هدم منازلهم، كما يشكل هذا الواقع ضبطًا سياسيًا لرب الأسرة؛ ما يحول دون اتخاذه مواقف سياسية حرّة خوفًا على بيته من الهدم، وفي حالة هدم المبنى تبقى الأسرة بدون مأوى بعد أن استثمرت كل مواردها في بنائه. وزادت نسبة المنازل التي هدمتها سلطات الاحتلال بنسبة 40% في عام 2015 عن الأعوام السابقة.

وفي جانب متصل، هدمت سلطات الاحتلال حارة المغاربة من أجل توسيع حارة اليهود وإقامة ساحة «المبكى» (البراق). وصادرت 116 دونمًا كان موجودًا عليها 595 بناية تضم 1,048 دكانًا ومتجرًا، بالإضافة إلى خمس جوامع و4 مدارس، وسوقًا عربيّة تاريخيّة هي سوق الباشورة، وشارعًا تجاريًا هو جزء من شارع باب السلسلة، ويقع على طول هذا الشارع عددٌ من العمارات التاريخيّة التي يعود تاريخ بنائها إلى العصر المملوكي. وكان يعيش في هذه المنطقة نحو 6 آلاف فلسطيني في ثلاثة أحياء هي حي المغاربة، والذي دمر كليًّا بعد احتلال المدينة مباشرةً، وجزءٌ من حي الشرف وحي الميدان وحي السريان والأرمن[1]. وتشكل هذه المساحة حوالي 20% من مساحة البلدة القديمة في القدس (868 دونمًا). وقد بذلت سلطات الاحتلال جهودًا مكثفة ووظفت استثمارات مالية هائلة لإعادة بناء الحي، ليس بصورة موسعة فقط، بل وبدقة عالية من المعمار الحديث الذي يستلزم إمكانات مالية مضاعفة، وذلك بهدف المزج بين الطراز التقليدي المتميز لمباني البلدة القديمة مع الطابع العصري الحديث، لجعل هذا الحي معلمًا سياحيًا وحضاريًا من معالم المدينة، بالإضافة إلى توفير المساحة اللازمة للاستيطان والمستوطنين. وبلغ عدد سكان هذا الحي 2,400 نسمة عام

1 روحي الخطيب، تهويد القدس، 9 أيلول 1971.

1994، وتبلغ مساحته 105 دونمات، ويضمّ 650 وحدة سكنية تشتمل على 2,100 غرفة على مساحة 80 دونمًا، أما عدد الوحدات المخطط إقامتها فتبلغ 2,122 وحدة، وأقيم في هذا الحي مؤسسات تعليميّة يهوديّة ونوادٍ ومراكز للأمومة والطفل، وعيادات صحيّة[1].

3- سحب الهويات من آلاف المواطنين المقدسيين وإجبار الآلاف على التجنس بالجنسية الاسرائيلية. وينظر الاحتلال الصهيوني إلى المواطنين الفلسطينيين في القدس على أنهم مواطنون أردنيون يعيشون في الكيان الصهيوني، وذلك طبقًا للقوانين التي فرضتها على مدينة القدس، حيث أعلنت في الأيام الأولى لاحتلال القدس عام 1967 منع التجول، وأجرت إحصاءً للفلسطينيين بتاريخ 1967/6/26، واعتبرت أن جداول هذا الإحصاء هي الحكم الأساس لإعطاء بطاقة الإقامة للفلسطينيين في القدس، باعتبار جميع الفلسطينيين المقيمين في القدس قد دخلوا إلى «إسرائيل» بطريقة غير شرعية في الخامس من حزيران 1967، ثم عادت وسمحت لهم بالإقامة في القدس. وبذلك فهم ليسوا مواطنين وإنما أجانب يقيمون إقامة دائمة داخل «إسرائيل». وهذا الوضع القانوني جعل كل مواطن مقدسي يقيم في مكان آخر سواء خارج البلاد، أو في الضفة الغربيّة وقطاع غزة لمدة طويلة نسبيًّا يفقد حقه المتمثل بالإقامة الدائمة في المدينة. خاصة وأن قانون الدخول إلى «إسرائيل» لسنة 1974 يخوّل وزير الداخلية إلغاء الإقامة سواء كانت مؤقتة أو دائمة. إضافةً لذلك تنص المادة (أ) من أحكام الدخول لـ «إسرائيل» على مبدأ فقدان الأشخاص للإقامة الدائمة في حالة الإقامة في دولة أجنبية لمدة سبع سنوات أو من حصل على جنسية أخرى بما فيهم الفلسطينيون الذين يسكنون خارج حدود القدس، التي رسمتها السلطات الإسرائيلية بعد الاحتلال، ومنذ عام 1967 حتى عام 2016 تم سحب ما يزيد عن 14,500 بطاقة هوية مقدسية، للأسباب آنفة الذكر. وقد أدت اتفاقية أوسلو وما تبعها من تعقيدات، ورفض السلطات الإسرائيلية مبدأ أن يحمل الفلسطينيون المقيمون الجنسية الفلسطينية إلى إحجام كثيرٍ من السكان عن حمل الجنسية الفلسطينية. وجاء عام 1988 وخطة فك الارتباط الفلسطيني الأردني ليزيد من التعقيدات التي تواجه الفلسطينيين بخروجهم من المواطنة الأردنية ليصبحوا عبارة عن حملة وثائق أردنية تحتاج في حالة التنقل في العالم العربي إلى التنسيق المسبق مع أي دولة يريدون زيارتها، ما دفع الكثير من السكان الفلسطينيين نتيجةً لهذه التعقيدات إلى طلب الجنسية الإسرائيلية التي يزيد عدد حامليها على 15 الف مواطن وعائلة وأصبحوا يتنقلون في معظم أنحاء العالم من دون تأشيرات أو تنسيق مسبق مع أي دولة.

1 المخطط الهيكلي رقم 2185 / للحي اليهودي - البلدة القديمة / قسم التخطيط المحلي بلدية الاحتلال في القدس 1969.

أما من يحملون الجنسية الأجنبية نتيجة للإقامة خارج البلاد، فقد تم سحب هوياتهم وأصبحوا زائرين وسياح أجانب يحصلون على تأشيرة دخول لمدة ثلاثة أشهر عليهم المغادرة بعدها. وهكذا فإن اختيار الحصول على الجنسية الإسرائيلية لها خطورتها الكبيرة الناتجة عن المفاوضات حول القدس. فإنْ حمل المقدسيون الجنسية الإسرائيلية فعلى ماذا سيتم التفاوض فيما بعد؟. وكذلك فإن الحصول على الجنسية الفلسطينية حسب القانون الإسرائيلي، يحرم كل فلسطيني يحمل جنسية غير إسرائيلية من حق الإقامة الدائمة، ويعدّه غائبًا ويمكن لسلطات الاحتلال أن تضع يدها على أملاكه باعتبارها أملاكًا لغائبين. واستخدمت «إسرائيل» قانون أملاك الغائبين لسنة 1950 الذي نصّ بأن كل شخص كان خارج «إسرائيل» أثناء عملية الإحصاء التي أجرتها «إسرائيل» عام 1967، فإن أملاكه تنقل إلى القيّم على أملاك الغائبين. ويحق للقيم بيعها وتأجيرها، وهذا ما حصل في العقارات التي تم الاستيلاء عليها من قبل الجمعيات الاستيطانية بالبلدة القديمة[1].

وكان لإصدار الأمر العسكري رقم 58 بشأن أملاك الغائبين[2]، وهو ينص على تعيين حارسٍ (مسؤول)، وهو شخصية قضائيّة يجوز له أن يبرم العقود وأن يتصرف بالأموال وأن يديرها، وأن يؤجرها لمدة طويلة وقصيرة وأن يشتري منقولات أو يقوم ببيعها. وله كذلك أن يعيّن مراقبين للأموال المتروكة وأن يحيل إليهم أي صلاحيّة من صلاحياته باستثناء صلاحية تعيين مراقبين، ويحتفظ القيّم بالأرض بالنيابة عن الغائب إلى حين عودته، وتبلغ مساحة الأراضي التي يديرها الحارس قرابة 450,000 دونم.

4- إقامة المستوطنات حول مدينة القدس وبداخلها، لعزلها عن بقية المناطق المحتلة في الضفة الغربيّة، وتطبيقًا لسياسة إقامة المستوطنات ومصادرة الأراضي، فقد أقام الاحتلال 15 مستوطنة إسرائيلية، يوجد فيها 59 ألف وحده سكنية، أحاطت بالمدينة المقدسة، لتمنع تواصل الفلسطينيين في القدس مع الضفة الغربيّة. ومن أهم المستوطنات التي أقامها الاحتلال الصهيوني في القدس[3]:

1 أسامة الحلبي، مصادرة الأرض في الضفة الغربية المحتلة دراسة تحليليّة قانونيّة، جمعية الدراسات العربية، 1986.
2 الغائب هو كل شخص غادر منطقه الضفة الغربيّة بتاريخ 1967/6/7 أو قبله أو بعده.
3 خليل تفكجي، الاستيطان ومصادرة الأرض، دائرة الخرائط ونظم المعلومات الجغرافيّة، القدس، 2016.

المستوطنات الصهيونية داخل حدود بلدية القدس ومساحتها وعدد سكانها[1]

اسم المستوطنة	المساحة	عدد السكان
تلبيوت الشرقيّة	2,240	15,000
جيلو	2,859	28,980
جبل أبو غنيم (هار حوما)	2,833	11,877
جبعات همفتار	588	6,600
رامات اشكول	397	
التلة الفرنسية	2,018	8,998
مشروع ماميلا (قرية داود)	980	
معلوت دفنا	380	2,610
نفي يعقوب	1,835	19,300
الحي اليهودي	122	2,481
بسكات زئيف	5,467	39,748
رامات اشكول/ غرب		3,404
رامات شلومو	1,198	14,245
راموت	4,979	40,395
سنهدريا	378	3,993
عطروت	1,360	4,400
جبعات هماتوس	980	3,763
إجمالي المساحات	**28,614 دونم أي 38%**	**205,794 مستوطنًا حتى نهاية 2015**

1 خليل تفكجي، الاستيطان ومصادرة الأرض، دائرة الخرائط ونظم المعلومات الجغرافيّة، بيت الشرق ، القدس، 2013. مركز إسرائيل لأبحاث القدس، ودائرة الإحصاء المركزي الإسرائيلي 2010/2000.

وإلى جانب مصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات في القدس، خلقت سلطات الاحتلال واقعا سياسيًّا وديمغرافيًا جديدًا في المدينة، لمضاعفة عدد السكان اليهود وإفراغ المدينة من المواطنين الفلسطينيين، عن طريق رفض منح تراخيص البناء للفلسطينيين في القدس. وقد أدت مجمل هذه الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأرض والشعب الفلسطيني إلى خلق خلل ديمغرافي استيطاني، لفرض أمر واقع على الفلسطينيين ما يؤثر في أي اتفاقات قادمة بين الإسرائيليين والفلسطينيين حول المدينة المقدسة.

5- إقامة جدار الفصل العنصري حول القدس، والذي يبلغ ارتفاعه 8 أمتار وطوله 712 كم. وأدى الجدار إلى إثقال كاهل المقدسيين بإجراءاتٍ إسرائيلية مختلفة، ما دفعهم للانتقال وتغيير مكان سكنهم، إما للوصول إلى مواقع عملهم أو بسبب مدارس أبنائهم. وحسب الإحصاءات الرسمية فإن عدد الأسر التي تم تهجيرها من محافظة القدس 1,635 أسرة نتيجةً لبناء الجدار، وبلغ عدد الأفراد المهجرين في المحافظة 9,609 فردًا، وأصبح ربع مليون فلسطيني يعيشون في عزلة تامة بعد الانتهاء من بناء جميع مقاطع الجدار يضاف إليها العزلة المفروضة عليهم من قبل الاحتلال. وبسبب الإجراءات الخاصة بدخول مدينة القدس والتي فرضتها سلطات الاحتلال منذ عام 1993، نلاحظ انهيارًا في مركزيّة مدينة القدس للفلسطينيين على المستوى المجتمعي، حيث أصبح من الصعب الوصول إليها من قبل حملة الهوية الفلسطينية. وبالرغم من كونها مركزًا دينيًّا، إلا أن عدم قدرة الفلسطينيين من الوصول إليها أفقدها مركزيتها الفعلية، فأصبحت أسواقها تعج بالسياح الأجانب والمستوطنين، وتفتقد أهلها الأصليين. واختفت النشاطات الثقافيّة بعد انسحاب الكثير من المؤسسات الوطنيّة منها، وقد أثّر الحصار الثقافي والاجتماعي على المجتمع والعائلة المقدسية في بنيتها الثقافية والاجتماعية، وأصبح الابتعاد عن العائلة الممتدة يضع بعض الأسر في وضع محزن حيث لا تجد من يدعمها وقت الضيق أو من يشاركها أفراحها كونها أسرة مقدسية لا يستطيع باقي أفراد الأسرة من خارج القدس الدخول إلى المدينة. أما بالنسبة للأسرة

فإن الجدار وضع كثيرًا من الأسر في معضلة حقيقية في ما يخص السكن، هذه المشكلة لا حل لها في وضع العائلات المختلطة حيث يحمل أحد الزوجين هوية زرقاء والآخر خضراء (فلسطينية)، وبالتالي إما عليهم البقاء سويًا والعيش في ظل التهديد الدائم بسحب الهوية الزرقاء من حاملها إذا سكن خارج حدود بلدية الاحتلال أو خطر الاعتقال لحامل الهوية الفلسطينيّة، أما الخيار الآخر العيش منفصلين ما يهدد ترابط هذه الأسر. وأدى الانتقال من محيط القدس إلى داخلها لتنازلات اجتماعية واقتصادية صعبة. فالتكاليف الباهظة التي يدفعها المواطن المقدسي، من ضرائب المسقفات وضرائب أخرى كفيلة بوضع الأسر تحت ضغط مادي جسيم ما يجعل أفرادها يعيشون بشكل يومي من دون التخطيط للمستقبل. وتتأثر الصحة النفسيّة للأفراد بسبب المساكن المشتركة والمساكن غير الصحية، فالحياة في بيئة مكتظة تزيد من معاناة الأطفال وأفراد الأسر، كما تؤدي في كثير من الأحيان إلى زيادة نسب الطلاق، وظهور ظواهر اجتماعية خطيرة.

واعترف المستشار القضائي السابق للاحتلال مئير شمغار بأن جدار الفصل العنصري الذي أقيم حول مدينة القدس، يتيح للقيَم على أموال الغائبين أن يستولي على أملاك الفلسطينيين الذين يسكنون خارج الجدار. وهذا الوضع الناشئ عن الجدار سلب من الفلسطينيين أراضيهم وممتلكاتهم، التي انتقلت إلى الحارس على أملاك الغائبين. كما أن «إسرائيل» تسعى من خلال سلب الفلسطينيين أملاكهم، إلى حرمانهم حقهم في الحركة ومن حقوقهم الأخرى بذرائع مختلفة، لعزل القدس بكل ما فيها من أحياء وقرى محيطة عن الضفة الغربية. وقد اعترفت دولة الاحتلال بأن الاعتبار في تحديد مسار جدار الفصل ليس بدواعٍ أمنيّة، بل سياسيّة ديموغرافيّة، حيث تدخل اعتبارات أخرى، فهو كسكين يَقطع شرايين الحياة ليشكل طوقًا يخنق المدينة. ولقد اعترف رئيس بلدية الاحتلال في القدس نير بركات: «بأننا لسنا بحاجة الى 60 ألف فلسطيني يسكنون خارج الجدار»، ويعيش في المدينة 300 ألف عربي يحملون بطاقات الهوية الزرقاء، و175 ألفًا يعيشون داخل الجدار، إضافةً لـ 125 ألفًا يعيشون خارجه.

كما أثّر الجدار في التعليم في القدس بشكل كبير، فقد اكتظت المدارس بسبب توجه الطلبة الفلسطينيين إلى المدارس في شرق القدس؛ ما أدى لتسرب آلاف الطلبة وحرمانهم من التعليم، وباتت أوضاع التعليم في مدارس القدس الشرقيّة سيئة جدًا، بسبب النقص الحاد في الغرف الدراسية يزيد عن 1,500 غرفة، وذلك وفق المصادر الإسرائيليّة، فمثلًا مدرسة الرشيديّة الثانوية الحكومية في القدس الشرقية، كان لديها عام 2007 ما يزيد عن 150 طالبًا لا يوجد لهم أماكن، وهو ما ينطبق على المدارس الحكوميّة الأخرى، والوضع أكثر سوءًا في المراحل الإعدادية والابتدائية، ناهيك عن عدم وجود الأماكن والغرف الدراسية الكافية، حتى استخدمت غرف الملاجئ كصفوف دراسيّة، كما هو الحال في جبل المكبّر.

6- تهويد القدس: استكمالًا للمشروع الإسرائيلي في القدس، يعمل الاحتلال على تهويد الأقلية التي بقيت في المدينة من الفلسطينيين، وتسعى «إسرائيل» لربط القطاعات الصحيّة والتعليميّة والتجاريّة والصناعيّة والخدماتية بالمؤسسات الإسرائيلية، وتحويل ضم المدينة من ضم الأرض الى ضم الأقليّة المحدودة لسكان القدس، فتقوم البلدية بما يلزم من إجراءات جنبًا إلى جنب مع باقي المؤسسات الإسرائيليّة، بهدف أسرلة من تبقى من المواطنين الفلسطينيين في القدس الشرقية، من خلال تطوير الخدمات المقدمة للأقلية الفلسطينية، التي تريد أسرلتها، لذلك تعمل على رفع مستوى استيعاب المدارس الإسرائيلية الحكومية لتقضي على المدارس العربيّة، حيث يدرس الآن 27 ألف طالب عربي في المدارس الإسرائيلية في القدس، بينما يدرس 18 ألف في المدارس العربيّة الخاصة والحكوميّة. ولتحقيق ذلك قامت بلدية الاحتلال بتشكيل لجنة من كبار موظفيها، لتطوير تصور يساهم في تعزيز سيطرة الاحتلال على القدس الشرقية[1].

ومع بداية العام الدراسي 2013، قامت سلطات الاحتلال بفرض تدريس المنهاج الإسرائيلي على الطلبة الفلسطينيين في القدس المحتلة، وتأتي هذه الإجراءات التعسفيّة ضمن ممارسات الاحتلال بمحاربة الوجود والحق العربي والفلسطيني في القدس المحتلة في البناء والتعليم، حيث يعمد الاحتلال لمنع بناء المدارس الجديدة أو التوسع في الأبنية المقامة حاليًا الى جانب محاولاته المستمرة السيطرة على المدارس الخاصة، بالإضافة الى تحريف المنهاج الفلسطيني وتحجيم عدد المدارس التي يدرس فيها الطلبة الفلسطينيون. وتحتوي المناهج الإسرائيليّة التي يعمد الاحتلال الصهيوني إلى تطبيقها بدلًا من المنهاج الفلسطيني، على مواد تعليميّة في مقدمتها نشيد دولة الاحتلال عوضًا عن النشيد الوطني الفلسطيني، والتركيز على أن القدس عاصمة لدولة الاحتلال وليست مدينة فلسطينيّة عربيّة إسلاميّة محتلة. ويُلزم الطلبة بدراسة الأساطير التوراتيّة اليهوديّة خاصةّ الأعياد والكُنس والصلوات، والاحتفال بما يسمى «عيد الاستقلال» بدل النكبة، واستبدال المسجد الأقصى المبارك بالهيكل المزعوم، والاحتفاء بشخصيات صهيونيّة قامت بقتل وتشريد الفلسطينيين مثل: «بن غوريون ودايان وشارون»، على اعتبارهم قادةً لـ «إسرائيل». واستهدف الاحتلال بهذا المنهاج في بداية العام الدراسي خمس مدارس حكوميّة في

يعمد الاحتلال لمنع بناء المدارس الجديدة أو التوسع في الأبنية المقامة حاليًا الى جانب محاولاته المستمرة السيطرة على المدارس الخاصة، بالإضافة الى تحريف المنهاج الفلسطيني وتحجيم عدد المدارس التي يدرس فيها الطلبة الفلسطينيون

1 أحمد غنيم، القدس نداء أخير، 1999، ص110.

القدس المحتلة. وهذا التشويه الاستيطاني الإحلالي المستند إلى سياسة عزل القدس عن محيطها من خلال الحواجز العسكرية وجدار الفصل العنصري وكذلك من خلال الإغراءات المادية التي توفرها سلطات الاحتلال لمعلمي المدارس التابعة لها[1]. الذي يتعرض له طلبة القدس العرب في مناهجهم التعليمية القائمة على تسويق الاحتلال وتزيينه في عقول الناشئة، وهو من أخطر أنواع التهويد.

مستقبل القدس بين الواقع والمواقف

نتيجةً للواقع الذي تعيشه مدينة القدس تحت الاحتلال الإسرائيلي، وتعرض الفلسطينيين للاعتداءات المتكررة التي يقوم بها المستوطنين وجنود الاحتلال، وقسوة الظروف الصعبة التي يعيش بها المقدسيون، بات من الطبيعي أن يلجأ الفلسطينيون لمقاومة الاحتلال لإفشال المخططات الإسرائيلية الرامية لتهويد مدينتهم المقدسة. خاصةً مع ارتفاع عدد وحدة الاعتداءات الاستفزازية بحق المقدسيين والمقدسات، والتي ارتفعت ما بين عامي 2009 و2014 نحو 92 % وفق تقارير الشرطة الإسرائيلية. فقد بلغ عدد من اقتحم المسجد الأقصى حتى أواخر شهر نيسان/أبريل من عام 2015، ما يزيد على 4000 متطرف وعنصر من القوات الخاصة والمجنّدين. وعقدت لجنة الداخلية في الكنيست ما يقارب 15 جلسة خلال عام 2014 للتباحث في «تأمين حق اليهود في الصلاة في جبل المعبد»، ودور الشرطة في حماية الاقتحامات وتسهيلها. وتشكلت لجنة فرعية في الكنيست الإسرائيلي لمتابعة التزام الشرطة الإسرائيلية بتطبيق قرارات حكومات الاحتلال بشأن الساعات المخصصة لاقتحامات المستوطنين. ولا يختلف المشهد في الأقصى خلال الأشهر الأولى من عام 2015 كثيرًا عن الأعوام السابقة من اقتحامات وتحريض على اقتحام المسجد، ودعوات تطلقها «منظمات المعبد» لتأمين صلاة اليهود في الأقصى، بالإضافة إلى اعتراض بعض أعضاء الكنيست على أعمال الصيانة التي تقوم بها دائرة الأوقاف الإسلامية في جنبات المسجد. وتزايدت حالات الاعتداء على المرابطات من قبل المستوطنين وجنود الاحتلال، خاصةً بعد إعلان سلطات الاحتلال عن تشكيل «وحدة الشرطة النسائيّة الخاصة» الموكل إليها اعتقال المرابطات في الأقصى، وتنفيذ سياسات التضييق عليهنّ بعدما أثبتن دورهنّ الكبير في الدفاع عن الأقصى.

وتفرض إسرائيل قيودًا صارمة على المصلين المسلمين لمنعهم من الوصول إلى الأقصى، ضمن أعمار معينة وأوقات محددة. بهدف فرض سيطرة كاملة على الأقصى والقدس القديمة، تمهيدًا لتقسيمه زمانيًّا ومكانيًّا كما فعلت من قبل في المسجد الإبراهيمي في مدينة الخليل. وصعّدت سلطات الاحتلال

1 القدس العربي، لندن، 2013/9/4.

في السنوات الأخيرة من سياسة الإبعاد عن الأقصى للفلسطينيين من القدس وخارجها، كما تعرضت بعض الشخصيات الوطنية للإبعاد وفرض الغرامات عليهم. وتهدف «إسرائيل» من سياستها تلك، اقتطاع أوقات محددة لدخول المستوطنين واقتحامه والصلاة في باحاته من باب المغاربة وإحكام السيطرة عليه تمهيدًا لهدمه وبناء «الهيكل» المزعوم مكانه. وتزداد تلك الاعتداءات خلال الأعياد الدينية لليهود، حيث تغلق سلطات الاحتلال بوابات الأقصى أمام المصلين الفلسطينيين وتفتحها لليهود[1].

وعلى الرغم من تلك الاعتداءات وخطورتها، إلا أن مقاومة الفلسطينيين لها ساهمت في محافظتهم على ما تبقى من المدينة المقدسة. ولهذا فقد وضعت السلطات الإسرائيلية برنامجًا أطلق عليه «مشروع 2000 لعام 2020»، الهدف منه الحدّ من الوجود العربي في مدينة القدس، حيث أشارت الدراسات الصادرة عن مراكز الأبحاث الإسرائيليّة الى أن نسبة السكان العرب في عام 2040 ستصبح 55% من مجموع للسكان، ما أشعل الضوء الأحمر أمام المخططين الإسرائيليين ودفعهم، لوضع خارطة هيكليّة لمدينة القدس بهدف تطوير المدينة وتقوية مركزها باعتبارها عاصمة الدولة العبرية ومركزًا للشعب اليهودي. وتقوية مركزها الاقتصادي والاجتماعي مع العناية بالمباني العامة ومباني المؤسسات القومية للدولة، وزيادة قوة جذب المدينة بعد أن ظهرت في السنوات السابقة كمدينة طاردة للسكان. وهكذا فإن المخطط 2020 بكل أبعاده السياسيّة والتخطيطيّة يطرح هدفًا واحدًا، يتمثل بتقليص الوجود الفلسطيني في المدينة المحتلة، خاصةً في هذه المرحلة المصيريّة التي تمر بها قضية القدس. حيث يخصص الاحتلال فائض الوحدات السكنية ومساحات التطوير للجانب اليهودي بهدف جذب سكان جدد ومنع الهجرة. أما بالنسبة للفلسطينيين فإن الخطة جاءت فقط لاستيعاب الزيادة السكانية عن طريق منح حقوق بناء طوابق جديدة على المباني القائمة، دون الأخذ بعين الاعتبار البنية التحتية لاستيعاب السكان الجدد[2].

وعلى الرغم من الممارسات الإسرائيليّة العنصريّة ضد الفلسطينيين على جميع الأصعدة، بما فيها منعهم من الصلاة في المسجد الأقصى، إلا أن صمودهم في المدينة المحتلة ومقاومتهم للاحتلال أفشلت المخططات الصهيونية في تهويد المدينة والسيطرة عليها بشكل كامل، لأن القدس ما زالت عربية صامدة في وجه محتلها الصهيوني، تنتظر أن تتحرر بالكامل من هذا الاحتلال. ولا يمر يومٌ على القدس إلا ويمارس الاحتلال الصهيوني المزيد من الاعتداءات ضد الفلسطينيين لإجبارهم على ترك مدينتهم. وكان آخرها وصول المستوطنين الصهاينة المتكرر إلى ساحة المسجد الأقصى تحت حراسة قوات الاحتلال، ومحاصرة المصلين داخل المسجد القبلي في الأقصى، وتأتي تلك الانتهاكات للضغط على الفلسطينيين والتخلي عن الصلاة في رحاب المسجد الأقصى والقدس.

1 مرجع سابق.
2 خليل تفكجي ، مرجع سابق.

مستقبل القدس في ضوء مشاريع الاستيطان 2020 و2030

واستمرارًا لسياسة المحتل الإسرائيلي في فرض واقع الاحتلال وتهويد القدس للسنوات القادمة، فقد أقرّ مجلس التخطيط الأعلى التابع للحكومة الإسرائيلية مشروعًا استيطانيًا ضخمًا في القدس، أطلق عليه المخطط الإسرائيلي للقدس عام 2030، وهو تكملة لمشروع عام 2020، ويشمل المشروع إقامة 56 ألف وحدة استيطانية على طول المنطقة الممتدة من غرب مدينة رام الله إلى غرب مدينة بيت لحم جنوبًا، ويتم تنفيذه حتى عام 2030. وسبق أن أعلن عنه في عام 2012 تحت اسم «المخطط الهيكلي للقدس برقم 13261»، ويدعو إلى إقامة منطقة سكنية استيطانية جديدة على منحدرات غيلو الجنوبية مقابل بيت لحم، وتم الاستيلاء على 2,700 دونم من أراضي فلسطينيّة تابعة لبيت جالا لتنفيذ المخطط، كما يهدف المشروع الاستيطاني إلى إقامة 924 وحدة استيطانية على مساحة 84,498 م^2 بناء إجمالي، بالإضافة إلى مناطق تجارية ومؤسسات رياضيّة على أن يضاف إليها 300 وحدة استيطانية في المستقبل. وتم البدء بتنفيذ المخطط بتاريخ 2016/7/22 عن طريق شركة دونا للهندسة والبناء الإسرائيلية بإقامة 68 وحدة استيطانية على سفوح غيلو، وسيرتفع عدد المستوطنين في القدس من 690 ألف مستوطن إلى 900 ألف مستوطن عند الانتهاء من المخطط، وتخفيض عدد الفلسطينيين من 37% إلى 12% عند الإنتهاء منه، وقد رصدت «إسرائيل» 25 مليار دولار لتنفيذه، ويعتبر هذا المبلغ أكثر من موازنة السلطة الفلسطينية خلال 10 سنوات. كما يهدف المخطط إلى إخراج بلدات فلسطينية كاملة من القدس، مثل قلنديا وكفر عقب والعيزرية وأبو ديس التي لا تبعد سوى كيلومتر واحد عن المسجد الأقصى. وضم كتل استيطانية أقيمت على أراضٍ فلسطينيّة مصادرة إلى القدس المحتلة، وهي تبعد أكثر من 10 كيلومتر عن الأقصى مثل مستوطنة «معاليه أدوميم».

وتهدف «إسرائيل» من مخطط 2020 و 2030 إلى تدمير واسع للوجود الفلسطيني في المدينة مع سياستها الرامية لتدمير 21 ألف منزل فلسطيني بحجة البناء من دون ترخيص، مع سحب 150 ألف بطاقة هوية من المقدسيين لتكتمل حلقات التهويد والتهجير والتدمير التي تقوم بها سلطات الاحتلال.

تهدف «إسرائيل»
من مخطط 2020 و2030
إلى تدمير واسع للوجود الفلسطيني
في المدينة مع سياستها الرامية لتدمير
21 ألف منزل فلسطيني بحجة البناء دون
ترخيص، مع سحب 150 ألف بطاقة هوية
من المقدسيين لتكتمل حلقات التهويد
والتهجير والتدمير التي تقوم بها
سلطات الإحتلال

وأمام عجز السلطة الفلسطينية وردود فعلها الضعيفة والتي لم تصل إلى مستوى المخططات الإسرائيليّة، لم يبقَ سوى استمرار صمود الشعب الفلسطيني في وجه الاحتلال، وبشكل خاص صمود مواطني القدس الذين عبّروا من خلال انتفاضة القدس التي مضى عليها عام كامل، عن مقاومتهم لتهويد مدينتهم المقدسة، وأثبتوا قدرتهم على مقارعة الاحتلال والمستوطنين الذين خلى وجودهم في شوارع القدس، خوفاً من ردود فعل المقدسيين على اعتداءات الاحتلال، وكان آخرها العملية التي قام بها الشهيد مصباح أبو صبح في الشيخ جراح، بتاريخ 2016/10/10، وأدت إلى مقتل ضابط إسرائيلي ومستوطنة وإصابة خمسة إسرائيليين.

ولهذا، ومن أجل المحافظة على القدس العربيّة، لا بد أن تعيد السلطة الفلسطينيّة النظر في سياسات منع المقاومة الشعبيّة ضد الاحتلال، ولا بد أن تصبح قضية المحافظة على القدس وعروبتها هي قضية كل فلسطيني في الداخل وفي الشتات ومسؤولية كل عربي ومسلم.

ورقة

آفاق تطوير العمل الإعلامي للقدس

حسام شاكر



- كاتب، ومؤلف في الشؤون الإعلامية والأوروبية.
- شارك في إعداد وتحرير العديد من الكتب والدراسات والبحوث، أهمها:
  - حرّر سلسلة تقارير الأزمات في أوروبا (2001 – 2016).
  - أنجز دراسات وحرّر وثائق في المجتمع المدني الأوروبي متعلقة بقضية فلسطين والسياسات الخارجية وبظواهر العنصرية والإسلاموفوبيا وتطوير التواصل في مجتمعات تعددية.
- يشرف على مشروعات ثقافية وإعلامية على المستوى الأوروبي، كما يدير برامج للرصد والتحليل الإعلامي في أوروبا.

الإعلام والواقع والصراع

لا يصحّ تناول الإعلام بصفة مستقلّة عن الواقع، وليس من المنطقي عزل المسار الإعلامي في التناول عن التفاعلات السياسية والمجتمعية عمومًا. كما أنّ للحدث تأثيره ووقعه في الحالة الإعلاميّة القائمة. ويعني هذا أنّ النهوض الجادّ بواقع إعلاميّ معيّن يقتضي استنهاضًا سياسيًّا، وتحفيزًا مجتمعيًّا، وتفعيلًا لأدوار المؤسسات والجمعيات والمنظمات غير الحكومية أيضًا، دون إغفال دور الإعلام ذاته في إنجاز هذا الاستنهاض والتحفيز والتفعيل والاستدراك والمراجعة.

ولم يعد الإعلام مقتصرًا على أشكال تقليديّة، حتى غدت أدواته تعبيراتٍ سابغة على الواقع المجتمعي ومتخلّلة تفاصيل الحياة اليوميّة، وبوسع الجميع اليوم تَشارُك الفعل الإعلامي من أي موقع كان. كما تعاظمت أدوار العالم الافتراضي في «الواقع» وفرص التأثير به، بينما يتمّ أحيانًا الفرار من «الواقعي» إلى «الافتراضي». ويشير هذا، بإيجاز، إلى أنّ الإعلام لم يعد مجرّد أداة من أدوات إدارة الصراع؛ بل أصبح بذاته حلبة مواجهة مباشرة وساحة اشتباك تفاعليّة ومساحة تكميلية للواقع على الأرض وتبادلية معه أيضًا. بالتالي؛ ليس المقصد من حشد القدرات والتحركات الإعلامية التعبير عن «الصورة»، أو إبداء الموقف، أو القيام بجهد «دعائي» تقليدي وحسب. فالإعلام جزء من واقع الاحتلال وهجمة ابتلاع القدس، وهو في الآن ذاته جزء من المناوأة والمقاومة والتحدي ومساعي التحرّر في القدس وفلسطين.

لم يعد الإعلام
مقتصرًا على أشكال
تقليديّة، حتى غدت أدواته
تعبيراتٍ سابغة على الواقع المجتمعي
ومتخلّلة تفاصيل الحياة اليوميّة،
وبوسع الجميع اليوم تَشارُك الفعل
الإعلامي من أي
موقع كان

وثمة أدوار جوهريّة لا غنى عنها في هذا الصدد، تتمثل في زيادة منسوب الوعي والمواكبة المعرفية والوجدانية بالقدس وقضيتها وأوضاعها، وإبقاء جذوة القدس وقضيتها حاضرةً في مستويات محلية وإقليميّة وعالمية، حتى مع تزاحم المتغيرات والشواغل التي تبدو بذاتها صارفة عن الاكتراث بالقدس. وكذلك إنعاش روح المبادرة والتفاعل مع القدس وقضيتها، في القطاعات الشبابية خاصة وفي المجتمعات عامة، والخروج من حالة الاكتفاء بالتعاطف إلى استجماع الفعل المؤثر والأداء المحرِّك معه، وتحريك الفئات والقطاعات والشرائح، وتفعيل الطاقات الكامنة في المجتمعات وأطياف الأمة والعالم بما يساند القدس وقضيتها. ويقتضي ذلك اشتقاق خيارات متجددة للتفاعلات المتبادلة في العمل الإعلامي والمدني والجماهيري الفاعل في خدمة قضية القدس، بما يؤدي إلى إسناد القضية

وتحقيق إضافة ملموسة في توازنات الصراع، علاوةً على تنمية روح المبادرة الإعلامية المُسانِدة للقدس بما يحفِّز الجهود والتجارب والمحاولات والإبداعات المنوّعة في المستويات جميعًا وبما يخدم قضية القدس من مساحات متعددة.

سمات ومقاصد في التناول الإعلامي الفعّال للقدس وقضيتها:

يتطلب التطوير الإعلامي الفعّال تنمية سبُل الوعي والمعرفة، واستثارة الوجدان وتحقيق المواكبة، وإحراز الحضور والانتشار، وتحقيق التفاعل والمبادرة، وتحفيز الفعل والتحريك والإلهام المتجدد. ويتطلّب ذلك استصحاب سمات معيّنة وتحرِّي مقاصد ذات صلة، ومنها:

الأنسنة: عبر تحفيز التفاعل مع قضية القدس والمقدسيين أنسنة هذه القضية، أي تقديم وجهها الإنساني والتعريف بأشخاص وأسماء محددين يعبِّرون عن شرائح المجتمع المقدسي وفئاته. بهذا يغدو الإنسان المقدسي معبِّرًا عن قضية ولسانَ حال لها. غاية القول أنه ينبغي وضع الإنسان المقدسي (سواء في القدس أو خارجها) في بؤرة الاهتمام الإعلامي كي لا يقتصر التناول على أعداد وإحصاءات ووقائع إخباريّة جافة، وهو ما يقتضي تقديم وجوه وأسماء ذات صلة بالقدس عمومًا وبتطوّراتها ووقائعها تفصيلًا، والتعريف بها.

الترميز: للترميز في هذا المقام وظائف أساسيّة منها تعظيم القيمة المعنوية للوجوه والأسماء والتجارب والمواقع ذات الصلة بالقدس، وتبسيط واقع القدس وقضيتها من خلال رموز تختزل التفاصيل والأبعاد وتبسِّط التعقيدات والتشابكات، وتتيح الخروج بهذه القضية من أطر التفاعل الضيقة إلى فضاءات التفاعل الجماهيري الذي يتطلّب صورًا ميسّرة من التعبير عن القضايا الكبرى. ومن شأن هذا المسعى أن يتمّ بترميز المعالم الحضاريّة والدينيّة والثقافيّة والتاريخيّة، وكذلك ترميز الشخصيات والوقائع والمواقع ونحو ذلك.

تحقيق المعايشة: يهدف الجهد الإعلامي إلى تمكين الجمهور من معايشة واقع القدس والمقدسيين، بما يعين بالتالي على فهم أفضل لهذا الواقع ويهيِئ الفرص للتفاعل معه بشكل أمثل.

إعادة صياغة موجات التأثير: غالبًا ما كانت انتهاكات الاحتلال المتكررة بحق القدس هي الباعث على الإثارة قضيتها إعلاميًا. لكنّ اقتصار التفاعل الإعلامي على تجدّد الانتهاكات الجسيمة في القدس، له كلفته العالية على المقدسيين ومدينتهم، كما أنه يُبقي التفاعل في نطاق ردود الأفعال. إنّ هذا يفرض إبداع خيارات للمبادرة في إثارة قضية القدس إعلاميًا دون الحاجة بالضرورة إلى ارتفاع منسوب المعاناة المقدسية.

التأثير الإعلامي من جملة المتفاعلين: تعتمد الدعاية الاحتلالية المتعلقة بالقدس، في بعض صور أدائها، على خطوط إنتاج وتأثير ضخمة نسبيًا، مستفيدة في ذلك من الدعم الهائل الذي يحظى به الاحتلال والتهويد. والخيار الأمثل الذي يجدر اعتماده في نصرة قضية القدس يتمثّل في إمكانية الإنتاج الإعلامي والتأثير التفاعلي من جملة الجمهور المتضامن مع هذه القضية، في مواجهة إنتاج بالجملة وتأثير مركّز تقوم به دعاية الاحتلال. ويتطلّب ذلك إطلاق مبادرات غير تقليدية تستحثّ تفاعل الجمهور والأوساط الإعلامية مع قضية القدس، مع استثمار شتى الوسائط ووسائل الإعلام والشبكات في هذا الاتجاه.

صناعة الحدث الإعلامي: ويتمثل ذلك بصناعة أحداث تحرِّك قضية القدس عبر خيارات من قبيل الفعاليات الرمزية والحملات وتحرّكات التضامن النوعية والمواقف التي تجتذب الانتباه. إنّ صناعة الحدث المتعلق بالقدس هو أيضًا محاولة لتجاوز معضلة ردود الأفعال الآنيّة التي تترتب على انتهاكات الاحتلال الجسيمة ومجازره واعتداءاته. ويقتضي هذا البُعد، بالطبع، استثمار ما هو قائم أساسًا من أحداث وتطوّرات وعدم إغفالها.

إطلاق طاقات التفاعل الإعلامي الكامنة: يعتمد ذلك على تحفيز الإبداع في نصرة هذه القضية، من خلال تحريك النخب الإعلامية وجماهير الجيل الإعلامي الجديد وكسب صفوة المجتمعات وقادة الرأي لصالح قضية القدس، بما يتكفل بإحداث فارق ملموس في إدراك قضية القدس ككلّ وكسب الاهتمام لصالحها.

تركيز الضغط على مفاصل محدّدة من قضية القدس: تتأتى أهمية هذا الخيار من فعاليّته في تحقيق منجزات ملموسة، ولأنه يستحثّ تفاعلاً أكثر حيوية مع مسألة محدّدة النطاق. كما أنّ هذا الخيار يتيح اعتماد متوالية من الضغوط التي تستهدف عدداً من مفاصل قضية القدس.

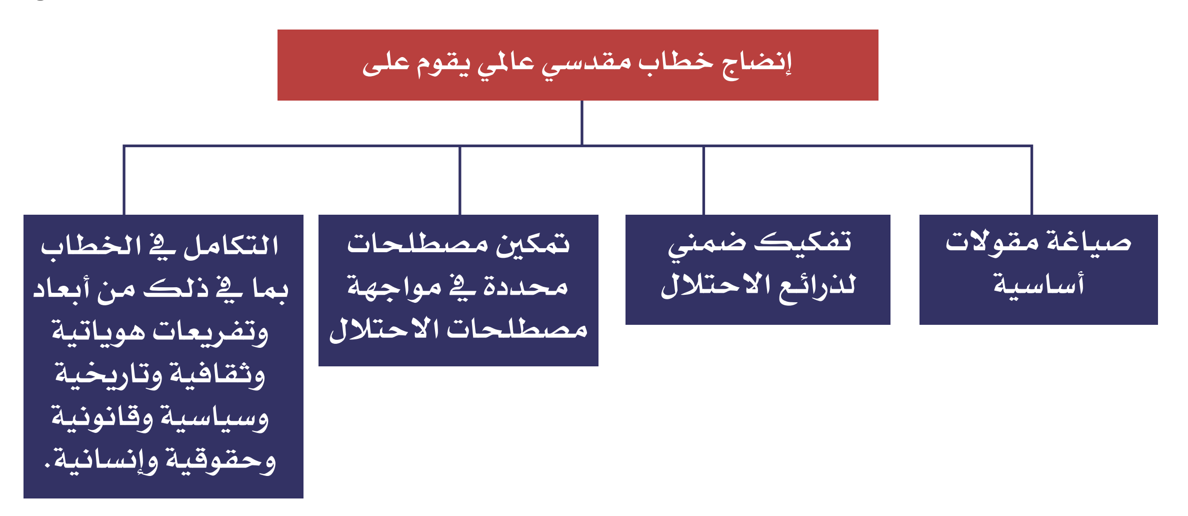
تطوير الوعي بالجوانب المنسية: إنعاش الوعي بالهوية الفلسطينية الأصلية للقدس الغربية مثلاً، عبر خطوات من تتعلّق مثلاً بالبيوت السليبة فيها أو بانتهاك حرمة مقبرة مأمن الله، وإثارة اهتمام عالمي في هذا الاتجاه.

التثبيت الإعلامي للمقدسيين: ومن ذلك مثلاً اعتماد خيارات «تشجيع الشجاعة»، عبر إبراز نماذج مميّزة تجسِّد ثبات المقدسين في مواجهة الاحتلال، والتوثيق المصور للمقاطع الشُّجاعة التي تُخرج الفعل الفردي أو الجمعي من عزلته في الزقاق أو الساحة إلى فضاءات الجماهير المتجاوزة للمكان. ويدخل في ذلك توظيف «الكاميرا سلاحاً» وهي التي تحوّلت إلى أداة في أيدي الأفراد والجماهير يمكن الاستقواء بها في الرصد والتوثيق والفضح والتحدي.

مفاتيح استراتيجية وخيارات تكتيكية في التفعيل والتطوير:

خريطة طريق ومنظومة تفاعل: إنّ خريطة طريق التفاعل الإعلامي مع القدس وقضيتها، ومع فلسطين وقضيتها عموماً، ينبغي لها أن تنهض على أساس: التكاملية في المسارات، اللامركزية في التدفقات، الاعتماد المتبادل في التفاعل.

تطوير الخطاب: إنضاج خطاب مقدسي عالمي يقوم على: صياغة مقولات أساسية، وتفكيك ضمني لذرائع الاحتلال، وتمكين مصطلحات محددة في مواجهة مصطلحات الاحتلال، والتكامل في الخطاب بما في ذلك من أبعاد وتفريعات هوياتية وثقافية وتاريخية وسياسية وقانونية وحقوقية وإنسانية .. إلخ.



تطوير المخاطبة: ومن ذلك، على سبيل المثال، تنمية مخاطبة «المعرفي والوجداني»، وكذلك مخاطبة المشترك الإنساني العالمي عمومًا ومراعاة خصوصيات التنوّع الثقافي في كلّ بيئة بحيالها تفصيلاً.

الإقدام والضغط والتكافؤ (على الأقل) في الخطاب بدل النبرة الدفاعية والسِّمَة الاعتذارية، ومن أمثلة ذلك فتح ملفات القدس الغربية وإثارة قضايا تتصل بها (مثلاً سلب بيوت المقدسيين فيها، وقضية مقبرة مأمن الله الواقعة فيها).

السعي الحثيث لكسب الرهانات الإعلامية المتجددة، خاصة في زمن الصورة والمشهد، وزمن البث الحرّ والتشبيك والتفاعلية المتبادلة. ومن ذلك أيضًا؛ تشبيك القدس مع أمتها وعالمها بما يحقق المواكبة والمعايشة ويستحثّ التفاعل مع واقعها والتجاوب مع نداءاتها.

تغذية المحتوى الإعلامي والشبكي بالمضامين المتعددة (نصوص، صور، مشاهد ومقاطع وأفلام، صوتيات، أعمال رسومية وتصميمات، أعمال فنية، مواد المصوّرة عن القدس، وثائق وتوثيق، بثّ حيّ، متحدثون، وغير ذلك).

إطلاق طاقات المقدسيين، لا سيما الشباب منهم في المتابعة والرصد والتوثيق والتصوير والقيام بالمبادرات الإعلامية والمدنية والجماهيرية، والاشتغال على الملفات والتحركات والمبادرات والحملات عبر حالات تفاعلية متبادلة.

تفاعلية المستويات والمسارات: ويتطلّب ذلك تنويع مسارات الفعل الإعلامي، وعدم الاقتصار على خيارات محددة أو تقاليد نمطية، كما يقتضي الأمر إنعاش التفاعلية المتبادلة النشطة بين المستويات المقدسية والفلسطينية والعربية – الإسلامية والإنسانية – العالمية، وأيضاً من خلال التعويل على تطوير التفاعل المتبادل بين المسارات الإعلامية والمدنية والجماهيرية والسياسية. فلا انفصام بين التفاعلات في هذه المستويات وما يتفرّع عنها.

التركيز في نقض دعاية الاحتلال على فضح واقع الاحتلال ذاته وتسليط الأضواء على تفاصيله وإجراءاته، بما يجعل الواقع والممارسة كفيلين بتقويض الدعاية ومقولاتها.

إطلاق الطاقات للفعل الإعلامي من الكمّ الجماهيري، وعدم الاكتفاء بالفعل الإعلامي الكمي الذي يجري إنجازه بصفة مؤسسية أو مركزية.

رفع كلفة الانتهكات: بمقابلة أي اعتداء أو تجاوز محدّد تُقدِم عليه حكومة الاحتلال وسلطاتها في القدس أو نحوها؛ بتحرّكات وحملات مناوئة لهذا الانتهاك يتضمّن موجة تصعيدية في الجهود الإعلامية والمدنية والجماهيرية والسياسية. ويقتضي ذلك الترصّد لأي انتهاك واضح المعالم سافر الطابع وإطلاق تحرّكات مضادة في حال وقوعه. ومن شأن هذا التوّجه تحويل هدم كل بيت في القدس أو طرد كل أسرة إلى عبء مضاعف على الاحتلال ودعايته في العالم. ويشمل ذلك أيضاً استباق انتهاكات محدّدة يمكن استشرافها بجهود مناوئة لها، بهدف منع وقوعها إن أمكن وتسليط الأضواء عليها وتعظيم ردود الأفعال الناقدة حول العالم المترتبة عليها.

في مواجهة الاستراتيجيات والجهود الإعلامية المناوئة لقضية القدس:

يقوم استهداف القدس واحتلالها والعدوان المتواصل على استراتيجيات إعلامية أيضًا تتكرّس لها خطط وموارد وطاقات هائلة، بما يفرض مواجهة الاستراتيجيات والجهود الإعلامية المناوئة للقدس بفعالية، بما يتطلّب:

رصد استراتيجيات الاحتلال الإعلامية بشأن القدس، وتقصِّي أبعادها ومراميها، والمساهمة في محاصرتها وتقويضها، مع المساهمة في وضع استراتيجيات مضادة لذلك.

صياغة مضامين خطاب تتصدّى للخطاب المناوئ لقضية القدس، وتفكيك مرتكزات التضليل التي تعتمدها دعاية الاحتلال بشأن القدس.

التوعية بالتهديدات والمخاطر التي تنذر بها الجهود الإعلامية المناوئة لقضية القدس، وتنمية الحسّ النقدي لدى الأوساط الإعلامية وفئات الجمهور بشأنها، مع تحفيز التنبّه العام لما تأتي به مستجدات العدوان على القدس وتطوّراته.

العناية بمعالجة أي تأثيرات إعلامية أو تواصلية سلبية تستهدف المقدسيين ومجتمعهم وشرائحهم ومؤسساتهم ومبادراتهم ومسانديهم حول العالم، بما في ذلك مكافحة منحى التيئيس والتثبيط الذي يسعى الاحتلال إلى إشاعته.

رصد استراتيجيات الاحتلال الإعلامية بشأن القدس، وتقصِّي أبعادها ومراميها، والمساهمة في محاصرتها وتقويضها، مع المساهمة في وضع استراتيجيات مضادة لذلك

معالجة المعضلات المُزمنة:

ينبغي التنبّه إلى المعضلات الذاتية في الجهود الإعلامية الداعمة للقدس وقضيتها، ومنها مثلًا:

ضعف حضور مفهوم المنظومة في التفاعل الإعلامي والمدني والجماهيري والسياسي، ويمكن ملاحظة ذلك، مثلاً، في ضعف في المواكبة المتبادلة وانقطاعات في التفاعلات وافتراق في التعبيرات وقصر أمد التفاعل بين هذه المستويات في الواقع الفلسطيني ذاته؛ علاوة على الواقع العربي والمسلم والإنساني. على أنّ الاحتلال يفيد، غالبًا، من تفاعلات منظومة تكرِّس جهودها لأداءات وتأثيرات ذات طابع منسّق نسبيًا وتشتغل بصفة طويلة الأمد، رغم عثرات وأخطاء تقع بها.

ضعف في المواكبة والتفاعل - أحيانًا- بين الحدث الميداني والتفعيل الإعلامي، وقد اتضح هذا بصفة نسبية خلال انتفاضة القدس في عامها الأوّل، وقد يعود هذا إلى نمطية الحدث الميداني وطابع التكرار في شكله علاوة على ضعف الإبداع في التناول الإعلامي، فضلاً عن غياب الإرادة السياسية أحياناً.

ضعف الحسّ الاستباقي في التفاعل الإعلامي، أحيانًا على الأقل، بما يتيح لدعاية الاحتلال فرصة السبق وترتيب أولويات التناول الإعلامي وإلجاء الموقف الملتزم بالقدس وقضيتها إلى ردود الأفعال.

تمكين رواية الاحتلال، بغير قصد، من فرض زوايا تناول معيّنة والانهماك في شروح وتوضيحات لا تكاد تبرح مساحة التناول التي فرضت أولويتها دعاية الاحتلال. فمثلاً في مواجهة مزاعم الاحتلال التي تدّعي «الحقّ التاريخي» في القدس وفلسطين، غالبًا ما يجري الاقتصار على مبارزة ذرائعها وتفكيك مرتكزاتها، وهذا مهم ومطلوب، لكن مع إغفال حقيقة أنّ منطق الحق التاريخي ذاته مفتعل، فلا ينبغي أن تنصرف الأنظار عن أنها أساسًا مقولة هشّة ولا يصلح الأخذ بها، خاصة في النظام الدولي الذي استقرّ على وضعه الحالي. والجانب الآخر أنّ التركيز على التفنيد العلمي للادعاء يتطلّب

تعزيزه بنقض وجداني يُبرز تهافت فكرة أنّ الوجود العربي الفلسطيني في القدس طارئ وعابر ولا جذور له. وغاية القول في المسألة أنه ينبغي وضع المقاربة التاريخية في سياقها وضمن حدودها، فالبيان والتبيين والتحقيق والتدقيق شيء؛ والانزلاق إلى مربع منطق «الحق التاريخي» شيء آخر، علاوة على أنّ مقارعة الادعاء تتطلّب جهوداً معرفية ووجدانية في آن.

دعاية الاحتلال بشأن القدس عبر العالم ومواجهتها:

لدعاية الاحتلال بشأن القدس مفعول وظيفي مزدوج، باتجاه القدس وباتجاه الاحتلال ذاته، فهي تصادر القدس معنوياً وتشرعن احتلالها على نحو مؤبّد وتنفي هوية المدينة وانتمائها الحقيقي، وتستعمل القدس في المقابل لإكساب الاحتلال ذاته قيمة معنوية كعلامة ترويجية مشبّعة بالرموز.

ويشتغل مسعى تهويد القدس في خطاب الاحتلال، بمصطلحاته ومفرداته وتعبيراته، إذ يجري ذلك في لغة الصورة والمشهد على سبيل المثال، كما يتمّ بصفة صريحة وضمنية، واضحة ورمزية، فثمة تهويد إيحائي للقدس مثلاً. وبالوسع رصد مسعى تهويد القدس وابتلاعها معنويًا عبر جهود تعبئة متعددة المسارات، ومنها المسار الشبكي الذي يشهد جهودًا متعاظمة لإسناد تهويد القدس عبر مقاطع وملصقات ومواد متعددة مبثوثة في الشبكات. ولا تأتي دعاية الاحتلال بشأن القدس في قالب أحادي، بل تتمظهر وتتكيُف حسب السياقات والأوساط والخصوصيات. ولا شكّ أنّ الرواية الدعائية التي يتم تقديمها للعالم هي رواية «تسويقية» وليست أمينة – بالطبع – في تعبيرها عن الرؤى والأطماع الذي تعتمل في نظام الاحتلال نحو القدس، بما في ذلك الرؤى الدينية اليهودية غير المتطابقة أصلاً بشأن القدس عموماً والمسجد الأقصى خصوصًا.

ويقوم خطاب تهويد القدس عبر العالم على مرتكزات يتمّ التعبير عنها بشكل صريح أو بصفة ضمنية، ومنها مصادرة التاريخ لرواية الاحتلال عن القدس وفلسطين والمنطقة، وانتحال عمق تاريخي مزيّف لكيان الاحتلال والمبالغة في تلفيق شواهد رمزية وبصرية ومكانية تعبيراً عنه، والتوظيف الدعائي للعامل الديني وثقافة «العهد القديم» لإسقاطها على حالة الاحتلال في القدس وفلسطين، لمنحها مسحة من القداسة. ويشمل ذلك إنكار الهوية العربية الإسلامية للقدس عبر اعتبارها حالة طارئة وعابرة في القدس وفلسطين، وإنكار وجود الشعب الفلسطيني تصريحًا أو تلميحًا، والاعتداد بالأمر الواقع الاحتلالي والسعي إلى فرضه وتكريسه، وتأكيد أنه لا رجعة إلى الوراء بما في ذلك شعار «القدس العاصمة الأبدية والموحدة لإسرائيل». ويجري في السياق لوم الضحية (الشعب الفلسطيني) وتحميلها المسؤولية عمّا لحق بها، والتعبير عن فكرة جدارة نظام الاحتلال بالقدس عبر الإمعان في تقديم انطباع عصري حديث وناجح عن نظام الاحتلال بما يعبِّر عن الداروينية الاجتماعية.

وإذ يقوم خطاب الاحتلال على تكثيف استدعاء هذه المرتكزات، فإنها تبقى في أصلها هشّة وغير متماسكة، علاوة على أنها قابلة للنقض والتفكيك. لكنّ خطاب الاحتلال ليس معروضاً للمناقشة أساساً بل هو خطاب مفروض بقوة الاحتلال في الداخل وبسطوة الضخّ الدعائي المكثف والترهيب من النقد في الخارج، ويأتي مشفوعاً بمؤثرات نفسية وعاطفية مصاحبة له بغرض تمكينه من النفاذ إلى الأوساط التي يخاطبها والاستحواذ على أذهانها بلا تمحيص. وقد استعان هذا الخطاب بمنظومة دعائية لم تتوانَ عن استعمال أفلام سينمائية وأعمال درامية والفنون بأنواعها والأعمال الأدبية والوسائط الدعائية لترسيخ رسائله كقناعات عامة والتمكين لمقولاته في أوساط الجمهور حول العالم.

وينبغي التعامل مع مرتكزات دعاية الاحتلال بخيارات متعددة تكافئها، إذ يقتضي منحى الانتحال والتزييف، مثلاً، جهوداً في البيان والتبيين، والتحقيق والتدقيق، والتوعية ونقض الذرائع وتفكيكها. ولا غنى عن إظهار الحقائق في مواجهة محاولات دعاية الاحتلال الرامية إلى حجب سمة الاحتلال والتعمية على واقعه، وأما التأويل المضلّل الذي تعمد إليه تلك الدعاية للوقائع والتطوّرات فيقتضي التوضيح والتفسير ونقض مزاعم الاحتلال. وفي مواجهة سعي الاحتلال وآلته الدعائية إلى فرض جدول الأعمال الإعلامي وترتيب أولويات الجمهور يجدُر التركيز على منهجية صناعة الحدث ميدانياً وإعلامياً.

وإن راهنت دعاية الاحتلال على سطوة الأمر الواقع؛ فينبغي مواجهتها بإبراز الأمر الواقع الفلسطيني في المشهد القائم وفي صلابة المطالبة الشعبية بالحقوق غير القابلة للتصرّف واستمرار النضال الفلسطيني عبر الأجيال لانتزاعها.

وإن اعتمدت دعاية الاحتلال على كثافة الضخّ عبر منظومات مركزية ورديفة حول العالم؛ فإنّ الجهود الإعلامية الداعمة للقدس وقضية فلسطين عموماً بوسعها أن تراهن على إنعاش التفاعلات الإعلامية من داخل الأوساط والمجتمعات حول العالم، مع تطوير السبُل الرامية لنظْم الإيقاع والتناغم في التفاعلات الإعلامية المتنوِّعة بمستوياتها المتعددة، ويمكن أن يجري ذلك بأسلوب الحملات مثلاً.

> إنّ الجهود الإعلامية الداعمة للقدس وقضية فلسطين عموماً بوسعها أن تراهن على إنعاش التفاعلات الإعلامية من داخل الأوساط والمجتمعات حول العالم، مع تطوير السبُل الرامية لنظْم الإيقاع والتناغم في التفاعلات الإعلامية المتنوِّعة بمستوياتها المتعددة

أما التكييف المرحلي وتطبيع الحسّ العام باتجاه القبول بالاحتلال والرضوخ له؛ فينبغي مقاومة هذا المنحى بنقض المستجدات الاحتلالية والتصدي لها واستثارة الحسّ النقدي الجماهيري والإعلامي والمدني والسياسي إزاءها، وكذلك عبر خوض تكييف مرحلي مقدسي في التعبيرات والمصطلحات.

وإذ تحوز دعاية الاحتلال بشأن القدس، من حيث المبدأ، امتيازات مخصوصة بالمقارنة مع الجانب الفلسطيني، باعتبار أنه الجهة السيادية المسيطرة على المكان بكل ما أوتيت من إمكانات، علاوة على اتصاله بخطوط دعائية عبر العالم لازمت تأسيسه. لكنّ القدس تملك في المقابل جمهورها المقدسي الذي يحوز مخزوناً متنامياً من التفاعل عبر العالم.

كما أنّ نظام الاحتلال يقوم على دولة لها قدرات اقتصادية وإعلامية ممّا لا يتأتى للجانب الفلسطيني بالشكل ذاته. ومع ذلك، يحوز الجانب الفلسطيني مخزوناً من قدرات غير مفعّلة بالشكل الأمثل، وله أن يفيد من أنساق الدعم والمساندة الممكنة في الخارج رغم اضطراب الحالة الإقليمية وتقلّباتها. كما أنّ عدالة قضية القدس وفلسطين، قادرة على حشد مواقف وتحركات لصالحها، بما يُضعف من مفعول دعاية الاحتلال أو يفرض تحديات متزايدة عليها.

وتناغماً مع تقاليد الانحياز المتكرِّسة التي يحظى بها نظام الاحتلال من جانب دول كبرى في المجتمع الدولي، علاوة على أطراف وتيّارات مؤثِّرة داخل هذه الدول؛ تفيد دعاية الاحتلال من أصداء داعمة لها، بشكل مباشر أو غير مباشر، في هذه الدول، وكذلك من تمركز الصناعة الإعلامية عموماً حول العالم، والإخبارية والسينمائية منها مثلاً، وكذلك الصناعة الثقافية والفنية، في بيئات عُدّت في الأساس داعمة لنظام الاحتلال منذ نشأته.

وفي المقابل؛ تعتري دعاية الاحتلال عبر العالم بشأن القدس وفلسطين معضلات ذاتية تتمثل أساسًا في التلفيق المركّب القائم على الافتعال والتزييف والضخّ الدعائي ضد الحقائق والواقع، وكذلك معضلة الاحتلال ذاته بوجوده وبسياساته وبتعبيراته المرئية عن ذاته على الأرض، ومعضلته مع خياراته الاستراتيجية وانسداد آفاق حل الصراع. ومن المعضلات الذاتية في هذا الشأن ما يتمثل في التأثير الارتدادي للنبرة الأخلاقية الزائفة التي تقمّصها الاحتلال منذ نشأته، وتأثير تهاوي الأساطير التقليدية المُلازمة لمراحل نشأة الاحتلال وما بعدها، علاوة على تأثير التحوّل الديموغرافي في مجتمع الاحتلال على دعايته الاحتلال في الفضاءات الغربية تحديدًا.

وتعترض دعاية الاحتلال حول العالم بشأن القدس وفلسطين معضلات موضوعية، تتمثل في حقيقة وجود الشعب الفلسطيني، بمن فيه المقدسيون، معضلة تزايد فرص المعرفة والإحاطة بالواقع وإدراك الحقائق ومواكبة المجريات ومعايشة التفاصيل في ظلّ تطوّرات الإعلام، وكسر احتكار الصناعة الإعلامية لوسائل الاتصال الجماهيرية، ونموّ الظواهر الجماهيرية حول العالم وتمدّدها وقدراتها المتزايدة في التعبير عن ذاتها، علاوة على تطوّر المجتمع المدني العالمي وآليات التفاعل المتبادل والتشبيك بين أطره وتشكيلاته.

ورقة

القدس بين الخيارات السياسيّة والضرورة الاستراتيجيّة

مروان عبد العال

- كاتب روائي وفنان تشكيلي وسياسي فلسطيني.
- عضو قيادي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومسؤولها في لبنان.
- عضو المجلس الوطني الفلسطيني.
- نشر العديد من النصوص السياسيَّة والأدبية والفكرية، وصدر له سبع روايات.

كل الثناء وجزيل الامتنان إلى المؤسسة الداعية التي أتاحت لي فرصة اللقاء بكم وأقدِّر لها موضوع ومضمون ومحتوى وهدف هذه الورشة ومساهمات الجميع حضورًا ومشاركةً، في الوقت ذاته أعتبر أن القدس عنوان بالغ الأهمية وبالوقت الذي نسعى الى ما يُسمى التأكيد بأنها لنا من موقع «الحق في الرواية» كما قال إدوارد سعيد، بوصفه حقًا تاريخيًّا وروحيًّا وطنيًّا وقوميًّا ودينيًّا وإنسانيًّا.

تتضمن المداخلة:

أولًا: مقاربة منهجية في الخيارات التي تنطلق من الواقع.

ثانيًا: تأكيد الحق والحقيقة التاريخيّة العنيدة.

ثالثًا: تقويم لمنهجية الأداة في التعاطي مع هذا الهدف السامي.

رابعًا: القدس خيار وبناء للضرورة الاستراتيجية.

خامسًا: خيارات عمليّة داعمة.

ولا شك في أنّ موضوع تهويد القدس قد أشبع بحثًا وتشخيصًا وتوصيفًا، وكلها تجمع على ازدياد وتيرة انتهاكات وإجراءات وممارسات الاحتلال في مدينة القدس المحتلة، ونحن لا ننظر إليها بصفتها أحداثًا عشوائية معزولة عن تاريخ هذا الكيان ولا باعتبارها أحداثًا ظرفيّة، بل إن الجريمة بذاتها أصبحت مكوّنًا جينيًا للكيان نفسه، بوصفه رمزًا من رموز الفصل العنصري البغيض، واليوم يسعى للتركيز على الأمكنة الأكثر أهميّة ليستمدّ منها ذاكرة زائفة وشرعية مختلقة؛ وقد باتت سياساته تطال مباشرةً وجود وحقوق المقدسيين الاجتماعية والاقتصادية وحقهم في السكن والإقامة، مما أضاف المزيد من المنغصات والضغوط المتواصلة على الحياة اليوميّة لأبناء القدس، حيث إن الاحتلال وبعد تعزيز سيطرته على الأرض، بات يركز على تهجير المواطنين تماشيًا مع سياسات التطهير العرقي ومخططاته العنصريّة القديمة الرامية الى أرض من دون السكان الأصليّين أو تقليص الوجود الفلسطيني إلى أدنى مستوياته، حتى يتمكن من تحويل القدس إلى «مركز اليهودية في العالم»، تماشيًا مع مخططه المسمى 2020 الذي يسعى التكتل «النيو – صهيوني»، إلى تبنيه كجزءٍ من حربٍ حقيقيّة مفتوحة وليس مجرد شعارات أو ذرًّا للرماد في العيون. وحكمًا هي ليست قضية أهل القدس وحدهم بل قضية وطنيّة بامتياز وقضية الأمة، فهل تظل سياسة الانتظار هي سيدة الموقف وهي الخيار الممكن والمتاح، أو هل ننتظر حلولًا تُملى من الخارج، أم بالإمكان القيام بعمل جِديّ لتغيير الواقع؟

أولاً: مقاربة منهجيّة من اللاخيار إلى الخيار المتاح

الاختبار الفعلي للخيارات المطروحة يبدأ عبر الانتقال من استراتيجية «الصمود السلبيّ» المرتكز إلى المشاهدة وأخذ العلم والانتظار وتنظيم الخسارة إلى استراتيجيّة «الصمود الإيجابي»، أي الانتقال من سلبية الفعل القائم على الانتظار والمراقبة والتصفيق والتفرج من بعيد، إلى الانصهار بالفعل الشعبي، وبث روح إيجابية وتحويل المبادرات الفرديّة إلى روح جماعية تقوم بخطوات جديّة وبتغيير فعلي.

والانتقال من الخيارات المفروضة إلى الخيارات المتاحة يكون عبر تحضير البيئة الاستراتيجية كضرورة لا تحتمل إضاعة الوقت من أجل حماية القدس من مخططات ابتلاعها، والتي تبدأ حكمًا بالقطع الكامل مع منهج المفاوضات العقيم كخيار لمن لا خيار له، ومغادرة المراوحة السياسيّة، والعجز عن تنفيذ القرارات الوطنيّة التي تحظى بدعم شعبي في فك القيود الأمنية والاقتصاديّة مع الاحتلال ومعاهداته وليس التلويح بها فقط، وتجاوز حالة الانقسام المقيت وتداعياته، والإقدام بجرأة على بناء الوحدة من أجل المقاومة، والمؤسسة الوطنية من أجل المشاركة وتجديد هياكلها وأدائها، ووظيفتها بروح ودماء شابة وجديرة بقيادة الاستراتيجيات المضادة التي تتصدى لاستراتيجية العجز التي لم تتوقف يومًا وهدفها أن تسقط من الطرف الفلسطيني كل الخيارات السياسية الممكنة، وخلق وقائع جديدة باستمرار لتصبح المطالبة بالحفاظ عليها أمرًا واقعًا وواقعيًا تحت مسمى إنقاذ ما يمكن إنقاذه وفق مقولة أوسلو الخاسرة وذات الثمن المكلف؛ ولذلك قضية القدس تحتاج إلى استراتيجية عمل شاملة.

ولا بد أن نعترف أنّ التعقيدات البنيوية للسياسة الخاطئة وشبكة المصالح التي تقف خلفها ضيّقت من مساحة الخيارات، بل إن تقاطع المصالح على مستويات عدة، أدى إلى خنق أي خيار ممكن. إن وجود أو عدم وجود إرادة سياسيّة يقاس بالقدرة على تحديد الخيار، ودائمًا الاستراتيجية المناسبة هي الاستراتيجية الممكنة فمن دونها لا يمكن حفظ وحماية المصلحة الوطنية العليا.

وإذا كانت الاستراتيجية الوطنيّة تهدف إلى تحقيق الهدف الواضح من دون تلعثم بوصفه الغاية الجامعة والمحفزة لكسب الحرب، فمن هنا ندرك أن خسارة الهدف أو تجزئته أو التقليل من شأنه

يُضعف قوة الحافز المحرّك ويؤدي إلى خسارة مسبقة للحرب قبل خوضها، أما رسوخ الهدف بوصفه غاية كبرى فيعني أن خسارة جولة أمرٌ مأسوف عليه ولكنه لا يعني بالضرورة استبعاد إمكانية تحقيق الهدف بكسب المعركة مع الاحتلال وإنقاذ القدس.

ثانيًا: القدس حقٌ وحقيقة تاريخيَّة

يتحدد الخيار على الحقيقة العنيدة وليس على نصفها أو على الوهم، حقيقة تاريخيّة تتلخص أن مدينة القدس عاصمتنا الأبدية، وهي غير قابلةٍ لتفتيت هويتها إلى شرقيّة وغربيّة وقديمة وجديدة ويهودية ومسيحيّة وإسلاميّة والشريف وغير الشريف. عمق الصراع يعلمنا أن المراحل التاريخيَّة قد تمرّ وكأن الصراع قد خبا أو توقف، لنكتشف كيف يخرج دفعةً واحدة وكأنه في بواكيره الأولى، والسرُّ يكمن في القدس. هكذا انفجرت الانتفاضات والهبات والإبدعات الكفاحيّة والبطولية ويتجدد الصراع كلما مُسّ هذا المقدَّس والتاريخي، وتخرج الذاكرة طازجة من يباب القيود وأسر الاتفاقات.

1- الحقيقة التاريخيَّة التي ظلت نقيضًا للخرافة الدينية الإسرائيليّة التي حاولت أن تزيفها، وما شكّله قرار اليونسكو في 2016/10/18 كان صفعةً للرواية الإسرائيليّة، وقد استمد القرار جرأته من صمود ومقاومة وانتفاضة القدس، تلك الروح التحرّريّة التي أكدت الحقيقة والهوية والانتماء، فكل المكونات الاحتلالية فشلت في ثني شعبنا عن الحق، وكل حفريات التنقيب فشلت في العثور على أدلة تناقض ما تقوله الحقيقة التاريخيَّة، وتعاند مزاعم إعادة بناء «الهيكل» وعاصمة الدولة اليهوديّة ومدينة يهود العالم التي سمحت لديناميات الاستراتيجية الإسرائيليّة بأن تتحكم بالخيارات النقيضة المطروحة، فقد تمكنت من سلب قدرتها على تحديد الخيار البديل وفي العنوان المحدد، فقد رُحِّلت المدينة المقدسة إلى القضايا التي يجرى تأجيل البحث فيها إلى ما يسمى بالوضع النهائي.

2- الحق التاريخيّ الذي يبقى عصيًّا على الخداع الاستراتيجي خلف خيار المفاوضات كخيار سياسي، أو الاستراتيجية العربية لخيار السلام وما تبعها من الاتفاقيات الموقعة وإعلان الرئيس الأميركي السابق جورج بوش لخارطة الطريق في 24 حزيران/يونيو 2002، والتي تدعو إلى تجميد النشاط الاستيطاني، إلا أن طبيعة الكيان الصهيوني يتعامل معها كخداع استراتيجي لتمرير ما يريد، فلم تتوقف عن ممارساته وإجراءاته وخاصة في مجال التوسع الاستيطاني وهدم المنازل والاستيلاء على العقارات وفرض الضرائب الباهظة على المواطنين وسلبهم حقهم بالإقامة في مدينتهم. هذا في وقت تُمنع فيه السلطة الفلسطينيّة من ممارسة أي نشاطٍ في المدينة، وإغلاق المؤسسات المقدسية وعلى رأسها بيت الشرق. ولا يتوقف الاحتلال عن إعلان نياته بالمضي قدمًا بمشاريعه الاستيطانية في منطقة E1 والسواحرة وأبو ديس ورأس خميس وغيرها من المناطق، مما يثير مخاوف تكرار سيناريو أبو غنيم. ففي عام 2009 وحده هدم الاحتلال أكثر من 40 مبنى ليشرد نحو 500 نسمة، علمًا أن

هناك ما مجموعه 15000 مبنى فلسطينيّ مهدد بالهدم في المدينة. وفي حال التنفيذ، سيتم تهجير ما يربو على 60 ألف مقدسي. هذا بخلاف أوامر هدم حي البستان أو الاستيلاء على حي الشيخ جرّاح والاستيطان في رأس خميس.

3- الخيار الرسمي المطروح حتى اللحظة هو خيار التسوية التي ماتت وتحتاج إلى معجزةٍ طبيَّة لإحيائها على حدّ وصف «بابيه»، هذه العمليّة السلميّة ولدت ميتة أصلًا بسبب الممارسات الاحتلاليّة والسياسة التي أصبحت تعتبر أنَّ المطلوب أن يكون «الوضع القائم هو الحل» كما وصف نعوم تشومسكي واقع التسوية. والشواهد كثيرة منها الاتفاقات الموقعة مع م.ت.ف التي لا تترك مجالًا للشك في إخفاق مسار التسوية السياسي في تحقيق الإنجازات السياسيّة وإحداث تغييرٍ على الأرض يُعزز ثقة المواطنين بإمكانية التحرر من الاحتلال، مما يعزز الاعتقاد بأن الاحتلال ماضٍ في تحويل القدس إلى يافا ثانية. وهو ما يلح بتملك الشجاعة والجرأة على القيام بعملية تقييم شاملة للحقبة السابقة، وإيقاف المفاوضات والتنسيق مع الاحتلال إذا لم يقترن ذلك بوقف الممارسات الصهيونيّة في القدس. فلا يمكن القبول بأي كيان من دون القدس التي تمثل القلب النابض للدولة الفلسطينيّة العتيدة. وهذا ما يستدعي البحث عن سُبل وخيارات مجدية أخرى تمكن الفلسطينيين من نيل حقوقهم دوليًا وتقرير مصيرهم، والخروج من مقولة أنه لا خيار سوى إحياء عملية السلام.

ثالثًا: القدس، تقويم ومكانة في الاستراتيجية الفلسطينيّة

أ. الأداء: شرط وجود استراتيجية فعالة أن تكون مبنية على ما يسمى «ثالوث» الاستراتيجية: الهدف، والرؤية، والأداة. كيف تكون القدس هدفًا وهي موضوعٌ مؤجل؟، كيف تكون في قلب المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ ويجري قضم هويتها عبر تقسيمها الديني وإخراجها من كونها قضية وطنيّة أولًا وأخيرًا. وضوح الهدف بجعل القدس في قلب الاستراتيجيّة الفلسطينيّة هو الذي يحدد مستوى الفاعلية والجدارة ويعكس مستوى الأداء إزاءها. ويصف «المؤتمر الوطني الشعبي للقدس» الأداء الفلسطيني في مدينة القدس، وما يعانيه من حالة ضعفٍ مزرية، حيث يمتاز بالعمل الفردي والتعامل بردات الفعل والافتقاد للخطط والاستراتيجيات الواضحة، فهو يتمحور حول ما قد يطلق عليه سياسة «إطفاء الحريق». تمتاز ردات الفعل بالمؤتمرات الصحافية وإطلاق الإدانات وتوجيه المناشدات والرسائل المطالبة بالتدخل الخارجي. ويستند الأداء الفلسطيني إلى معلومات متضاربة تبعًا للجهة التي تصدرها، وهناك غياب لقاعدة معلوماتية موحدة حول كل ما يحدث في المدينة المقدسة من ممارسات وإجراءات احتلالية.

تقويم ومراجعة الأدوات الوطنية الفاعلة في مجال المواجهة والتصدي للعدوانية الاحتلالية، من المؤسسات الرسميّة والفصائليّة والحقوقيّة والأهليّة والدينيّة والسياسيّة المختلفة، يكشف أن هذه الأدوات يعوزها التنسيق وتوحيد الجهود المنهجة، فيما يشهد البعض منها تنافسًا سلبيًا، لا يخدم الرد الفلسطيني المطلوب في المدينة المقدسة. وفي ما يتعلق بالمتابعات القانونية للإجراءات الاحتلالية في المدينة، فسقفها الجهاز القضائي «الإسرائيلي»، الخاضع كليًّا للمشيئة السياسية لحكومات الاحتلال المتعاقبة، حيث إنه من بين مجمل القضايا الفلسطينية التي تم فيها التوجه للقضاء «الإسرائيلي»، كانت نسبة النجاح لا تتعدى الـ 5 %، وأن اللجوء لهذا القضاء يعمل على تأخير تنفيذ السياسات الصهيونية فقط، ما يعزز الاعتقاد بضرورة تفعيل القضاء والقانون الدوليين.

ب- الحضور: من المعلوم أن منظمة التحرير الفلسطينية تأسست وأُعلن عنها في مدينة القدس، ولا خلاف على وحدانيّة تمثيلها للشعب الفلسطيني، ولأن القدس في قلب الاستراتيجية وعقدة الصراع فإن تراجع دور المنظمة جعل القدس بمؤسساتها المختلفة ومواطنيها يدفعون ثمن غياب الدور الفاعل لمنظمة التحرير ومؤسساتها وكذلك فقدان الدور السياسي والموارد الماليّة ما أسهم في خلق أزمة مستفحلة ناجمة في أغلبها عن القيود والضرائب والغرامات التي يفرضها الاحتلال لغرض فرض الإفلاس على المقدسيين لتسهيل الإسراع في تحقيق هدفه في إفراغ المدينة من الوجود العربي الفلسطيني. وهو ما دفع، للأسف الشديد، بالعشرات من المؤسسات المقدسيّة إلى هجرة المدينة صوب رام الله سعيًا وراء التمويل. هذا في حين تعاني المؤسسات التي حافظت على بقائها في المدينة من العجز المالي المستفحل والمحاصرة والتهميش من عدة جهات. وهي تعمل في ظل شبه انقطاع للتمويل العربي عن المدنية، علمًا أن هناك العديد من الصناديق العربية والإسلامية التي تأسست خصوصًا لدعم المدنية والمشاريع فيها، إلا أنه يلاحظ أن إنفاقها لا يتم بصورة رشيدة، ولا يصب في الأولويات التي تحتاج إليها المدينة، والتي يرصد لها الاحتلال الموازنات الضخمة لتنفيذ سياساته فيها. لقد جرى إعداد الكثير من الدراسات حول احتياجات مختلف القطاعات في المدينة، إلا أنها لم تجد طريقها إلى حيز التنفيذ بسبب شح التمويل. وفي المقابل، يجبي الاحتلال وتحت مسميات مختلفة (ضرائب، غرامات، مخالفات، .. الخ) أموالًا طائلة من المقدسيين تقدر بملايين الدولارات.

استراتيجية تعتمد على موارد غير ملائمة لن تكون استراتيجية قابلة للحياة. الاستراتيجية لا تقوم اعتمادًا على الموارد المتاحة، أي أن تقوم الموارد ذاتها بتوجيه الاستراتيجية نفسها، عندها ستتحكم الجهات الداعمة بوضع خيارات سياسيّة إجباريّة تلائمها هي إن استطاعت إلى ذلك سبيلًا. لذلك فإن أي عمل استراتيجي يحتاج إلى حشد موارده وعناصر قوته. أليست الموارد المدفوعة من الدول المانحة مرتبطة بأهدافها هي كما يعلن عنها أنها من أجل «الحفاظ على عملية السلام»!.

ج- الفعل الشعبي: الذي يلعب دورًا في تحشيد عناصر القوة المتاحة وتوظيف ما أمكن من أدوات باتت تجد نفسها قوة معطلة لأسباب أصبحت معروفة. نجاعة هذا الفعل في أنه يسهم في تأكيد حقيقة الصراع ويُعزز الصمود الفلسطيني في المدينة. فهناك قصص نجاح عديدة تستحق الوقوف عندها والبناء عليها وتعميمها وتعزيزها وتكريم الذين يقومون بها. وهي تتمحور حول التحرك الشعبي الذي استطاع إعاقة تنفيذ العديد من قرارات المحاكم «الإسرائيلية» ضد المواطنين في القدس. فقد كان لهذا التحرك الدور الأبرز في إحباط مخططات المتطرفين لتقسيم المسجد الأقصى رغم منع الاحتلال المواطنين ممن تقل أعمارهم عن 50 عامًا من الدخول إليه. ناهيكم، عن إسهاماته في تأخير تنفيذ قرارات الاحتلال المتعلقة بهدم وإخلاء منازل المقدسيين وغيرها.

وبالتأكيد، فإن حالة الإبداع الشعبي الشبابي أسهمت في تحريك المواقف الدولية التي باتت في الآونة الأخيرة أكثر انتقادًا للسياسات الصهيونية.

رابعًا: القدس وخيار بناء الضرورة الاستراتيجيّة

1- وضع استراتيجية للعمل الفلسطيني في القدس لثلاث أو خمس سنوات، ويستعان بذلك بالمؤسسات المقدسيّة المختصة. وهذا لا يستثني ضرورة إعمال التفكير بعيد المدى إزاء أحوال المدينة. لا يمكن أن يكون موضوع القدس بخير إن كان الواقع الفلسطيني ليس بخير، فالمطلب هو إخراج المشروع الوطني الفلسطيني من حالة الضمور والأزمة إلى النهوض بمضمونه التحرري ومرتكزاته الوطنيّة في الداخل والخارج. إن أي خياراتٍ مرجوة ستبقى رهن حالة ضعف وتقادم المؤسسة الوطنيّة ومستوى جدارة الأدوات، بدءًا من شرعية السلطة الفلسطينيّة أو المؤسسة الوطنية الجامعة حتى انعدام الرؤية وغياب الاستراتيجية الموحدة للفعل الفلسطيني الوطني الموحد، مما يطرح فعليًا إعادة تجديد الشرعية الفلسطينية، ومعرفة الجيل المقدسي الجديد الذي ولد بالانتفاضة الثانية ويعيش يوميًّا في واقع تصعيد الاحتلال وبؤس خيار «أوسلو» وسوء الأداء السياسي وعدم قدرة «أوسلو» على إحداث التغيير المطلوب وتجاوز حالة الانقسام.

2- التناقض الرئيس، بوصف القدس عقدة الصراع فنحن أمام عدو ولسنا أمام شريك، والعلاقة معه علاقة بين دولة محتلة وشعب واقع تحت الاحتلال. دلالة عمليات «الخلية الواحدة» أي العمليات الفدائيّة الفرديّة، التي تنفذها الفئة العمريّة المعنيّة بالمستقبل تؤكد ذلك ويُدرك شباب الانتفاضة أن السائد لا يحلّ القضية وأن الشرط الضروري لرفع وتيرة الفعل الانتفاضي وتنظيمها وحمايتها يكون عبر تجديد حركة التحرر الوطني، رؤية وقيادة ووسائل أساسها الشرعيّة الكفاحيّة؛ ما يؤسس لبناء حركة وطنيّة فلسطينيّة وسياسة وطنية جديدة، على الأقل تتجاوز سياسة تقديس الوضع الراهن بل الوضع العاجز!.

3- المواكبة السياسيّة لانتفاضة شباب القدس عبر تأمين مظلة سياسية حامية، ترفدها بالرؤية السياسية والعملية، وأنا لا أقول السيطرة عليها بالمعنى السياسي بل تزويدها بالفعل السياسي الهجومي على جرائم الاحتلال لمواجهته على المستويات القانونية والسياسية والدبلوماسية، وهنا لا بد من إجابات صريحة من قبلنا: ماذا نريد من هذا الفعل؟ هل نريد أن نكسر الواقع القائم؟ هل نريد أن نجعل من الاحتلال احتلالًا خاسرًا؟ هل نريد أن ندافع عن الواقع الذي نحن فيه ونعيد تكرار السياسة القديمة فقط؟ أم أننا نريد حماية دوليّة مؤقتة؟ أم نريد الانتفاضة لتحريك ملف المفاوضات؟.

4- الحماية الميدانيّة الشعبيّة، أي تغيير البيئة الأمنية القائمة، بيئة التنسيق الأمني مع العدو نحو بيئة جديدة تحتاج إلى عمل تنظيمي جدي وبخطوة تاريخيّة أشبه بانعطافة كبرى تسعى لمرحلة جديدة تعمل على تغيير وظيفة السلطة لولادة فعل ثوري فلسطيني جديد.

5- إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني، وفق استراتيجية المقاومة الشاملة والشعبيّة، لا نقلل من مهمة البناء التنظيمي فهو شكل من أشكال المقاومة، وقطع عقدة الانقسام والشروع في ترتيب البيت الفلسطيني وتطوير مفهوم الوطنيّة عبر بناء الكل الوطني للمؤسسة الوطنيّة الجامعة، وخاصة منظمة التحرير الفلسطينيّة، وتفعيل دروها في مدينة القدس، وإزالة العوائق التي تمنعها من العمل هناك، كونها تعبيرًا عن المشروع الوطني الفلسطيني الذي يُجسد الشخصيّة النضاليّة والوحدة الوطنيّة الفلسطينيّة.

خامسًا: خيارات عملية داعمة

1- إنشاء إطار مرجعي يوجد خطة وأداء المرجعيات المتعددة في المدينة، وإنشاء صندوق موحد للقدس لدعم احتياجات القطاعات المختلفة في المدينة. إضافةً إلى قيام السلطة الفلسطينيّة بتخصيص موازنةٍ خاصة بالمدينة. والقيام بالإجراءات المناسبة لاستعادة الدعم العربي المالي للمدينة المقدسة، وعدم حصر ذلك بالدعم الأوروبي.

2- تشكيل هيئة قانونيّة هندسيّة للدفاع عن قضايا المواطنين المقدسيين، والاستعانة بالخبرات العربيّة والدوليّة وبخاصة المختصة في القانون الدولي. هذا إضافة إلى المتابعة الهندسيّة في وضع الخطط الهيكليّة للبناء المقدسي في المدينة وبناء قاعدة معلومات فلسطينية في المدينة حول جميع القضايا التي تهم الشأن المقدسي في المدينة. والمطلوب تثبيت صمود القدس ببشرها وحجرها: قطاع الإسكان وقطاع التعليم والمؤسسات وقطاع الصحة وقطاع الشباب والفئات المهمشة...الخ.

مداخلات الجلسة الثالثة

مداخلة الأستاذ محمد إسماعيل



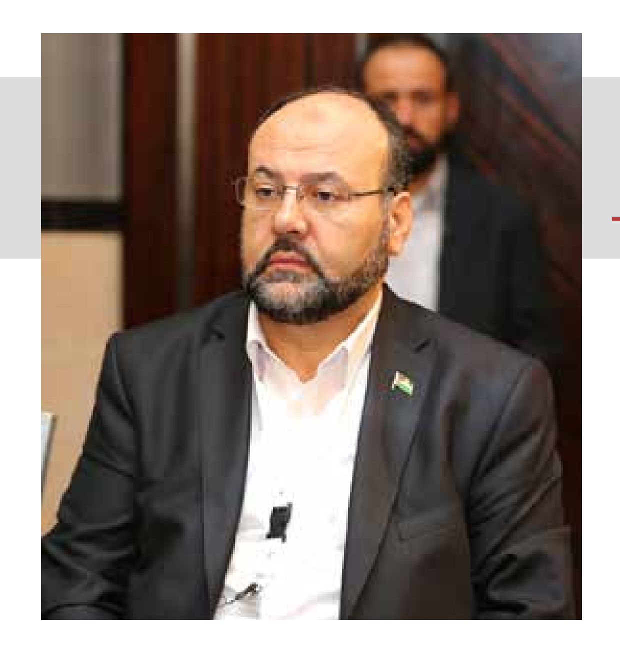
نحتاج إلى توضيح بعض الأفكار التي تفاجأنا بطرحها وقد تم تكرارها. إذا كان عنوان الورشة هو مواجهة التهويد سياسيًّا وإعلاميًّا، فهذا لا يعني أن الصراع ليس دينيًّا، لأننا نتعامل مع القضية الفلسطينية على أنها قضيةٌ عقَدية ذات طابعٍ دينيٍّ، فالصراع بيننا وبين الاحتلال يدور حول من يبقى ومن يفنى؛ في المقابل، إن إضفاء الطابع السياسي على القضية أمرٌ خطيرٌ، فهذا يقطع صلة الدول الإسلامية والعربية بها.

سؤالي للأستاذ حسام شاكر: النشاط الإعلامي في القضية الفلسطينية يسير ضمن خطواتٍ تكتيكيًّا ولا وجود للاستراتيجيات، فمن يضع الاستراتيجية الإعلامية للقضية الفلسطينية عامةً والقدس خاصةً؟

مداخلة الأستاذ وليد محمد علي



أعتقد أن القرارات الدولية مهمةٌ في صراعنا مع المشروع الصهيوني، لكن هذه القرارات تحدّد الحق ولا تعيده، فهي لم تحرّر الجزائر ولا جنوب لبنان، بل إن ارتفاع كلفة الاحتلال هي التي أدت إلى زواله؛ إن أول قرارٍ بخصوص القدس صدر إبّان الاحتلال البريطاني عام 1930، فهل استعدنا القدس؟! ما أريد قوله: إن حصر الصراع في بُعدٍ من دون آخر يخدم المشروع الصهيوني، لذلك يجب إعادة بناء مشروعنا التحرري الفلسطيني الشامل لكل الأبعاد.



مداخلة الأستاذ علي بركة

الأمة في غفلةٍ عن القدس رغم قدسيّتها لدى المسلمين والمسيحيين، ورغم كونها قضيةً رافعةً لمن يخدمها، وهي ميزان الأمة، فاحتلال القدس دليل ضعفها؛ لذلك أقول إنها فرصة تاريخيةٌ تجمعنا رغم الخلافات والحروب والصراعات الداخلية العربية. ومن هنا أدعو تيارات الأمة كافةً أن تتوحد حول قضية القدس، للعمل لتحرير هذه المدينة المقدسة لدى الجميع.



مداخلة الأستاذ هشام جابر

سؤالي حول مؤسسات الإعلام العربي الفلسطيني الملتزم بالقضية الفلسطينية، حيث استنزاف جهود هذه المؤسسات في ردّات الفعل ونقل الأحداث، وقد بدأت تقع وسائل الإعلام الجديدة في ذلك أيضًا؛ هذا الإعلام لا يصنع شيئًا ولا يحرِّك شيئًا، بل يُحرَّك؛ علاوةً على أنه موجهٌ لشريحةٍ واحدةٍ، فهو غير معنيٍّ بإيصال القضايا العادلة إلى الغرب. المشكلة في الإعلام العربي أنه تحت سيطرة التوجهات السياسية، فمتى يخرج الإعلام من عباءة السياسة؟



مداخلة الدكتور رياض ياسين حمودة

سؤالي للدكتور أحمد نوفل: هل يؤثر تغيّر موازين القوى الدولية في القضية الفلسطينية عمومًا؟

وتعقيبًا على ورقة الأستاذ حسام شاكر: إن فك الارتباط بين الإعلامي والسياسي ليس مُجديًا، فالإعلاميون هم الأقوى في الغرب.



مداخلة الأستاذ أحمد العكلوك

في كثير من المؤتمرات والندوات وورش العمل يتم الحديث عن أهمية الإعلام وتأثيره، ولكني لا أعلم لماذا يفتقر الإعلام الفلسطيني للتأثير؟!

ردًّا على مداخلة الأستاذ هشام جابر: إن مشكلة الإعلام هي احتواؤه على عاملين محبّين للقضية الفلسطينية ينقصهم الاحتراف، بالإضافة إلى تبعثر الجهود في أكثر من جهةٍ ومؤسسةٍ إعلاميةٍ. يجب الانتقال من مربّع الدفاع وإظهار المظلومية إلى الهجوم وتسديد الأهداف في شباك العدو.

إجابة الأستاذ عليّان الهندي

إن المشروع الصهيوني في فلسطين التاريخية لم يحقق النجاح الكامل، وذلك لاعتباراتٍ، أهمها: عدم ضمّ الأردن إلى دولة «إسرائيل»، وعدم تهجير الفلسطينيين كافةً من أرضهم، وعدم إحضار يهود العالم إلى دولة «إسرائيل». كذلك الأمر في ما يتعلق بقضية القدس، فالمعركة متواصلةٌ ولم تُحسَم بعد، لأن «إسرائيل» ما زالت تحاول، والفلسطينيون في حالة دفاعٍ، فعسى أن تُخلَق الظروف المناسبة لتحقيق إنجازاتٍ تُذكَر للفلسطينيين.

إجابة الدكتور أحمد نوفل

إن البعدَ الدولي مهمٌ في دعم القضية الفلسطينية، فالمشروع الصهيوني لم يقم إلا بدعمٍ دوليٍّ، ولكن ينبغي أن نعتمد على أنفسنا؛ فلنرتّب البيت الداخلي وننقذ المشروع الفلسطيني من التآكل، بدلًا من التطبيع مع الاحتلال. فما هي رؤية السلطة الفلسطينية التي تمثّل الشعب؟ هل ما زالت السلطة الفلسطينية تمثّل مشروعنا الوطني؟ أين منظمة التحرير الفلسطينية من هذا المشروع؟

إجابة الأستاذ حسام شاكر

إجابة على سؤال الأستاذ محمد إسماعيل: ربما هناك مؤسساتٌ تعمل ضمن استراتيجياتٍ، ولكن المطلوب هو استراتيجيةٌ جامعةٌ، مع التنويه لضرورة وجود إرادةٍ سياسيةٍ؛ لذلك نقول أن بناء الاستراتيجيات يجب أن يتمّ على أساس الأوضاع الراهنة من دون استثناء الضغط على السياسي الذي يذهب إلى مربّع الاحتلال.

إجابة على سؤال الأستاذ هشام جابر: هناك مؤسساتٌ لم تقدّر دورها، ولم تقم به بصورةٍ جامعةٍ، وهذا أفقدها التأثير، لكن هناك مفاتيح للتأثير معروفةٌ، فليؤخذ بها.

إجابة الأستاذ مروان عبد العال

أنا أؤمن باختلاف وجهات النظر، وما أدعو إليه هو وحدةٌ وطنيةٌ على أساس التنوّع وليس التطابق، واستراتيجية واحدة ومتعددة؛ وفي ما يتعلق بأصل الصراع، فما أعتقده أننا في اشتباكٍ شاملٍ مع العدو، مما لا يجعل ذلك حكرًا على الفلسطينيين أو العرب أو المسلمين، لأن عدوّنا هو عدوٌّ للإنسانية.





تكريم المتحدثين بالجلسة الثالثة



توصيات ورشة عمل

«تهويد القُدس وآلياتُ المواجهة السياسيّة والإعلاميّة»

5



توصيات ورشة عمل
«تهويد القُدس وآلياتُ المواجهة السياسيّة والإعلاميّة»

على المستوى السياسي:

1- توسيع مساحة التوافق على القدس وتظهيرها فلسطينيًا وعربيًا وإسلاميًا ليشكل التوافق عليها بوابةً مفتوحةً للخروج من صراعات الهوية إلى قاسمٍ مشترك، من خلال وثائق سياسية وثقافية ومن خلال تأسيس نموذج نجاحٍ قائمٍ عليها.

2- التوافق على سمو قضية القدس فوق الصراعات الداخلية، وتخصيص موارد ماليةٍ وإنسانية أكبر تقوم على إنجاح مشروع مواجهة التهويد وتعزيز الصمود فيها.

3- ثمة مسؤولية فلسطينية لدعم صمود المقدسيين في مجالات الإسكان والصحة وفرص العمل ومكافحة التهويد والأسرلة وغير ذلك بدءًا من القيادة في منظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة الفلسطينية، وكذلك الفصائل، والأفراد، وقوى ومؤسسات المجتمع المدني على اختلاف أنواعها، إضافة إلى القطاع الخاص الذي عليه مسؤولية خاصة تكمن في التعامل مع القدس ليس على أنها مسألة استثمارية ربحية فقط، وإنما أولًا وقبل أي شيء مسؤولية وطنية اجتماعية أخلاقية دينية إسلامية مسيحية مدنية.

4- استثمار مساحات الفعل المكنة لدعم القدس، ومحاولة استعادة ما فقدته الحركات العربية الشعبية من مساحة للفعل مستفيدة من العدوان المتصاعد على الأقصى والقدس رافعةً لمطلبها باستعادة تلك المساحة.

5- التصدي للتوجه الكارثي العربي للتطبيع بالتزامن مع تصاعد الخطر الصهيوني على المسجد الأقصى ومدينة القدس وهويتها، وقد يكون تظهير مساحة الوفاق على القدس رافدًا ورافعةً للتصدي لجهود التطبيع هذه ولإغلاق الباب أمامها.

6- طرح استراتيجية للصمود ومواجهة التهويد لتكون محل نقاشٍ وإثراء تمهيدًا لتبنيها كوثيقة استرشاديةٍ جامعة لكل الجهات العاملة في تعزيز الصمود ومواجهة التهويد، والبناء عليها لتوسيع طيف المنخرطين في هذه المواجهة انطلاقًا من الرؤى والأهداف والأدوات والوسائل التي ستقدّمها هذه الاستراتيجية.

7- العمل في أوساط الجهات الغربية والمؤيدة لدولة الاحتلال بهدف الحد من الهجوم وتوفير ظروف تساعد الفلسطينيين على الصمود والصبر لحين توفر ظروف محلية وعربية وإسلامية، تمكن الفلسطينيين من تحقيق إنجازات حقيقية على الأرض.

8- تفعيل الصناديق المحليّة والعربيّة والدوليّة في تعزيز صمود المقدسيين، نظرًا إلى أزمة السكن الخانقة، وارتفاع نسبة الفقر، وانتشار المشاكل الاجتماعية المختلفة في صفوف المقدسيين.

9- شن حملة دوليّة، خاصة في الأوساط الرسميّة والشعبيّة الغربية للتعريف بمخاطر التهويد التي تطال المقدسيين (مسلمين ومسيحيين) والمقدسات الإسلاميّة والمسيحيّة. ويمكن استخدام شبكات التواصل الاجتماعي على مختلف أنواعها في هذه الحملات.

10- على القيادات الفلسطينية ألّا تكتفي بردود الفعل على كل حدث، فتراكم ردود الأفعال يتطلب وضع سياسات مقاومة دائمة.

11- لا بد من رؤية شاملة تنبثق عنها رؤى خاصة تتعلق بالقدس وغيرها، تتبلور من خلال مراجعة التجارب السابقة، واستخلاص العبر والدروس، والتخلص من الأخطاء، ومعالجة النواقص، والحفاظ على المكاسب ونقاط القوة، والبناء عليها، فليس كل تاريخنا هزائم وأخطاء وخطايا، فهناك إنجازات يمكن البناء عليها، أهمهّا أنّ الشعب لا يزال رغم كل ما جرى متمسكًا بقضيته ومستعدًا للكفاح والتضحية من أجلها.

12- دعم الهبّات الشعبيّة التي يقوم بها المقدسيون والفلسطينيون عمومًا دفاعًا عن حقوقهم في مواجهة الاحتلال، ومنع الاحتلال من الاستفراد بهم.

13- اعتبار القدس مساحة جامعة للفصائل والقوى الفلسطينية، والانطلاق من هذه المساحة في عمل مشترك جامع كون القدس جامعة ولا يختلف عليها اثنان، تمهيدًا لمصالحة فلسطينية شاملة، والعمل على ترميم المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ ككل.

14- تعزيز جهود مقاطعة الاحتلال على مختلف الصعد، وإظهار نتائج هذه المقاطعة على الاحتلال.

15- دعم المؤسسات العاملة للقدس سواء الموجودة داخل المدينة أو خارجها كونها تمثل شريان الحياة شبه الوحيد في القدس في ظلّ غياب أي جهة رسمية فلسطينية أو عربية تمثّل القدس، وتتبنى احتياجاتها بجدية.

16- استثمار القرارات الدولية التي تصبّ في مصلحة القدس، لا سيما قرار اليونسكو الذي صدر في 2016/10/18، والضغط على الاحتلال بكلّ الوسائل لإجباره على الالتزام بهذه القرارات، والعمل على ملاحقته وكشف جرائمه قانونيًّا.

على المستوى الإعلامي:

1- إعلان يوم إعلامي عربي رسمي لدعم القدس، يشمل تغطيات مباشرة من المدينة المحتلة، وبثًّا فضائيًا مشتركًا، وإعلان يوم إعلامي تطوعي لدعم القدس، يشترك فيه إعلاميون وصحافيون وكتاب وقنوات تلفزيونية، وشخصيات جماهيرية على وسائل التواصل، ويحمل هذا اليوم قضيةً يتم بلورتها على شكل إنتاجات إعلاميّة فرديّة أو جماعية.

2- تأسيس منتدى إعلامي عالمي حول القدس، يجمع إعلاميين داعمين للقدس وللقضية الفلسطينيّة من مختلف أنحاء العالم، على أن يعقد كل سنتين أو ثلاث سنوات.

3- تمويل أعمال فنية داعمة للقدس، تصوِّر الواقع المقدسي بقوالب هادفة، تصل للشرائح المختلفة مثل الأفلام التلفزيونيّة (الدراميّة والوثائقيّة والروائيّة)، والإنتاج التلفزيوني (مسلسلات درامية وتاريخيّة، برامج وثائقيّة وثقافيّة، برامج ترفيهيّة على غرار المطبخ المقدسي والعادات المقدسية في الزواج)، والمسرح والعروض التفاعليّة، والأغاني الوطنيّة، والاهتمام بالإنتاج الإعلامي المقدسي الجاذب للأطفال على اختلاف شرائحهم (مسلسلات وأفلام الكرتون، والألعاب الالكترونية، والألعاب التفاعليّة، وموقع تفاعلي ثقافي مقدسي، والكتب والقصص المصورة.)

4- العمل على آليّة لإيصال صوت القدس للسياسيين المؤثرين في اتخاذ القرار، عبر الإعلاميين الذين يحتكون بهم ويقابلونهم، واستقطاب رموز إعلامية وشخصيات بارزة لدعم القدس، والعمل على استقطاب نجوم الإعلام الجديد، وهي الفئة التي بنت جماهيرية على هذه المنصات وأصبحت قادرة على خطاب فئة من الشباب العربي لم يعد تثق بالإعلام التقليدي، أو على الأقل لا تتابعه.

5- تكثيف الإنتاج الإعلامي المتعدد اللغات، والسعي لتنفيذ حملات إعلامية في الدول الغربية، وغيرها من الدول التي لا بدّ من استمالة شعوبها لمصلحة القدس.

6- تدريب وتأهيل إعلاميين يحملون همّ القدس، ويتحدثون عن المدينة في المحافل الإعلامية والحقوقية المختلفة.

7- العمل وفق رؤية استراتيجية إعلامية تعمل على تغطية جميع جوانب قضية القدس، وتقدمها لمختلف الشرائح بمضامين متنوعة وجذابة.

8- العمل على تأسيس مرصد معلوماتي مهمته تحصيل المعلومة الدقيقة والمحدّثة عن القدس وتقديمها لوسائل الإعلام والإعلاميين وكل المهتمين بقضية القدس.


القدس..



الصورة الختامية للمشاركين

الإدارة العامة
شارع الحمرا - بناية السارولا - الطابق 11
هاتف: 00961-1-751725
فاكس: 00961-1-751726
ص.ب: 113-5647 بيروت لبنان
info@alquds-online.org
www.alquds-online.org





